

PUB2080

# تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٧٨

البنك الدولي ، أغسطس ١٩٧٨

تقرير  
عن التنمية في العالم  
١٩٧٨

البنك الدولي  
واشنطن د.س  
أغسطس ١٩٧٨

حقوق التأليف والنشر © البنك الدولي للإنشاء والتعمير

البنك الدولي جميع الحقوق محفوظة

تم اعداده في الولايات المتحدة الأمريكية مكتبة

الكونجرس تحت رقم ٦٧٠٨٦ - ١٩٧٨

لاطار اقتصادى أكثر رشدا يعنى فقط فى نهاية المطاف عقوبات أشد للجميع . وفى ذات الوقت ، ومهما تكن الشكوك التى يحملها المستقبل فإنه يتعين على الحكومات أن تعمل ، لأنها تواجه ضرورة اتخاذ القرارات اليومية ، ومن ثم فإن نوعية المعلومات ومجال الاختيارات المتاحة والتى يتعين اتخاذ القرارات على أساسها تصبح على درجة عالية من الأهمية .

وهذا هو السبب الذى من أجله قمنا بهذا التحليل ، إذ أن البنك الدولى بما يتمتع من قاعدة عريضة من الأعضاء وتجربته الطويلة وانغماسه اليومى فى مشاكل التنمية للدول الأعضاء إنما يكون فى مركز فريد لتحليل العلاقات المتداخلة بين المكونات الرئيسية لعملية التنمية . وبقدر ما تكون هذه المكونات أكثر جلاء فى الفهم ، فإن المؤسسة نفسها وجميع أعضائها من الحكومات كل على حده سوف تستطيع التعاون بصورة أكثر فاعلية فى دفع عجلة النمو الاقتصادى وتخفيف حدة هذا الفقر المدقع الذى لا يحتمل .

ويمثل هذا التقرير المبدئى ثمرة جهد عدد كبير من الخبراء بجانب زملائى المخلصين بالبنك ، ولا تعكس الآراء الواردة فيه بطبيعة الحال وبحكم الضرورة وجهات نظر مجلس الإدارة أو الحكومات التى يمثلونها ، فقد أعدت تحت إشراف وتوجيه « أرنست سترن » Ernest stern ، وكان د . س . D. C. Rao هو مؤلفه الرئيسى ، وإلى هؤلاء وإلى جميع من أسهموا فى هذا التقرير يقدم البنك الشكر العميق .

*Robert S. McNamara*

روبرت س . مكنمارا

هذا التقرير عن التنمية فى العالم - ١٩٧٨ ، الى جانب ملحقه الاحصائى ، هو الأول لما نتوقع أن يكون سلسلة من التقارير السنوية التى تعرض تقييما شاملا لقضايا التنمية العالمية . ويعالج هذا التقرير الأول عددا من المشاكل الأساسية التى تواجه البلاد النامية ، ويبحث علاقتها بالاتجاهات الأساسية فى الاقتصاد الدولى . وبما أنه ليس من الممكن دراسة كل مسألة كبرى فى هذا التقرير المبدئى فسوف يمتد التحليل ليشمل جوانب أخرى للتنمية فى السنوات التالية .

كان ربع القرن الماضى يمثل فترة من التغير والتقدم لم يسبق لها مثيل فى العالم النامى ، وبالرغم من ذلك السجل المثير للاعجاب فإن حوالى ٨٠٠ مليون نسمة مازالوا واقعين فى شرك ما يمكن أن نسميه الفقر المدقع ، وهى ظروف معيشية من خصائصها : سوء التغذية ، والامية ، والمرض ، وانحطاط البيئة ، وارتفاع معدل وفيات الاطفال وقصر متوسط الاعمار بحيث تكون أدنى من أى تعريف مقبول لحياة انسانية كريمة .

ان فقرا مدقعا بهذا القدر الهائل هو من المفارقات القاسية . ولكن إذا لم يتيسر دفع عجلة النمو الاقتصادى بدرجة كبيرة فى البلاد النامية ، فإن الزيادة التى لا يمكن الآن تجنبها فى السكان سوف تعنى أن عدد هؤلاء الفقراء جدا سيظل مرتفعا بصورة غير مقبولة حتى نهاية هذا القرن ، ومن ثم فإن الهدفين التوأمين هما الاسراع بعجلة النمو الاقتصادى وتخفيف حدة الفقر .

وسوف يتطلب التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف جهدا ضخما من جانب البلاد النامية ، جهدا يجب أن يجاريه مستوى أكثر واقعية من الدعم من جانب البلاد الصناعية . والحقيقة المسلم بها هى أن الاقتصاد الدولى أصبح أكثر تشابكا ، ومن الممكن بل ينبغى أن تفيد البلاد النامية والمتقدمة على السواء من التطور الاقتصادى ، ولكن إذا أريد تحقيق ذلك فلا بد من إجراء تعديلات فى الأنماط المالية للتجارة لتعكس الانتقال فى المزايا النسبية . وسوف لا تكون هذه التعديلات سهلة وأن كان البديل



# تقرير عن التنمية في العالم ١٩٧٨

## المحتويات:

صفحة	
١١	١ - مقدمة .....
١٣	٢ - تجربة التنمية ، ١٩٥٠ - ١٩٧٥ : .....
١٣	- سجل البلاد النامية : .....
١٧	- البيئة الدولية .....
٢١	- النتائج .....
٢٣	٣ - قضايا السياسة الدولية : .....
٢٣	- نمو اقتصاديات البلاد المتقدمة .....
٢٤	- الحماية في البلاد الصناعية .....
٢٨	- تجارة السلع الأولية ( الأساسية ) عدا الوقود .....
٣٠	- الأشكال العامة للطاقة .....
٣١	- القضايا الدولية للطعام .....
٣٢	- تدفق رأس المال الخارجى .....
٣٦	٤ - توقعات النمو وتخفيف حدة الفقر : .....
٣٦	- تقديرات مسبة مئوية للنمو الدخل في الأجل المتوسط .....
٤٣	- الأثر على الفقر .....
٤٤	- سياسات من أجل تخفيف حدة الفقر .....
٤٦	- تقييم معدلات الأداء .....
٤٨	٥ - آسيا ذات الدخل المنخفض .....
٤٨	- دفع عجلة النمو .....
٥٢	- إنتاجية الفلاح الصغير ودخوله .....
٥٤	- التوظيف .....
٥٥	- السكان .....
٥٦	٦ - أفريقيا جنوب الصحراء : .....
٥٧	- تنمية الزراعة .....
٥٨	- التصنيع .....
٥٩	- التجارة .....
٥٩	- السكان .....
٦١	- أولويات استراتيجية التنمية .....
٦٣	- المعونة الدولية .....
٦٤	٧ - أولويات التنمية في البلاد النامية متوسطة الدخل : .....
٦٤	- السياسات الصناعية والتجارية .....
٦٩	- الزراعة .....
٧١	- توزيع الفوائد الناشئة عن النمو .....
٧٣	٨ - النتائج : .....
٧٧	- ملحق : مؤشرات التنمية الدولية .....

## الجداول الأصلية:

### صفحة

١٣	١ - البلاد النامية : نمو الناتج القومي الاجمالي بالنسبة لكل فرد ، ١٩٥٠ - ١٩٧٥
١٣	٢ - البلاد النامية : نمو الانتاج ١٩٦٠ - ١٩٧٥
١٤	٣ - البلاد النامية : هيكل الانتاج ١٩٦٠ - ١٩٧٥
١٤	٤ - البلاد النامية : نمو التعليم ١٩٦٠ - ١٩٧٥
١٥	٥ - البلاد النامية : معدلات المواليد والوفيات ، ١٩٦٠ - ١٩٧٥
١٥	٦ - البلاد النامية : السكان : ١٩٥٠ - ٢٠٠٠
١٦	٧ - البلاد النامية : سكان الحضر ١٩٦٠ - ١٩٧٥
١٦	٨ - البلاد النامية : معدلات الاستثمار والادخار ١٩٦٠ - ١٩٧٥
١٧	٩ - البلاد النامية : الانفاق الحكومي الاستهلاكى كنسبة مئوية من الناتج الاجمالي ١٩٦٠ - ١٩٧٥
١٧	١٠ - متوسط الاعمار ووفيات الاطفال ١٩٦٠ - ١٩٧٥
١٨	١١ - البلاد النامية : الحجم النسبى ١٩٦٠ - ١٩٧٥
١٩	١٢ - الزيادة في تجارة للبلاد الصناعية من السلع المصنعة حسب مجموعات الدول ١٩٦٠ - ١٩٧٥
١٩	١٣ - نمو الصادرات السلعية ١٩٦٠ - ١٩٧٥
١٩	١٤ - البلاد النامية نمو الصادرات من السلع والخدمات ١٩٦٠ - ١٩٧٥
٢٠	١٥ - اعداد البلاد النامية المصدرة للسلع المصنعة والتي تتجاوز صادراتها قيما مختارة ١٩٦٥ - ١٩٧٥
٢٠	١٦ - البلاد النامية : التغيرات في القوة الشرائية للصادرات ١٩٦٠ - ١٩٧٥
٢٣	١٧ - البلاد الصناعية : نمو الناتج المحلى الاجمالي ١٩٦٠ - ١٩٨٥
٢٩	١٨ - السلع الاولى مصنفة حسب درجة عدم استقرار الاسعار
٣٠	١٩ - موازين الطاقة الاولى ١٩٦٥ - ١٩٨٥
٣١	٢٠ - البلاد النامية : موازين المواد الغذائية الرئيسية ١٩٧٥ - ١٩٨٥
٣٣	٢١ - رأس المال متوسط وطويل الأجل بشروط السوق ١٩٧٠ - ١٩٨٥
٣٤	٢٢ - صافي تدفقات معونة التنمية الرسمية من الجهات المانحة ، ١٩٦٥ - ١٩٨٥
٣٧	٢٣ - نمو الناتج المحلى الاجمالي ١٩٦٠ - ١٩٨٥
٣٧	٢٤ - البلاد النامية : معدلات الادخار والاستثمار ١٩٧٥ - ١٩٨٥
٣٨	٢٥ - البلاد النامية : نمو الصادرات السلعية ، ١٩٦٠ - ١٩٨٥
٣٨	٢٦ - صادرات البلاد النامية من السلع المصنعة كحصة في أسواق البلاد الصناعية ، ١٩٦٠ - ١٩٨٥

صفحة

٢٧ - البلاد النامية : نمو صادرات السلع المصنعة ١٩٧٠ - ١٩٨٥ .....	٣٩
٢٨ - البلاد النامية : متطلبات التمويل الخارجى ١٩٧٠ - ١٩٨٥ .....	٤٠
٢٩ - صافي المنصرف إلى البلاد النامية ، من رأس المال متوسط وطويل الأجل ١٩٧٠ - ١٩٨٥ .....	٤٠
٣٠ - صافي متوسط وطويل الأجل وفقا لنوع رأس المال وإلى البلاد النامية من رأس المال حسب نخل مجموعة البلاد ١٩٧٠ - ١٩٨٥ .....	٤١
٣١ - البلاد النامية : معدلات خدمة الدين ، ١٩٧٠ - ١٩٨٥ .....	٤٢
٣٢ - قروض بديلة حول المتوسط السنوى لمعدلات النمو ، ١٩٧٥ - ١٩٨٥ .....	٤٢
٣٣ - قروض شاملة بديلة وأثرها على البلاد النامية .....	٤٢
٣٤ - الهبوط المقدر مستقبليا للفقر المدقع ١٩٧٥ - ٢٠٠٠ .....	٤٣
٣٥ - الاعتماد على الزراعة في بلاد آسيا ذات الدخل المنخفض .....	٤٨
٣٦ - المزارعون الحديون والعائلات التي لا تملك أرضا في بلاد آسيا ذات الدخل المنخفض .....	٤٨
٣٧ - النمو في بلاد آسيا ذات الدخل المنخفض ١٩٦٠ - ١٩٨٥ .....	٤٩
٣٨ - المؤشرات السكانية في البلاد الآسيوية ذات الدخل المنخفض .....	٥٥
٣٩ - أفريقيا جنوب الصحراء ، مؤشرات مختارة للتنمية .....	٥٦
٤٠ - البلاد النامية : تركيب المنتج غير الوقود ١٩٧٥ .....	٥٩
٤١ - المؤشرات السكانية في بلاد مختارة في أفريقيا جنوب الصحراء .....	٦٠
٤٢ - الأرقام القياسية لمتوسط إنتاج النعام للفرد ، ١٩٦٦ - ١٩٧٠ ، ١٩٧١ - ١٩٧٦ .....	٦١
٤٣ - حجم الأسواق الصناعية ومعدلات الاستيراد في بلاد متوسطة الدخل ١٩٧٥ .....	٦٤
٤٤ - البلاد الصناعية : متوسط مستويات التعريف الجمركية في أقسام واسعة من المنتجات متضمنة المواد الخام ١٩٧٣ .....	٦٦
٤٥ - البلاد النامية : تركيب المنتج في التجارة السلعية ١٩٧٥ .....	٦٧
٤٦ - تركيب المنتج في تجارة السلع المصنعة بين البلاد النامية ، ١٩٧٥ .....	٦٧
٤٧ - توزيع الملكيات الزراعية حسب الحجم والمساحة في بلاد مختارة متوسطة الدخل .....	٧٠
شكل (١) الوصول إلى مياه آمنه وإلى المجارى : الدول النامية ١٩٧٥ .....	١٨

# تعريفات

تعرف مجموعات الدول في هذا التقرير على النحو التالي :

**تقسم البلاد النامية على أساس متوسط الناتج القومي الاجمالي للفرد (G N P) في عام ١٩٧٦ إلى :**

— بلاد منخفضة الدخل ويكون دخل الفرد فيها ٢٥٠ دولارا أمريكيا أو أقل .

— بلاد متوسطة الدخل ويزيد فيها دخل الفرد . ٢٥٠ دولارا أمريكيا .

**بلاد مصدرة للبتترول ذات فائض في رأس المال :**

الكويت ، ليبيا ، عمان ، قطر ، العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة وهي تكون جماعة منفصلة — أما كبرى البلاد الأخرى المصدرة للبتترول فتدخل في مجموعة البلاد النامية .

**البلاد الصناعية :**

هي البلاد الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع استبعاد اليونان ، البرتغال ، أسبانيا وتركيا ، وهي تدخل ضمن البلاد النامية متوسطة الدخل .

**دول ذات اقتصاديات مركزية التخطيط (C .P .E s) :**

وهي البانيا ، بلغاريا ، جمهورية الصين الشعبية ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، المجر ، جمهورية كوريا الديمقراطية ، منغوليا ، بولندا ، رومانيا ، الاتحاد السوفيتي .

**منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D.) :**

**وأعضاؤها :** استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمارك ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، اليونان ، أيسلندا ، أيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، لوكسمبرج ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، أسبانيا ، السويد ، سويسرا ، تركيا ، المملكة المتحدة والولايات المتحدة .

**لجنة معونة التنمية : (D.A.C.) :**

وهي منبثقة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتشمل : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمارك ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، إيطاليا ، اليابان ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، السويد ، سويسرا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة ، ولجنة الجماعة الاقتصادية الأوروبية ( السوق الأوروبية المشتركة ) .

**منظمة البلاد المصدرة للبتترول (OPEC) :**

وهي تضم : الجزائر ، أكادور ، جابون ، أندونيسيا ، ايران ، العراق ، الكويت ، ليبيا ، نيجيريا ، قطر ، العربية السعودية ، دولة الامارات العربية المتحدة ، وفنزويلا .

وتشير السلع المصنعة الى سلع في مستوى التصنيف التجاري الدولي (SITC) الأجزاء من ٥ الى ٩ فيما عدا القسم ٦٨ : الكيماويات والمنتجات المرتبطة بها : الحديد والصلب : المواد المصنعة وتشمل : المنسوجات والمنتجات التي تركز على الجلد ، المطاط ، الخشب . المعادن والمواد التعدينية : الآلات ومعدات النقل : تجهيزات وتركيبات المباني ، الأثاث ، الملابس ، الأحذية ، الأدوات العلمية والمهنية ، السلع الفوتوغرافية والبصرية ، ساعات اليد والساعات الكبيرة ، و سلع أخرى متنوعة غير مصنعة في التصنيف التجاري الدولي القياسي .

**وتشمل السلع الأولية ::** التصنيف التجاري الدولي

القياسي ، الأجزاء من صفر الى ٤ وتشمل :

الطعام ، الحيوانات الحية ، المشروبات ، الطباقي ، مواد خام غير قابلة للأكل ، الوقود ويتضمن الفحم والبتترول ومنتجات البترول والغاز الطبيعي والمصنع والتيار الكهربائي والزيوت النباتية والحيوانية ، الدهون ، الشمع ، والمعادن غير الحديدية الواردة بالقسم ٦٨ من التصنيف الدولي التجاري القياسي .

البليون يساوي ألف ( ١٠٠٠ ) مليون .

## الفصل الأول: مقدمة

وتختلف العقبات التي تواجه البلاد النامية في دفع عجلة التقدم من حيث الدرجة والنوع كما تختلف الأدوات التي تحت سيطرتها . وتعكس الاختلافات مدى التنوع الهائل فيما هو متاح من مواردها وفي هيكلها الاقتصادي وفي تقاليدها الاجتماعية والسياسية وفي مهاراتها الادارية وفي علاقاتها بالاقتصاد الدولي .

وفي البلاد ذات الدخل المنخفض والتي يبلغ فيها متوسط دخل الفرد السنوي ٢٥٠ دولارا أمريكيا ، يعتمد تخفيف حدة الفقر بصورة غالبية على زيادة الانتاجية الزراعية بما يؤدي الى زيادة القوة الشرائية للفلاح الصغير والهامشي وخلق عمالة بأجور مرتفعة لمن لا يملك أرضا . وعلى أية حال تواجه البلاد ذات الدخل المنخفض في آسيا وأفريقيا جنوبي الصحراء مشاكل جد مختلفة في تطبيق مثل هذه الاستراتيجيات ، بما يعكس التباين في ندرة الأرض وفيما هو متاح من التكنولوجيا المحلية القابلة للاستخدام بغرض تحقيق زيادات سريعة في الغلة وفي نوعية مشروعات البنية الأساسية الاقتصادية (مثل نظم النقل والمواصلات والتزويد بالمياه الجارية والكهرباء) . وفي عدد الأفراد ذوي المهارات الصناعية والادارية .

وتمثل البلاد النامية متوسطة الدخل مجموعة غير متجانسة من حيث هيكلها الاقتصادي أو تجربتها في التنمية أو في مستوى دخل الفرد ، وبوجه عام فهي أكثر اعتمادا في نموها الاقتصادي على التجارة الدولية وأسواق رأس المال من البلاد ذات الدخل المنخفض . أما بالنسبة للبلاد متوسطة الدخل فإن اختيار الاستراتيجية الرئيسية يتعلق بالكيفية التي ينبغي أن تستجيب بها السياسة الصناعية والتجارية للتغيرات في البيئة الدولية . ويعوق القصور في الموارد التقدم في طريق تخفيف حدة الفقر في هذه البلاد بدرجة أقل منه في البلاد ذات الدخل المنخفض ولكنه سوف يتطلب بالرغم من ذلك جهودا مضنية .

وعلى مدى الخمسة والعشرين عاما الماضية كان الاقتصاد الدولي مدعما للنمو في البلاد النامية من عدة وجوه . فقد عزز النمو السريع للبلاد الصناعية توسعا كبيرا في التجارة الدولية . كما ساعد نمو السياحة وهجرة العمل وظهور تحويلات رسمية على نطاق واسع لرأس المال والتجديد الحديث جدا لأسواق رأس المال على استكمال الماخبرات المحلية وتوفير النقد الأجنبي لبرامج التنمية . ونتيجة لنمو اقتصاديات الدول النامية فقد أصبحت سوقا واسعة

شهد ربع القرن الماضي تقدما كبيرا في البلاد النامية . والواقع أنه في جميع هذه البلاد كانت الزيادة في الدخل أسرع من زيادة السكان وما ترتب على ذلك من زيادة في دخل الفرد . وقد اقترن النمو الاقتصادي بتوسع سريع في نظم التعليم وتقدم في محو الأمية وتحسينات في ظروف التغذية والصحة ومزيد من تكنولوجية متطورة وتغييرات هيكلية تتضمن قاعدة صناعية نامية ومزيديا من التحضر . والتقدم على مثل هذه الجبهة العريضة والنمو المطرد في قدرة البلاد النامية على إدارة اقتصادياتها بفعالية يعد من الانجازات المثيرة .

ولكن هناك الكثير الذي سزال يتطلب التحقيق . ذلك أن معظم البلاد لم تستكمل بعد الانتقال الى اقتصاديات ومجتمعات حديثة بسبب مجموعة متنوعة من العوامل المحلية والدولية التي تعوق نموها ، وفضلا عن ذلك فإن حوالى ٨٠٠ مليون نسمة ما زالوا في حالة فقر مدقع ، إذ يعيش هؤلاء الناس على هامش الوجود وعلى ما لا يفي بالحاجة من غذاء ومأوى وتعليم ورعاية صحية ، ولقد كان التحسن بطيئا بالنسبة لعدد كبير منهم في مستوى المعيشة ، وربما يكون قد حدث تدهور بالنسبة للبعض الآخر . ويضاف الى الشعور بالاحباط من حجم المهمة القادمة إدراك متزايد لدى صعوبة تغيير التقاليد والجمود الاجتماعي ، وهي التي كثيرا ما تعوق جهود دفع عجلة التنمية ورفع مستوى معيشة الفقراء .

وقد أفادت التجربة السابقة في خلق اجماع على نطاق واسع حول الأهداف من أجل المستقبل ، إذ ينبغي أن توجه جهود التنمية نحو الهدفين التوأمين وهما النمو السريع ، وتخفيض أعداد هؤلاء الذين يعيشون في فقر مدقع بأسرع ما يمكن . لقد تحركت معظم البلاد النامية أو هي أخذة في التحرك نحو هذه الأهداف ، عن طريق وضع استراتيجيات تنميتها التي أخذت تنظر اليها البلاد الصناعية على أنها الأساس الذي يتخذ لتحديد أسهامها .

ان النمو السريع وتخفيف حدة الفقر مرتبطان ولا انفصام بينهما . ومعظم الفقراء المدقعين يعيشون في البلاد الفقيرة بكل من آسيا وأفريقيا حيث كانت اقتصاديات تنمو بمعدل بطيء نسبيا ، وفي بعض البلاد الأسرع نموا في اقتصادياتها ارتفعت دخول فئات الدخل المنخفض بدرجة ملحوظة . ومن هنا فإن برامج عمل خاصة لتحسين نوعية حياة الفقراء ينبغي أن تمثل جزءا من استراتيجيات التنمية إلا أنها تحتاج الى الاقتران بزيادة في الانتاجية والدخول لتوسيع الموارد المتاحة من أجل رفع مستويات المعيشة .

نصادرات البلاد الصناعية ، وموردة لطائفة كبيرة من سلع  
المصنعه ، ومقترضة هامة في الأسواق العالمية لرأس المال .  
ويوجد الآن اعتماد وثيق متبادل بين السياسات الاقتصادية  
وبيئة النمو في البلاد الصناعية وبين التوقعات لعدد كبير من  
البلاد النامية ، بما يؤثر على استراتيجيات التنمية والتي  
تستطيع الأخيرة تنفيذها بصورة فعالة .

وقد وضع هذا التقرير للمساعدة على توضيح بعض  
حلقات الارتباط بين الاقتصاد الدولي والاستراتيجية

المحلية في البلاد النامية إزاء خلفية من الأنماط المتغيرة  
للاعتدال المتبادل والتعقيد المتزايد في الاقتصاد العالمي .  
كما يقيم هذا التقرير توقعات التقدم في دفع عجلة النمو وفي  
تخفيف حدة الفقر ، ويتعرف على بعض القضايا الهامة  
للسياسة التي سوف تؤثر على هذه التوقعات ، ومن المأمول  
أن يساعد هذا التقرير على توضيح الدور الذي تقوم به كل  
من البلاد الصناعية والبلاد النامية في معالجة قضايا هذه  
السياسة .

## تجربة التنمية ١٩٥٠ - ١٩٧٥

الصناعية الغربية على مدى المائة عام الماضية من التصنيع ، والتي بدأت في منتصف القرن التاسع عشر . وحتى في اليابان التي كانت واحدة من أسرع البلاد الصناعية نموا يقدر معدل النمو طويل الأجل في دخل الفرد بما يقل عن ٢,٥٪ في السنة . وقد وجدت بطبيعة الحال اختلافات ملحوظة في الانجاز الذي حققته الدول النامية كل على حده . هذه الفترة ، فقد كانت معدلات التنمية بوجه عام أكثر انخفاضا في البلاد ذات الدخل المنخفض في أفريقيا وآسيا حيث يعيش الغالبية العظمى من فقراء العالم ، وفي بلاد تمثل نصف سكان العالم النامي ارتفع دخل الفرد بأقل من ٢٪ في السنة .

### ١ - البلاد النامية : نمو الناتج القومي الإجمالي بالنسبة لكل فرد ١٩٥٠ - ١٩٧٥

متوسط معدل النمو السنوي (نسبة ٪)	عدد البلاد	النسبة المئوية للسكان <sup>(١)</sup>
أقل من صفر	٣	١
من صفر - ٢	٢٥	٤٨
من ٢ - ٤	٢٣	٣٥
أكثر من ٤	١١	١٥

(١) حصة مجموع السكان في الـ ٧٢ دولة النامية التي غطاها البحث تمثل ٨٨٪ من مجموع سكان البلاد النامية .

وعندما ينمو الناتج والدخل تحدث بوجه عام تغيرات جوهرية في الهيكل الاقتصادي وذلك بزيادة حصة الصناعة في الناتج الكلي على حساب قطاع الزراعة حتى ولو كان هذا الأخير ينمو بسرعة ، فقد كانت الصناعة أسرع القطاعات نموا في الواقع في جميع البلاد النامية ، ولو أنها كانت تنمو بمعدل يربو على ١٠٪ فقط في السنة في عدد قليل منها .

### ٢ - البلاد النامية : نمو الانتاج ١٩٦٠ - ١٩٧٥ متوسط القيم بأسعار ١٩٧٥ متوسط معدلات النمو السنوي (نسبة ٪)

الناتج المحلي الإجمالي	زراعة	صناعة	خدمات
٣,١	٢,١	٥,٤	٣,٧
٦	٣,٥	٧,٩	٦,٧

وفي البلاد الأكثر فقرا وابطأ نموا هبطت حصة الزراعة في إجمالي الانتاج بنسبة ضئيلة : قط وما تزال كبيرة . كما أن

يمكن أن يعود تاريخ الجهود التي بذلت من أجل تحقيق تنمية سريعة ومنظمة إلى منتصف هذا القرن بالنسبة لمعظم البلاد النامية . وإذا كانت فترة الخمسة وعشرين عاما تعتبر قصيرة بالنسبة لعملية تغيير اجتماعي أساسي - وتعد أقصر عمرا بالنسبة لكثير من البلاد ، وخاصة تلك التي في أفريقيا والتي لم تحصل على استقلالها إلا في أوائل الستينات - إلا أنه من المفيد بحث مشاكل اليوم في ضوء تجربة ربع القرن الماضي<sup>(١)</sup> .

والسجل كما أنه مشجع فهو يتسم بالواقعية والاعتزان . فقد تجاوز النمو الاقتصادي في البلاد النامية التوقعات الأصلية إذ زادت بدرجة كبيرة كما زادت قدرتها الاقتصادية والمالية والإدارية بما يكفل تحقيق مزيد من التنمية . ولكن بالرغم من هذا النجاح يوجد حوالي ٨٠٠ مليون نسمة في العالم النامي ما زالوا يعيشون في فقر مدقع عند مستويات دخول من الانخفاض لا تؤمن لهم تغذية كافية ، وبدون إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة الضرورية . وكثير من هؤلاء الناس لم يشهدوا تحسنا في مستويات معيشتهم بل أن مستويات معيشة الفقراء ربما تكون قد تدهورت في البلاد التي تعاني من بطء نموها الاقتصادي . واعداد البشر الذين يعانون الفقر تكفي في حد ذاتها كمقياس صارخ لجسامة المزيد مما ينبغي عمله .

### سجل البلاد النامية :

#### النمو الاقتصادي وهيكله :

حققت البلاد النامية على مدى الخمسة وعشرين عاما الماضية نموا ملحوظا ، فقد زاد دخل الفرد حوالي ٣٪ في السنة ، صاحبه معدل نمو سنوي زاد من حوالي ٢٪ في الخمسينات إلى ٣,٤٪ في الستينات ، وبمقابلة ذلك بالقدر القليل من المعلومات التي أمكن التقاطها من تجربة هذه البلاد قبل الخمسينات يتضح أن هذا يعتبر تحسنا جوهريا فيما سجله التاريخ فضلا عن تميزه بالمقارنة مع معدلات النمو التي حققتها البلاد التي تعتبر متقدمة الآن في فترة تصنعها . حيث لم يزد دخل الفرد عن ٢٪ في السنة في معظم البلاد

(١) مما له أهمية خاصة تجربة عدد قليل من البلاد تركزت إستراتيجيات تنميتها حول إجراءات شديدة لتحسين مستويات المعيشة لفئات من ذوي الدخل المنخفض ، ومن بين هذه البلاد جمهورية الصين الشعبية وكوبا . إن علمنا المباشر بتجربتها محدود للغاية وذلك لأن أيامها ليس عضوا في البنك الدولي كما أن البيانات نادرة والمناقشات التي وردت فيما كتب في هذا الموضوع تركز بوجه عام على معلومات جزئية ، إذ توجد مناطق كثيرة يكون فيها لهذه الإجراءات التي تتبعها هذه البلاد أهمية كبرى ولكن لا تزال حالة عدم التأكد قائمة بشأن قابليتها للتطبيق في بيئات إجتماعية أو نظم سياسية لم يجر فيها التحول كما حدث في هذه البلاد ، يضاف إليها بلادا أخرى من كتلة اقتصاديات التخطيط المركزي لا يشار إليها في هذا التقرير على أنها بلاد نامية .

#### ٤ - البلاد النامية : نمو التعليم ١٩٦٠ - ١٩٧٥ متوسط القيم

النسبة المئوية للتلاميذ المرحلة الابتدائية الذين يحضرون الدراسة	النسبة المئوية المرحلة الثانوية الذين يحضرون الدراسة أمتيهم (القراءة والكتابة)	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥
٣٠	٥٢	٢	٨	١٠	٢٣
٧٩	٩٧	١٢	٣٥	٦١	٦٣

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم (جنول ١٨).

الرئيسية هي التنمية الاقتصادية ومن بينها بنوك التنمية الصناعية وهيئات الاقراض الزراعي ومراكز التدريب المهنية ومراكز الأبحاث والبنوك المركزية ووكالات التخطيط الاقتصادي ولا تعمل كل هذه الهيئات بكفاءة تامة وما زالت هناك نواقص كثيرة في تطوير هذه المؤسسات بالدول النامية. ولكن واحدا من أهم أوجه القصور هو في البحث الزراعي وعلى وجه التحديد في الفشل المشترك في خلق طاقة قومية كافية لتطوير البحث بما يتلاءم مع الظروف الجوية الزراعية المحلية والتي تعتبر أساسية لتحقيق مكاسب دائمة في الانتاجية الزراعية.

وقد أظهرت الدول النامية مهارتها الفائلة في الادارة الاقتصادية عن طريق تكيفها مع سلسلة من الخدمات الخارجية في السنوات الأخيرة بما في ذلك تقلبات واسعة في أسعار السلع العالمية والارتفاع المفاجيء في أسعار البترول وطول فترة الكساد في البلاد الصناعية والتذبذب الذي لا يمكن التنبؤ به لأسعار الصرف العالمية. ولكن عن طريق اجراءات لا تؤثر على هيكل الانتاج المحلي والأسعار، كما تؤثر على التجارة الخارجية والاقتراض استطاعت هذه البلاد أن تصمد لهذه الصدمات الخارجية والمحافظة على نموها والسيطرة على التضخم، أما تلك البلاد التي انتهجت سياسات توجيه الصادرات فقد حققت نجاحا أفضل من غيرها.

#### السكان:

إن التقدم الذي أحرزته الدول النامية أكثر ما يكون إثارة إذا أدخلنا في الاعتبار أن سكانها يزيدون بمعدلات ليست لها سابقة في التاريخ، فخلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٥ زاد مجموع سكانها بمعدل ٢,٤٪ في السنة وهو معدل أسرع بدرجة كبيرة من معدلات نمو السكان وهي حوالي ١٪ في السنة وهو المعدل الذي كان على الدول التي تعتبر متقدمة الآن أن تعايشه خلال فترة تصنيعها.

ان زيادة السكان في البلاد النامية على مدى الخمسة وعشرين عاما الماضية إنما تبين المدى الذي ذهب اليه التعقيد في التداخل بين العوامل المتعددة في التنمية وقد كان هبوط معدلات الوفيات التي كانت سببا أساسيا للأسراع بنمو السكان، نتيجة للجهود المبكرة التي بذلت لتحسين مستويات

النمو السريع في قطاع الخدمات غامض ومبهم. أما في البلاد الصناعية فإن حصة قطاع الخدمات في إجمالي الناتج مرتفعة وأخذت في مزيد من الارتفاع استجابة للتغيرات في نمط الطلب. وفي حين أن جزءا من نمو الخدمات في البلاد النامية ما هو إلا استجابة للنمو في الطلب فإنه يعكس أيضا عجز قطاع الصناعة في استيعاب الاضافات الى قوة العمل في الحضر بالكامل. والذين لا يجدون عملا في الصناعة المنظمة قد يحتالون للحصول على ما يسد رمقهم بالعمل في مهن ذات انتاجية منخفضة أو بالتوظيف في قطاع حكومي ناشئ.

#### ٣ - البلاد النامية : هيكل الانتاج ١٩٦٠ - ١٩٧٥

متوسط القيمة بالأسعار الجارية  
توزيع الناتج المحلي الإجمالي (نسبة %)

الزراعة	الصناعة	الخدمات	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥
٥٢	٤٣	١٢	٢٣	٣٥	٤٥	٤٥
٢٦	١٥	٢٣	٣٨	٤٦	٤٧	٤٧

ملاحظة: مجموع حصص القطاعات ليس ١٠٠٪ لاشتقاق متوسط القيمة لكل قطاع على حده.

هذه التغيرات الواسعة في تركيب قطاع الانتاج لا تنقل بالكامل صورة التغيرات في الاقتصاد. فهي لا تصور على سبيل المثال التحسينات الكبيرة في المتاح من وسائل النقل والمواصلات والقوى الكهربائية ولا تصور أيضا التوسع الكبير في القدرة على الاقتراض وتطوير التكنولوجيا التي تعتبر حيوية للتوسع والتنويع للطاقة الانتاجية للاقتصاد، كما أنها لا تذكر المكاسب في المهارات الانسانية لكل من العمل الصناعي والادارة والتي تلعب دورا في نمو الاقتصاد الحديث. إن مثل هذه التطورات يصعب تحديدها كميا، وعلى أية حال فإن البيانات عن العوامل الاجتماعية نادرة في البلاد النامية والمؤشرات المتاحة مثل معدلات القراءة والكتابة ومعدلات القيد بالمدارس والتي يبينها الجدول رقم ٤ إنما تعكس بصورة غير كاملة بعض التغيرات التي حدثت. على أن مجال التغيرات الاقتصادية للخمسة وعشرين عاما الماضية قد يصفها بطريقة أفضل حقيقة أن كثيرا من الدول النامية قد حدثت زراعتها وحافظت على معدلات مرتفعة من الانتاج الزراعي في حين أن عددا منها الآن يصنع معدات ذات تكنولوجيا متطورة (على سبيل المثال، مولدات القوى الكهربائية)، هناك بلاد كثيرة أخرى لديها قدرات كبيرة في صناعات هندسية وبعضها تنافس الآن بصورة فعالة في المشروعات الدولية (تسليم المفتاح).

من علامات التقدم الشامل والتحضر في البلاد النامية قيام مؤسسات حديثة وكبيرة متطورة تبدأ من شركات صناعية كبرى الى جامعات من الطراز الأول، كما توجد مؤسسات عامة وخاصة انتشرت في جميع أنحاء هذه البلاد مهمتها



## ٥ - البلاد النامية : معدلات المواليد والوفيات

١٩٦٠ - ١٩٧٥

متوسط القيمة

معدل المواليد الأولى لكل ألف من السكان	معدل الوفيات الأولى لكل ألف من السكان	١٩٦٠	١٩٧٥
٤٨	٤٧	١٩٦٠	١٩٧٥
٤٥	٤٠	١٧	٢٠
البلاد ذات الدخل المنخفض			
البلاد ذات الدخل المتوسط			

المصدر : مؤشرات التنمية في العالم (جنول ١٥)

المعيشة ، بما في ذلك من إنشاء نظم الصحة العامة وحملات الاستئصال بالجملة ضد الأمراض المنتشرة مثل الملاريا والجدرى والكوليرا . ولكن الزيادة في متوسط الأعمار لم تقتزن بهبوط في الخصوبة والتي تعزى الى أسباب متنوعة . وبالفعل ففي بعض البلاد أدت التحسينات في الصحة العامة والتغذية الى الزيادة في معدلات المواليد ، ذلك لأنها خفضت عدم الخصوبة الذي يرجع الى سوء الصحة لدى النساء .

وقد اقترن الهبوط في الخصوبة بالتنمية الاقتصادية وأصبح حقيقة تدعمها الوثائق في البلاد النامية وخاصة في شرق آسيا وأجزاء من جنوبها . وعلى أية حال فإن معدلات الخصوبة الاجمالية <sup>(١)</sup> لا تزال تربع على ٦ في البلاد النامية مقابل ٢,٣ في البلاد الصناعية ، وهي معدلات قريبة من المستويات المقترنة بثبات السكان . وحتى على أساس فروض متفائلة بشأن السرعة التي ستهبط بها الخصوبة في البلاد النامية فسوف يستمر سكانها في الزيادة حتى القرن ال ٢١ . ويوضح الجدول ٦ تقديرا لمجموع السكان في عام ٢٠٠٠ .

## ٦ - البلاد النامية : السكان ١٩٥٠ - ٢٠٠٠

(ألف مليون)

١٩٥٠	١٩٧٥	٢٠٠٠
٠,٧	١,٢	٢
٠,٥	٠,٩	١,٥
البلاد ذات الدخل المنخفض		
البلاد ذات الدخل المتوسط		

على أنه من الممكن أن تؤدي عملية التنمية الى تخفيض الخصوبة والابطاء من معدل نمو السكان وذلك عن طريق عمل قوى مثل التعليم وتوظيف النساء والرغبة في تعليم الأولاد وبالتالي الرغبة في الحد من حجم الأسرة لتأمين حياة أفضل لكل ولد ، والادراك بأن الأولاد ينبغي أن يكون لهم فرصة

(١) لتعريف هذا المصطلح انظر جنول ١٥ في مؤشرات التنمية العالمية .

(٢) ترتكز هذه التقديرات المستقبلية على فروض ورد وضعها في الملاحظات على الجدول ١٦ في مؤشرات النمو في العالم .

أفضل للحياة كل ذلك يؤدي الى الميل للحد من عدد المواليد ، ولكن هذه الدوافع قد لا تكون كافية وبصفة خاصة في أفقر البلاد . ومن هنا فإن الضغط الذي يمارسه النمو السريع في السكان على الموارد ، والصعوبات التي يفرضها على زيادة مستويات الدخل والتوظيف يجعل انتشار برامج فعالة لتخطيط الأسرة أمرا ملحا لا يحتمل التأخير .

وحتى مع برامج فعالة لتخفيض معدلات نمو السكان فإن حركية الهيكل السكاني الحالي انما تعنى أن السكان سوف يستمرون في الزيادة لعدة عقود قادمة . وهناك كثير من البلاد مازالت تقتصر الى البرامج الملائمة وبعضها الآخر ، وخاصة في أفريقيا لم تأخذ في حسابها المشاكل التي تفرضها الحالة السكانية الحاضرة ، وذلك بالنسبة للمستقبل ، وعلى الرغم من أن السكان في البلاد النامية سوف يستمرون في الزيادة لعدة عقود قادمة فإن باستطاعة العمل الفعال أن يقصر الوقت المطلوب لتحقيق ثبات في السكان وتخفيض حجمهم النهائي .

## التحضر :

كانت سرعة التحضر إحدى المظاهر الكبرى للخمس وعشرين سنة الماضية ، إذ اتسع تباين الفرص الاقتصادية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية ، ففي معظم البلاد النامية حدث توسع في سكان الحضر أسرع من ذلك التوسع في مجموع السكان ويعزى هذا جزئيا الى التوسع في النشاط الصناعي ، فقد خلق التحيز السياسي حوافز قوية للتوسع في النشاط الاقتصادي في المناطق الحضرية لا المناطق الريفية ، ومن ثم فقد شجع الناس على التحرك الى المناطق الحضرية توقعاً للحصول على أعمال مرتفعة الأجر ووصولاً الى خدمات أفضل . وهاجر عدد أكبر من السكان الى المناطق الحضرية بما يفوق قدرتها الاستيعابية . وبالرغم من الاستثمارات الكبيرة في مشروعات البنية الأساسية في الحضر فقد كانت النتيجة ضغوطا شديدة على الخدمات الحضرية وعلى أسواق العمل .

وفي معظم البلاد النامية تنعكس هذه الضغوط في نظم حضارية ثنائية على درجة عالية حيث توجد جزر تتوفر فيها الابتكارات التي يوفرها ارتفاع الدخل وتتعايش جنباً الى جنب مع الأحياء الفقيرة القذرة . على أن هذه المستعمرات السكنية الهامشية لم تجد رغم استمرارها اعترافاً بوجودها ، ولم يلق تمويلها من المجالس البلدية ولا ادارتها العناية أو الاهتمام الذي تحتاج اليه ، وكانت نتيجة ذلك أن ماتم انجازه كان قليلا ، وذلك لتقديم الخدمات الضرورية غير الكافية بدرجة تدعو الى الفرز مثل الوسائل الصحية اللازمة لهذه المستعمرات السكنية أو لمساعدة الجزء الأكبر من الاقتصاد الحضري الذي يتكون من أنشطة انتاجية غير رسمية وعلى نطاق صغير والتي يجري تشغيلها عند مستويات منخفضة من الانتاجية .

## ٧ - البلاد النامية : سكان الحضر ١٩٦٠ - ١٩٧٥

النسبة المئوية لاجمالى السكان	متوسط معدل النمو السنوى	
١٩٥٠	١٩٧٥	١٩٦٠
١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٧٥-١٩٦٠
١٤	١٩	٥, -
٣٢	٤٤	٥, -
٤٩	٦١	٤,٣
١٧	٢٢	٤, -
٤٠	٥١	٣,٢
افريقيا جنوب الصحراء		
شمال افريقيا والشرق الاوسط		
امريكا اللاتينية		
اسيا		
جنوب اوربا		

المصدر : مؤشرات مختارة عن سكان العالم موزعة حسب البلاد ١٩٧٠ - ٢٠٠٠  
نيويورك : الأمم المتحدة - ١٩٧٥ .

وفي حين أن المشاكل واضحة بسهولة فإن الحلول ليست كذلك ، اذ يتطلب النمو الحضرى استثمارات ضخمة في مشروعات البنية الأساسية وهى تتنافس مع الاستخدامات البديلة للموارد النادرة المعدة للاستثمار .

## ٨ - البلاد النامية : معدلات الاستثمار والادخار

١٩٦٠ - ١٩٧٥

### النسب المئوية للنتائج المحلى بالاسعار الجارية

البلاد ذات الدخل المنخفض	البلاد ذات الدخل المتوسط	
١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠
١٤,٧	١٩,١	٢٦,٤
١١,٦	١٥,٦	٢٢,١
٣,١	١٣,٥	٤,٣
٢١	١٨	١٦
الاستثمار المحلى الاجمالى		
مصادر تمويله		
المدخرات المحلية الاجمالية		
صافى تدفقات الموارد الاجنبية		
ملاحظة :		
صافى تدفقات الموارد الاجنبية		
كنسبة مئوية من الاستثمار		

يمكن القول بوجه عام أن البلاد النامية كانت ناجحة في زيادة معدلات الاستثمار والادخار ، وبالنسبة للبلاد ذات الدخل المتوسط فقد زادت تدفقات رأس المال الخارجى اليها كنسبة مئوية من كل من الناتج الاجمالى والاستثمار ، بحيث قامت بدور كبير في تمويل الزيادة في الاستثمار . وكانت البلاد ذات الدخل المنخفض ناجحة بشكل ملحوظ في زيادة مدخراتها المحلية ولو أن معدلات استثماراتاتها في سنة ١٩٧٥ كانت تقارن فقط بتلك المعدلات التى حققتها البلاد ذات الدخل المتوسط قبل ذلك بخمسة عشر عاما ، ويعزى ذلك جزئيا الى أن تدفقات الموارد الأجنبية زودت هذه البلاد بحصة متناقصة من الاستثمار لتتخس النمو البطيئ نسبيا في رأس المال بالشروط الميسرة ، والوصول المحدود لهذه البلاد الى موارد

رأس المال التجارى سريع التوسع ، وكانت معدلات مدخراتها المحلية أكثر انخفاضا أيضا عنها في البلاد ذات الدخل المتوسط نظرا لانخفاض مستويات دخلها . وقد كان التباين الكبير في معدلات الاستثمار وخاصة بعد عمل حساب الاهلاك سببا هاما بكل تأكيد لتباين معدلات النمو للبلاد ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط ، كما كانت توجد أيضا اختلافات كبرى في السياسة بين البلاد بحيث أثرت على كفاءة الاستثمار وكان من نتيجة ذلك أن بعض البلاد ذات معدلات الاستثمار المتماثلة قد حققت معدلات مختلفة من نمو الناتج .

وتختلف أنواع الصعوبات التى تعترض زيادة مستويات الاستثمار بين البلاد ذات الدخل المنخفض كل على حدة ، الا أنها تعكس بحكم الضرورة عجزا في المواهب التنظيمية والادارية وتعذر زيادة المدخرات عند مستويات منخفضة من الدخل . وفي بعض البلاد التى لا تزال في مرحلة مبكرة من التنمية وخاصة تلك التى في أفريقيا جنوبى الصحراء ظهرت صعوبات خطيرة في التعرف على فرص الاستثمار المريح ، اذ يتطلب الاستثمار الكفاء طبقة من المنظمين النشطين ومؤسسات عامة توطدت أركانها وحسنت ادارتها ، وذلك للتعرف على التنفيذ لسلسلة طويلة من المشروعات المنتجة . وكثير من البلاد تستطيع الوفاء بهذه الشروط ولكن بصورة تدريجية ، وبالفعل كان خلق طبقة من المنظمين ومن المؤسسات العامة المناسبة هو بكل دقة مهمتها الأولى في التنمية .

وفي كثير من البلاد كان السبب الرئيسى في تعذر زيادة معدلات الادخار هو استمرار الاعتماد على الضرائب السلبية والتى تجعل الايرادات المولدة أقل حساسية للزيادات في الدخل مما لو استخدمت الضرائب المتصاعدة على الدخل والضرائب على القيمة المضافة . وكان الأمل يحبو بعض البلاد في أن تقوم المشروعات الحكومية بتوليد الفوائض للاستثمار ، ولكن في كثير من الحالات أن هذا غير واقعى . ويعزى ذلك في المقام الأول الى أن مثل هذه المشروعات قد حملت بمهمة الوفاء بأهداف اجتماعية مثل خلق التوظيف والحفاظ على أسعار منخفضة للمنتجات الرئيسية كما يعزى أيضا الى أنها كانت تفتقر الى التنظيمات الادارية التى تتطلبها كفاءة التشغيل .

وبالإضافة الى ذلك فقد وجدت الحكومات أنه من الصعوبة البالغة أن تحد من نمو انفاقها الاستهلاكى بدرجة تكفى لتحقيق الزيادة المقدرة سلفا في المدخرات العامة ، وبوضوح المستوى المرتفع والنمو السريع للاستهلاك الحكومى في أكثر البلاد فقرا مدى الحيرة التى تواجه هذه الحكومات في السعى نحو الوفاء بالحاجات الملحة في وجه التوقعات المتصاعدة وفي ذات الوقت زيادة المدخرات لتمويل زيادات في الانتاج من أجل المستقبل . ويوضح الجدول التالى التغيرات في معدلات الاستهلاك الحكومى الجارى الى اجمالى الناتج :

٩- البلاد النامية : الانفاق الحكومي الاستهلاكى  
كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى  
١٩٦٠ - ١٩٧٥  
(بالاسعار الجارية)

١٩٧٥	١٩٦٠	١٩
١٣,٩	٨,٨	١٠,٤
١٣,١	١١,٠	١٢,٢
١٣,٢	١٠,٥	١١,٩

بلاد ذات الدخل المنخفض  
بلاد ذات الدخل المتوسط  
جميع البلاد النامية

كما توجد نسبة عالية من السكان الفقراء فى افريقيا جنوبى الصحراء ، ولو أن المجموع الكلى لعدد هؤلاء الفقراء أقل كثيرا بسبب قلة سكان افريقيا . وبالإضافة الى الفقراء المدقعين فإن كثيرا من الناس يحصلون على الخدمات العامة بسهولة مثل الرعاية الصحية ومياه الشرب الآمنة ووسائل الوقاية الصحية ، وكما يوضح الشكل ( ١ ) فهى تتضمن نسباً عالية من السكان فى البلاد ذات الدخل المتوسط .

وتشير التجربة التاريخية الى أن الأفراد الأكثر فقرا من السكان يغلب الا يشتركوا مشاركة عادلة فى النمو لاقتصادى ، ذلك لسبب رئيسى ، وهو أنهم أقل قدرة على الوصول الى الأصول المنتجة التى يتطلبها توليد الدخل : الأرض ، الائتمان ، التعليم ، أعمال فى القطاع الحديث - وفى أكثر البلاد فقرا حيث يكون متوسط معدل النمو بطيئاً ظلت مستويات الدخل والاستهلاك للنصف الأفقر من السكان راكدة . وأسوأ من ذلك ففى البلاد التى كان فيها التوسع فى الزراعة أبطأ من زيادة السكان ( أجزاء من جنوب آسيا وافريقيا جنوبى الصحراء ) ربما تكون دخول بعض سكان الريف قد انخفضت .

ويبدو فى بعض البلاد سريعة النمو ومن أهمها جمهورية الصين (تايوان) وجمهورية كوريا ويوغوسلافيا أن فوائد النمو قد وزعت بصورة عادلة ، ويتضح ذلك من الخصائص الهامة التى تشترك فيها هذه البلدان الثلاثة . فقد كان لديها قبل نموها السريع مهارات موزعة على جميع أنحاء البلاد الى جانب توزيع عادل للأصول بما فى ذلك الأرض كنتيجة للأصلاح الزراعى فى جمهورية الصين والإصلاحات الشاملة لعلاقات الملكية متضمنة الملكية الاجتماعية والإدارة العمالية فى يوغوسلافيا ، وعلى أية حال فليست هذه الظروف من خصائص البلاد النامية .

وتوحى التجربة ، بوجه عام ، بأن توزيع الدخل يغلب أن يسوء أثناء النمو الاقتصادى ، وعلى وعلى أية حال حتى لو زاد التفاوت فى الدخل فإنه يمكن لدخول الفقراء أن ترتفع وخاصة عندما يكون السكان على حافة البقاء على قيد الحياة . ان مستوى دخولهم يكون أكثر أهمية من مركزهم النسبى فى توزيع الدخل وهو ما يتطلب اهتماما عاجلا لا يحتمل التأخير .

#### البيئة الدولية :

ان التوسع فى الاتصالات الدولية على مدى معظم سنين الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٧٥ قد أسهم فى تحقيق سرعة النمو الاقتصادى فى كثير من البلاد النامية . اذ تحررت التجارة وحدث توسع فى تدفقات رأس المال ، ومع ذلك فإن اقتصاديات البلاد النامية لا تزال صغيرة بالنسبة لاقتصاديات البلاد الصناعية هذا بالرغم من الزيادة الجوهرية فى حصتها من مجموع الناتج القومى الاجمالى منذ عام ١٩٦٠

بحلول عام ١٩٧٥ كانت البلاد الأكثر فقرا قد حددت حصة من الناتج المحلى الاجمالى الاستهلاكى الحكومى أعلى من تلك التى حددتها البلاد الغنية ، ومن المؤكد أنها حصة أعلى بكثير من تلك التى حددتها الأخيرة فى المرحلة المقارنة من التنمية . وقد ارتفعت حصة الانفاق الحكومى الاستهلاكى فى البلاد ذات الدخل المنخفض بحوالى ٥٨ ٪ فى الفترة ما بين ١٩٦٠ - ١٩٧٥ . وليس من الصعب التعرف على أسباب هذا النمو ، فقد شهدت الخمس وعشرين سنة الماضية توسعا هائلا فى الدور الذى تقوم به الحكومة فى التنمية فى البلاد النامية ، وتضاعف ما كان متوقعا من الحكومات حتى فى البلاد الفقيرة نسبيا ، وأصبح القيام بهذا الدور عن طريق توفير خدمات مثل الصحة والتعليم - وهى التى لها أهميتها للتنمية وملزمة سياسيا - يتطلب تخصيصا ضخما للموارد .

#### الأثر على الفقر :

أتت التنمية الاقتصادية بتحسينات نوعية فى الحياة ولكن التقدم كان بطيئاً وغير مطرد ، فقد أدى الطعام الأفضل والصحة الأحسن الى زيادة متوسط الأعمار كما انخفضت وفيات الأطفال ولو أنها ما زالت عند مستويات تدعو الى الجزع ( أنظر جدول ١٠ ) .

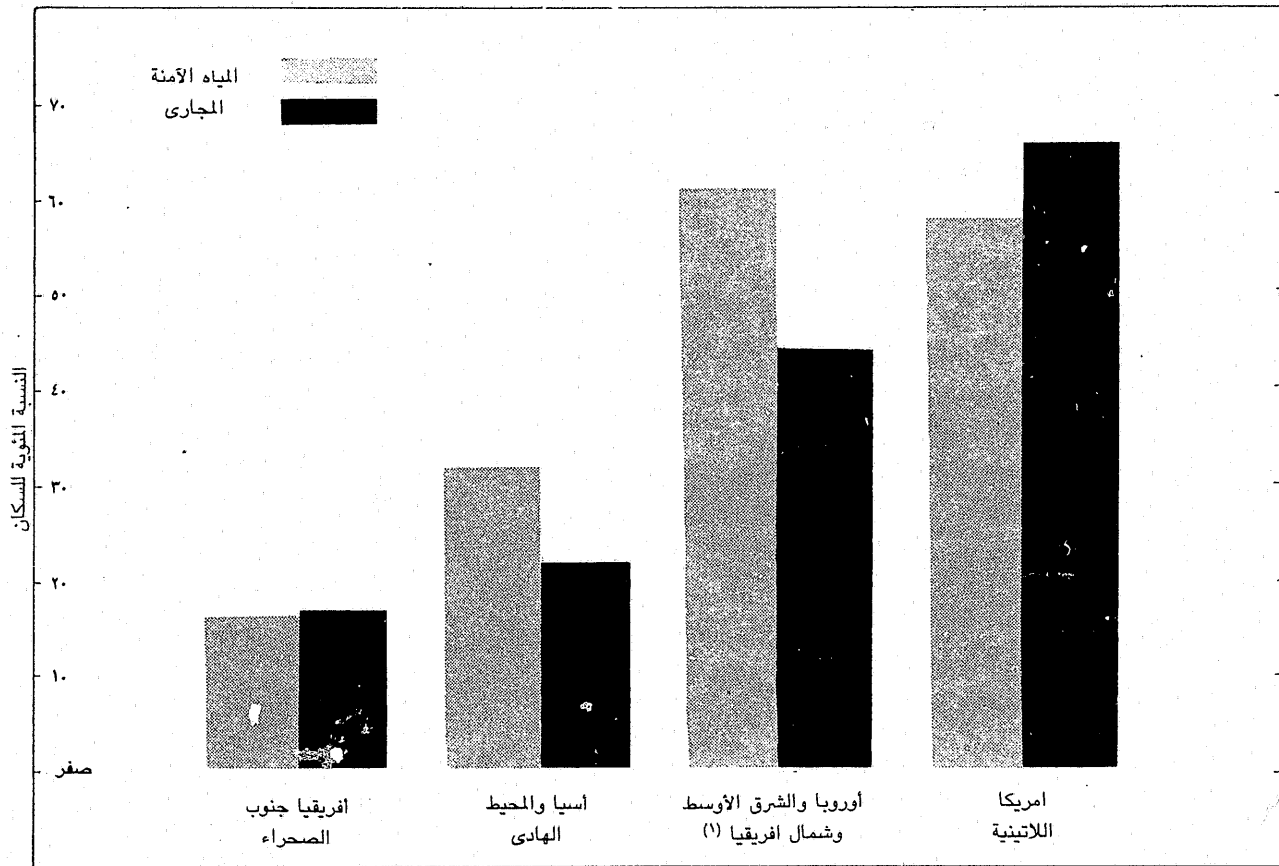
ان حوالى ٤٠ ٪ من سكان البلاد النامية - حوالى ٨٠٠ مليون نسمة - يعيشون فى فقر مدقع حيث يوجد غالبيتهم فى المناطق الريفية مع التركيز الشديد على آسيا وأندونيسيا .

#### ١٠ - متوسط الأعمار ووفيات الأطفال ١٩٦٠ ، ١٩٧٥ (متوسط القيمة)

متوسط الأعمار عند الولادة ( بالسنوات )	وفيات الأطفال ( بالالف )	١٩٦٠	١٩٧٥
٣٨	٤٤	١٤٢	١٢٢
٤٩	٥٨	٧٢	٤٦
٧٠	٧٢	٢٥	١٥
٦٦	٧٠	(١)٠٠	(١)٠٠

بلاد ذات دخل منخفض  
بلاد ذات دخل متوسط  
بلاد صناعية  
بلاد التخطيط المركزى

المصدر : مؤشرات التنمية فى العالم ( جدول ١٧ )  
(١) غير متاحة



المصدر: تقرير إحصاءات الصحة العالمية مجلد ٢٩ رقم ١٠ (جنيف - منظمة الصحة العالمية ١٩٧٦).

١٨

(١) وفي هذا الشكل تشير كلمة أوروبا إلى اليونان والبرتغال وأسبانيا وتركيا ويوغوسلافيا.

#### ١١ - البلاد النامية: الحجم النسبي ١٩٧٥ - ١٩٦٠

البلد النامي		البلد الصناعي		النسبة المئوية لحصة البلاد النامية في المجموع الكلي (١)	
١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠
١,٤	٢,١	٦	٧	٧٥	٧٠
٤٦٠	١,٠٤٨	٢,٠٧١	٣,٨٤١	٢١	١٨
١٢٠	٣٥٠	٧٤٥	١,٤٨٣	١٩	١٤

السكان  
اجمالي الناتج القومي (٢)  
القيمة المضاعفة في الصناعة (٣)

(١) الحصة في المجموع الكلي للبلاد النامية والبلاد الصناعية.

(٢) هذه البيانات بالدولارات الأمريكية سنة ١٩٧٥ وإستخدام أسعار الصرف الرسمية بين العملات الوطنية والتي قد لا تعكس تماما الاختلافات بين البلاد في القوة الشرائية، ولزيد من المناقشة لهذه المشكلة أنظر الملاحظات بالجدول رقم ١ في مؤشرات التنمية في العالم.

على زيادة أسعار البترول سنة ١٩٧٣ حيث بلغ ٥٪ في السنة.

ومع التوسع السريع في اقتصاديات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومواصلة التقدم في تحرير التجارة العالمية عن طريق دورات متتابعة من المفاوضات تحت

#### نمو التجارة في العالم:

أعقب سنوات إعادة البناء (التعمير) في البلاد الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية فترة طويلة من النمو الاقتصادي السريع بلغ في المتوسط ٤٪ في السنة من سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٧٥، وكان النمو سريعاً بصفة خاصة في العقد السابق

١٣ - نمو الصادرات السلعية ١٩٦٠ - ١٩٧٥  
(متوسط النسب المئوية لمعدلات النمو السنوى بأسعار ١٩٧٥)

البلد النامية	البلد الصناعية	مجموع التجارة في العالم
٢,٨	٥,٢	٤,١
٢,٦	٥,٦	٤,٥
٤,٨	٣,١	٣,٩
٦,٢	٤,٢	٦,٣
١٢,٣	٨,٨	٨,٩
٥,٩	٧,٥	٧,١

(المصدر): البنك الدولي: الكتاب السنوى لهيئة الأمم المتحدة لإحصائيات التجارة الدولية ١٩٦٠، ١٩٧٦. ودليل إحصائيات التجارة الدولية والتنمية ١٩٧٦.

العالمى على المشروبات الاستوائية والألياف الخشنة، وهى من الصادرات الكبرى للبلاد النامية. ولكن لم يكن هناك اهتمام كاف بزيادة الانتاج الزراعى وهو أيضا سبب له أهميته. فقد أدى نمو السكان والدخول إلى زيادة في الطلب المحلى في حين أن الحوافز لم تكن كافية لزيادة الانتاجية، ومن ثم فشلت صادرات البلاد النامية في مجاراة زيادة الطلب العالمى على منتجات الزراعة، ويفسر هذه العوامل أيضا إلى حد كبير التباين في نمو صادرات مختلف البلاد النامية. وقد زادت صادرات البلاد منخفضة الدخل والتي تعتمد بشدة على السلع الأولية بوجه عام بما يقل عن ٥٪ في السنة خلال ١٩٦٠ إلى ١٩٧٥. وفي أقصى الطرف الآخر حيث تمثل السلع المصنعة حصة كبيرة من الصادرات، ولم تكن السياسات متحيزة ضد الصادرات، نجد أن النمو كان أكثر سرعة فقد تجاوزت صادرات ثمانى دول ١٠٪ في السنة.

أسهم الوقود بحوالى ٤٠٪ من الزيادة في صادرات البلاد النامية بالأسعار الثابتة خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٥، كما أسهمت السلع المصنعة بأكثر من ثلث الزيادة وهى تمثل الآن حوالى ربع مجموع الصادرات السلعية. وقد شارك عدد أكبر من البلاد في نمو الصادرات من السلع المصنعة، بحيث أصبحت واحدة من أهم مظاهر انجازات البلاد النامية في الخمسة وعشرين عاما الماضية.

١٤ - البلاد النامية: نمو الصادرات من السلع والخدمات  
(بأسعار عام ١٩٧٥)

عدد البلاد	متوسط معدل النمو السنوى (نسبة مئوية)
٣	أقل من صفر
٢٦	٥
٣٠	٥-١٠
٤	١٠-١٥
٤	أكثر من ١٥

أشرف الاتفاق العام للتعريف والتجارة (GAAT) حدثت زيادة هائلة في التجارة بين البلاد الصناعية والتي قام التكامل الاقتصادى بتقويتها وتدعيمها، فقد زاد حجم صادرات البلاد الصناعية: معدل ٧٪ في السنة في عقد الخمسينات، ثم زادت سرعة هذه الزيادة لتصبح ٨,٥٪ في السنة بين عامى ١٩٦٠، ١٩٧٥، أما حجم وارداتها فقد زاد بمعدل ٧,٥٪، ٨,٥٪ على التوالى.

وعلى مدى الخمسة وعشرين عاما الماضية ظهرت البلاد النامية كسوق كبرى لصادرات السلع المصنعة من البلاد الصناعية، وباستبعاد التجارة بين بلاد غرب أوروبا كان التفوق في نمو الصادرات للبلاد النامية.

نمو وتنوع صادرات البلاد النامية:

كان نمو صادرات البلاد النامية أبطأ من نمو صادرات البلاد الصناعية على مدى الخمسة وعشرين عاما الماضية، ولو أنه كانت هناك اختلافات هامة في معدلات التنمية بين البلاد.

١٢ - الزيادة في تجارة البلاد الصناعية  
من السلع المصنعة حسب مجموعات اللول  
(بالأسعار الجارية)

حصة الزيادة في واردات البلاد الصناعية من السلع المصنعة (نسبة مئوية)	حصة الزيادة في صادرات البلاد الصناعية من السلع المصنعة (نسبة مئوية)	
٥٥	٣٨	التجارة داخل بلاد غرب أوروبا
٢٤	٢٤	التجارة الأخرى بين البلاد الصناعية
٩	٢٩	التجارة مع البلاد الصناعية
٠ (١)	٣	التجارة مع البلاد المصدرة للبترو
		ذات فوائد رأس المال
٢	٦	التجارة مع اقتصاديات التخطيط المركزي
١٠٠	١٠٠	العالم

(المصدر): الكتاب السنوى للأمم المتحدة عن إحصائيات التجارة الدولية (نيويورك، الأمم المتحدة - المكتب الإحصائى للأمم المتحدة ١٩٧٦) ودليل إحصائيات التجارة الدولية والتنمية (جنيف مؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة - ١٩٧٦).

(١) تهمل

وأحد الأسباب التي من أجلها زادت صادرات البلاد النامية ببطء عن صادرات البلاد الصناعية هو تركيزها الشديد على السلع الأولية، ففي خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٥ زادت صادرات البلاد النامية من السلع المصنعة والوقود والمواد التعدينية والمعادن بمعدل أسرع من المعدل الذى زادت به صادرات البلاد الصناعية من هذه السلع، وفي مجال السلع الزراعية التي تملك البلاد النامية فيها حصة كبيرة في التجارة العالمية، زادت صادراتها بمعدل أبطأ من صادرات العالم من هذه السلع ككل، ويعزى ذلك جزئيا إلى أبطاء النمو في الطلب

وهناك ثلاث ظواهر جديرة بالملاحظة في نمو الصادرات من السلع المصنعة، الأولى: أنها تأتي من عدد قليل من بلاد وأراضى، كلها متقدمة صناعيا إذا ما قورنت بمعظم البلاد النامية الأخرى: يأتي حوالى ٤٥٪ من جمهورية كوريا وجمهورية الصين وأسبانيا وهونج كونج، وبإضافة يوغوسلافيا والبرازيل والهند والمكسيك واسرائيل والبرتغال وستغافورة واليونان ترتفع النسبة إلى ٨٠٪. والثانية: منذ عام ١٩٦٥ لم تكن فقط غالبية هذه الدول هى التى حققت توسعا مشهودا في صادراتها من السلع المصنعة، بل حقق ذلك أيضا عدد من البلاد الأخرى مثل ماليزيا وكولومبيا وتركيا وتايلاند. والثالثة: قيام عدد متزايد من الدول النامية بتصدير السلع المصنعة.

١٥ - أعداد البلاد النامية المصدرة للسلع المصنعة والتي تتجاوز صادراتها قيمة مختارة ١٩٦٥ - ١٩٧٥ (بأسعار ١٩٧٥)

صادرات من السلع المصنعة تزيد على:	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥
٢ بليون دولار أمريكى	صفر	٢	٩
١ بليون دولار أمريكى	٣	٦	١٢
١/٢ بليون دولار أمريكى	٧	١١	١٥
٢٠٠ مليون دولار أمريكى	١٢	١٥	٢٥
١٠٠ مليون دولار أمريكى	١٨	٢٢	٤٠

ملاحظة: أعداد البلاد في كل فئة تراكمية، وعلى سبيل المثال ففى عام ١٩٧٥ كانت توجد تسعة بلاد تزيد صادراتها على ٢ بليون دولار أمريكى وثلاثة بلاد أخرى تزيد صادراتها على بليون دولار أمريكى وهذا يجعل المجموع الكلى ١٢ بلدا في هذه الفئة.

وهناك مجموعتان من البلاد حققتا انجازا محدودا. فبعض البلاد التى رسخت أقدامها كدول مصدرة للسلع المصنعة كالهند زادت صادراتها ببطء نسبي اذ هبطت حصتها في مجموع صادرات البلاد النامية من السلع المصنعة بدرجة كبيرة، فقد اعتمدت سياسات التصنيع في هذه البلاد اعتمادا شديدا على الاحلال محل الواردات وما اقترن بذلك من حوافز مضادة للصادرات. أما قطاعات السلع المصنعة في معظم بلاد أفريقيا جنوبى الصحراء فهى لا تزال صغيرة وفي مرحلة بدائية، ومن ثم كانت زيادة صادراتها من السلع المصنعة أبطأ كثيرا من البلاد النامية الأخرى.

وقد ساق نمو صادرات السلع المصنعة عددا كبيرا من البلاد النامية على تنوع تركيب صادراتها، ومن ثم قللت اعتمادها على السلع الأولية. وفي اطار مجموعة صادرات السلع المصنعة اقترن التوسع بمزيد من التنوع، بالخروج من المنسوجات والدخول في الملابس والالكترونيات والآلات. وبالإضافة الى ذلك استطاعت البلاد النامية أيضا أن تنوع صادراتها من السلع الأولية. ففى عام ١٩٦٠ كان حوالى نصف عدد البلاد النامية يعتمد على منتج واحد يمثل ٥٠٪ أو أكثر من مجموع حصيلة صادراتها، ولكن بحلول عام ١٩٧٥ لم يعد يعتمد على محصول واحد الا خمس هذه البلاد.

وقد اقترن نمو حجم صادرات البلاد النامية بتغيرات في معدلات تبادلها التجارى مما أدى الى تآكل القوة الشرائية للواردات من حصيلة صادراتها (١)، اذ هبطت أسعار السلع الزراعية (وخاصة المشروبات الاستوائية والموارد الخام الزراعية) خلال الخمسينات وأوائل الستينات بالنسبة الى صادرات السلع المصنعة من البلاد الصناعية. وقد تقبلت الأسعار النسبية للموارد الغذائية والمعادن في حدود واسعة دون اتجاه واضح. وأحدث ارتفاع أسعار البترول الى أربعة أمثالها في عام ١٩٧٣ تحسنا حادا في معدلات التبادل التجارى للبلاد المصدرة للبترول. بينما أدى الى تدهور معدلات التبادل التجارى لجميع البلاد النامية الأخرى، وقد كان الأثر الصافى لهذه العوامل هو تدهور معدلات التبادل التجارى لكثير من البلاد النامية، ليس خلال الخمسينات فحسب، بل أيضا في أوائل الستينات، وكان هذا التدهور أقصى ما يكون بالنسبة للبلاد الأشد فقرا مما أدى الى الحد من الفوائد التى حصلت عليها هذه البلاد، ومن التوسع في التجارة العالمية.

١٦ - البلاد النامية: التغيرات في القوة الشرائية للصادرات ١٩٦٠ - ١٩٧٥ (نسبة مئوية في السنة)

نمو القوة الشرائية	التغيرات في معدلات التبادل التجارى	
٧	(-) ٢	بلاد ذات دخل منخفض
٧،-	١،٩	بلاد ذات دخل متوسط

#### تدفقات رأس المال:

لعبت تدفقات رأس المال بكل من الشروط الميسرة وشروط السوق الى البلاد النامية دورا هاما في دعم قدراتها على الاستيراد والاستثمار، وقد شهدت السنوات الخمس وعشرين الماضية قيام برامج معونة ثنائية في جميع البلاد الصناعية وحجما متزايدا من المعونة ذات الشروط الميسرة، حيث زاد عدد الوكالات الدولية المعنية بمختلف جوانب التنمية كما زادت الموارد خلالها للبلاد النامية.

وعلى أية حال وبالرغم من نمو المؤسسات والتوسع السريع في تدفقات المعونة في الخمسينات وأوائل الستينات، فقد قصرت تحويلات الموارد بالشروط الميسرة عن الوفاء بالتوقعات وعن الحاجة اليها وعن القدرة على استخدامها استخداما فعالا، وكان هدف عقد التنمية الأول للامم المتحدة هو تحويل ١٪ من اجمالى الناتج القومى للبلاد الصناعية في شكل معونة واستثمار خاص، ثم تلا ذلك قبول ٧٪ من اجمالى الناتج القومى لتدفقات المعونة فقط.

(١) كانت تحركات معدلات التبادل التجارى لفترة طويلة موضع خلاف. فمن المعروف على نطاق واسع أن التعميمات بشأن الهبوط في المدة الطويلة باتخاذ أوائل الخمسينات أساسا إنما يشوبه التضليل وذلك لما كانت عليه معدلات التبادل التجارى التى تواجه الدول النامية بصورة غير عادلة في هذه السنوات والتى كانت تعزى جزئيا إلى الرواج السلى الذى اقترن بحرب كوريا.

ما يعادل ربع الصادرات الكلية لهذه البلاد . وفي السنوات الأخيرة كانت التحويلات الى كبرى البلاد الموردة للعمال الى الشرق الأوسط ( مصر - الأردن - الهند - باكستان - سوريا - الجمهورية العربية اليمنية ) تنمو بسرعة فائقة فقد بلغت بحلول عام ١٩٧٥ - ١,٥ بليون دولار أمريكي ، وتقدر في عام ١٩٧٦ بحوالى ٢ بليون دولار أمريكي .

#### النتائج :

في مواجهة النمو السريع للسكان لم يكن التقدم الجوهري في الخمسة وعشرين عاما الماضية بالسرعة الكافية ولا بالقاعدة العريضة بحيث تكفل دفع عجلة النمو وتحديث الاقتصاديات ورفع مستوى المعيشة وبالتالي تخفيض أعداد الفقراء المعدمين ، وهذا على الرغم من أنه تم خلال هذه الفترة استنفاد بعض الفرص السهلة لزيادة النتائج : وعلى سبيل المثال كان يتركز جزء من النمو الزراعى في الماضى على ادخال أرض غير مستغلة في نطاق الزراعة واستخدام المعرفة الفنية الموجودة حينئذ فيها ، وعلاوة على ذلك فإنه حتى ولو ظلت الاتجاهات نحو تخفيض الخصوبة ملائمة فالغالب أنه بحلول عام ٢٠٠٠ سوف يصل سكان البلاد النامية الى ٣,٥ بليون نسمة مقارنة بحوالى ٢,١ بليون في عام ١٩٧٥ .

ان أهم متطلبات التقدم في تخفيف حدة الفقر هي دفع عجلة التنمية في البلاد ذات الدخل المنخفض والتي بلغ نموها في الماضى نصف النمو الذى حققته البلاد متوسطة الدخل ، وفي كلا المجموعتين سوف يكون من الضروري الحفاظ على مستويات عالية من الادخار والاستثمار . وتعد ندرة الموارد لمعالجة أكثر المشاكل الحاحا ، وهي الفقر وسوء التغذية والمرض ، أكثر ما تكون حدة في البلاد منخفضة الدخل حيث يوجد دائما اختيار صعب بين الاستثمار لزيادة طاقة الانتاج في المستقبل وزيادة النفقات للوفاء بحاجات الاستهلاك الملحة . وليس الماضى بطبيعة الحال مرشدا كاملا لاستراتيجيات التنمية في المستقبل فقد حدث نجاح وفشل في مجموعة واسعة ومتنوعة من الأوضاع المادية ومن الظروف البدائية التي ترسم فيها السياسة ، وفي حين تبرز بعض الدروس العامة الا أن كثيرا من التفاعلات بين النمو والفقر وبين الدخل ونمو السكان وبين نظم الحوافز للمنتجين والزيادات في الناتج تظل غير واضحة ، وأكثر من ذلك أيضا فإن طبيعة المجتمع ومعدل التغير للهياكل الاجتماعية وأثر التغير الاجتماعى على الناتج وعلى توزيعه تعد من مظاهر عدم التأكد .

ومع التوسع في القدرة الصناعية ، لم يعد ينظر الى البلاد النامية على أنها موردة فقط للمنتجات الأولية ، فقد اقترن نمو الصناعة الحديثة بقدرة متزايدة على وضع التصميمات للمنتجات وعلى التنمية ، كما أصبحت البلاد النامية الآن سوقا واسعة للصادرات من البلاد الصناعية ، وقد أمكن استمرار نمو هذا السوق عن طريق قدرة البلاد النامية على الاقتراض من الأسواق العالمية لرأس المال . وتتوقف قدرة

وفي حين أنه قد زادت معونة التنمية الرسمية (O.D.A.) بسرعة الى البلاد النامية من أعضاء لجنة معونة التنمية المنبثقة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الخمسينات عن مستوياتها الأولية الا أن نموها الحقيقي في الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٥ بلغ ١,٤٪ فقط في السنة . وبحلول عام ١٩٧٥ هبطت تدفقات المعونة كنسبة مئوية من الناتج القومى للبلاد المانحة الى أقل من نصف هدف ال ٧٪ . وكانت أفقر البلاد النامية وخاصة البلاد الكبرى بشرق آسيا أشدها تأثرا من جراء النمو البطيء لهذه التدفقات .

وقد تطور الاقتراض الدولى من المصادر الخاصة والعامة بشروط السوق بصورة جد مختلفة ، فقد كان نموه سريعا في أواخر الستينات ولكن حدث فيه توسع مفاجئ بعد عام ١٩٧٣ حيث تدفقت من خلاله فوائض البلاد المصدرة للبتترول الى البلاد النامية للحفاظ على مستويات الاستثمار وتمويل عجز ميزان المدفوعات .

ونظرا لأن نمو الاقتراض من المصادر الخاصة كان أسرع من نمو المصادر الرسمية فقد تدهور هيكل الاستحقاقات لديون البلاد النامية . وذهبت معظم الزيادة في الاقتراض الخاص الى البلاد متوسطة الدخل ، حيث تكونت من قروض متوسطة الأجل بالعملات الأوربية ، ولكن ظل وصول البلاد النامية الى السوق العالمية للسندات محدودا للغاية .

ومنذ عام ١٩٦٠ ومعدل النمو السنوى للاستثمار الخاص المباشر في البلاد النامية هو حوالى ٦,٥٪ بالأسعار الثابتة ، وكان يمثل حصة لها أهميتها من تدفقات رأس المال الكلى الى كثير من البلاد ، وعلى أية حال فقد كان يوجه أساسا الى صناعات السلع المصنعة بالبلاد متوسطة الدخل وفي تنمية الصناعات التعدينية ، وقد خص بلاد أمريكا اللاتينية ما يقرب من النصف . وكان الاستثمار الخاص المباشر قناة هامة لنقل التكنولوجيا وادخال الوسائل الفنية الحديثة في الادارة .

#### السياحة والتحويلات :

كان نمو السياحة والهجرة المؤقتة للعمال من البلاد النامية الى البلاد الأكثر تقدما منتجا ثانويا للانتعاش المتزايد في البلاد الصناعية ، مما ترتب عليه تحويلات ضخمة من النقد الأجنبى ، حيث بلغت الإيرادات من السياحة حوالى ١٪ من مجموع الدخل للبلاد النامية في عام ١٩٧٥ . وتعتبر إيرادات السياحة بالنسبة لبعض البلاد مصدرا هاما للدخل والنقد الأجنبى ، وفي عام ١٩٧٥ بلغت ما يريد على ٣٪ من الناتج القومى الاجمالى في ١٦ بلدا منها مصر وجامايكا والأردن وكينيا والمكسيك والمغرب وترينيداد وتوباغو وتونس ، وفي أكثر من ٢٠ بلدا كانت إيرادات السياحة تعادل ما يربو على ١٠٪ من حصيله صادراتها السلعية .

وكان صافي تحويلات العاملين يقترب من نفس حجم متحصلات السياحة ، فقد بلغت التحويلات التى تلقتها ستة من كبرى البلاد المصدرة للعمل الى غرب أوروبا ( الجزائر - اليونان - المغرب - تونس - تركيا - يوغوسلافيا ) ما يقدر بحوالى خمسة بلايين دولار أمريكى في عام ١٩٧٥ وهو

هذه البلاد على خدمة دينها على مقدار ما تولده صادراتها من النقد الأجنبي ، تلك الصادرات التي يرسل معظمها حتى الآن الى البلاد الصناعية ، وتكون هذه العلاقات الهيكلية على جانب كبير من الأهمية لتوقعاتها المستقبلية كالتغيرات التي حدثت في اقتصادياتها المحلية .

لقد أسهم النمو السريع في التجارة الدولية وتدفقات رأس المال اسهاماً حيوياً في الانجازات الكبيرة التي حققتها البلاد النامية ، وعلى أية حال لم تكن افادة جميع البلاد بالتساوى . فقد استطاعت الاقتصاديات التي توجه التجارة أن تستغل الفرص المواتية للتوسع في الصادرات وقد حصل عدد متزايد

من بلاد الدخل المتوسط على امكانية الوصول الى الأسواق العالمية لرأس المال ، ولكن في البلاد الأكثر فقراً والتي تعتمد معونة التنمية الرسمية لسد كل أو معظم احتياجاتها من رأس المال فأن الارتفاع البطيء في تزويدها بهذه الأموال قد أعاق نموها بدرجة كبيرة .

ان القضية بالنسبة للمستقبل هي : هل ستواصل البيئة الدولية دعماً للتنمية كما حدث في السنوات الخمس والعشرين الماضية ؟ ان الفصول القادمة تبحث في التوقعات للبلاد النامية ، بادئة بمناقشة حول السياسات الأساسية التي تؤثر على تطور الاقتصاد العالمي .



## الفصل الثالث : قضايا السياسة الدولية

التوقف أو الاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمى ليس ظاهرة جديدة . . فقد أخذت أهميته تزداد منذ عدة عقود ، إن لم يكن منذ عدة قرون . وربما لا يكون مفهوماً بالكامل إلى أى مدى وصلت العملية حتى الآن . ولا إلى أى مدى أبعد سوف تذهب حتى ولو فى العقد القادم . كما أن الاختلال فى طلب وعرض الغذاء العالمى ، والارتفاع فى أسعار البترول فى السنوات الأخيرة - أعطى الإشارة إلى بعض الجوانب الأكثر أثارة للتوقف . فقد جعل عددا أكبر من الناس أكثر أدراكا لأهمية الحفاظ على علاقات تجارية مستقرة فى هذه السلع الحيوية ، وإن كان التوقف قد أضى من الخصائص المميزة لجوانب كثيرة من العلاقات الدولية .

ومع التوسع فى قدرتها الصناعية فإن عددا متزايدا من البلاد النامية أصبحت منهمكة الآن فى إعادة ترتيب واسع النطاق للمزايا النسبية الدولية والتي بدأت بين البلاد الصناعية ، وعملية التكيف هذه أبعد ما تكون عن كونها قد استكملت ، حيث ساعدت هجرة العمال الدولية على نطاق واسع بالإضافة إلى نمو السياحة على تقوية الترابط الاقتصادى بين البلاد الصناعية والبلاد النامية .

لقد حدث توسع هائل فى تدفق رأس المال بشروط السوق إلى البلاد النامية ، كما حدث توسع كبير فى العمليات الدولية التى تقوم بها البنوك التجارية الرئيسية بوصفها المقدمة لقروض الاستثمار متوسطة الأجل إلى البلاد النامية ، وتعتبر بعض البلاد النامية متخلفة تكنولوجيا ولكن لديها رأسمالا أكبر من طاقتها الاستثمارية ، بينما تحتاج بلاد نامية أخرى بالرغم من قواعدها الصناعية الحديثة والعريضة إلى رأس المال مما يجعلها تقتضى على الصعيد الدولى لتمويل استثماراتها بهدف النمو الاقتصادى .

وتوجد فى الوقت الحاضر ومع الانتعاش البطيء واضطراب السنوات الأخيرة حالة عدم تأكد على نطاق واسع ، وذلك بالنسبة للكيفية التى يتطور بها الاقتصاد العالمى . ويناقد هذا الفصل قضايا السياسة والتطورات المحتملة فى مختلف جوانب الاقتصاد العالمى وتأثيرها على البلاد النامية . كما يبحث أيضا توقعات النمو الاقتصادى للبلاد الصناعية ، وزيادة الضغوط الحمائية فى هذه البلاد وتأثير ذلك على صادرات البلاد النامية ، والصورة العامة للغذاء والطاقة ، والتوقعات لتدفقات رأس المال من البلاد الصناعية إلى البلاد النامية .

### نمو اقتصاديات البلاد المتقدمة (البلاد الصناعية) :

قامت البلاد الصناعية بشراء ثلثى جميع صادرات البلاد النامية الصناعية وذلك فى عام ١٩٧٥ ، ونظرا لأن طلب البلاد

الصناعية على الواردات يتوقف على دخلها لذلك أصبح نموها الاقتصادى هاما بالنسبة لصادرات البلاد النامية وتوقعات نموها . لقد شهد نمو البلاد الكبرى المتقدمة كما شهد مركز مدفوعات الخارجى تقلبات شديدة فى السنوات الأخيرة ، مما يدعو إلى الحذر عند وضع تقديرات مستقبلية لتوقعاتها كمجموعة . ويتفق معظم المراقبين على أن نموها الاقتصادى سوف يكون أقل من ٥ ٪ سنويا فى العقد التالى وهو المعدل الذى حافظت عليه فى الستينات واولئ السبعينات ، ويعزى ذلك إلى صعوبتها المستمرة فى إدارة الطلب المجمع ومكافحة الضغوط التضخمية ، أما مشاكل استئناف معدل مرتفع من النمو فقد زادت من خطورتها الاختلالات سريعة التغير فى المدفوعات الخارجية ، كما أن الافتقار إلى التساوى بين أهداف موازين المدفوعات لمختلف البلاد الصناعية يبدو أنه قد أعطى لسياساتها فى التكيف اتجاهها انكماشيا ، إذ طبقت معظم البلاد ذات العجز سياسات انكماشية ، وحتى فى البلاد ذات الفائض كانت السياسات التوسعية أبعد من أن تكون نشطة وقوية .

١٧ - البلاد الصناعية : نمو الناتج المحلى الاجمالى ، ١٩٦٠ - ١٩٨٥  
(متوسط النسبة المئوية لمعدلات التنمية بأسعار ١٩٧٥)

	١٩٦٠ - ١٩٧٠	١٩٧٥ - ١٩٧٠	١٩٨٥ - ١٩٧٥
امريكا الشمالية	٤	٢,٤	٤,٣
اليابان والاروشينا	٩,٤	٥,٠	٥,٦
غرب وشمال أوروبا	٤,٧	٢,٥	٣,٥
جميع البلاد الصناعية	٤,٩	٢,٨	٤,٢

ومهما يختلف المراقبون الدوليون فى تقديراتهم ، الا أنه يبدو من المعقول أن نفترض أن اقتصاديات البلاد الصناعية سوف تنمو بمعدل ٤,٢ ٪ فى المتوسط سنويا ، ذلك من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٥ . وإذا أدخلنا فى الاعتبار النمو البطيء فى السنوات الأخيرة فإن هذا يفترض نمو اقتصاد اليابان بحوالى ٦ ٪ فى السنة لما يتبقى من هذه الفترة ويعادلها نمو أكثر بطئا فى إيطاليا والمملكة المتحدة وبعض البلاد الأخرى فى أوروبا ومن المفروض أن نمو الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا سيكون حول المعدل المتوسط كمجموعة ، وأن معدلات النمو لا يمكن أن تكون أكثر إنخفاضا من هذه التقديرات المستقبلية دون أن تؤدي إلى إرتفاع لا يحتمل فى البطالة وانحراف نمو إنتاجية العمل عن الأجور ، مما ينشأ عنه إرتفاع فى تكاليف وحدة العمل .

إن العلاقات المتداخلة بين النمو والتضخم والأجور وتوازن المدفوعات الخارجية إنما تؤثر عليها سلسلة طويلة من

سوق العملات الأوروبية خلال السنوات الأخيرة، ومن المتوقع أن تواصل اعتمادها بشدة على هذه السوق، ومن ثم فقد عرض رأس المال الخارجى متوسط وطويل الأجل المتاح للبلاد النامية. ثالثاً: يوجد قدر كبير من عدم التأكد حول نمو الطلب على الواردات من جانب اقتصاديات التخطيط المركزى على المواد الغذائية وأثرها على ما هو متاح منها وعلى الأسعار العالمية.

### الحماية في البلاد الصناعية: التطورات الحديثة:

كانت هناك زيادة ملحوظة في الحماية في البلاد الصناعية، كما يوجد الآن ضغوط قوية لمزيد من إجراءات الحماية، وتنشأ هذه الضغوط جزئياً من استمرار بطء النمو للبلاد الصناعية وما يستتبع ذلك من ارتفاع مستويات البطالة، كما أنها نتيجة جزئية لتركيز نمو صادرات البلاد النامية في فئات قليلة من المنتجات المصنعة. وقد تلا إجراءات الحماية استخدام مجموعة متنوعة وعلى نطاق واسع من الوسائل، منها على سبيل المثال: ترتيبات منظمة للتسويق، وحصص استيراد جديدة، وحدود دنيا للواردات كما في حالة الصلب ومنتجات الزراعة، وقيود اختيارية جديدة على الصادرات، ورسوم جمركية تعويضية، وعوائق إدارية للواردات، وإعانات للصناعات المحلية للمحافظة على مستويات إنتاج تفيض عن تلك التى يبررها الطلب. وكانت هناك دعوة إلى فرض الرقابة على حصص السوق على أساس إقليمي أو عالمي وإلى التوسع في الحماية لتشمل عدداً أكبر من المنتجات. ولجميع هذه الأنواع من الإجراءات أثر مضاد على صادرات البلاد النامية، كما تحد القيود الكمية واتفاقيات تقسيم الأسواق من مبيعاتها مباشرة في البلاد الصناعية، وذلك في حين أن الإعانات تضعف صناعات بطريق غير مباشر.

وعلى الرغم من أن صادرات البلاد النامية قد واصلت نموها خلال عام ١٩٧٧، إلا أن تطورات السياسة الحديثة التى تؤثر على البيئة التجارية كانت مضادة بصورة ملحوظة وقد اتخذت شكلين رئيسيين فيما يتعلق بالبلاد النامية: قيود شديدة متزايدة على صادراتها، وخلق جو أدى إلى مطالبة عدد أكبر من المنتجين بالحماية مع احتمال حصولهم على قدر متزايد منها. وليس من الممكن التنبؤ بكيف؟ ومتى؟ وإلى أى مدى سوف تبدأ هذه الضغوط الحمائية أو تخفف حدتها؟ ولكن الموقف الحالى وما يثيره من شكوك حول مستقبل الصادرات إنما يدعو إلى القلق العميق.

وترتكز القيود على صادرات البلاد النامية من الملابس والمنسوجات على نظام الحصص الثنائية الذى يتضمن حصصاً لكل مجموعة من منتجات المنسوجات من دولة معينة مصدرة إلى دولة معينة مستوردة تحكمها القواعد المتفق عليها دولياً وأجراءات ترتيب الخيوط متعددة الأطراف (M. F. A.). ولقد بدأت مفاوضات ترتيب الخيوط متعددة الأطراف أصلاً عام

السياسات، بما في ذلك السياسة النقدية والدخول وسياسات التجارة التى تتجاوز مناقشتها مجال هذا التقرير. وعلى أية حال فمن الموضوعات ذات الصلة بنمو البلاد النامية - بصفة خاصة - الاتجاه المتزايد للاعتماد على الحماية ضد الواردات للتخفيف من أثر الكساد الذى طال أمده على البطالة، وذلك بتأجيل بعض التكاليف الهيكلية الصعبة والنتى تعتبر ضرورية إذا ما أريد العودة إلى طريق النمو المرتفع. وإذا حدثت زيادة جوهرية في الحماية فلا يحتمل أن يبلغ النمو الاقتصادى للبلاد الصناعية المستويات المفروضة. هذا وتسهم سياسات التجارة المفتوحة والتى كانت من خصائص الستينات اسهاماً كبيراً في سرعة نمو البلاد الصناعية، وذلك بعدة طرق وهى: تعزيز تقسيم العمل الذى يسرع بعجلة تنمية المهارات وزيادة انتاجية العمل في الصناعة، وتشجيع التقدم التكنولوجى بتوفير تدفق من السلع المصنعة بأسعار منخفضة. ومن ثم زيادة القوة الشرائية الحقيقية، وتخفيض الضغوط التضخمية التى تحول دون السعى إلى تحقيق النمو عن طريق التوسع النقدى والسياسات المالية، وكذلك بتنشيط النمو في البلاد النامية، محدثة مزيداً من التوسع في الأسواق لصادرات البلاد الصناعية.

### اقتصاديات التخطيط المركزى:

لا يؤثر نمو اقتصاديات التخطيط المركزى مادياً على البلاد النامية، إذ تمثل اقتصاديات التخطيط المركزى حوالى ٥٪ فقط من صادرات البلاد النامية عام ١٩٧٥ و ٤٠٪ من هذه الصادرات يتكون من المواد الغذائية والمشروبات، ولم تنم التجارة بين هاتين المجموعتين من البلاد بالسرعة التى نمت بها بين البلاد الصناعية والبلاد النامية، كما أن معظمها يكون بين عدد قليل من البلاد (١)، هذا فضلاً عن انخفاض صافى مساهمة اقتصاديات التخطيط المركزى في المعونة الى البلاد النامية.

وبالرغم من ذلك توجد عدة جوانب قد يؤثر فيها مباشرة انجاز اقتصاديات التخطيط المركزى على توقعات البلاد النامية: أولاً إذا زادت اقتصاديات التخطيط المركزى من صادراتها من السلع المصنعة إلى البلاد الصناعية بنفس المعدلات التى كانت عليها في الماضى، فإن مشاعر الحماية في أوروبا الغربية قد تزيد حدتها. وقد ارتفعت قيمة صادرات اقتصاديات التخطيط المركزى من السلع المصنعة إلى بلاد أوروبا الغربية من ٢,٣ بليون دولار أمريكى سنة ١٩٧٠ إلى ٥,٥ بليون دولار أمريكى سنة ١٩٧٥ وهى أكثر بطئاً من صادرات البلاد النامية من السلع المصنعة، ولكن في نفس فئات الانتاج الحساسة. ثانياً: اقترضت اقتصاديات التخطيط المركزى مقادير كبيرة من رأس المال التجارى في

(١) إن ثمانية بلاد نامية فقط هى التى أرسلت أكثر من ١٥٪ من صادراتها إلى اقتصاديات التخطيط المركزى في عام ١٩٧٦ وهى: أرجنتين، مصر، غانا، مالى، بيلو، سوريا، الجمهورية العربية اليمنية، يوغوسلافيا.

١٩٧٣ ، ومد العمل به أخيراً حتى سنة ١٩٨١ . وقد أضيفت النصوص التي وضعت في ترتيب الخيوط متعددة الأطراف حين فرض في السنة الأخيرة مزيد من تقييد الحصص . وعلى سبيل المثال - فإن الحصص الجديدة في السوق الأوروبية المشتركة لا تحد من النمو فحسب ، بل أنها تخفض بالفعل مستويات الاستيراد . وبالنسبة لثلاث من كبرى الجهات الموردة ( جمهورية الصين ، هونغ كونج ، وجمهورية كوريا ) فإن حصص عام ١٩٧٨ تقل كثيراً عن مستويات التجارة عام ١٩٧٦ وذلك بالنسبة لعدة فئات كبرى من المنتجات . وقد وجدت جميع الجهات المصدرة ذات الأهمية أو المحتمل أن تكون لها أهمية أن مجال التوسع في الصادرات يحد منه بشدة نظام الحصص التي تنمو ببطء شديد عن مستويات التجارة الماضية ، وهي تتراوح بين ١/٢ ٪ إلى ٤ ٪ في السنة مقارنة بالمعدل العادي السابق وهو ٦ ٪ سنوياً . وتنشأ الاتفاقات الجديدة أيضاً « مستويات انطلاق » منخفضة لمزيد من الحصص التي تحد من مجال تنوع الصادرات والدخول في منتجات جديدة . ولقد فرضت حصص جديدة من جانب بلاد أخرى مستوردة مثل استراليا وكندا والنرويج والسويد ، في حين احتفظت الولايات المتحدة في إتفاقاتها الثنائية الجديدة سنة ١٩٧٨ بحصصها مع كبرى مورديها عند نفس المستوى الذي كانت عليه عام ١٩٧٧ . ولو أن نمو الواردات كان يزيد عن الحدود التي وضعت في الماضي فإن هذا الانحراف قد يحدث أيضاً في السنوات القادمة ، إلا أن الإجراءات الحديثة أكثر تقييداً من السابقة ، إذ سوف تخفض النمو في صادرات الملابس والمنسوجات وسوف تؤثر على الصادرات ليس فقط من كبرى البلاد المصدرة بل أيضاً من أصغر البلاد النامية وأفقرها وأقلها تقدماً ، حيث تمثل منتجات المنسوجات حصة كبيرة من السلع المصنعة .

لقد امتد نظام الحصص ليشمل فئات أخرى من المنتجات ذات الأهمية للبلاد النامية ، وهناك خطر قائم من أن البقية سوف تأتي ، ففي السنوات الأخيرة خضعت الواردات من الأحذية لقيود كمية جديدة في بلاد مثل استراليا وكندا وفرنسا والسويد والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفي حين استمرت القيود الكمية سارية المفعول على سبيل المثال في اليابان ، إلا أن قيوداً على نطاق الجماعة محل نظر ودراسة الجماعة الأوروبية حالياً . لقد أدخلت الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة إجراءات حماية خاصة بالنسبة للصلب واضعة بذلك صعوبات خطيرة أمام البلاد النامية والتي تظهر الآن كبلاد مصدرة . وقيد نظام الحصص في المملكة المتحدة استيراد أجهزة التلفزيون من جمهورية الصين وجمهورية كوريا ، وهي مهددة الآن في الولايات المتحدة وجهات أخرى . وفي صناعة السفن والتي أصبحت فيها البلاد النامية منافسة بصورة متزايدة تتخذ بعض البلاد الصناعية إجراءات خاصة لدعم شركاتها . ويطالب المنتجون في البلاد الصناعية بمزيد من الحماية على سلسلة طويلة من المنتجات ابتداء من البتروكيماويات إلى إطارات الدراجات والأنابيب . وفي مجال

الزراعة والمنتجات الغذائية فإن أكثر العوائق التي تؤثر بدرجة خطيرة على توسع الصادرات من البلاد النامية تبدو في الحماية المفروضة على لحم البقر والسكر والخضروات والطباق والحبوب والمنتجات الغذائية المصنعة من مختلف الأنواع .

إن التخفيض المنظم لهذه العوائق واحداً من أعظم المهام التي لم يتم إنجازها بعد في مفاوضات التجارة متعددة الأطراف ، كما يكون للبلاد النامية فيه حصة كبيرة .

وبالإضافة إلى القيود المباشرة فإن مجموعة كبيرة ومتنوعة من الإجراءات الأخرى يمكن أن يكون لها أثر مميز على صادرات البلاد النامية حتى ولو لم يكن هذا هو المقصود أصلاً . ومن الأمثلة على ذلك المقاييس الصناعية واللوائح الصحية ومتطلبات اللف والحزم والتغليف والتقييم عند فرض الرسوم الجمركية والإجراءات الإدارية عند دخول البضاعة ، واللوائح الحكومية للمداركة وإعانات الإنتاج المحلي . إن تعقيد الإجراءات التي تؤثر على دخول الواردات هي في حد ذاتها رادع للبلاد النامية ، وخاصة تلك التي لم تصبح بعد من كبرى البلاد المصدرة أو التي لا تستخدم الشركات متعددة الجنسية في التسويق . وسوف يكون تجميع القواعد وإدخال المعايير المعلنة في تطبيقها وتوفير الوقت المعقول للتكيف بواسطة الموردين الأجانب من بين المظاهر المطلوبة لنظام التجارة الذي يعمل للمنفعة المتبادلة للبلاد الصناعية والنامية .

ولاشك أن تزايد القيود إنما يضاعف من الشكوك بشأن المستقبل ، وفي جو يغلب أن يستجاب فيه لمطالب الحماية فإنه حتى الاحتجاجات من جانب المنتجين في البلاد الصناعية ضد نمو الواردات يمكن أن تثبط عزائم المستثمرين في البلاد النامية . كما أن البلاد التي تعتمد على نمو الصادرات سوف تضطر إلى تخفيض خططها في التوسع في صناعات التصدير وتقطع سلسلة الاستثمارات المرتبطة بها . أما البلاد التي لم تصبح بعد من كبرى البلاد المصدرة فسوف تكون أكثر تردداً بشأن التزام طويل الأجل لاصلاح اطار سياستها وتشجيع نمو الصادرات .

#### آثار السياسات الحمائية على البلاد الصناعية :

إن السياسات الحمائية تقوض التقسيم المتزايد للعمل والذي كان مصدراً كبيراً لنمو البلاد الصناعية على مدى الخمسة وعشرين عاماً الماضية ، وذلك عن طريق عدم تشجيع النمو في التجارة ، كما تعوق السياسات الحمائية خروج العمل من الصناعات التقليدية - وذلك عن طريق تأجيل التغير الهيكلي ، حيث تكون إنتاجية العمل منخفضة مثل المنسوجات والملابس والأحذية - وتؤثر الدخول في صناعات تكون فيها إنتاجية العمل مرتفعة مثل الآلات والكيماويات . ومن ثم فإن تكاليف العمل سوف تزيد في المجموعة الأخيرة من الصناعات في البلاد الصناعية أكثر مما لو سمح بقدر أكبر من تنقل العمل ، كما أن النمو الاقتصادي سيكون أبطأ .

مستويات وارداتها عن طريق زيادة الاقتراض إلا أننا لو فرضنا أنها عجزت عن الاقتراض لكانت مشاكل إدارة الطلب في الاقتصاديات المتقدمة أكثر صعوبة.

وأخيراً فإن التباين الهائل في حجم التجارة من السلع المصنعة في كلا الاتجاهين جدير بأن يكون موضع الملاحظة، ولقد بلغت الصادرات من البلاد الصناعية إلى البلاد النامية حوالى ١٢٣ بليون دولار أمريكي سنة ١٩٧٥ وكان التيار العكسى ٢٦ بليون دولار أمريكي فقط، ومن ثم فإن وضع القيود على الواردات من البلاد النامية يمثل هزيمة ذاتية لأنها تعرض للمخاطرة تدفقات أكبر من الصادرات في الاتجاه العكسى.

هذه الاعتبارات مجتمعة تكون على جانب كبير من الأهمية، طالما أنها تحدد ما بلغت أن يكون عليه صافي التكاليف والفوائد للاقتصاد ككل. وهى لا تستطيع بطبيعة الحال أن تخفف من شدة الاهتمام بقطاعات معينة أو أقاليم معينة حيث قد يكون التكيف ضرورياً، ولكن حتى عند المستوى القطاعى يكون الأثر على التوظيف صغيراً، وذلك بمقارنته بأثر العوامل الأخرى بما في ذلك العوامل التكنولوجية والتغيرات في الطلب، وهى القوى الدافعة للتنقل الهيكلى والنمو في الاقتصاد ولقد أظهر عدد من الدراسات أن مقدار التوظيف المفقود عن طريق المنافسة من الواردات بوجه عام داخل صناعة معينة يكون أقل من الفقد الذى تسببه التغيرات التكنولوجية التى تزيد من إنتاجية العمل. كما أظهرت دراسة ألمانية أخرى أنه خلال الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٧٥ وفى نطاق السلع المصنعة ككل نحى نمو الانتاجية في ألمانيا ٤٨ عاملاً، مقابل عامل واحد نحته الواردات من البلاد النامية، وحتى في صناعة الملابس حيث زادت بسرعة الواردات من البلاد النامية وكان التغير في تكنولوجيا الانتاج قليلاً نسبياً، كانت النسبة أكثر من ٣ : ١.

وباستثناء مجموعات من السلع المنتجة والتى تعرف بمعناها الضيق فإن الواردات من البلاد النامية تمثل نسبة صغيرة جداً من احتياجات البلاد المستوردة، وحتى بالنسبة للملابس فإن مجموعات السلع المنتجة أسهمت بقدر عظيم في نمو صادرات البلاد النامية حيث كانت الزيادة في اختراق الأسواق أكثر ما تكون سرعة. إذ توفر البلاد النامية ٧٪ فقط من إستهلاك الملابس في الولايات المتحدة في عام ١٩٧٦ والتى كانت ٣٪ سنة ١٩٧٠، وبالنسبة للمنسوجات والملابس معاً كانت هذه النسبة في الولايات المتحدة ٤٪ وذلك في سنة ١٩٧٤ مقارنة بحوالى ٨٪ في ألمانيا و ٦٪ في المملكة المتحدة و ٥٪ في كندا و ٤٪ في اليابان و ٢٪ في فرنسا - ومن ثم يكون لهذه الواردات أثر معتدل فقط على الهيكل الصناعى للبلاد المستوردة أما أثرها على الهيكل المهنى فهو أقل من ذلك بسبب اشتراك مختلف الصناعات في الطلب على بعض المهن.

وبالنسبة للاقتصاد ككل على المستوى القطاعى كان لزيادة الواردات أثر صاف صغير فقط على التوظيف، إلا أنها

وقد يكون للواردات منخفضة التكاليف أثر مفيد للغاية على الأسعار، وذلك بتخفيض الضغوط التضخمية وتيسير إدارة الطلب. وعلى سبيل المثال فقد ارتفعت الأسعار بدرجة أكثر بطناً في مجموعتين من السلع تمثلان حصة كبيرة من واردات الولايات المتحدة من البلاد النامية عن أسعار بعض السلع الأخرى، فقد ارتفعت أسعار الجملة للملابس الجاهزة بحوالى ٢٦٪ فقط في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٦ في حين ارتفعت أسعار الجملة لسلع أخرى بنسبة ٦٦٪. وعلى نفس الفترة هبطت أسعار الالكترونيات الاستهلاكية بنسبة ٢٠,٥٪. ولاشك أن القيود على واردات البلاد النامية سوف تميل لا محالة إلى رفع الأسعار في البلاد الصناعية لتضاعف من صعوبة التضخم المستمر القائمة بالفعل.

إن اعتبار النمو المنخفض والزيادة في التضخم بمثابة تكاليف واجبة الأداء لتجنب البطالة الناشئة عن نمو الصادرات من البلاد النامية ليس إلا فرضاً تحوطه الشكوك، وذلك لعدة أسباب: أولاً: يتأثر مستوى التوظيف بنمو الاقتصاد في مجموعة أكثر مما يتأثر بالواردات من البلاد النامية. ثانياً: إن التوظيف الذى يحافظ عليه عن طريق الحماية ضد الواردات من البلاد النامية إنما يلغى أثره فقدان التوظيف في الصناعات التى تصدر إلى هذه البلاد. وكثيراً ما كان يقلل من شأن مقدار التوظيف المفقود عن هذا الطريق، إلا أنه في الواقع كبير ومتزايد. ولقد كشفت دراسة تفصيلية في ألمانيا عن أنه مع النمو المتوازن للصادرات والواردات ما يفقده التوظيف في الصناعات المنافسة للواردات يعوضه بالكامل الكسب في التوظيف في صناعات التصدير.

وبالإضافة إلى ذلك إذا خفضت حصيلة صادرات البلاد النامية فإن الآثار على نموها الاقتصادي والطلب على الواردات سوف ينعكس على البلاد الصناعية مع آثار مضادة على التوظيف. لقد كانت صادرات السلع المصنعة إلى البلاد الصناعية هى أسرع المجموعات نمواً من بين صادرات البلاد النامية (بالأسعار الثابتة) وسوف تؤثر القيود المفروضة على قدرتها على الحفاظ على نموها الاقتصادي وعلى خدمة دينها. وما من شك في أن هذا سوف ينشأ عنه حجم أصغر من صادرات البلاد الصناعية إلى البلاد النامية.

إن حجم سوق الواردات في البلاد النامية وأهميته للبلاد الصناعية لم يتم بعد إدراكه على نطاق واسع. فقد بلغت الصادرات الكلية للبلاد الصناعية حوالى ٥٥٠ بليون دولار أمريكي عام ١٩٧٥ وكان نصيب البلاد النامية منها الربع، كما ذهب ٣٠٪ من صادرات البلاد الصناعية من السلع المصنعة إلى البلاد النامية، إلا أن الاعتماد على أسواق البلاد النامية يزيد كثيراً على هذا المتوسط، فبالنسبة للولايات المتحدة (٣٤٪) واليابان (٤٥٪). ولم تكن أسواق البلاد النامية ذات أهمية كبرى للسلع المصنعة في البلاد الصناعية فحسب بل كانت أكثر العناصر المشجعة على الطلب في فترة الكساد الحالية. وقد استطاعت البلاد النامية الحفاظ على

الحماية والاتفاقات الثنائية المعمول بها الآن تغطي عدداً أكبر من المنتجات وتسمح بعدلات نمو أكثر انخفاضاً وأن كثيراً من المكاسب المحتملة الناشئة عن رفع مستوى النوعية (والسعر) لمنتجات معينة قد استغلت فعلياً. ولكن ما هي السرعة التي يمكن أن تنمو بها الصادرات التي يغطيها الترتيب في العقد التالي؟

والاجابة على ذلك تتوقف على الكيفية التي تدار بها الحصص القائمة وكذلك ما سيحدث عندها تنتقضي مدتها.

إن أحد العوامل ذات التأثير الهام على صادرات البلاد النامية هو أن المدى الذي تذهب إليه الحماية في الولايات المتحدة وأوروبا إنما هو موجه في الحقيقة ضد الواردات من اليابان. وتحذو بعض البلاد حذو اليابان فهي تتوسع في السلع المصنعة المكثفة العمل في الوقت الذي تتخلى فيه اليابان عن هذه الصناعات بسبب تكاليف العمل المتزايدة، وتتوقف فرص هذه البلاد في التوسع في صادراتها على انتقال آخر من جانب اليابان إلى صادرات من منتجات تكنولوجيا متقدمة، وكذلك على المدى الذي ستخف فيه الضغوط التضخمية عن طريق سياسة إستيراد أكثر تحرراً في اليابان، وإذا واجهت اليابان مقاومة شديدة وهي تتوسع في صادراتها من السيارات والإلكترونيات المتقدمة تكنولوجيا والآلات، فالاحتمال أقل في أن تتخلى عن حصصها المتبقية من الأنواع الأخرى من المنتجات التي تصدرها في الوقت الحاضر. وتنطبق نفس الحجة على البلاد النامية ذات المراحل المختلفة من التقدم الصناعي، وعلى سبيل المثال فإن جمهورية كوريا وجمهورية الصين لا تستطيعان تخفيف صادراتهما من الملابس الجاهزة والأحذية إلا إذا استطاعتا التوسع بدرجة كافية في الإلكترونيات الاستهلاكية والمنتجات المعدنية.

وبناء على ذلك فليس صحيحاً أن نفرض أن الحواجز ضد نمو الواردات من المنسوجات والملابس في البلاد الصناعية تؤثر فقط على البلاد التي تعتبر من أكبر المصدرين في الوقت الحاضر لتلك المنتجات. وبالفعل فإن أكثر الآثار إيلافاً قد تشعر به البلاد التي بدأت تظهر بوصفها مصدرة هامة للسلع المصنعة. ويمكن تقدير الآثار المباشرة وغير المباشرة بطريقة أفضل، إذا أضفنا البلاد النامية حسب طبيعة أنشطة صادراتها من السلع المصنعة على النحو التالي:

البلاد الثلاثة الكبرى المصدرة للملابس والمنسوجات شرق آسيا: جمهورية الصين (تايوان) وهونغ كونج وجمهورية كوريا والتي تمثل معا مايربو على ثلث صادرات البلاد النامية من السلع المصنعة وما يزيد على ثلاثة أخماس صادراتها من الملابس إلى البلاد الصناعية، ولاتزال منتجات النسيج تمثل حصة كبيرة من صادراتها الكلية، ولقد كانت هذه الحصة في عام ١٩٧٦ في هونغ كونج ٤٤٪ وفي جمهورية كوريا ٣٦٪ وفي جمهورية الصين ٢٨٪. وعلى أية حال فإن صادراتها من السلع المصنعة متنوعة وتتضمن حصة متزايدة من منتجات معقدة من الناحية الفنية، وسوف يكون للقيود الشديدة على

تستطيع أن تضع مشاكل خطيرة على المستوى المصنع في منتجات مكثفة العمل جداً ومستقرة التكنولوجية، وهي تعزو ذلك العمل لمصلحة البلاد النامية التي تنخفض فيها تكاليف العمل والتطوير المعتدل في المهارات. غير أن صعوبة الصمود للمنافسة تكون أكثر ما تكون حدة في مصانع تستخدم عمالاً غير مهرة حيث لا تكون الانتاجية سريعة الزيادة. وبسبب جمود الأسعار تصبح تكاليف وحدة العمل في هذه المصانع مرتفعة بحيث لا تستطيع منتجاتها الدخول في منافسة فعالة مع الواردات أو مع غيرها من المنتجات الأكثر جودة في الصناعة. وعلى أية حال فإن مثل هذه الحالات تدعو إلى إجراءات خاصة حتى عملية التكيف أكثر سلاسة، وذلك بدلا من إجراءات الحماية الواسعة التي تحول دون التكيف.

إن الجهود الحالية في البلاد النامية لتسهيل التكيف الهيكلي محدودة للغاية وفي الوقت الحاضر كثيراً ما تخطط الاجراءات لدعم الصناعات المتأثرة بدلا من الاحتفاظ بالعمال وتوفير حوافز اقتصادية لتنتقل العمل ورأس المال إلى قطاعات أخرى، وعلاوة على ذلك بدأ عدد قليل جداً من البلاد في النظر إلى التكيف، المطلوب في المستقبل إذا ما استمر الاقتصاد الدولي في التطور وإلى قدرة البلاد النامية على التوسع في صادرات السلع المصنعة.

والتخطيط الكافي مقدما هو وحده الذي يستطيع التخفيف من حدة الاحتكاكات المقترنة بعملية التكيف، وكذلك تحقيق فوائد التجارة لكل من البلاد المصدرة والمستوردة، أيضا إزالة عدم التأكد من تخطيط الاستثمار في البلاد النامية. وبما أن مواصلة النمو في التجارة العالمية يكون لفائدة جميع البلاد، فلكذلك يكون التقدم الذي يحدث في التكيف في التقلات الدولية في المزايا النسبية، ومن ثم يكون من المرغوب فيه تخضع الاجراءات التي تتخذها البلاد الصناعية لحماية صناعاتها المحلية إلى رقابة كافية ومتعددة الأطراف لتأمين حسن استخدامها وبأنها تسمح بنمو معقول في الواردات المنافسة، وأنها تترنن باجراءات تسهل انتقال العمل ورأس المال بعيداً عن الصناعات المتأثرة، بحيث يمكن التخلي عن هذه الضمانات في الوقت المناسب.

#### أثر السياسات الحمائية على البلاد النامية:

ما هي قوة تأثير الاجراءات الحمائية التي تتخذها البلاد الصناعية على نمو صادرات البلاد النامية من السلع المصنعة؟

سوف تتوقف الاجابة جزئياً على مدى ما تذهب إليه دقة تطبيق القيود الكمية التي يتم التفاوض بشأنها، وعلى سبيل المثال لو أن الترتيب متعدد الأطراف للخيوط قد تضمن منذ البداية نصوصاً ينمو بمقتضاها حجم صادرات البلاد النامية من منتجات النسيج بمعدلات سنوية ٦٪، فإن النمو الفعلي حتى عام ١٩٦٦ تجاوز هذا الرقم بمراحل، ولكن يغلب إلا يتكرر هذا الانجاز لعدة أسباب: فالمشاعر قوية نحو

صادراتها من الملابس والمنسوجات أثر مضاد على نموها الاقتصادي، ولكن يغلب أنها ستضاعف جهودها قطاعات الآلات وتنويع الصادرات. وهى متقدمة بدرجة كافية في نموها الصناعى وفي قوة العمل بحيث تستطيع أن تنجح في المدى الطويل ومن ثم تعوض إلى حد كبير آثار الحماية على الملابس والمنسوجات.

بلاد نامية أخرى متقدمة صناعيا نسبيا مثل الأرجنتين والبرازيل واليونان والهند وإسرائيل والمكسيك وسنغافورة وأسبانيا ويوغوسلافيا، وهى تصدر سلسلة طويلة من السلع المصنعة إلى كل من البلاد الصناعية والبلاد النامية الأخرى، وهذه البلاد أقل اعتمادا على الصادرات من المنسوجات والملابس إلى البلاد الصناعية كما أن السياسات الحاضرة في بعضها لا تسمح بأن تستغل إمكاناتها في التصدير بالكامل، ومن ثم فإنه بصرف النظر عن أثرها المباشر على الطلب على الصادرات فإن الزيادة في الحماية بين البلاد الصناعية قد لا تشجع أيضا على الانتقال في الحوافز نحو النهوض بالصادرات لتحسين نموها.

بلاد بدأت طريق النجاح في تصدير السلع المصنعة، مثل كولومبيا وماليزيا ومراكش وباكستان والفلبين وتايلاند وتركيا، ولكن توقعات النجاح في هذه البلاد تعاني بشدة من الزيادة في الحماية على المنسوجات والملابس، اذ يعنى وقف نظام الحصص التفصيلي على هذه المنتجات، أن الاستخدام الكامل للحصص يتطلب حركية ومرونة وتطويعا لم تظهرها كثير من هذه البلاد في الماضى، كما زادت من صعوبتها نظم الاستيراد التى تتسم في كثير من الأحيان بالتعقيد والتقييد.

اقتصاديات عند مستوى منخفض من التنمية الصناعية، وحجم صادراتها من السلع المصنعة صغير، ويتكون معظمها من سلع زراعية مجهزة، كما أن نمو صادراتها من السلع المصنعة يكون محدودا، ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض مستوى تنميتها الصناعية ونقص المهارات. وعلى أية حال فإن بعض هذه البلاد مثل بنجلاديش وأندونيسيا وسريلانكا تأثرت فعلا بنظام الحصص في منتجات النسيج، وكثير من البلاد الأخرى في هذه الفئة تتمتع بترتيبات تفضيلية مع الجماعة الأوروبية، ومن ثم فهي أقل تأثرا. ولكن معظمها أن لم يكن كلها يواجه بعض التهديد من القيود على المنسوجات والملابس اذا استمرت الضغوط الحالية.

ولقد ركزت هذه المناقشة على النتائج المترتبة على زيادة الحماية في البلاد الصناعية، إلا أن الأسباب التى تؤدي إلى الهزيمة الذاتية - بحكم الضرورة - للحماية في المدى الطويل إنما يكون لها طابع عام في التطبيق، وكذلك تكون الاجراءات الحمائية شائعة في البلاد النامية، وخاصة تلك التى لاتزال في المراحل الأولى من التصنيع فإن للحماية ما يبررها. ولكن بالنسبة لتلك التى تعتبر متقدمة في عملية التنمية أخذت الآثار المضادة للحماية الصناعية على الكفاية الاقتصادية والنمو تزداد وضوحا. وسوف تواجه هذه البلاد أيضا مشاكل

التكيف في زيادتها لقدرتها التنافسية وفي تنويعها لصادراتها. وهى على وجه التحديد نفس البلاد التى تواجه أكبر المخاطر في سبيل تجنب نظام تجارى يزداد تقييدا. وسوف يتطلب الحفاظ على الفوائد المستمدة من حرية التجارة أسلوبا تعاونيا لتخفيض العوائق. والذي يشجع على تقوية هذا الأسلوب هو مشاركة البلاد النامية في مفاوضات التجارة متعددة الأطراف بصورة أكثر نشاطا من الماضى، وفي الجهود التى تبنى لتخفيض العوائق في مواجهة زيادة التجارة.

### تجارة السلع الأولية (الأساسية) عدا الوقود:

تشغل السلع الأولية (الأساسية) مكانا في تجارة البلاد النامية جد مختلف عن السلع المصنعة. اذ أن البلاد النامية هى الموردة لحوالى ثلث صادرات العالم من السلع الأولية عدا الوقود، في حين أنها تمثل عشر صادرات العالم من السلع المصنعة. ويتكون حوالى نصف الصادرات من أهم السلع الأولية عدا الوقود من البلاد النامية من سلع لا تنتجها البلاد الصناعية. وقد هبطت حصة البلاد النامية في تجارة العالم من السلع الأولية باستبعاد الوقود في حين كانت ترتفع بالنسبة للسلع المصنعة... هبطت حصة السلع الأولية باستبعاد الوقود في الصادرات السلعية الكلية للبلاد النامية من ٦٨٪ عام ١٩٦٠ إلى ٣٤٪ في عام ١٩٧٥، بينما ارتفعت حصة السلع المصنعة من ١٤٪ إلى ٢٦٪ خلال نفس الفترة.

وبالنسبة للسلع الأولية تكون مشكلة إمكانية الوصول إلى الأسواق جد مختلفة، ففى المنتجات الأولية غير الزراعية تكون التعريفات الجمركية منخفضة أولا وجود لها كما لا يوجد بوجه عام حواجز غير جمركية. وكما لوحظ في القسم السابق فإن الحماية ضد استيراد السلع الزراعية لها تاريخ طويل. ولقد التزم عدد قليل نسبيا من البلاد بنظام حرية التجارة في المنتجات الزراعية، كذلك الحال بالنسبة للسلع المصنعة حيث لم يتم إلا القليل على مدى سنتين فيما يتعلق بتخفيض هذه العوائق. وبما أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بسياسات الأسعار المحلية وبرامج الدعم الزراعى فالأغلب أن تكون أصعب الأمور في المعالجة هى زيادة الطلب على المنتجات الأولية بسرعة تقل عن سرعة السلع المصنعة. وفي بعض السلع كان هناك فائض خطير في الانتاج العالمى. وبوجه عام فإن الطلب على الواردات من المنتجات الأولية في البلاد الصناعية أنما ينمو بحوالى نفس معدل نمو الدخول، في حين أن معدل زياده الواردات من السلع المصنعة بمقدار الضعف. وقد أدى البطء في نمو الطلب على الواردات والحماية القوية ضد الواردات الزراعية التى تمثل حصة كبيرة من صادرات العالم من السلع الأولية إلى جعل عملية زيادة الدول النامية لصادراتها الأولية مسألة غاية في الصعوبة.

وإذا نحينا مسائل إمكانية الوصول إلى الأسواق فإن الاهتمام الرئيسى لمصدرى المواد الأولية يتركز على التقلبات في أسعار السلعة والاياردات من الصادرات ومن بين هذه

المشاكل ، والتي تكون أيسر في متابعتها وربما الأكثر أهمية هو عدم استقرار الإيرادات . فالتقلبات الكبيرة في الإيرادات من الصادرات لا يمكن من اجتتها بصورة كافية بواسطة كل دولة على حدة تحوز احتياطات من النقد الأجنبي . كما أن هذه التقلبات قد تسبب اضطرابا للاستثمار والنمو الاقتصادي للبلاد . وتقع هذه المشكلة مباشرة في نطاق برامج استابكس (Stabex) \* بمقتضى اتفاقية لومي (Lome) ، ولو أن أموال استابكس أكثر تواضعا في حجمها فهي على درجة عالية من التيسير وتقدم على أساس المنحة إلى أفقر البلاد كما أن استخدامها يكون سريعا . وفي السنوات الأخيرة أدخلت عدة تحسينات على هذه المشروعات ، كما أن بعضها لا يزال قيد البحث النشط ، وقد يكون من المرغوب فيه أن تمتد تغطية هذه المشروعات الى بنود أخرى وعمل ترتيبات للاقراض تكون أطول أجلا وذلك من أجل تكيف هيكله تقتضيه تقلبات متوسطة الأجل في أسعار السلع .

إن عدم استقرار الأسعار يعد مشكلة عامة تؤثر على السلع الأولية ، فهي كامنة في الحالة التي يكون فيها كل من الطلب والعرض غير حساس لذبذبات السعر في الأجل القصير ، وكما هو موضح في الجدول ١٨ عانت سلع تمثل حوالى ثلث

صادرات البلاد النامية من السلع الأولية ( عدا الوقود ) من تقلبات في الأسعار تزيد على ١٠٪ من سنة إلى السنة التي تليها . ويؤثر عدم استقرار الأسعار على كل من المستهلكين والمصدرين وبصفة خاصة بالنسبة للمنتجات التي تكون لها البدائل المصنعة متاحة مثل الجوت والسيزال والقطن والمطاط ، إذ أن تقلبات الأسعار قد تدفع المستهلكين إلى السعى للحصول على البدائل وما ينشأ عن ذلك من هبوط طويل الأجل في الطلب . وإذا سمح للتقلبات في الأسعار الدولية بالتأثير على أسعار المنتجين في البلاد المصدرة فإنها تستطيع أن تؤدي إلى تبديد دورات من الاستثمار والعرض ، كما أنه يصعب قياس الآثار المترتبة على عدم الاستقرار ، إلا أنها تضر ضررا بليغا ببلاد تعتمد بشدة على صادراتها من المواد الأولية ، وهي بلاد تقع كثيرا تحت ضغوط حاجات الاستيراد والامكانيات غير الكافية للوصول إلى الائتمان .

ومن الصعوبة بمكان وضع تقلبات الأسعار في حدود الاعتدال كما دلت على ذلك المحاولات العديدة للوصول إلى اتفاقات والحفاظ عليها بين المصدرين والمستوردين . وقد درست المشكلة بعناية فائقة كما نوقشت في مختلف المحافل الدولية مقترحات محدودة للتخفيف من مدى تقلبات الأسعار .

#### ١٨ - السلع الأولية مصنفة حسب عدم استقرار الأسعار

الرقم القياسي لعدم الاستقرار (١)							
أكثر من ١٥		١٠ - ١٥		٥ - ١٠		صفر - ٥	
٥	النحاس	١٣,٩	السكر	٦,٥	البن	١,٣	الشاي
٢,٦	الكافور	٣,٥	المطاط	٤	القطن	١,٢	الموز
٠,٧	الزنك	٢,٦	صخور الفوسفات	٣,٦	خام الحديد		
٠,٥	الاسماك	١,٦	الأرز	٢,٣	الذرة		
٠,٤	لب جوز الهند	١,٤	زيت النخيل	٢,٢	الأخشاب		
٠,٢	السيزال	٠,٧	لحم البقر	١,٩	الطباق		
		٠,٦	الصوف	١,٧	الصفائح		
		٠,٥	زيت الكافور	١,٤	البرتقال		
		٠,٤	زيت الفول السوداني	٠,٨	فول الصويا		
		٠,٤	الرصاص	٠,٧	اليوكسيت		
		٠,٢	الليثيوم	٠,٦	خام المنجنيز		
				٠,٦	القمح		
				٠,٥	حبوب السورجهم		
				٠,٥	الفول السوداني		
				٠,٢	الجوت		
٩,٤		٢٥,٨		٢٧,٥		٢,٥	المجموع

ملاحظة : إن الرقم المبين قرين كل سلعة انما يشير إلى حصتها كنسبة مئوية في صادرات البلاد النامية الكلية من جميع السلع باستثناء الوقود في سنة ١٩٧٥ .

( ١ ) يرتكز الرقم القياسي على متوسط متحرك للأسعار لفترة خمس سنوات ١٩٥٥ - ١٩٧٦ ، وهو يقيس متوسط الانحراف كنسبة مئوية عن السعر السنوي من المتوسط المتحرك للسنوات الخمس ، ولا يدخل في الحساب التقلبات في الأسعار في المدة القصيرة .  
\* يقصد بمشروع Stabex استقرار حصيلة صادرات البلاد النامية من أعضاء منظمة لومي ، وتقدم المدفوعات بمقتضى هذا المشروع عندما تهبط حصيلة صادرات أى من بلدان هذه المنظمة الى بلاد السوق المشتركة الى ادنى من متوسط القيمة في الأربع سنوات الماضية - المترجم .

## الشكل العام للطاقة :

الجهود سوف تنفذ وفقا لجدول زمني ، فإن انتاج البترول في البلاد النامية من غير أعضاء منظمة الأوبك يقدر مستقبليا بما يزيد على الضعف من ٣,٧ مليون برميل يوميا في سنة ١٩٧٦ إلى ٨,٣ مليون برميل يوميا سنة ١٩٨٥ . وقد قدرت زيادات ضخمة في الانتاج مستقبليا للبرازيل ومصر والهند والمكسيك وذلك مع زيادات أقل ولكن ملموسة في كثير من بلدان أخرى بما فيها أنجولا والكونغو وماليزيا وباكستان وزائير .

وهناك عدد من البلاد يتراوح بين ثلاثين وأربعين بلدا لا تنتج البترول حاليا ولكن لديها الأماكن لانتاجه

منذ الزيادة التي طرأت على أسعار البترول سنة ١٩٧٣ ، أصبحت الطاقة تمثل حصة هامة في واردات البلاد النامية ، كما كان لأسعار البترول تأثير هام على موازين مدفوعاتها . وسوف تتوقف الجهود النشطة التي تبذل لتنمية إمكانات الإنتاج في كل من البلاد الصناعية والبلاد النامية ، وعلى بذل جهود أقوى في الحفاظ على الطاقة في البلاد الصناعية . ويعرض الجدول ١٩ نظرة عامة للاتجاهات المقدرة مستقبليا للإنتاج والاستهلاك ، وترتكز على فرض أن أسعار البترول ستظل دون تغيير معبرا عنها بالأسعار الثابتة .

## ١٩ - موازين الطاقة الأولية ١٩٦٥ - ١٩٨٥

المعامل للليون برميل بترول في اليوم		المتوسط السنوي لمعدلات التمر (نسبة %)			
١٩٧٥		١٩٦٥ - ١٩٧٥		١٩٧٥ - ١٩٨٥	
إنتاج	استهلاك	إنتاج	إستهلاك	إنتاج	إستهلاك
٢٤,٧	١٥,٤	٦,٣	٧,١	٤,٩	٦,٢
(٩,١)	(١٣,٣)	(٦,١)	(٦,٩)	(٨,٦)	(٥,٩)
٤٥,٨	٦٥,٨	٢,٤	٣,٦	٣,٢	٣,٥
٣٨, .	٣٦, .	٥,٢	٥,٢	٤,١	٤,٤
١٣,٦	٠,٥	٧,٩	١٠,٨	٥,٤	٨,٨
المجموع	١٣٢,١				١١٧,٧

البلاد النامية (١)  
بلاد نامية غير بترولية  
البلاد الصناعية  
اقتصاديات التخطيط المركزي  
البلاد المصدرة للبترول ذات فائض رأس المال

٣٠

**ملاحظة :** تشير الطاقة الأولية هنا إلى الفحم والفحم الحجري والبترول الخام والغاز الطبيعي والغاز الطبيعي السائل والكهرباء المائية والنزرة معبرا عنها بما يعادل براميل بترول يوميا .

(١) وهنا كما في بقية التقرير فإن مجموعة البلاد النامية تستبعد فقط البلاد ذات الفائض من أعضاء منظمة البلاد المصدرة للبترول ، ومن ثم فإن موازين الطاقة للأعضاء من غير منظمة البلاد المصدرة للبترول - الجزائر واكوادور وجابون وأنغونيسيا وإيران والعراق ونيجيريا وفنزويلا انما تدخل فيمجموعة البلاد النامية .

اقتصاديا ، وبذلك يقل اعتمادها على إستيراد الوقود (١) . ولكن معظم هذه البلاد تفتقر إلى المهارة الفنية الضرورية وكذلك الموارد المالية اللازمة لتنمية هذه الأماكن أو الخبرة المطلوبة للحصول عليها من الخارج بشروط تكون مغرية للموارد الأجنبية ومحقة للمصالح والأهداف القومية . وفي بعض البلاد قد تكون المستودعات من الصغر بحيث لا تجتذب الشركات العالمية ولو أن تنميتها ستكون ذات أهمية محلية كبرى .

وقد انتشرت إمكانية الزيادة في إنتاج الغاز الطبيعي على نطاق واسع وعلى جانب كبير من الأهمية وخاصة في

وأحد المظاهر الرئيسية لهذه الاتجاهات هو الزيادة الجوهرية في الاكتفاء الذاتي في غرب أوروبا ( أساسا بسبب الزيادة في إنتاج بحر الشمال ) والاعتماد المتزايد على الطاقة الذرية وهي غالبا تقوم بتوفير حوالي ٦٪ من الطاقة الأولية الكلية التي تستهلكها البلاد الصناعية عام ١٩٨٥ .

وفي البلاد النامية سيكون النمو السريع في إستهلاك الطاقة التزاما ضروريا من أجل التصنيع . ومن المتوقع أن ينمو إنتاج الطاقة في البلاد النامية عدا أعضاء « الأوبك » بمعدل أسرع من معدل السنوات الأخيرة ، وجدير بالملاحظة بصفة خاصة الأماكن الضخمة لإنتاج البترول في البلاد التي لا تصدر البترول في الوقت الحاضر .

وقد كانت الزيادة في أسعار البترول بمثابة حافز عظيم على بذل الجهود لأستكشافات جديدة وتطوير موارد الوقود المحلية في البلاد النامية . وبفرض أن الخطط المرتكزة على نتائج هذه

(١) تقدر تكاليف الإنتاج في معظم البلاد النامية المستوردة للبترول ما بين ثلاثة دولارات أمريكية وستة دولارات أمريكية للبرميل بأسعار عام ١٩٧٥ وهي تقارن بصورة مرضية مع السعر الحالي للبترول المستورد ومع تكاليف الإنتاج في الاسكا وبحر الشمال .



أندونيسيا وماليزيا والمكسيك وجنوب آسيا ، ولكن يتطلب إستغلالها تجاريا إستثمارات ضخمة في النقل بخلاف عمليات التجهيز . ولكن إلى أى مدى تستطيع البلاد إستغلال الامكانيات ؟ إن الاجابة على ذلك تتوقف على التكنولوجيا المتاحة في الاحلال والتصدير في العقد القادم .

وتدعو الخطط الحالية إلى زيادة سرعة النمو في إنتاج الفحم في البلاد النامية من ١,٥ ٪ في السنة في أواخر الستينات وأوائل السبعينات إلى حوالي ٥,٦ ٪ في السنة حتى سنة ١٩٨٥ . وتذكر إحتياجات الفحم في عدد قليل من البلاد : كولومبيا والهند والمكسيك وموزمبيق وفيتنام ، وهى التى ينتظر أن يزيد إنتاجها من الفحم بدرجة كبيرة ، ومن المرجح أن تستطيع بعض البلاد تصدير الفحم الكوك وفحم البخار . وقد عجل بخطط التوسع في الكهرباء الأولية أيضا . ومن المتوقع أن تنمو طاقة التوليد بنسبة ١٠ ٪ في السنة مقارنة بنسبة ٨ ٪ في السنة في أوائل السبعينات ، والبلاد التى تتوفر لديها مشروعات كهرومائية هى الأرجنتين والبرازيل وباكستان وتركيا ، كما توجد مشروعات أخرى في أمريكا الوسطى والهند ويوغوسلافيا : ويوجد لدى نيبال وكثير من البلاد الأفريقية مصادر كهرومائية (hydro power) ممتازة يمكن إستغلالها اقتصاديا عند المستويات الحالية للطلب المحلى في المحيط الأقليمي . ولا يزال الجهد الذى بذل في هذا الاتجاه قليلا . وقد قدر مستقبليا أن تزيد طاقة التوليد الذرية بسرعة فائقة من ١,١ بليون وات من الكهرباء سنة ١٩٧٥ إلى ١٦,٥ بليون وات سنة ١٩٨٥ . ومن المتوقع أن يحدث معظم هذا التوسع في بلاد تقترب من التنمية الكاملة لمواردها المحلية القائمة المائية والكهرومائية والوقود المستخرج من الأرض مثل البرازيل وجمهورية الصين وكوريا .

إن تحقيق إمدادات الطاقة المقدرة مستقبليا في البلاد النامية سوف يتطلب عملا منسقا على عدة جبهات : أولا : معونة فنية للمساعدة على إنشاء قدرات مؤسسة لتخطيط وتنفيذ برامج تنمية شاملة للطاقة . ثانيا : مجموعة متنوعة من الاجراءات وخاصة من جانب البلاد النامية لخلق جو ملائم للإستثمار لاجتذاب رأس المال المحلى والأجنبى وكذلك المعرفة الفنية لهذا الاطار مع الضمان بأن الإستثمارات لا تبدو مربحة فقط بل أيضا آمنة . ثالثا : زيادة جوهرية في المعونة المالية والفنية من مؤسسات الأقراض الدولية التى سوف تساعد على تعبئة رأس المال الضرورى من المصادر الأخرى العامة والخاصة : وتقتضى الخصائص المتعلقة باستكشاف البترول والتنمية قيام تعاون وثيق بين المنظمات الرسمية والخاصة لتحقيق هذه الأغراض .

وفي المدى الطويل يصبح البترول والغاز الطبيعى أكثر تكلفة - لا محالة - حيث ينتقل الإنتاج إلى مواقع أكثر صعوبة ، وعلى الرغم من وجود اختلاف كبير في التقديرات لكل من الطلب والعرض فإن الأجماع الحاضر بين الخبراء هو أن زيادة التكاليف والطلب المتزايد سوف تباشر ضغطا

ترفع من الأسعار الحقيقية للبترول في منتصف الثمانينات ، ما لم يحدث توسع في الإستثمارات وزيادة سريعة في إمدادات الطاقة العالمية كما سبق شرحه . ويدعو الحفاظ على التوازن بين العرض والطلب في المدى الطويل إلى دعم أقوى لأنشطة البحوث والتنمية في المصادر البديلة للطاقة . إذ يجب تأمين البلاد النامية بإمكانية الوصول المنتظم إلى نتائج هذه البحوث بحيث تستطيع الاستفادة منها والمشاركة في تطويرها بما يتلاءم مع الظروف المحلية في أقرب وقت ممكن . كما ينبغى أن تتضمن جهود البحوث الدولية العمل على إمكانية التوصل إلى مصادر وفيرة ومنخفضة التكلفة كالتكلفة الشمسية والغاز الحى والوقود من الغابات والنفايات الزراعية ومن مصادر الطاقة اللامركزية مثل الوحدات الكهربائية المائية وطواحين الهواء وهى التى قد تكون لها علاقة خاصة بالبلاد النامية وعلى الأخص المناطق الريفية .

### القضايا النوية للطعام :

على مدى العقدين الماضيين ، لم يساير نمو الإنتاج الغذائى في البلاد النامية زيادة الطلب الناشء عن زيادة السكان والدخول . وعند مستويات منخفضة من الدخل ينفق جزء كبير من أى زيادة في الدخل على الطعام ، ومن ثم فبينما كانت البلاد النامية كمجموعة مكتفية ذاتيا بالفعل من ناحية الغذاء في الخمسينات فما حلت سنة ١٩٧٥ حتى كانت تستورد من ١٥ إلى ٢٠ مليون طن من المواد الغذائية الأساسية - نصفها في شكل مواد غذائية . وإذا كانت المحاصيل الجيدة في البلاد الأفقر في السنوات القليلة الماضية قد جنبت العالم عجزا في المواد الغذائية فإن مشكلة توافق العرض مع الطلب على المستوى العالمى ستصبح دون شك أكثر حدة في العقد القادم .

٢٠ - البلاد النامية - موازين المواد الغذائية الرئيسية ١٩٨٥ ، ١٩٧٥

العجز في سنة		العجز في سنة	
١٩٧٧ (تقديري)		١٩٨٥ (تقديري)	
مليون	كثسبة مئوية	مليون	كثسبة مئوية
طن	من الاستهلاك	طن	من الاستهلاك
٩	٤,٥	٢٠	٧,٢
١٠	١٥,٩	١٥	١٩,٨
٢	٣,٧	١٤	١٦,٨
-	-	-	٣,٧
٢١	٥,٠	٤٥	٨,٠

ملاحظة : المواد الغذائية الأساسية كما تعرف هنا هى الارز غير المقشور والقمح والنرة والصورجهام والذخن والقرطم والشعير والشوفان وحبوب مختلفة ومحصولات جذرية ، حبوب فول سودانى .  
- يمكن إغفالها  
المصدر : تعتمد على تقرير بحثي رقم ٢ ص ٤٤ ( واشنطن - المعهد الدولى لبحوث السياسة الغذائية سنة ١٩٧٧ ) .

وبفرض استمرار الزيادة في إنتاج السلع الغذائية الأساسية بحوالى نفس معدل زيادة السكان وأن استهلاك الفرد سوف يزيد بعض الشيء ولو بقدر أبطأ عن ذى قبل ، فقد قدر أنه بحلول عام ١٩٨٥ سوف يقل مجموع إنتاج البلاد النامية عن طلبها بحوالى ٤٥ مليون طن . وإستبعاد أمريكا اللاتينية والتي يقدر مستقبلياً أن تكون الفائض لديها من المواد الغذائية قليلاً في مجموعة فإن المناطق النامية الأخرى سوف تحتاج لاستيراد حوالى ١١٪ من طلبها الاستهلاكى . والأرقام المبينة في الجدول ٢٠ هى تقديرات أولية وتخضع لقدر كبير من الخطأ ، بالإضافة إلى أنها لا تأخذ في الحسبان احتمال إمكانية الاسراع بزيادة إنتاج الحبوب الغذائية . وعلى أية حال فإن النقطة الرئيسية هى أنه يتعين على البلاد النامية أن تشتترى مقادير كبيرة من حبوب الغذاء من البلاد الصناعية ، وهى ما سوف يثير عدداً من المشاكل الهامة .

وأولى النتائج التى سوف تترتب على ذلك هى زيادة في الأسعار النسبية لحبوب الغذاء في كل من البلاد النامية والبلاد الصناعية ، وإستبعاد عدد قليل من البلاد النامية فإن فوائض حبوب الغذاء القابلة للتصدير في المستقبل سوف تأتى أساساً من كندا والولايات المتحدة ، وفي حين أن لدى هذه البلاد إمكانية التزويد بهذه الحبوب فإن الزيادة المطلوبة في الإنتاج لا يمكن أن تتحقق إلا بارتفاع التكاليف الحدية والتي سوف ينعكس أثرها على الأسعار .

إن الزيادة في حجم الواردات من المواد الغذائية وفي أسعارها سوف يسبب ضغوطاً على مركز النقد الأجنبي لعدد من البلاد النامية . وقليل من البلاد التى تعاني من عجز في حبوب الغذاء مثل إيران وجمهورية كوريا والمكسيك قد لا تجد صعوبة في تحويل الواردات التى تحتاج إليها ، ولكن في معظم البلاد الأخرى وخاصة البلاد منخفضة الدخل فإن الطلب المتزايد على الحبوب سوف يسبب ضغوطاً قوية على موازين مدفوعاتها ، وبما أن هذا الطلب يعكس عجز المواد الغذائية في الحضر فسوف يضغط على النقد الأجنبي منافساً لمطالب خدمة الدين والواردات من السلع الوسيطة . ومالم تحدث زيادة سريعة في الإنتاج المحلى من الطعام وهو ما يعنى أحداث تغييرات جذرية في السياسات الزراعية في معظم البلاد فسوف يكون لذلك أثر مضاد على إستيراد السلع الرأسمالية بما يخفض معدل النمو الاقتصادى . وحتى لو بذلت الجهود لزيادة الإنتاج المحلى فسوف تحتاج البلاد ذات الدخل المنخفض إلى زيادة في المعونة الغذائية أو إلى أشكال أخرى من المعونة الميسرة تمكنها من شراء الطعام .

إن تركيز فوائض الصادرات في عدد قليل من البلاد يجعل الأسعار العالمية لحبوب الغذاء أكثر تقلباً ، وليس ذلك فقط لأن العرض المجمع يكون معرضاً لخطر الظروف الجوية ويخضع لسياسات تؤثر على الإنتاج في هذا العدد القليل من البلاد بل أيضاً بسبب أن التركيز يقلل من القدرة على سرعة زيادة أو نقص العرض العالمى إستجابة للتغيرات في الطلب .

وتبدو أهمية المشكلة الأخيرة نظراً لأن بعض كبرى البلاد النامية والتخطيط المركزى تعتمد على الواردات لتعويض أثر التقلبات في العرض المحلى . ومن الممكن أن تصبح التغيرات التى تحدث من عام إلى عام في الطلب على الاستيراد كبيرة ، حتى ولو كانت تمثل فقط نسبة صغيرة من الاستهلاك السنوى في البلد المتأثر . وإذا لم يكبح جماح تقلبات الأسعار فإنها غالباً سوف تحدث اضطراباً في الامدادات وما يترتب على ذلك من شيعو حالة من القلق في السوق وإرتفاع الأسعار بالنسبة لسلعة تعتبر ضرورية .

وقد جرت مناقشة حول مضمون السياسة التى تترتب على هذا الوضع من الأمور وذلك على نطاق واسع في مختلف المحافل العالمية . والاجماع قائم على اتخاذ عدد من الاجراءات : - أولاً : ينبغي على البلاد النامية أن تبذل جهوداً إضافية لزيادة إنتاج الغذاء مع تأييد دولي في شكل موارد مالية ومعونة فنية . ويكون لهذا أهمية المقام الأول في البلاد ذات الدخل المنخفض . إذ أنها أقل قدرة على شراء الغذاء بالشروط التجارية نظراً لاقتران سوء التغذية بنقص القوة الشرائية بين الفقراء . ثانياً : مع توقعات زيادة عدم الاستقرار في الأسواق الدولية للحبوب فإنه ينبغي على البلاد النامية أن تزيد من حجم المخزون السلقى القومى ، وفي كثير من البلاد التى لديها برامج اعانات غذائية يكون للمخزون السلقى القومى أهمية خاصة ، وذلك لتثبيت تكاليف هذه البرامج . ثالثاً : ينبغي إنشاء مخزون دولي من حبوب الغذاء للتزويد بالامدادات في حالة الطوارئ ، ولو أن المبدأ الخاص باحتياطي دولي من الطعام أصبح مقبول فلا تزال الآراء تختلف بشدة وعلى نطاق واسع حول حجمه المطلوب وموقعه وأدائه وتمويله . رابعاً : ان التوسع في القدرة على تقديم الطعام للبلاد منخفضة الدخل بشروط ميسرة يجب التخطيط له بحيث يمكن هذه البلاد من سد حاجاتها من الواردات . وسوف يكون وجود مخزون دولي عوناً إلى حد ما ، ومما له أهمية أيضاً هو أنه عندما تكون الامدادات العالمية نادرة يقاوم مصدرو حبوب الغذاء الضغوط لزيادة المبيعات التجارية على حساب المبيعات بالشروط الميسرة . وعندما يحدث عجز في المحصول على نطاق واسع تكون البلاد منخفضة الدخل هى أقل البلاد قدرة على تخصيص نقد أجنبي اضافى لشراء حبوب الغذاء بالشروط التجارية .

#### تدفق رأس المال الخارجى :

إن القضايا الرئيسية فيما يتعلق بتدفقات رأس المال متوسط وطويل الأجل إلى البلاد النامية تتلخص في عدم التأكد حول معدل نمو الاقتراض من المصادر الخاصة ، وبصفة رئيسية من البنوك التجارية ، وكذلك معدل التوسع في الاقتراض متعدد الأطراف بشروط السوق وما اذا كانت الاجراءات الضرورية سوف تتخذ لزيادة تدفق رأس المال بشروط ميسرة .

## رأس المال بشروط السوق :

وعلى أساس الفروض التى تناقش فى الفصل التالى يتوقع أن تنمو احتياجات البلاد النامية من صافى المنصرف من رأس المال الخارجى متوسط وطويل الأجل بشروط السوق بحوالى ٥٪ فى السنة بالأسعار الثابتة خلال الفترة ١٩٧٥ / ١٩٨٥ أو بحوالى ١٢٪ بالأسعار الجارية ، وذلك بفرض أن المعدل السنوى للتضخم هو حوالى ٧٪ . وخلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٥ كانت المصادر الخاصة تمثل حوالى ٩٠٪ من الزيادة فى صافى المنصرف من هذا النوع من رأس المال . وحتى لو أتيح نمو متوازن بين تدفقات رأس المال العامة فان صافى الاقتراض السنوى من المصادر الخاصة إلى البلاد النامية سوف يحتاج لأن ينمو بحوالى ١٢٪ فى السنة بالأسعار الجارية خلال الفترة ١٩٧٥ / ١٩٨٥ ، ولو أن هذا المعدل من التوسع فى الاقتراض يمكن تسويته عن طريق القدرة المتزايدة للبلاد النامية على خدمة دينها ، فأنه يوجد قدر كبير من عدم التأكد ما إذا كانت تدفقات الاقتراض الخاص سوف تنمو بهذه السرعة .

إن ال ١٢٪ وهو معدل النمو الاسمى يقل عن المعدل فى السنوات الاخيرة . ففي الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٧٦ زادت سرعة نمو صافى الاقتراض الذى قامت به المؤسسات المالية الخاصة إلى الحكومات وإلى القطاع الخاص مقابل ضمانات الحكومة بحوالى ٥٠٪ فى السنة . ويبدو أنه قد تلا هذا النمو المتفجر بعض الإبطاء فى عام ١٩٧٦ ، ولكن معدل الزيادة فى المطالبات التى يمثلها الدين القائم والواردة بتقرير البنك لا يزال مرتفعاً .

بعض البلاد كلا على حدة قد يصطدم بمشاكل كثيرة للسيولة لأسباب أما تخضع لسيطرتها أو تخرج عن إرادتها . إن التوسع فى موارد صندوق النقد الدولى سوف يقوى القدرة على معالجة مثل هذه الحالات من أزمات السيولة .

ومشكلة ثانية هى احتمال عدم الاستقرار الذى يخلقه النمو السريع المقدر مستقبلياً فى إجمالى المنصرف من البنوك التجارية ، والذى يعزى إلى حد كبير إلى القصر النسبى لفترة سداد القروض التجارية الخاصة بما يؤدى إلى زيادة الحاجة إلى سداد أقساط يتعين تمويلها عن طريق حجم كبير من القروض الإضافية . ومن ثم فانه خلال الفترة ١٩٧٥ / ١٩٨٥ تقدر الزيادة المستقبلية فى إجمالى المنصرف بحوالى ثلاثة أضعاف الزيادة فى صافى المنصرف . وقد يؤدى التحسن فى إمكانية الوصول إلى أسواق السندات طويلة الأجل وفى إمكانية تحقق توازن أفضل بين الاقتراض من المصادر الخاصة والرسمية وفى إجراءات تمديد متوسط فترة الاستحقاقات إلى المساعدة على التخفيض التدريجى لعدم الاستقرار فى هيكل الاقتراض .

وأخيراً إلى أى مدى سوف يزداد تعرض البنوك للخطر فى البلاد النامية خلال عدة السنوات القادمة ؟ يتوقف ذلك على كفاية قاعدة رأسمالها على الحفاظ على بيئة منتظمة تؤدى إلى مواصلة الاقتراض النشط للبلاد النامية . أن قدراً كبيراً من الزيادة فى الاقتراض إلى البلاد النامية خلال السنوات القليلة الماضية قام بها عدد صغير نسبياً من البنوك . وأكثر من نصف الالتزامات القائمة على البلاد النامية تستحق السداد لثلاثين من كبرى البنوك . وحتى اذا كان القلق بشأن

٢١ - رأس المال متوسط وطويل الأجل بشروط السوق ١٩٧٠ - ١٩٨٥  
(بليون دولار أمريكى جارى)

صافى المستخدم			الدين القائم والمستخدم		
١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٥
خاص					
٤,٧	٢١,٧	٦٧,٦	١٧,٣	٩٠,٦	٣٨٥,٣
رسمى بما فى ذلك متعدد الاطراف					
١,٣	٣,٤	١٠,٦	١٣,٧	٢٥,٧	١٠٩,٨
اجمالى					
٦ -	٢٥,١	٧٨,٢	٣١ -	١١٦,٣	٤٦٨,١
١٠ -	٢٥,١	٤٠,١	٥١,٤	١١٦,٣	٢٣٩,٩
باسعار ١٩٧٥					

كفاية رأس المال يؤدى إلى إبطاء فورى فى النمو لدى بعض هذه البنوك فان بنوكاً أخرى وكذلك مستثمرين من القطاع الخاص ومن غير البنوك سوف يرحبون بفرصة زيادة حصتهم فى تمويل بلد نام . لقد كان يسيطر على الاقتراض إلى البلاد النامية تقليدياً بنوك كبرى فى الولايات المتحدة . وقد زاد نشاط بعض البنوك فى أوروبا ( وخاصة البنوك الألمانية ) وكذلك فى اليابان فى مجال الاقتراض للدول النامية فى الماضى القريب ، ويبدو أن لديها الامكانيات لزيادات أخرى كبيرة كما

وقد سبب مثل هذا التوسع السريع بعض المشاكل . كان أولها أن الجزء الأكبر من الزيادة فى الاقتراض قد ذهب إلى اثنى عشر بلداً بما أدى إلى زيادات حادة فى التزامات خدمة دينها ، مما جعل المقترضين أكثر حساسية للتطورات فى هذه البلاد . ومشاكل الدين فى أى واحدة من هذه البلاد يمكن أن تؤثر بسهولة فى رغبة الاقتراض إلى جميع البلاد النامية . وفى حين أن عدداً من التحاليل قد انتهت إلى أنه لا توجد مشكلة عامة فى البلاد النامية بشأن عجزها عن خدمة دينها إلا أن

أن عدداً قليلاً من البلاد النامية قد زادت مبيعاتها من السندات الدولية .

إن تنويع مصادر الاقتراض سوف يحسن من توقعات استقرار تدفقات رأس المال التجارى إلى البلاد النامية ، وكما أن التنويع الإلزامى بين المقترضين سوف يفرض على أية حال تهديداً خطيراً للتدفقات المقدرة مستقبلياً على الاقتراض من البنوك التجارية . وفى هذا الصدد فإن التغيرات فى البيئة التنظيمية قد تكون على أكبر جانب من الأهمية ، ويمكن الخطر فى أن الاجراءات التنظيمية الموضوعية لتأمين استقرار البنوك فى البلاد النامية قد تحدث - دون انتباه - تغيرات فجائية فى المتاح من التمويل للبلاد النامية كل على حدة ، وبذلك ينطق هذا النوع من أزمات الدين التى تستهدف الاجراءات التنظيمية الى الحيلولة دون وقوعها .

إن عدم التأكد حول المتاح من رأس المال من المصادر الخاصة وقصر مدة استحقاقات هذه القروض ، إنما تزيد من أهمية نمو تدفقات رأس المال من مؤسسات التمويل متعددة الأطراف ووكالات تسهيلات التصدير الرسمية . وخلال الفترة ١٩٧٠ / ١٩٧٥ زاد إجمالى تدفقات رأس المال بالشروط غير الميسرة بمعدل ٨,٥ ٪ فى السنة بالأسعار الثابتة ويتوقف معدل النمو لهذه التدفقات فى المستقبل على التوسع فى قاعدة رأس المال لهذه المؤسسات وما زالت المقترحات الخاصة بذلك قيد البحث ، ولكن نظراً لأن الاجراء التشريعى يكون ضرورياً فإن النتيجة تظل غير مؤكدة .

### معونة التنمية الرسمية :

بالنسبة للبلاد المنخفضة الدخل وللبلاد متوسطة الدخل والأكثر فقراً فإن قدرتها على خدمة دينها لاتزال محدودة . ومن ثم يجب أن تعتمد على معونة التنمية الرسمية (O. D. A.) بشروط غاية فى التيسير . وكما هو موضح فى الجدول ٢٢ فإن صافى التدفقات من معونة التنمية الرسمية من البلاد الصناعية والتى تكون لجنة معونة التنمية المنبثقة عن منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (O. E. C. D.) قد قدرت مستقبلياً لتنمو من ١٣,٦ بليون دولار أمريكى سنة ١٩٧٥ إلى ٣٤,٦ بليون دولار أمريكى سنة ١٩٨٥ ، وهى زيادة تقدر بالأسعار الثابتة بحوالى ٥ ٪ سنوياً . وكنسبة مئوية من إجمالى الناتج القومى للجهات المانحة تكون الزيادة المقدرة مستقبلياً ضئيلة . إذ تزيد من ٣٦ ٪ إلى ٣٩ ٪ فى نفس الفترة ، ولكن حتى مع هذه الزيادة المتواضعة فإنها سوف تعنى انعكاساً هاماً فى الاتجاهات الحديثة . وسوف لا يكون من السهل تحقيق الزيادة الضرورية دون زيادة مبكرة وكبيرة فى الالتزامات التى تقدمها ثلاث دول كبرى ( الولايات المتحدة واليابان وألمانيا ) . وبينما أكدت هذه البلاد الثلاثة تأييدها لزيادة جهود المعونة فما زالت الأقوال فى حاجة الى ترجمتها إلى أفعال .

وفى السنوات الأخيرة حدثت زيادة ملحوظة فى درجة تيسير شروط معونة التنمية الرسمية من أعضاء لجنة معونة التنمية ، وكان هذا تطوراً مرغوباً فيه . وأصبح عدد من

٢٢ - صافى تدفقات معونة التنمية الرسمية من الجهات المانحة ،  
١٩٨٥ - ١٩٦٥

متوسط معدل النمو السنوى					الحقيقى (نسبة %)
بليون دولار أمريكى - (جارى)					
١٩٨٥ - ١٩٧٥	١٩٧٥ - ١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٦٥	
٥,١	٣,٣	٤٣,٦	١٣,٦	٦,٨	أعضاء لجنة معونة التنمية بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .
٢,١	— <sup>(٢)</sup>	١٣,٢	٥,٥	— <sup>(١)</sup>	أعضاء منظمة البلاد المصدرة للبترول .
٤,٣	٦,٩	٥٦,٨	١٩,١	٦,٨	الإجمالى
		٣٩	٣٦	٣٤	ملاحظة : تدفقات لجنة معونة التنمية كنسبة مئوية من أجمالى الناتج القومى

ملاحظة : تشمل معونة التنمية الرسمية فى هذا الجدول المساهمات الى الوكالات المتعددة الأطراف وقيمة المعونة الفنية . المصدر : مؤشرات التنمية فى العالم جدول ١٢ .

(١) يهمل

(٢) غير متاح

أعضاء لجنة معونة التنمية الرسمية يقدم منحاً بدلاً من قروض إلى أفقر البلاد . وعلى أية حال فلا يزال هناك عدة طرق يمكن بها تدعيم الفائدة المستمدة من معونة التنمية الرسمية . وقد يكون أهمها التخلي عن شروط الشراء من الجهة المانحة . وما زال حوالى نصف المعونة من مصادر لجنة معونة التنمية مقيداً بالشراء من البلد المانح ، ومع الزيادة في أسعار البترول فإن بعض البلاد التى تصدره أصبحت مصادر هامة لمعونة التنمية الرسمية ، إذ تسهم بما يزيد عن ٢٠٪ من

أجمالى ناتجها القومى . ويقدر استمرار النمو فى المنصرف مستقبلياً بحوالى ١٣,٢ بليون دولار أمريكى فى عام ١٩٨٥ ، مقارنة بتقدير ٥,٥ بليون دولار أمريكى فى عام ١٩٧٥ وذلك بالرغم من الهبوط المقدر مستقبلياً فى فوائض موازين مدفوعات البلاد المصدرة للبترول ذات فائض رأس المال خلال هذه الفترة ، وفى خلال السنوات القليلة الماضية فإن توزيع تدفقات المعونة الرسمية من أعضاء الأوبك قد اتسع مداه مع زيادة النسب التى تذهب إلى بلاد غير عربية .

## توقعات النمو وتخفيف حدة الفقر

النامية ليست في البقاء بدون عمل فترة طويلة كما هو المفهوم التقليدي ، بل غيبة فرص الكسب المنتج بحيث تغل الساعات الطويلة من العمل الشاق دخولا صغيرة فقط ، ومن ثم لا يكون الحل في دفع عجلة نمو التوظيف في الصناعة الحديثة فقط بل أيضا في زيادة الانتاجية لهؤلاء الذين يعملون في مشروعات صغيرة .

ولا يعاني الفقراء من انخفاض الدخل فقط بل وأيضا من ضعف إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة الضرورية لصحتهم وإنتاجيتهم ، ولما كان الكثير من هذه الخدمات لا يمكن أن يوفره القطاع الخاص مثل وسائل الوقاية الصحية والتزويد بمياه الشرب ، لذلك فإن وضع برنامج عام موسع لتوزيع الخدمات على نطاق واسع يجب أن يكون عنصرا هاما في إستراتيجيات تخفيف الفقر .

وموضوع القسم التالي من هذا الفصل هو توقعات النمو الاقتصادي ، ولقد أستخدم نموذج لوضع تقديرات مستقبلية على أساس كمى وشامل لنمو مختلف مجموعات البلاد ، وذلك على أساس فروض حول تدفقات التجارة ورأس المال تتفق مع تقييم الظروف الاقتصادية الدولية في الفصل الثالث . ويتلأام مثل هذا النموذج التجميعي فقط مع تحليل بعض العوامل الهامة المؤثرة على النمو مثل الزيادات في الاستثمار والقدرة على الاستيراد . ومن العوامل المؤثرة الأخرى الكفاءة في استخدام الموارد والاجراءات المؤسسية لتنشيط الانتاجية الزراعية والتفاعل بين الاتجاهات السكانية وإمكانيات النمو ، وهى التى يمكن معالجتها كميا فقط في محيط أوضاع إقتصادية معينة - وسوف تناقش في الفصول التالية مشاكل التنمية والتوقعات في بلاد آسيا ذات الدخل المنخفض وأفريقيا جنوب الصحراء والبلاد متوسطة الدخل .

وبعد هذه المناقشة لتوقعات النمو التجميعي ، تأتى تقديرات مستقبلية عن آثارها على تخفيف حدة الفقر والاستنتاج من التجربة المتاحة للعلاقات بين النمو التجميعي وتوزيع الدخل . ويناقش القسم الأخير من الفصل ، استخدام الاجراءات المباشرة للتخفيف من سوء التغذية وتحسين إمكانية وصول الفقراء للخدمات العامة الضرورية .

### تقديرات مستقبلية لنمو الدخل في الأجل المتوسط :

تقارن معدلات نمو الدخل المقدرة مستقبليا في الجدول ٢٣ بتلك التى تحققت في الماضى . إذ أن معدل النمو التجميعي

إن عمق عدم التأكد حول كيفية حل قضايا السياسة التى نوقشت في الفصل السابق يجعل من المخاطرة وضع تقديرات مستقبلية عن النمو الاقتصادي ، ومع ذلك فإن تحديد إطار ما يكون لاعطاء صورة توضح أبعاد مناقشة قضايا التنمية وكذلك مجال العمل المطلوب ، وعلى الأصح فانه لهذا الغرض وليس للتنبؤات في المستقبل نعرض التقديرات المستقبلية في هذا الفصل .

إن التقدم في البلاد النامية سوف يتطلب الجمع بين ثلاثة عناصر هى : الحفاظ على معدلات مرتفعة من النمو في الدخل ، وتعديل نمط النمو بحيث يؤدى إلى زيادة الانتاجية والدخول للمجموعات الأفقر من السكان ، وتحسين إمكانية وصول الفقراء إلى الخدمات العامة الضرورية .

ويكون النمو الاقتصادي السريع ضروريا ، ليس فقط لمسايرة النمو السكانى وتوفير التوظيف المنتج لقوة العمل المتزايدة بل أيضا لتوليد زيادة في المدخرات من أجل الاستثمار . وتبقى زيادة معدل النمو الاقتصادي هى المحور في إستمرار عملية التحديث وتقوية المؤسسات ونشر التعليم ورفع كفاءة المهارات الفنية والادارية ، كما يوفر المواد الضرورية لتحسين مستويات المعيشة والتوسع في الخدمات العامة .

ولكن في معظم البلاد يكون الفقراء عرضة لأن يتخطاهم النمو ، فكثير منهم تكون علاقاته ضعيفة بسوق العمل المنظم ، كما أنهم يملكون القليل من الأصول المنتجة ، وكثيرا ما يكونون أقل تعليما ، ولا يتمتعون بصحة جيدة ، كما تقل قدرتهم على الادخار والاستثمار نظرا لانخفاض دخولهم . وبالإضافة إلى ذلك كثيرا ما تكون معدلات نمو السكان مرتفعة بين الفقراء بحيث توزع الأصول المنتجة التى يملكونها على عدد كبير منهم . ومن ثم فإن التعديل في نمط النمو بغرض زيادة إنتاجية الفقراء يجب أن يكون محور الهجوم الفعال على الفقر . ولهذه التعديلات وجهان رئيسيان هما : الأول : زيادة إنتاجية هؤلاء الذين لديهم شئ من إمكانية الوصول إلى الأصول المنتجة مثل الأرض حتى ولو كانوا من المستأجرين ، والثانى : هو زيادة فرص العمالة في كل من المناطق الحضرية والريفية ، وبصفة خاصة عن طريق تشجيع أنماط من الانتاج مكثفة العمل . وتختلف الأهمية النسبية لهذين الأسلوبين في مختلف البلاد ، وعلى أية حال ، وبوجه عام ، يجب الاعتراف بأن مشكلة العمالة في البلاد

البلاد متوسطة الدخل لاستراتيجية نموها إستجابة لبيئة عالمية يشوبها عدم التأكد .

### الادخار والاستثمار :

من الضروري لتحقيق المعدلات المقدرة مستقبلياً للنمو ، المحافظة على معدلات مرتفعة من المدخرات المحلية وخاصة في البلاد منخفضة الدخل والتي ستحتاج إلى رفع معدلات مدخراتها بدرجة كبيرة . ويتطلب ذلك جهوداً كبيرة لتعبئة المدخرات المحلية بما في ذلك إصلاح النظم الضريبية ، وإدخال أسعار أكثر واقعية لمنتجات وخدمات القطاع العام ، وتقييد الانفاق الحكومي الاستهلاكي ، وزيادة الحوافز لتشجيع المدخرات الخاصة . وتتوقف الزيادات في مستويات إستثمارات البلاد منخفضة الدخل على نجاحها في زيادة المدخرات المحلية ، لأنه من المتوقع هبوط مساهمة صافي تدفقات الموارد الأجنبية عن المستويات غير العادية التي كانت عليها في السنوات الأخيرة . ومن المتوقع أيضاً أن تحافظ البلاد متوسطة الدخل على معدلاتها المرتفعة من المدخرات المحلية ولكن مع الحاجة إلى الحد من الاقتراض الخارجي لكي تحافظ على حجم دينها الخارجي في حدود يمكن السيطرة عليها ، كما أن إسهام صافي تدفقات الموارد الأجنبية سوف ينخفض ، وبالتالي سيكون إرتفاع إستثماراتها المقدرة مستقبلياً أبطأ في نموها .

### الصادرات :

قدر نمو الصادرات للبلاد النامية مستقبلياً كما هو موضح بالجدول ٢٥ إذ أن الصادرات هي المحور الأساسي لما يتوفر لبلاد ما من النقد الأجنبي ، وذلك طالما أنها تؤثر على كل من الحصيلة المباشرة في الحساب التجاري وكذلك إمكانية وصولها إلى الأسواق العالمية . كما أن توقعات نمو البلاد متوسطة الدخل والتي تعتمد بدرجة كبيرة على رأس المال من هذه الأسواق تعتمد أيضاً على التوسع في صادراتها وبصفة أساسية السلع المصنعة . وسوف تكون حصيلة الصادرات التي تقل عن المستويات المقدرة مستقبلياً سبباً في صعوبة الإدارة الفعالة لدينها نظراً لتأثيرها المضاد على أهليتها

لجميع البلاد النامية قدر مستقبلياً بحيث يظل على ما هو عليه في السنوات الأخيرة ، أما التقديرات المستقبلية للنمو في البلاد منخفضة الدخل فتشير إلى زيادته .

### ٢٣ - نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ١٩٦٠ - ١٩٨٥ (متوسط معدلات النمو السنوي كنسبة مئوية بأسعار ١٩٧٥)

	١٩٦٠ - ١٩٧٠	١٩٧٠ - ١٩٧٥	١٩٧٥ - ١٩٨٥
بلاد آسيوية منخفضة الدخل	٢,٤	٣,٩	٥,١
بلاد أفريقية منخفضة الدخل	٢,٣	٢,٨	٤,١
بلاد متوسطة الدخل	٦,٣	٦,٤	٥,٩
جميع البلاد النامية	٥,٥	٥,٩	٥,٧
	—	—	—
البلاد الصناعية	٤,٩	٢,٨	٤,٢
	—	—	—
اقتصاديات التخطيط المركزي	٦,٨	٦,٤	٥,١
	—	—	—

وتتوقف التقديرات المستقبلية للأسراع بعجلة النمو الاقتصادي للبلاد منخفضة الدخل على أساس أن إنجازاتها في مجال الزراعة يمكن أن تتحسن جوهرياً ، كما أن التوقعات لمثل هذا التعجيل بالنمو وآثارها على السياسة ستناقش في الفصلين التاليين عن بلاد آسيا ذات الدخل المنخفض وأفريقيا جنوبى الصحراء . ويخلق المظهر العام لعدم التأكد للتجارة وتدفقات رأس المال مشاكل حادة للبلاد متوسطة الدخل ، ومن المقدر مستقبلياً أن يكون لها أثر مضاد على نموها إذ تواجه بعض كبرى البلاد متوسطة الدخل التزامات كبيرة في خدمة دينها ، والتي نشأت عن الاسراف في الاقتراض الخارجي في السنوات الأخيرة . ومن الأمور الحيوية لهذه البلاد ، المحافظة على جو مستقر لتدفقات رأس المال التجارى حتى يمكنها تجنب المشاكل الحادة لميزان المدفوعات والهبوط الشديد في النمو الاقتصادي . وسنناقش في الفصل السابع القضايا الرئيسية التي يتضمنها تقييم

٣٧

### ٢٤ - البلاد النامية : معدلات الادخار والاستثمار ١٩٧٥ ، ١٩٨٥ (النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٧٥)

إجمالي الاستثمار المحلي	إجمالي المدخرات المحلية	صافي تدفقات الموارد الخارجية	
١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٧٥
٢٢,٥	١٦,٧	٢٠,٥	٢,٥
١٩,١	٨,٤	١١,٤	١٠,—
٢٤,٤	٢٢,١	٢١,٨	٤,٣
٢٤,١	٢١,—	٢١,٥	٤,٢
١٩,٢	١٨,٤	٢٦,٤	٢٥,٢
٢٢,٥	١٦,٧	٢٠,٥	٢,٥
١٩,١	٨,٤	١١,٤	١٠,—
٢٤,٤	٢٢,١	٢١,٨	٤,٣
٢٤,١	٢١,—	٢١,٥	٤,٢
١٩,٢	١٨,٤	٢٦,٤	٢٥,٢

من أن حصه البلاد النامية في التجارة العالمية السلعية تظل على ما هي عليه تقريباً إلا أن حصتها في الصادرات العالمية من السلع المصنعة قد قدرت مستقبلياً بحيث تزيد من ٩٪ إلى حوالي ١٣٪.

قدر مستقبلياً للبلاد الصناعية أن تحصل بالتدريج على حصة متزايدة من وارداتها من السلع المصنعة من البلاد النامية، وحتى لو كان الأمر كذلك فسوف تستمر هذه الواردات تمثل حصة صغيرة للغاية من اجمالي استهلاكها من السلع المصنعة. وبفرض أن العوائق التجارية ستظل تقريباً على ما هي عليه الآن فقد قدرت صادرات السلع المصنعة من البلاد النامية مستقبلياً بحيث يكون نموها أبطأ

للاقتراض، وما قد يستتبع ذلك من تخفيض في الاستثمارات وإبطاء في عجلة النمو.

ومن أجل وضع التقديرات المستقبلية للنمو، قدر للبترول أن يظل في المستقبل عند مستواه الحالي للأسعار الثابتة، وبالرغم من أن توسعاً كبيراً في إنتاج الطاقة قد خطط له في بلاد ليست من كبار مصدري البترول إلا أن - عظم الزيادة في إنتاجها سيكون للاستخدام المحلي. وكما هو موضح في الجدول ٢٥ فإنه من المتوقع لصادرات الوقود من البلاد النامية (والتي تستبعد كبرى البلاد المصدرة للبترول ذات فائض رأس المال) أن تنمو ببطء أشد مما كانت عليه خلال الخمسة وعشرين عاماً الماضية.

٢٥ - البلاد النامية: نمو الصادرات السلعية، ١٩٦٠ - ١٩٨٥  
(نسبة مئوية بأسعار ١٩٧٥)

حصة مجموعة الصادرات السلعية في الزيادة في الصادرات	حصة مجموعة الصادرات السلعية	متوسط معدل النمو السنتي			
		١٩٦٠ - ١٩٧٥	١٩٧٥ - ١٩٨٥	١٩٧٥ - ١٩٦٠	
٩	١٣	٢١	٣,٠	٢,٨	الطعام والمشروبات
٣	٣	٦	٣,٤	٢,٦	منتجات زراعية غير غذائية
٦	٦	٧	٥,٨	٤,٨	مواد تعدينية ومعادن غير الوقود
١٨	٤٢	٤٠	٣,٤	٦,٢	الوقود والطاقة
٦٤	٣٦	٢٦	١٢,٢	١٢,٣	السلع المصنعة
١٠٠	١٠٠	١٠٠	٦,٤	٥,٩	المجموع السلمي

مما كانت عليه في الفترة بين ١٩٧٠، ١٩٧٥ كما أنها تزود البلاد الصناعية بحصة أصغر من ذي قبل في نمو الاستهلاك إذ من المتوقع لها أن تمثل ٢,٧٪ فقط من السوق في البلاد الصناعية بحلول عام ١٩٨٥.

وفي العقد الماضي كان يصعب التنبؤ بحركية نمو صادرات السلع المصنعة من مجموعات البلاد المصدرة، بحيث لا يمكن النظر إلى أحجامها المقدرة مستقبلياً إلا على أنها توضيحية، ومع ذلك فمن المفيد بحيث إمكانية نمو صادرات مختلف فئات المنتجات المصنعة والتعرف على بعض المشاكل التي يجب

وقد وضعت التقديرات المستقبلية لصادرات البلاد النامية من حبوب الغذاء بحيث يكون نموها أبطأ من ذي قبل، عاكسة بذلك النمو السريع في الطلب المحلي الذي يعزى إلى الزيادة في السكان والدخول. كما قدرت مستقبلياً التوقعات الموافقة في أسواق الأخشاب والمطاط والبوكسيت بحيث تكون في مقدمة الزيادة في حصص البلاد النامية في التجارة العالمية للسلع الأولية عدا حبوب الغذاء.

وقد وضعت التقديرات المستقبلية للسلع المصنعة بحيث يكون التوسع فيها بحوالي ١٢٪ في السنة، ومن المتوقع أن تكون من أنشطة عناصر نمو صادرات البلاد النامية، وبالرغم

٢٦ - صادرات البلاد النامية من السلع المصنعة كحصة في أسواق البلاد الصناعية، ١٩٦٠ - ١٩٨٥  
(نسبة مئوية)

الحصة في نمو الأسواق		١٩٦٠ - ١٩٧٥	١٩٧٥ - ١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٥	
١٩٦٠ - ١٩٧٥	١٩٧٥ - ١٩٨٥					
١٧,٥	١٨,٦	٥,٨	١٣,٦	٨,٩	٥,٩	الحصة في الواردات
٥,٤	٧,١	١,	٢,٧	١,٢	,٤	الحصة في الاستهلاك



التغلب عليها وذلك حتى يمكن تحقيق هذه الامكانية، والاسلوب المتبع هو وضع قروض عن نمو المنسوجات والملابس والكيماويات والصلب وسلع مصنعة متنوعة أخرى، ثم النظر في إمكانية تحقيق النمو الذي قد يكون مطلوباً في الفئة التي تكون قد توسعت بدرجة كبيرة في الماضي. الآلات ومعدات النقل.

وبفرض أن القيود الكمية الحالية سوف يتم تنفيذها بكل دقة وانها تمتد حتى عام ١٩٨٥، فمن المقدر أن يكون النمو السنوي في حجم صادرات الملابس ٤٪ وفي المنسوجات ٣,٥٪، ومن المفروض أيضاً ارتفاع مستوى في نوعية هذه المنتجات. بعض الشيء بحيث تؤدي إلى زيادة النمو السنوي الحقيقي المقدر إلى ٥,٥٪ في الملابس وإلى ٤,٥٪ في المنسوجات، وتطبق معدلات النمو هذه على الصادرات الفعلية لسنة ١٩٧٦ والتي ارتفعت حوالي ٣٠٪ عما كانت عليه سنة ١٩٧٥ وذلك للوصول إلى معدلات النمو المقدرة مستقبلياً لصادرات الملابس والمنسوجات عن الفترة ١٩٧٥ / ١٩٨٥ والموضحة بالجدول ٢٧. ويمكن أن يرتفع نمو الصادرات في هذه الفئات قليلاً لو وجدت بعض المرونة في تطبيق حصص الاستيراد.

وإذا كانت صادرات الحديد والصلب والكيماويات والسلع المصنعة الأخرى المتنوعة تنمو بالمعدلات الموضحة بالجدول ٢٧ فإن اختراق البلاد النامية لأسواق البلاد الصناعية بهذه المنتجات سيظل متواضعاً<sup>(١)</sup>، وأنه لتحقيق النمو التجميعي المقدر مستقبلياً لصادرات من السلع المصنعة بمعدل ١٢,٢٪ سنوياً في الفترة ١٩٧٥ / ١٩٨٥ يتعين أن يكون النمو السنوي المطلوب من الآلات ووسائل النقل حوالي ١٧٪ مقارنة بمعدل نمو ٢٠٪ في السنة خلال الفترة ١٩٧٥ / ١٩٧٠.

٢٧ - البلاد النامية: نمو صادرات السلع المصنعة، ١٩٧٠ - ١٩٨٥ (متوسط معدلات النمو السنوي كنسبة مئوية بأسعار ١٩٧٥)

	١٩٧٥ - ١٩٧٠	١٩٨٥ - ١٩٧٥
الملابس	٢٠,٣	٨,٣
المنسوجات	١٧,٨	٦,٢
الكيماويات	١٦,٥	١٣,٠
الحديد والصلب	١٠,٧	١٤,٥
الآلات ومعدات النقل	٢٠,٣	١٧,٣
سلع أخرى	١٠,٢	١٠,٠
جميع السلع المصنعة	١٤,٩	١٢,٢

(١) من المستحيل عمل تقرير موزنق به للنمو في المستقبل في الصادرات الأخرى المتنوعة، وهي فئة تضم مجموعة كبيرة متنوعة من المنتجات وتشمل الأحذية والخشب المغرى واللعب والساعات ومنتجات بسيطة مصنعة من المعدن والبلاستيك.

ويتمثل ما يزيد على نصف صادرات البلاد النامية من الآلات ومعدات النقل إلى البلاد الصناعية في الإلكترونيات، وهي فئة نمست بسرعة غير عادية في السنوات الأخيرة حيث بلغت قيمتها ما يربو على ٣ بلايين دولار أمريكي في سنة ١٩٧٥. وتمثل هذه الواردات ١٤٪ من مجموع الواردات من المنتجات الإلكترونية، كما تمثل حوالي ٤٪ من مجموع الاستهلاك في البلاد الصناعية، ويكون الاختراق للأسواق أكثر صعوبة في فئات معينة وخاصة في الولايات المتحدة، إذ أن نصف أجهزة الراديو والتليفزيونات (مونوكروم) التي يشتريها المستهلكون إنما تأتي من البلاد النامية، وإذا علمنا أن هذه السوق مشبعة بالفعل فإن نمواً سريعاً آخر في صادرات البلاد النامية من هذه البنود سيتوقف على قدرتها على تنحية المنتجين في البلاد الصناعية خاصة في اليابان وبدرجة أقل في أوروبا.

إن مثل هذه الصادرات والمنتجات الإلكترونية الأخرى كمعدات المكاتب والحاسبات وخاصة المكونات الإلكترونية إنما تتولى تنظيم معظمها الشركات متعددة الجنسية، ومن ثم تتوقف توقعات الصادرات إلى حد كبير على القرارات التي تتخذها هذه الشركات بشأن مصانع الفروع والتي يتأثر اقتصادها بقوانين الضرائب في البلاد الصناعية. وقد يكون تطوير التكنولوجيا التي تؤثر على كثافة العمل في جميع الإلكترونيات عامل هيكلي له بعض الأهمية، فيما يتعلق بميزة التكلفة التي تتمتع بها البلاد النامية حتى الآن، ولو أن هذه العوامل توحى بتوخى الحذر عند التنبؤ مستقبلياً بمعدلات مرتفعة من نمو صادرات البلاد النامية من الإلكترونيات، إلا أن هذا المجال سريع النمو حيث أن التكنولوجيا سريعة التغير، مما يساعد على ظهور منتجات جديدة شريطة وجود حلقات ترابط كافية لتضمن نقل التكنولوجيا والمحافظة على قنوات الأسواق المفتوحة والتي تلعب دوراً هاماً في كل منها دون شك الشركات متعددة الجنسية. وفي ضوء ذلك يمكن تصور استمرار النمو السريع في الصادرات.

إن صادرات البلاد النامية من المنتجات الهندسية متغايرة للغاية، كما تذهب حصة كبيرة وبما تبلغ الثلث إلى بلاد نامية أخرى. وفي هذه الفئة تزود البلاد النامية أسواق البلاد الصناعية بحصة صغيرة تقدر بحوالي ٣٪ من الواردات وبأقل من ١٪ من الاستهلاك. وباستثناء السفن فإن معدلات الاختراق في منتجات معينة تكون منخفضة، ومع ذلك فإن السوق المرتقبة في البلاد الصناعية لا تزال متسعة. والمشاكل الرئيسية في التوسع في هذه الصادرات مشاكل تكنولوجية وتنظيمية. ومن بين العوامل التي تجعل التوسع في صادرات السلع مهمة يشوبها البطء وتكتنفها الصعوبة ذلك التنوع الكبير وتعقد التكنولوجيا في هذه الدائرة، والحلقات الوثيقة التي تربط بين حجم السلع المصنعة ونوعية المنتج والقدرة

٢٨ - البلاد النامية : متطلبات التمويل الخارجى ، ١٩٧٠ - ١٩٨٥  
(بليون دولار أمريكى - جارى )

١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٧٠	
١٠٣	٤٤	٨	صافى الواردات
(٩٠٠)	(٢٨٠)	(٦٢)	الواردات من السلع والخدمات
(٧٩٧)	(٢٣٦)	(٥٥)	مطروحا منها (الصادرات من السلع والخدمات)
٣٧	٨	٣	الفائدة على القروض متوسطة وطويلة الأجل
١٠٨	١٦	٦	سداد الاصل
٢٨	٥ (-)	١ (-)	الزيادة فى الاحتياطيات
٢٧٦	٦٣	١٧	المجموع المطلوب تمويله
١٢	٢	٤ (-)	صافى دخل العناصر باستبعاد الفائدة
			على القروض متوسطة وطويلة الأجل
٢٦	١٠	٣	صافى التحويلات
٣٠	٢	٣	صافى الاستثمار المباشر (واستثمارات أخرى)
٢٠٨	٤٩	١٥	اجمالى القروض المتوسطة وطويلة الأجل
٢٧٦	٦٣	١٧	مصادر التمويل

ملاحظة : قد لا تمثل المفردات المجموع الكلى لسبب عمليات التقريب ، والمعدل السنوى القروض للتضخم فى الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٥ هو حوالى ٧٪ .

قدرت مستقبلياً على أساس زيادتها بدرجة ملحوظة . وقد قدرت متطلبات التمويل بحوالى ٢٧٦ بليون دولار أمريكى بالأسعار الجارية ( ٤١ بليون دولار أمريكى بأسعار ١٩٧٥ ) وذلك فى عام ١٩٨٥ مقارنة بحوالى ٦٣ بليون دولار أمريكى سنة ١٩٧٥ كما هو موضح بالجدول ٢٨ .

٢٩ - صافى المنصرف إلى البلاد النامية من رأس المال متوسط وطويل الأجل ، ١٩٨٥ - ١٩٧٠

متوسط معدل النمو السنوى الحقيقى (نسبة %)		بليون دولار أمريكى (جارى)			
١٩٨٥ - ١٩٧٥	١٩٧٥ - ١٩٧٠	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٧٠	
٤,٧	١١,٥	١٨,٥	٦,٠	٢,١	المنح الرسمية
٣,٩	١٣,٩	٢١,٧	٧,٦	٢,٤	القروض الميسرة
٣,٥	١١,٧	١٧,٤	٦,٣	٢,٢	معمونة التنمية الرسمية الثنائية
٥,٤	٣٢,٠	٤,٣	١,٣	,٢	معمونة التنمية الرسمية متعددة الاطراف
٤,٨	٢٠,٠	٧٨,٢	٢٥,١	٦,٠	قروض بشروط السوق
٧,٦	٢٣,٥	٩,٤	٢,٣	,٥	قروض متعددة الاطراف
٥,٠(-)	٥,١ (-)	١,٢	١,٠	,٨	تسهيلات التصدير الرسمية
٤,٨	٢٣,٠	٦٧,٦	٢١,٧	٤,٧	تسهيلات خاصة
٤,٦	١٧,٤	١١٨,٤	٣٨,٨	١٠,٥	المجموع
		٦٠,٧	٣٨,٨	١٧,٤	ملاحظة بأسعار ١٩٧٥

ملاحظة : لا يتفق مجموع المفردات مع المجموع الكلى بسبب عمليات التقريب ، كما أن البيانات عن المنح الرسمية والقروض الميسرة فى هذا الجدول لا تقارن بتلك الواردة بالجدول ٢٢ ، إذ يظهر الجدول ٢٢ ما قيمته البلاد المانحة لجميع الأغراض بينما يظهر الجدول ٢٦ ما تلقتة البلاد النامية من رأس المال متوسط وطويل الأجل ، وأوجه الخلافات الرئيسية هى أن الجدول ٢٢ يغطى المعمونة الفنية والمساهمة فى المؤسسات متعددة الأطراف بما فيها رأس المال المدفوع ، والآخر هو الأساس للاعراض متعدد الأطراف بشروط السوق . أما البيانات عن المنح الرسمية والقروض الميسرة فى الجدول ٢٩ فهى لا تتضمن المعمونة الفنية كما لا تتضمن تدفقات المنح الرسمية من البلاد النامية إلا أنها تتضمن المستخدم من القروض الميسرة من المؤسسات متعددة الأطراف .

على التسويق ، وأهمية الوسائل الفنية الحديثة فى الإدارة ، وقدرات التخطيط الهندسى ، وفى بعض الحالات الحاجة إلى تقديم ائتمان إلى المستوردين . وبدون قاعدة صناعية عريضة فإنه يصعب تصدير الآلات ، ومن ثم فإن عدداً قليلاً نسبياً من البلاد النامية سوف تتاح له فرصة التنوع فى هذه المجالات بحجم يكون له أهميته فى العقد القادم .

وفى المتوسط يبدو أن النمو المقدر مستقبلياً فى صادرات السلع المصنعة يكون ممكناً إلا أنه يتطلب بذل جهود كبيرة من جانب البلاد النامية لتنوع السلع والأسواق ، فإذا ما واجهت هذه البلاد زيادة فى الحماية فسوف يكون من الصعوبة البالغة تنوع القدر الذى يكفى لتحقيق هذا النمو ، حتى أن تخفيضات صغيرة فى القيود الكمية على المنسوجات والملابس أو تحسينات صغيرة فى الطريقة التى تدار بها يمكن أن تظهر اختلافاً كبيراً فى توقعات الصادرات من السلع المصنعة للمصدرين الجدد الذين بدأوا فى الظهور ، وكما زادت قيود البيئة التجارية العالمية كلما قل عدد البلاد التى تتوافر لها المرونة الضرورية لاستغلال الفرص المتبقية للنمو فى صادرات السلع المصنعة .

تدفقات رأس المال الخارجى :

بالرغم من القروض التى وضعت بشأن التجارة الخارجية والتى تميل إلى التفاؤل ، وبالرغم من المعدلات المنخفضة بعض الشيء للنمو الاقتصادى المقدر مستقبلياً للبلاد متوسطة الدخل ، فإن متطلبات البلاد النامية من التمويل الخارجى قد

التي تعتمد على هذا المصدر في الحصول على حوالى ثلاثة أرباع صافي رأس مالها الخارجى متوسط وطويل الأجل والتي تستوعب تقريرا كل الاقراض الخاص إلى البلاد النامية . وكما سبق التأكيد عليه في الفصل الثالث ، فإنه لى تستطيع هذه البلاد ادارة دينها بصورة مرضية يجب ااطالة متوسط فترات الاستحقاقات . ويمكن عن طريق إطالة فترة الاستحقاق للقروض من البنوك ، وتحسين إمكانية الوصول إلى سوق السندات ، وزيادة حصة القروض الرسمية والتي تقدم بأسعار الفائدة السوقية مع فترات إستحقاقات أطول تقديم إسهام على جانب كبير من الأهمية في هذا الصدد . وتعتمد بلاد الدخل المتوسط بشدة على المنح الرسمية والقروض الميسرة ، كما تفترض التقديرات المستقبلية زيادة متواضعة في حصة هذه الفئات من رأس المال ( أنظر الجدول ٣٠ ) .

ولتحقيق المستخدم المقدر مستقبليا فان اجمالى تدفقات القروض الميسرة للبلاد منخفضة الدخل يقتضى نموا بمعدل ٥,٢٪ سنويا بالاسعار الثابتة ، وذلك خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ ( أو بمعدل ١٢,٤٪ سنويا بالأسعار الجارية ، وذلك ليصل إلى ١٢,٣ بليون دولار أمريكى في عام ١٩٨٥ ) .

إن أكثر من نصف الزيادة في متطلبات التمويل في الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٥ إنما تمثل المدفوعات عن الفائدة والأقساط ( أى مدفوعات الأصل ) للدين الخارجى ، وتعكس الأخيرة الحصة المتزايدة للدين متوسط الأجل من المصادر الخاصة والذي تقل فيه الاستحقاقات عن نصف فترة سداد القروض الرسمية ، وهناك ١٥٪ من الزيادة تكون مطلوبة لتكوين الاحتياطيات الدولية بما يتفق مع نمو الصادرات .

وسوف يستمر الوفاء بالحجم الأكبر من متطلبات التمويل عن طريق تدفقات القروض ذات الاستحقاقات التي تجاوزت السنة . وقد قدر صافي المستخدم من القروض متوسطة وطويلة الأجل ومن المنح الرسمية مستقبليا لتنمو بمعدل ٤,٦٪ في السنة بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٥ بنحو ١١٨ بليون دولار أمريكى بالأسعار الجارية ( ٦١ بليون دولار أمريكى بأسعار ١٩٧٥ ) ، وكما هو موضح بالجدول « ٢٩ » فإن النمو مستقبليا في كل فئة من رأس المال يكون أبطأ كثيرا مما تحقق في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ .

أن البطء المقدر مستقبليا في نمو الاقراض من المصادر الخاصة يكون له أهمية كبيرة بالنسبة للبلاد متوسطة الدخل

٣٠ - صافي المنصرف إلى البلاد النامية من رأس المال متوسط وطويل الأجل ،  
وفقا لنوع رأس المال وبخل مجموعة البلاد ، ١٩٧٠ - ١٩٨٥  
(نسبة مئوية)

	جميع البلاد النامية			بلاد متوسطة الدخل			بلاد منخفضة الدخل		
	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٧٠
(١) توزيع رأس المال حسب الفئة :									
المنح الرسمية	١٦	١٦	٢٠	١١	١٢	١٣	٣٩	٢٨	٣٨
القروض الميسرة	١٨	١٩	٢٣	١١	١٤	١٧	٥٢	٣٩	٤٢
قروض بشروط السوق	٦٦	٦٤	٥٧	٧٨	٧٤	٧١	٨	٢٩	١٥
- رسمية	٩	٩	١٢	٩	١١	١٢	٧	١	١١
- خاصة	٥٧	٥٦	٤٥	٦٨	٦٣	٥٩	١	٢٨	٤
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
(ب) توزيع رأس المال حسب دخل مجموعة البلاد <sup>(١)</sup> :									
المنح الرسمية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٥٨	٦٣	٥٠	٤٢	٣٨	٥٠
القروض الميسرة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٥٢	٥٦	٥٤	٤٨	٤٣	٤٦
قروض بشروط السوق :	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٨	٩١	٩٠	٢	١٠	٧
- رسمية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٧	١٠٠	٦٩	١٣	٣	٢٣
- خاصة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٩	٩٨	(٢) -	١١	٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٣	٧٩	٧٤	١٧	٢١	٢٥

ملاحظة : مجموع المفردات لا يتفق مع المجموع الكلى وذلك نتيجة لعمليات التقريب .

(١) ان توزيع رأس المال بالشروط الميسرة حسب دخل المجموعة حساس بدرجة كبيرة للمعايير المستخدمة لتضيف البلاد إلى مجموعات منخفضة ومتوسطة الدخل .

(٢) تهمل .

٣٢ - فروض بديلة حول المتوسط السنوي  
لمعدلات النمو، ١٩٧٥ - ١٩٨٥  
(نسبة مئوية)

السيناريو الأساسي	سيناريو تنخفض فيه معدلات النمو	سيناريو ترتفع فيه معدلات النمو
٤,٢	٣,٧	٤,٧
٦,٤	٥,٧	٧,٤
٦,٣	٥,٤	٧,٤

ولم ينظر إلى الآن في معدلات نمو أكثر إنخفاضاً، لا بسبب عدم إمكان حدوثها بل أيضاً بسبب ارتباطها بتغيرات هيكلية في التجارة وعلاقات أخرى بين البلاد التي يمكن تضمينها في الإطار التحليلي الحاضر، ويفترض في البديل الثاني أن متوسط أعلى معدلات النمو سيكون ٤,٧٪ سنوياً بدلاً من ٤,٢٪، وعلى أية حال يبدو أن هذه المعدلات غير محتملة الحدوث وذلك بالنظر إلى الانجازات التي تمت في الفترة ١٩٧٧/١٩٧٦ والنتائج المقدرة عن سنة ١٩٧٨.

وفي حالة النمو المنخفض، فإن نمو التجارة العالمية ينخفض بنفس النسبة التي يهبط بها نمو البلاد الصناعية كما يحدث هبوط أكبر قليلاً في معدل نمو صادرات البلاد النامية. وفيما يتعلق بتدفقات رأس المال فالمفترض أن نفس النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي للبلاد الصناعية سوف تخصص للمعونة الميسرة كما في السيناريو الأول، ولكن بسبب إنخفاض مستويات ناتجها القومي الإجمالي فإن معدل النمو المقدر مستقبلياً لمعونة التنمية الرسمية الثانية خلال الفترة ١٩٧٥/١٩٨٥ سوف يخفض من ٣,٥٪ سنوياً إلى ٢,٨٪ سنوياً بالأسعار الثابتة. ولم توضع أية فروض بديلة لتدفقات أخرى من رأس المال. وسوف يكون الأثر الرئيسي لهذه التغيرات هو تخفيض النمو الاقتصادي في البلاد النامية مع تحمل البلاد متوسطة الدخل للعبء الأكبر الناشئ عن الهبوط.

٣٣ - فروض شاملة بدائية واثراً على البلاد النامية

متوسط النسبة المئوية لمعدلات النمو، ١٩٧٥ - ١٩٧٥

السيناريو الأساسي سيناريو تنخفض سيناريو ترتفع  
فيه معدلات النمو فيه معدلات النمو

الناتج المحلي الإجمالي للبلاد النامية	٥,٧	٥,٢	٦,١
البلاد منخفضة الدخل	٥,٨	٤,٨	٥,١
البلاد متوسطة الدخل	٥,٩	٥,٣	٦,٣
الاستثمار الإجمالي	٥,٣	٤,٤	٥,٧
البلاد منخفضة الدخل	٦,٥	٥,٨	٦,٧
البلاد متوسطة الدخل	٥,١	٤,٢	٥,٦
الواردات	٥,٦	٤,٨	٦,٥
البلاد منخفضة الدخل	٥,٧	٤,٨	٦,٣
البلاد متوسطة الدخل	٥,٦	٤,٩	٦,٥

وبناء على الفروض الخاصة بحجم متطلبات التمويل للبلاد النامية والشروط التي تقدم بمقتضاها والتي تنعكس في الجداول من ٢٨ إلى ٣٠، سوف تزيد التزامات خدمة الدين في علاقتها بكل من الصادرات والناتج المحلي الإجمالي وخاصة بالنسبة للبلاد متوسطة الدخل (أنظر جدول ٣٠). وعلى أية حال فإن النسب المقدرة مستقبلياً ليست من الارتفاع بحيث تعتبر غير مقبولة، كما لا ينبغي لها أن تمثل مشكلة عامة لإدارة الدين شريطة أن تزيد الصادرات بالمعدلات المقدرة مستقبلياً.

وسوف ينشأ عن التحديد المتواضع لاستحقاقات التدفقات الخاصة، معدلات من خدمة الدين أكثر انخفاضاً بدرجة كبيرة عن تلك المقدرة مستقبلياً. وعلى سبيل المثال إذا زاد متوسط فترة الاستحقاق المبدئي للمسحوبات الجديدة من القروض الخاصة من ٥ إلى ٧ سنوات فسوف تصبح خدمة الدين للبلاد متوسطة الدخل ١٦٪ فقط من الصادرات بدلاً من ٢٢٪ في سنة ١٩٨٥.

٣١ - البلاد النامية: معدلات خدمة الدين  
١٩٧٠ - ١٩٨٥

كثافة مئوية من صادرات السلع والخدمات	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٥
كثافة مئوية من إجمالي الناتج القومي	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٥
بلاد آسيا ذات الدخل المنخفض	١٦,٨	١٢,٦	١٢,٦
بلاد أفريقيا ذات الدخل المنخفض	٤,٨	٦,٧	٩,٦
بلاد متوسطة الدخل	١٥,٦	١١,٨	٢٢,٠
جميع البلاد النامية	١٥,٢	١١,٨	٢١,٠

ملاحظة:

خدمة الدين للقروض العامة والمضمونة من جانب الحكومة متوسطة وطويلة الأجل فقط.

سيناريوهات «بديلة»

يرتكز السيناريو السابق وصفه على مجموعة من الفروض التي يمكن تنويعها بطرق لا حصر لها، ويتصل بعض هذه الفروض بالسياسات الداخلية للبلاد النامية والتي ستناقش في الفصول التالية بفرض أن الظروف الخارجية هي تلك التي سبق وضعها آنفاً. وعلى أية حال فإنه لتأكيد درجة حساسية التقديرات المستقبلية للبلاد النامية بالنسبة للقروض التي بشأن الظروف الخارجية والآثار المترتبة على تغيير عامل واحد كبير - النمو في البلاد الصناعية - قد تم تقييمها.

وكما هو موضح بعاليه فإنه في إحدى البدائل تنمو البلاد الصناعية كما هو مقدر مستقبلياً بمعدل سنوي ٣,٧٪ بدلاً من ٤,٢٪ سنوياً كما كان مفترضاً من قبل. وبالرغم من حسن نوايا الحكومات وبذلها أقصى الجهود فإن هذه النتيجة مرضية إلى حد ما ولو أنها نتيجة غير مرغوبة بدرجة عالية.

رأس المال متوسط وطويل الأجل في عام ١٩٨٥ سوف تزيد من قدرة البلاد متوسطة الدخل على شراء الواردات بحوالي ١٪ فقط ، في حين أن زيادة قدرها ١٠٪ في الصادرات سوف تزيد من قدرتها على الاستيراد بما يقرب من ٩٪ .

#### الأثر على الفقر :

حتى لو زادت دخول البلاد النامية كما في السيناريو الأساسي ، فسوف يستمر الفقر المدقع يمثل مشكلة هائلة في أبعادها . ويزداد الشعور بهذه الأبعاد من خلال النتائج التي يقدمها نموذج مشابه يقدر فيه مستقبلياً نسبة السكان في حالة الفقر المدقع في ظل فروض بديلة . ويمكن في مثل هذه التقديرات المستقبلية تجنب هوامش واسعة من الخطأ ، مادامنا لانعرف غير القليل عن التفاعل بين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وسياسات التنمية التي تنشئ نماذج خاصة من النمو الاقتصادي ، لها آثار مختلفة على الفقر . ومهما يكن من شيء فإن التقديرات المستقبلية تغطي مؤشراً كافياً للاتجاهات المجمع لها أهميتها .

ويجمع النموذج بين معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي المقدرة مستقبلياً لمختلف مجموعات البلاد ، مع فرض أن عدم المساواة في الدخل يغلب أن يزيد في المراحل المبكرة من التنمية ثم ينخفض في المراحل المتأخرة منها وهو ما يشير إلى أن دخول الفئات الأكثر فقراً من السكان ، سوف تنمو أبطأ من متوسط دخل الفرد خلال فترة التنبؤ . ويمكن أن يعزز هذا الفرض اجراء اختبارات تركز على مقارنات فيما بين البلاد بحيث تربط بين اجراءات المساواة في الدخل بمستويات الدخل المتوسط في كل بلد . وبالرغم من قلة الدراسات بشأن التغيرات في توزيع الدخل داخل البلاد كل على حدة خلال فترة من الزمن لاثبات صحتها ، إلا أنها تتفق مع نتائج الدراسات الموجودة . وفي معظم الاقتصاديات النامية التي حافظت على نمو سريع معتدل ساء توزيع الدخل ابتداء ، كما يتضح ذلك

والواقع أن حالة النمو المرتفع هي المرآة التي تنعكس عليها الصورة ، فمن المفروض أن تزيد التجارة العالمية بما يتناسب مع زيادة النمو في البلاد الصناعية ، وذلك في حين أنه من المفروض أن تكون صادرات البلاد النامية أكثر نمواً ولكن بنسبة ضئيلة . ان معظم الزيادة سوف تكون في السلع المصنعة ، كما أنه بسبب سرعة نمو الدخل في البلاد الصناعية فسيكون المتاح من معونة التنمية الرسمية أسرع نمواً . وسوف ترتفع متطلبات البلاد النامية من رأس المال إلى حد كبير للحفاظ على الاحتياطات بما يتفق مع الزيادات في الواردات . والأثر الرئيس لهذه التغيرات سوف ينصب على زيادة معدلات نمو البلاد النامية ، مع أن البلاد متوسطة الدخل ستكون هي المستفيدة في المقام الأول .

وتتأثر البلاد متوسطة الدخل بدرجة أكبر من البلاد منخفضة الدخل ، وذلك لأن الأولى أكثر حساسية للتغيرات في نمو التجارة الخارجية . أما في البديل الآخر الذي يأخذ بانخفاض النمو ، فسوف تبطيء قدرتها المحدودة على الاستيراد من نمو دخلها ، كما أنه يسبب أيضاً هبوطاً في المدخرات والاستثمار بما يربو على هذه النسبة ، وبما أن كثيراً من البلاد متوسطة الدخل تنتج الآن معظم سلعها الاستهلاكية حالياً فإن وارداتها تتكون إلى حد كبير من سلع رأسمالية وموارد خام ، ونظراً لأن التخفيض في واردات السلع الرأسمالية والمواد الخام يؤدي إلى تخفيض مباشر في الانتاج والتوظيف فإن الواردات من السلع الرأسمالية والتي معظمها من البلاد الصناعية هي التي يحد من استيرادها استجابة لضغوط ميزان المدفوعات مع ما يترتب عليها من آثار مضادة على النمو في المستقبل .

والمجال ضيق لتعويض نمو أبطأ في حصيلة عن طريق الاقتراض الإضافي ، وذلك بسبب الاختلاف في الأحجام ، وعلى سبيل المثال فإن زيادة قدرها ١٠٪ في صافي تدفقات

#### ٣٤ - الهبوط المقدر مستقبلياً في الفقر المدقع ، ١٩٧٥ - ٢٠٠٠

النتيجة المستقرة عام ٢٠٠٠				١٩٧٥		
السيناريو البديل		السيناريو الأساسي		عدد	النسبة	
عدد	النسبة	عدد	النسبة	الفقراء	المئوية	
الفقراء	المئوية	الفقراء	المئوية	المدققين	للسكان	
المدققين	للسكان	المدققين	للسكان	بأمليون		
بالمليون		بالمليون				
٢٦٠	١٣	٥٤٠	٢٧	٦٣٠	٥٢	البلاد منخفضة الدخل
(١) _	(١) _	٦٠	٤	١٤٠	١٦	البلاد متوسطة الدخل
٢٦٠	٧	٦٠٠	١٧	٧٧٠	٣٧	جميع البلاد النامية

من تحليل التجربة في البرازيل وكينيا والمكسيك والفلبين وتركيا .

وبفرض أن معدلات النمو المقدرة مستقبلياً عن الفترة ١٩٨٥ / ١٩٧٥ سوف يحافظ عليها حتى نهاية هذا القرن ، وبفرض أن العلاقة بين توزيع الدخل والنمو المتراكم الذي سبق وصفه - فإن نسبة السكان الذين يعيشون في حالة فقر مدقع في عام ٢٠٠٠ قد قدرت مستقبلياً كما هو مبين بالجدول ٣٤ .

وعلى أساس الفرض السابق والذي يتكون منه السيناريو الأساسي في الجدول ٣٤ فإن نسبة الفقراء المدقعين إلى مجموع السكان قدرت مستقبلياً لتهبط بمقدار النصف في البلاد النامية متوسطة الدخل . وبالرغم من ذلك فإن عدد الأفراد في حالة الفقر انما يهبط بنسبة ضئيلة فقط بسبب نمو السكان . وهى نتيجة تدعو إلى القلق طالما أن معدلات نمو الدخل المقدرة مستقبلياً للبلاد منخفضة الدخل لاتكاد تدعو إلى التفاؤل .

ويظهر السيناريو البديل الموضح بالجدول ٣٤ حجم الانخفاض في الفقر الذى تتضمنه فروض أكثر ملائمة حول نمط النمو ، وفي السيناريو الأساسى يحصل الـ ٦٠٪ من أفقر السكان على ١٨ - ٢٥٪ من الزيادات في الدخل ، وفي السيناريو البديل يفترض أن ترتفع حصتهم إلى ٤٥٪ ، وهى أعلى نسبة معروفة تكون قد حققتها أية دولة نامية باستبعاد اقتصاديات التخطيط المركزى . وفي ظل هذه الظروف يمكن استبعاد الفقر فعلاً من البلاد متوسطة الدخل ولكنه سيظل يصيب ١٣٪ من السكان في البلاد منخفضة الدخل في عام ٢٠٠٠ ، وينبغى التأكيد على التفاؤل الأقصى للفروض التى يتضمنها السيناريو البديل .

ويتحدد العقبات التى تواجهها البلاد منخفضة الدخل فإن انهاء حالة الفقر المدقع فيها يبدو مستحيلاً بحلول نهاية هذا القرن . وقد يكون الهدف الأكثر واقعية هو تخفيض نسبة سكان هذه البلاد الذين يعيشون في فقر إلى حوالى ١٥ - ٢٠٪ وذلك بحلول سنة ٢٠٠٠ ، مما قد يترك حوالى ٤٠٠ مليون نسمة يعيشون في فقر مدقع . ولأشك أن تحقيق هذا الانجاز سوف يتطلب جهوداً هائلة لزيادة إنتاجية الفقراء وبخولهم .

#### سياسات من أجل تخفيض حدة الفقر :

بالرغم من أنه بحلول هذا القرن يمكن تخفيض حدة الفقر إلى مستويات دنيا في البلاد متوسطة الدخل ، إلا أنه لن يتوقف عن إصابة البلاد منخفضة الدخل . وسوف تظل التحسينات في نمط النمو أمراً ضرورياً في كل من المجموعتين ولكنها أكثر ضرورة بصفة خاصة في البلاد منخفضة الدخل ، حيث تعيش أعداد ضخمة من السكان في حالة فقر . ويمكن أن تقدم مثل هذه التحسينات اسهاماً تكون له أهمية اذا كان النمو ذاته أكثر سرعة . وسوف تناقش في الفصول التالية السياسات اللازمة لدفع عجلة النمو عن طريق استخدام كفاء

للموارد ، وكذلك لضمان ارتفاع مستويات الدخل للفقراء عن طريق النمو الإجمالى . وتعالج هذه الفصول مجموعات منفصلة من البلاد . تتركز المناقشة في هذا القسم على استخدام تلك الاجراءات المباشرة بغرض تحسين مستويات المعيشة التى يجب أن تعززها اجراءات تتخذ لزيادة دخول الفقراء .

ولابد في العادة من توافر تفاعل وثيق بين التحسينات في إنتاجية الأفراد والدخل وبين تحسين مستويات معيشتهم عن طريق الدخل المباشر . ويؤثر نمط النمو على كل من هيكل الانتاج والطلب بحيث تتأثر بذلك قدرة البلاد على الاستثمار وعلى الحفاظ على نمو اجمالى سريع . وقد تكون الزيادات في دخول الفقراء ضرورية لهم يحصلوا على استفادة كاملة حتى ولو كانت الخدمات العامة مجانية . وباستطاعة نمو أكثر سرعة أن يجعل من الميسور تعبئة الموارد لتمويل التوسع في الخدمات العامة . ويؤدى إفساح الطريق أمام إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم إلى زيادة الانتاجية وكذلك تخفيض معدلات الخصوبة ونمو السكان في الأجل الطويل ، وكذلك تحسين توقعات زيادة دخل الفرد . ولعل التغذية هى من أبرز الأمثلة على أهمية هذا التفاعل بين الدخل واستخدام الاجراءات المباشرة لتخفيف حدة الفقر .

#### التغذية :

ان أكثر الأشكال انتشاراً لسوء التغذية هو نقص في الوحدات الحرارية التى يولدها البروتين والتى تنشأ بوجه عام من عدم كفاية تناول الوحدات الحرارية<sup>(١)</sup> (السعرات) . والقضية الاستراتيجية لمكافحة سوء التغذية تكمن في مدى ما يمكن الذهاب اليه في الاعتماد على الزيادات في الدخل لاستبعاد النقص الشامل وكذلك على ضرورة وضع برامج معينة .

وبوجه عام يجب أن تقوم برامج زيادة الدخل بنور له أهميته في التخفيف من حدة سوء التغذية ، وذلك لعدة أسباب : أولاً : أن الفقراء الذين يعانون من سوء التغذية سوف ينفقون جزءاً كبيراً من أى زيادة في دخلهم على الطعام ، ومن ثم قد تكون زيادة الدخل من أكثر الطرق كفاءة لتحسين مستويات التغذية للجماهير العريضة من السكان . ثانياً : ان المركز الغذائى للمزارعين الذين يمثلون جزءاً جوهرياً من السكان في البلاد منخفضة الدخل وفي ظل اقتصاد معيشى انما يتوقف بدرجة خطيرة على انتاجيتهم . ثالثاً : سوف تساعد الزيادات في الدخل على تحسين الصحة والتعليم كما ستسهم بدرجة كبيرة في التغذية الفعالة التى يمكن الحصول عليها من مستويات ميسرة من الانفاق .

(١) يعرف سوء التغذية بأنه مجموعة معقدة بين العلاقات بين عدة عوامل ، مثل القيمة الغذائية لكمية وأنواع المواد الغذائية المستهلكة ، وجنس وعمر المستهلكين ، ونوع العمل الذى يؤدي في مختلف البيئات الجوية ، والعالة الصحية للسكان المتأثرين .

يعانون من سوء التغذية لا تستطيع الانتظار هذه الفترة الطويلة. ويمكن تقسيم الإجراءات التي تتخذ لتحسين تغذية الفقراء دون الاضطرار الى زيادة دخولهم الى مجموعتين بوجه عام: تلك التي تزيد من استهلاك الطعام دون زيادة نفقات العائلة على الطعام، وتلك التي تحسن القيمة الغذائية لمستويات ميسرة من الطعام.

ومن أبرز الأمثلة على المجموعة الأولى هي استخدام التدابير الحكومية في الحصول على السلع، والاعانات المالية والرقابة على الاسعار لتخفيض أسعار التجزئة لحبوب الغذاء، والسماح بقدر أكبر من الاستهلاك لمستويات معينة من الاتفاق على الطعام - وقد استخدمت مثل هذه الإجراءات على نطاق واسع ولكن لم تقيم التجربة بما يكفي للحكم القاطع على فوائدها. وهي حرة بأن تكون مرتفعة التكلفة جدا، ولكن في عدة بلاد من أبرزها مصر وسيريلانكا أسهمت هذه الاجاءات في تحسينات مثيرة في كل من التغذية ومتوسط الأعمار. ان المشاكل التي تتعلق بهذه الأنواع من الإجراءات كثيرة وخطيرة حيث تقتصر مشروعات التوزيع عادة على المناطق الحضرية ولا تغيد الغالبية من الفقراء الحقيقيين الذين يعيش كثير منهم في المناطق الريفية. وكثيرا ما تعتمد هذه المشروعات على امكانية الحصول على السلع بأسعار منخفضة مما يؤدي الى زيادة الواردات والتي قد لا تشجع على نمو الزراعة المحلية كما تستنزف الاحتياطات من النقد الأجنبي. وإذا لم يكن الاعتماد على اسعار مخفضة في الحصول على السلع فكثيرا ما يتطلب الأمر اعانات حكومية مرتفعة تبلغ في بعض الحالات 3٪ من اجمالي الناتج القومي، كما أن بعض هذه الاعانات غالبا ما تذهب الى أسر لا تستحقها وذلك بسبب الصعوبات الادارية للتمييز بين الأسر الفقيرة والغنية حتى في المناطق الحضرية. وفي بعض الأحيان قد يمكن التقليل من بعض هذه المشاكل، وذلك بقصر الاعانات على المواد الغذائية التي يستهلكها الفقراء بوجه عام والتي منها على سبيل المثال الحبوب الخشنة والأرز غير المقشور. ولكن الاعتبارات المالية والإدارية هي التي تحد بصفة عامة من المدى الذي يمكن أن تذهب اليه برامج معونة الغذاء على نطاق واسع بحيث يمكن استخدامها بصورة فعالة لتصل الى الفقراء.

ان برامج التغذية لمجموعات معينة تكون معرضة للخطر - مثل الأطفال قبل سن دخول المدارس والنساء الحوامل والأمهات المرضعات - فقد وعد بها المسئولون ولكن لم تستخدم بعد على نطاق واسع في البلاد النامية كما لم تثبت فعاليتها بعد. والمشاكل الرئيسية إدارية، إذ بالرغم من أن أطفال المدارس يسهل الوصول اليهم نسبيا إلا أن محاولات الوصول مباشرة الى كل من الأطفال الذين في سن ما قبل دخول المدارس والنساء لم تكن ناجحة بوجه عام، ويمكن افادة هذه المجموعات من برامج التغذية بالمدارس بطريقة غير مباشرة وذلك بتحويل الطعام اليهم في المنزل. وتستطيع سلسلة طويلة من الإجراءات أن تحسن مستوى

التغذية المستمد من اتفاق معين على الطعام، واحد هذه الاجراءات البسيطة هو تقوية الاطعمة شائعة الاستخدام بمواد غذائية خاصة. فمعالجة الملح باليود يخفض بدرجة مثيرة الاصابة بمرض تضخم الغدة الدرقية في بعض المناطق بالهند، ويستبعد أثر الارز بالثيامين (Thiamine) مرض البرى برى (Beri-Beri) في أحد الأقاليم بالفلبين. والمنتجات التي تقوى بالفيتامين أ تشمل اللبن في البرازيل والهند، والسكر في جواتيمالا، والشاي والمارجرين وزيت الطهى في بلاد أخرى. كما طورت الهند أخيرا تكنولوجيا تقوية الملح بالحديد، وعلى أية حال وبالرغم من كل ما عليها، فان للتقوية مساوئها الواضحة إذ تطبق فقط على اطعمة تجهز مركزيا، بالإضافة الى أنها لا تستطيع تخفيض نقص الوحدات الحرارية.

والصحة والتعليم أهميتها أيضا بالنسبة للتغذية. فأن أمراض المعدة والأمعاء تعوق بدرجة خطيرة من القدرة على امتصاص الطعام لدى عدد كبير من الفقراء. والرقابة على هذه الأمراض عن طريق إدخال تحسينات في المياه الجارية والصحة الشخصية - والتي تتطلب تعليمًا أفضل - تستطيع أن تعمل الكثير على تخفيض سوء التغذية في البلاد الأكثر فقرا. وبالرغم من انخفاض اتفاق الفقراء على الطعام إلا أنه يوجد ما يثبت أن تغذيتهم كثيرا ما تكون متوازنة بدرجة ملحوظة. كما أن الإدراك المتزايد للناس بشأن حاجات التغذية لمختلف أعضاء الأسرة (على سبيل المثال أهمية الرضاعة وإدخال أطعمة إضافية عند السن المناسب) تستطيع المساعدة على تحسين تغذيتهم.

ويصعب عن طريق التعليم التغلب على التحيزات الشخصية التي يتمسك بها البعض بشدة، ولكن نظرا لأهميتها وبالرغم مما حققته من نجاح محدود، فقد يكون من الأفضل مواصلة بذل هذه الجهود.

### الخدمات العامة:

في حين يمكن التغلب على سوء التغذية الى حد كبير اذا ما زيدت دخول الأفراد إلا أن الامكانية غير الكافية للوصول الى الخدمات العامة الضرورية لا تستطيع ذلك. وتضطلع الوكالات العامة بتوفير كل من مياه الشرب الآمنة، ووسائل الوقاية من الأمراض، والصحة، والتعليم. كما أن الغيبة الكاملة أو ضعف نوعية هذه الخدمات يضر بالفقراء بسعر يستطيعون تحمله تعد عنصرا حيويا في اية استراتيجيات لتخفيف حدة الفقر.

واحد وجوه المشكلة هو السعى الى وضع مقاييس وتكنولوجية تنتج توسعا عريضا في مثل هذه الخدمات وبتكلفة منخفضة للوحدة (وعلى سبيل المثال انشاء مواسير رئيسية للمياه على نطاق واسع بدلا من الوصلات المنزلية لمواسير المياه في مناطق قليلة فقط) كما توجد مشاكل لها نفس القدر من الأهمية وتتعلق بالإرادة المنفذة لمثل هذه النظم. وعلى سبيل المثال فانه من المقبول الى حد بعيد أن يزيد -

بصورة فعالة - الاستخدام الموسع لهيئة مساعدي الاطباء بدلا من الاطباء والمرضين ، من امكانية الوصول الى التسهيلات الصحية بتكلفة منخفضة عادة ، وعلى أية حال فان التجربة توحى بأنه كلما كان التدريب أبطأ والتسهيلات لتوفير الرعاية الصحية أيسر زادت أهمية نوعية الإدارة في الاشراف وعدم النظام برمته ، اذ يمكن تدريب هيئة مساعدي الاطباء للتعرف على أنواع المشاكل الصحية التي يقدرّون على معالجتها وتوفير الرعاية المناسبة في وقت قصير نسبيا واحالة الحالات التي تتجاوز قدرتهم الى تشخيص وعناية أكثر تخصصا . وتتمثل الصعوبات التي يواجهونها في التمسك بمبادئ تدريبهم في وجه الانتقادات الموجهة اليهم من المسنين ومن أشخاص آخرين ذوي مكانة اجتماعية ، في حين أنهم يحصلون على ثقة المرضى ويحافظون عليها . ولا يقل عما سبق أهمية المشاكل الإدارية الصعبة والمتمثلة في المراقبة والاشراف على المواد والمعدات والتأيد المعنوي لهيئة مساعدي الاطباء والعاملين بالشئون المالية ، وكذا مشاكل الامدادات التي تسمح بالاستخدام الكامل للعائدات والمستشفيات الصغيرة وبصفة خاصة في المناطق الريفية .

وتختلف جذور هذه المشاكل ، من عدم رغبة الاطباء والافراد المدربين تدريباً عالياً ( وهم المطلوبون للملاحظة ، وتكوين هيئة العاملين بالمستشفيات الاقليمية والمحلية ) في المعيشة خارج المدن الكبرى ، والى محاولة تخصيص حصة كبيرة من ميزانية الصحة لمعدات تكنولوجية وخدمات منظورة في كبرى مستشفيات التعليم والرعاية الصحية الحضرية . وقد مكنت المطالب غير المجابة للخدمات الصحية في المدن العاملين في مجال الصحة من اختيار أعمال أخرى في الحضر ، كما أن الجهود المبذولة لارغامهم على الخدمة بالمناطق الريفية كانت بوجه عام غير ناجحة .

وكثيرا ما نشأ عن المحاولات التي بذلت لرفع مستوى الأفراد المرشحين محليا وأدخلهم في هيكل السلم الوظيفي ، عدم مراعاتهم لواجباتهم الجارية ، واهتمامهم البالغ بالاعداد للأختبارات للقبول بمدرسة الطب . وعادة ما يخصص أكثر من ٥٠٪ من ميزانية الصحة في بلاد ذات نظم أساسية للرعاية الصحية وذلك لأقامة مستشفى تعليمي واحد أو أكثر ، كما أن ما لا يقل عن ٢٠٪ أخرى تخصص لأقامة مستشفيات بالاقاليم أو الأحياء وعيادات بها أسرة ، وعادة ما تمثل الخدمات الصحية ما بين ٨٪ الى ١٠٪ من نفقات الحكومة المركزية على الصحة .

وعلى أية حال تظل الحقيقة قائمة ، أذ أنه حتى مع وجود تكنولوجيا أفضل فإن التخطيط والإدارة وأي تحسن ملموس في توزيع الخدمات العامة سوف يتطلب زيادة هائلة في النفقات ، ويمكن تخفيض هذه النفقات المالية اذا أمكن تعبئة المشاركة المحلية بصورة فعالة كما في حالات تحديد المواقع والخدمات للأسكان الحضرى وكذل لأعمال ريفية متنوعة وبناء الجماعة للمدارس . وبالفعل ففي البلاد الأكثر فقرا قد لا يكون هناك أمل في تحقيق حتى أكثر الأهداف تواضعا

بشأن توفير الخدمات الا بمشاركة الجماعة . وما زالت تجربة برامج المشاركة الشاملة على المستوى القومى أبعد عن أن تكون مشجعة طالما أنها تتطلب زعامة محلية قسوية وتأييدا مركزيا كافيا وهما عنصران مفقودان كثيرا . وحتى لو أمكن تصعيد مثل هذه الجهود فإنه يبدو من الضروري زيادة النفقات العامة بدرجة كبيرة ، وبالرغم من أنه لا توجد تقديرات يعتمد عليها عن كل من الاستثمارات المطلوبة أو النفقات الجارية اللازمة لتشغيل مثل هذا النظام الموسع ، إلا أنه يبدو واضحا أن التكاليف قد تتجاوز الموارد المتاحة حاليا . ومن الواضح أيضا أنه يمكن زيادة الموارد للخدمات العامة اذا ما توسعت البلاد الصناعية في تدفقات معونتها الخارجية ، وعلى أية حال فإن إعادة توجيه تدفقات المعونة المخططة حاليا نحو برامج من هذا النوع قد تؤدي الى تخفيض ما هو متاح من التمويل لقطاعات أخرى تكون تنميتها ضرورية أيضا لتحسين ظروف الفقراء .

### تقييم معدلات الأداء :

ان برامج تخفيف حدة الفقر كثيرا ما يعوقها كل من : ندرة الموارد ، والتنازع بين مختلف المصالح والأهداف ، وعدم التأكد حول كيفية حل الأهداف المتعارضة على مدى فترة مقبولة من الزمن ، هياكل إدارة من الضعف بحيث لا تتحمل مزيدا من التوسع في الخدمات وفي التدخل الحكومى ، والمعرفة غير الكاملة بشأن الآثار الواقعية لمختلف السياسات على الناس الذين تستهدف افادتهم وبالإضافة الى ذلك كثيرا ما يكون هناك افتقار الى أهداف واضحة ومحددة المعالم وجداول زمنية واقعية للتنفيذ - الا أنه ليس هناك ما يدعو الى ذلك - كما أن تحديد الأعمال المطلوبة لزيادة القوة الشرائية لفقرء الريف يكون أكثر صعوبة من تحديد عدد القرى التي تزود بالمياه الصالحة للشرب في كل من السنوات العشر التالية ، ولكن اذا حدث مزيد من التقدم في تخفيف حدة الفقر فإنه من الضروري توضيح الأهداف وتحديد معالمها حتى تستطيع الحكومة مراقبتها بصفة منتظمة . ومن المحتمل أن تبذل مقادير كبيرة من الموارد والطاقة اذا ما افتقرت العمليات التنفيذية لبرامج الفقراء الى وضوح الأهداف والتصميم وخطط التنفيذ ، وبدون هذا الوضوح يصعب تحديد المسؤولية الإدارية للتنفيذ أو تقييم فعالية مختلف الأساليب للتخفيف من حدة الفقر ، كما أنه يكون من المستحيل الافادة من التجربة . لقد اتخذت كثير من الدول خطوة واحدة ، وهى تحديد مناطق القصور وصياغة برنامج واقعى للتحسين . وقد تتضمن مثل هذه الأهداف المحددة في البداية : التزويد بمياه الشرب والتسهيلات الصحية المحلية كما أنها تمتد بالتدرج الى تحسينات في خدمات عامة أخرى . وتكون الخطوة الثانية هى تحديد مجموعة محكمة من الأهداف لبرامج توضع لزيادة دخول الفئات ذات الدخل المنخفض .

ويكون للاشراف والرقابة والتقييم أهميتها الخاصة في برامج مضادة للفقر وذلك طالما تكون البيانات نادرة عن



خصائص الفقراء المدقعين وعن الكيفية التى تتأثر بها ظروفهم عن طريق برامج وسياسات معينة . ويتطلب الاشراف والرقابة على البرامج وكذلك تقييم فعاليتها اقامة قاعدة احصائية قوية على المستوى القومى تستمد بياناتها من عمليات مسح مفصلة للعائلات ، وهى التى سوف تقيس التغيرات فى الدخل والانفاق والاستهلاك بالأسعار الثابتة وكذلك تقيس امكانية الوصول للخدمات العامة .

ويجب أن يتضمن أى نظام للأشراف والرقابة النظر فى تنفيذ برامج معينة لتقرير الى أى مدى تصل فوائدها بالفعل الى الفقراء ، وتوجد فى كل بلد مجموعة من مثل هذه الأنشطة تعتبر جديرة بالأشراف والرقابة ، وهى تتضمن مشروعات التنمية الريفية وأعمال الرى ومؤسسات الائتمان والأعمال العامة وتوفير الوجبات المدرسية وإعانات الطعام والعيادات الصحية ومشروعات الاسكان وتدريب العمال . كما ينبغى المشاركة فى النتائج على نطاق واسع وذلك للمساعدة على

تخطيط جهود أخرى . وواضح أن مدى الفهم لتكلفة البرامج المضادة للفقر وما يجب أن تنطوى عليه من كفاءة وكذلك أثرها الاجتماعى مازال محدودا للغاية بحيث أن سنوات عديدة من التجارب والتقييم ستكون ضرورية كى يمكن توفير الثقة فى تخطيطها .

ولا تنطبق الحاجة الى تحديد دقيق للأهداف والكيفية التى تتحقق بها على البرامج العامة للتوسع فى توفير الخدمات العامة فحسب ، بل تنطبق أيضا وبصورة أكثر شمولاً على المسائل ذات الأهمية النسبية فى تخطيط استراتيجيات التنمية . وستكون الأخيرة موضوع الفصول الثلاثة التالية ، وهى التى تبحث فى الاختيارات الرئيسية والأوليات لمختلف مجموعات البلاد .

على أنه وأن كان نمو الدخل فى المدى الطويل جدا قد يؤدي الى استبعاد سؤ التغذية فى معظم المناطق ، الا أن البلاد التى توجد بها أعداد كبيرة من السكان

## آسيا ذات الدخل المنخفض

من بين ما يزيد على بليون نسمة في بلاد آسيا ذات الدخل المنخفض فإن حوالى النصف يعيشون في فقر مدقع . ومن بينها أربعة بلاد كبرى وهى بنجلاديش والهند واندونيسيا وباكستان تضم حوالى ثلثى الفقراء المدقعين في العالم ، وكان النمو الاقتصادى البطيء هو السبب الرئيسى للركود في مستويات معيشة الفقراء الآسيويين .

ومفتاح تخفيف حدة الفقر في هذه الاقتصاديات التى تسودها الريفية هو دفع عجلة نمو الدخول الزراعية ، وذلك بسبب أن غالبية السكان وغالبية الفقراء يعيشون في المناطق الريفية ويحصلون على دخول ترتبط مباشرة بنمو الزراعة . ويتوقف نمو الدخل من غير الزراعة في المناطق الريفية ( على سبيل المثال - من الخدمات الريفية وأنشطة صناعية متنوعة ) أيضا على النمو الزراعى . ويمكن أن تكون هذه المصادر للدخل غاية في الأهمية بالنسبة للفقراء المدقعين في المناطق الريفية والذين لا يملكون أرضا وكذلك بالنسبة لصغار المزارعين الذين يعتمدون على الأجور من التوظيف كمصدر لدخل اضافى . ونمو الزراعة عامل على جانب من الأهمية أيضا في النمو الصناعى ، كما يتوقف جزء كبير من الطلب الاستهلاكى المحلى على المنتجات الصناعية على التقدم في الزراعة وترتكز نسبة لها أهميتها من النشاط الصناعى (والذى يقدر بحوالى ٤٠٪ في الهند - على سبيل المثال ) على المواد الخام الزراعية .

وفي داخل اطار القطاع الريفى ، وفي قلب مشكلة الفقر توجد عائلات اما أنها تملك مساحات صغيرة من الأرض ، أو لا تملك أرضا على الاطلاق ، وعلى أية حال فأن نصيب المزارعين الحديدين والذين لا يملكون أرضا ، لا يمكن عزله عن بقية

### ٣٥ - الاعتماد على الزراعة في بلاد آسيا ذات الدخل المنخفض

نسبة السكان في المناطق الريفية	المنتج الزراعى كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى
١٩٧٥	١٩٧٦
بنجلاديش	٩١
بورما	٧٨
الهند	٧٨
اندونيسيا	٨١
باكستان	٧٣
فيتنام	٨٣
	(١) -

(المصدر): مؤشرات التنمية في العالم ، جداول ١٤ ، ٣

(١) غير متاح

الزراعة ، كما أن برامج معينة لمساعدة هذه الفئات المتضررة لا يمكن أن تنجح دون نمو وتغيير في الزراعة ككل . وفقراء الريف جزء من هيكل اجتماعى قديم وطيد الأركان ، يغلب أن تحبط الجهود المبذولة لتحسين انتاجيتهم دون النظر الى هذا الهيكل . وإذا كان جزء كبير من التنمية في الزراعة يتطلب استثمارات غير قابلة للتجزئة ، وخاصة برامج الري لكل من المياه السطحية والجوفية ، فإن برامج التنمية الزراعية يجب أن تخطط بهدف زيادة الانتاجية الزراعية من كافة جوانبها ، بحيث تؤمن للفلاح الصغير امكانية متكافئة في الوصول الى التكنولوجيا الحديثة والى المدخلات ، والا يفقد فرص التوظيف عن طريق استخدام غير اقتصادى لمعدات الزراعة التى توفر العمل .

ويبحث القسم التالى امكانية نمو زراعى اسرع . والظروف التى تتطلبها ديناميكية صناعية أكبر ، ويتلو ذلك ثلاثة أقسام تبحث في القضايا المتعلقة بتوزيع الفوائد الناشئة عن النمو . وهى : زيادة انتاجية ودخول صغار المزارعين وخاصة المستأجرين ، وسياسات لتشجيع نمو التوظيف بما في ذلك استخدام مشروعات الأعمال العامة ، والضغط السكانية على الموارد النادرة .

### ٣٦ - المزارعون الحديون والعائلات التى لا تملك أرضا في بلاد آسيا ذات الدخل المنخفض (النسبة المئوية للعائلات الريفية)

بنجلاديش	الهند	اندونيسيا	باكستان
١٩٦٨ - ٦٧	١٩٧١	١٩٧١	١٩٧٢
لا يملكون أرضا	٣١	١٠	٣٤
يملكون أقل من نصف هكتار	٢٢	٣٠	٣
يملكون من نصف هكتار إلى هكتار	١٧	١٦	٤
المجموع	٧٠	٥٦	٤١
عدد العائلات بالمليون	٧	٤٤	١٣

ملاحظة : بيانات هذا الجدول مستمدة من مصادر رسمية من كل من هذه البلاد ، والمقارنة غير دقيقة وينبغي تفسيرها على أنها ترتيب للأحجام فقط . (١) تعرف المزرعة الحدية في إندونيسيا بأنها المزرعة التى تقل مساحتها عن نصف هكتار .

### دفع عجلة النمو :

تظهر التقديرات المستقبلية في الفصل الرابع زيادة سريعة في معدل النمو الاقتصادى في بلاد آسيا ذات الدخل المنخفض ، وكان توقع الزيادة على أساس إرتفاع كبير في المدخرات المحلية وأكثر من ذلك أهمية على أساس مضاعفة معدل نمو الزراعة .

٣٧ - النمو في بلاد آسيا ذات الدخل المنخفض  
(متوسط معدلات النمو السنوي كنسبة مئوية بأسعار ١٩٧٥)

	١٩٦٠ - ١٩٧٠	١٩٧٠ - ١٩٧٥	١٩٧٥ - ١٩٨٠
إجمالي الناتج المحلي	٢,٤	٣,٩	٥,١
الزراعة	١,٤	١,٥	٣

الزراعة:

يبدو أن الانفجار في التوسع الزراعي في بعض أجزاء آسيا في الستينات والذي يركز على إدخال مجموعة متنوعة من البنود ذات الغلة المرتفعة وهو ما أطلق عليه اسم الثورة الخضراء والتي بدأت تلمئن من خطاها، كما يبدو أن الانتاج الزراعي كان أقرب إلى البطء في نموه خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥. ويتفق معظم المراقبين على أن الانجاز يقل عن إمكانية الاقليم، أخذين في الاعتبار الظروف التكنولوجية ومشروعات البنية الأساسية القائمة. وقد أوجد التقدم التكنولوجي الملحوظ في تطويع علم الاحياء وممارسة الزراعة على مدى العقدين الماضيين إمكانات للغلة لكل من صغار وكبار المزارعين، ولكن لم يتم إستغلالها بعد بالكامل. ويجب توحيد إهتمام فوري إلى مزيد من تطوير البنود لتغطية عدد أكبر من المحصولات. ومع تنسيق الجهود لازالة العقبات التي تم التعرف عليها بالفعل سوف يصبح من الممكن تجاوز معدلات النمو الزراعي المقدرة مستقبليا وهي ٣٪ سنويا، وذلك خلال العقد القادم.

وتختلف مصادر النمو المحتمل للانتاج الزراعي في إندونيسيا وجنوب آسيا إختلافا شديدا. فقد قارب التوسع في المساحة المزروعة نهايته الآن في جنوب آسيا وأصبحت أية زيادة أخرى في الانتاج متوقفة على ما يطرأ من زيادات في الغلة. وفي إندونيسيا يزرع النصف فقط من المساحة القابلة للزراعة، كما تقع المشكلة في التركيز الشديد للسكان في عدد قليل من الجزر، في حين أن الأرض في جزر أخرى لا تستخدم إلا جزئيا. ويبلغ سكان جاوا وبالي ومادورا ثلثي سكان إندونيسيا، ومع ذلك فهم يعيشون على ٧٪ فقط من مساحة الأرض، وغلة إندونيسيا من الأرض مرتفعة بسبب خصوبة التربة والظروف الجوية الملائمة التي تسمح بتعدد المحاصيل بما يمكن هذه الجزر من إعاشة سكان أكثر كثافة من سكان بنجلاديش. ولكن مع زيادة الضغوط السكانية جرى تفتيت للأرض إلى ملكيات أصغر فأصغر، ويبلغ متوسط حجم المزرعة في جاوا وبالي ومادورا ٦ هكتار، كما تعتمد العائلات الريفية بدرجة كبيرة على دخول من غير الزراعة لسد الحد الأدنى من حاجاتهم الاستهلاكية.

وبالرغم من أن إعادة إستخدام نظم الري القديمة يمكن أن تؤدي إلى زيادة الغلة في الجزر المزدحمة بالسكان وخاصة محاصيل الطعام مثل الذرة وفول الصويا والكازافا، إلا أن مصدر إندونيسيا الكبير لدفع عجلة التنمية الزراعية سيكون

في تنمية جزر أخرى. ويعتبر تشجيع الهجرة جزءا من السياسة الرسمية ولكن الانتقال الفعلي للسكان لا يزال صغيرا جدا، وربما لا يزيد عن ٣٠ ألف نسمة في السنة. وفي جنوب آسيا، فإن مصدرا مباشرا للمكاسب في الانتاجية هو التحسن في إدارة وممارسة زراعة محصول واحد يبدأ بزيادة كثافة النبات، مع الأخذ في الاعتبار المسافات المناسبة. ويستتبع ذلك استخدام البنود الجيدة ومعالجة البنود الأخرى والحرث المناسب واقتلاع الأعشاب وإعداد أفضل للمشاتل ولأحواض تربية البنود. وهذه التحسينات قادرة على زيادة الغلة بدرجة ملموسة نون أي زيادة في المدخلات عدا العمل والاستخدام الأفضل للمعلومات. وتوحى التجربة الحديثة في الهند بأنه يمكن زيادة الغلة عن طريق إتخاذ مثل هذه الاجراءات بمعدل يتراوح بين ١٠ - ٣٠٪ في الأرض التي تروى بمياه الأمطار، وبحوالي ٢٥ - ٥٠٪ في الأرض التي تستخدم مياه الري. ولكن ما هي السرعة التي يتم بها تحقيق هذه الزيادة؟ إنها تتوقف على السرعة التي يتم بها الارشاد الزراعي وجعله أكثر فعالية. إن الجهود التي تبذل لتحسين الارشاد الزراعي في الهند عن طريق فرض جداول زمنية دقيقة للزيادات وإعفاء العاملين بالارشاد الزراعي من مهام أخرى قد ثبت أنها مشجعة بدرجة ملحوظة. وفي حين أن الوقت لا يزال مبكرا لاصدار حكم حاسم، إلا أنه يبدو أن الزيادات في الانتاج من ١,٥ - ٢٪ سنويا في الزراعة على مدى عقد من الزمن أو يزيد قد تكون ممكنة فقط بالاعتماد على مشروعات البنية الأساسية القائمة ومستويات المدخلات، وذلك إذا ما توفر نقل أفضل ولموس للمعرفة، واستخدام أكثر تكثيفا للعمل.

ويمكن الحصول على زيادات أخرى في الغلة باستخدام كامل للأرض النادرة عن طريق تعدد المحاصيل، والماء هو من أهم المتطلبات المسبقة لتحقيق هذا الغرض. وفي الوقت الحاضر فإن ١٠ - ١٥٪ فقط من الأرض الزراعية في الهند وباكستان وحوالي ٤٠٪ في بنجلاديش هي التي تستخدم في إنتاج محاصيل متعددة وذلك بالمقارنة بحوالي ٩٠٪ في جمهورية الصين حيث يكون نظام الري أكثر تقدما وفي المناطق التي تروى حاليا فإن الزيادة في كثافة المحصول تتطلب ترتيبات محسنة لاقتسام المياه. ويحتاج القلاحيون - بما في ذلك هؤلاء الذين لهم ملكيات زراعية في إتجاه مجرى النهر - إلى أن يثقوا مقدما قبل إتخاذ قرارات بالزراعة، بأنهم سوف يحصلون على حقهم من مياه الري. هذا ويخلق تعدد المحاصيل زيادة في الطلب على العمل مع فوائد ملموسة تعود على أصحاب الملكيات الصغيرة العاملين بعض الوقت وكذلك على هؤلاء الذين لا يملكون أرضا والذين يعتمدون بالكامل على دخولهم الممثلة في الأجور. ويكون من الصعب زيادة كثافة المحصول إلى أكثر من محصولين في السنة، إذ يتوقف ذلك على أنواع المحاصيل سريعة النضج والتي تتطلب إدارة علمية دقيقة وبقظة بحيث يكون توقيت الأنشطة مناسبة. وتحتاج ترتيبات التسويق الكفاء إلى أن تستكمل

بشبكة من التوزيع التي تؤمن توفير المدخلات والخدمات في الوقت المناسب وبالنسبة للجميع ومن بينهم صغار المزارعين .

وهناك زيادات أخرى في الانتاجية تجاوزت تلك التي يمكن الحصول عليها بتغييرات في الممارسة المحصولية . وهو ما يتطلب مدخلات إضافية مثل بذور منتقاه ومخصبات ومبيدات حشرية وكذلك المياه . ومع توفير المياه في الوقت المناسب وزيادة استخدام البذور ذات الغلة المرتفعة وكذلك المخصبات فإن زيادة في الغلة بمعدل يتراوح بين ٢٠ - ١٢٠٪ تكون ممكنة في ظل ظروف الري مع توقفها على المحصول وأنواع البذور المستخدمة . وفي معظم المناطق التي تعتمد على الأمطار يكون الاحتمال أقل كثيرا مالم يظهر بحث كبير يؤدي إلى الانطلاق . ومن ثم فإن زيادة الري وإدارة أفضل للماء تكون محور زيادة الدلة واستيعاب عدد أكبر من العمال في الزراعة .

وتوجد في هذا الأقليم إمكانيات كبيرة للري لم تستغل بعد . وتستخدم حوالى ربع أرض المزارع الحالية في الهند مياه الري . ومن المعلوم أنه يمكن زيادتها بمقدار النصف . وبعد قرن من الري باستخدام نظام مياه نهر الاندوس أصبح تطوير إمكانية مياه الري في باكستان أكثر تقدما ، ومن الممكن أن يزرع المزيد من الأرض ، وخاصة بتنمية أخرى للمياه الجوفية . أما في بنجلاديش فمصادر المياه وفيرة ولكنها غير منتظمة إذ تأتي في أعقاب فترات طويلة من الجفاف فيضانات من أنهار الجانج وبراهماپوترا والتي تنتشر على أنحلتا الغريانية المسطحة الواسعة . ويتطلب ضبط مياه الري بصورة أكثر فعالية الرقابة على الفيضان والصرف ومشروعات الري الصغيرة . وفي إنونيسيا توجد إمكانية مضاعفة المساحة التي تروى حاليا ، وذلك بإنشاء نظم جديدة للري ورم المستنقعات والأرض التي يغمرها المد خارج جاوا . ويمكن في المدى الطويل إستغلال نظم المياه الجوفية على نطاق واسع . حيث تتوفر لدى بورما إمكانية للتوسع السريع في الزراعة ذات الغلة المرتفعة وخاصة في إستصلاح وتنمية أراضى الأرز الراسعة لبورما السفلى حيث لا يزال حوالى ربع مليون هكتار من الأرض مهجورة وهى تصلح لزراعة الأرز .

وكثيرا ما تستخدم مياه الري بغير كفاءة حتى في المناطق التي يوجد فيها نظام للري . وقد وجدت الهند أن هناك حوالى ٥٠ مشروعا كبيرا للري أنشئت في ربع القرن الماضى ، يمكن بواسطتها زيادة الانتاجية بدرجة كبيرة إذا استخدمت المياه المتاحة بطريقة أفضل . ونجد أمثلة على العوامل التي تخفض كفاءة إستخدام الماء في الأقليم ، في نظام الري بالباكستان في حوض الاندوس (Indus) ، وهذا النظام الذى تجاوز مائة عام . ويقع اللوم في إدارة المياه المهذرة وضعف الصيانة إلى حد كبير على السلم الاجتماعى في العلاقات الاجتماعية بين المزارعين ، وعادة ما يكون كبار المزارعين من نوى النفوذ قادرين على الحصول على مخصصات المياه بالكامل وفي

الوقت المناسب بصرف النظر عن الكمية الكلية المتاحة من الماء ، ويغلب أن تكون مخصصاتهم أكبر من تلك المطلوبة للاستخدام الاقتصادى (وهو ما لا يتفق مع وجهة نظر المنتفعين) وذلك لسبب أن الأسعار الاسمية المفروضة مقطوعة الصلة بالمقادير المستخدمة . إلى جانب ما يجرى إهداره من قدر هائل من المياه . ونتيجة لذلك فإن تزويد قسم كبير من المساحة الموضوعة تحت الاشراف بالمياه يكون غير كاف وشديد التقلب كما أن حجم هذه المساحة نفسها يتم تحديده على أساس غير إقتصادى . والمزارعون ذوو الوضع الممتاز في ظل هذا النظام - وهو عادة أصحاب النفوذ في الاشراف عليه وتشغيله - لا يتوافر لديهم إلا قدر قليل من الحوافز على صيانة قنوات الري . وقد أدى ذلك إلى تدهور شديد في مجارى المياه . ويشترك في هذا التدهور قلة الاعتمادات المالية العامة للصيانة وكذا النصوص التشريعية والادارية التي تحد من مسئولية السلطات بالنسبة لظروف نظم التوزيع فيما دون المنظمين الرئيسيين . وقد قدرت الكفاءة في إستخدام الماء في منطقة الاشراف بحوض منطقة الاندوس (Indus) بالباكستان بما يقل بنسبة ٢٠ - ٢٥٪ من إمكانياتها .

وفي كثير من الأماكن تكون نظم الري أقل كفاءة مما ينبغي أن تكون عليه وذلك لأن خصائص تصميمها عتيقة أو لأن الملكيات الزراعية مفتتة إلى عدد كبير من قطع الأرض غير المنتظمة . وكثيرا من النظم العتيقة قد أقيمت وفقا لفلسفات لم تعد مناسبة للزراعة الكثيفة . ومن الممكن أن تضيف التصميمات الحديثة لنظم جديدة وتجديد النظم القديمة بدرجة ملموسة إلى كميات المياه المتاحة في الطرق السفلى من منطقة الاشراف ، ومن ثم تساعد على توزيع المياه والتوسع في المساحة الكلية التي تخضع لنظام الري .

وتقال الملكيات الزراعية المفتتة من ربحية الاستثمارات في آبار الأنابيب والطمبات ، كما أن التكنولوجيا المبتكرة التي تناسب الحجم الصغير مثل أنابيب الآبار الضحلة ما زالت بحاجة إلى الاقتصاد على خدمة مساحات صغيرة تتراوح بين ثلاثة إلى أربعة هكتارات حتى تكون إقتصادية . هذا في حين أن متوسط الملكية الزراعية - ناهيك عن المزارع المفتتة - كثيرا ما تكون أصغر من ذلك . وفي شمال الهند حيث تكون إمكانية المياه الجوفية كبيرة فإن متوسط المزرعة يقل عن هكتارين . وقد تقسم هذه المزرعة إلى ست قطع من الأرض . ومن ثم فإن تطوير أنابيب الآبار يكون محدودا إلا إذا وجدت ترتيبات مرضية لاقسام المياه بين المزارعين وهى ترتيبات يصعب التوفيق بينها وبين تسلسل السلم الاجتماعى الريفى بما يرضى صغار المزارعين ومؤسسات الائتمان . وفي إنونيسيا يكون متوسط المزرعة حوالى نصف هكتار فقط ومقسمة إلى ثلاثة أجزاء ، وفي جميع البلاد يغلب أن يزيد نمو السكان من التفتت مع أنماط الوراثة الحالية . ولا شك أن تشريعا بشأن الحد الأدنى لقطع الأرض قد يساعد على تخفيف حدة هذه الآثار .

## الصناعة :

مرت فترات من التصنيع السريع في العقدين السابقين ، ولكن في السنوات الأخيرة غدا نمو الانتاج غير مطرد وبطء بوجه عام ، وذلك في حين كان إسهام الصناعة في التوظيف متواضعا . وقد كان العنصر المشترك في إستراتيجيات التصنيع لبلاد آسيا ذات الدخل المنخفض هو إرتفاع مستوى الحماية ضد الواردات المنافسة والاهتمام بالتوسع في القدرات المادية بدلا من الكفاية التنافسية . كما وجدت إختلافات في الاستراتيجية . وقد أكدت الهند على أهمية الاكتفاء الذاتي الصناعي المرتكز على استثمارات حكومية كبيرة في الصناعة وتخطيط تفصيلي للترابط بين الصناعات . أما الباكستان فقد أعتمدت أساسا وحتى سنة ١٩٧٠ على نمو القطاع الخاص الذي شجع عليه وجود حوافز كبيرة فصلت لتتناسب متطلبات الصناعات الفردية . وبالرغم من هذه الأساليب المختلفة فقد كانت الخصائص الرئيسية للهيكل الصناعي في الوقت الحاضر هي إرتفاع تكاليف الانتاج وفائض الطاقة وكان أضعف إنجاز صناعي حاليا هو صناعة السلع الاستهلاكية ، فهي تعكس النمو البطيء وغير المؤكد للطلب على الزراعة والافتقار إلى دفعة قوية ومستمرة داخل القطاع الصناعي .

ومن الواضح أن الصناعة تستطيع من خلال بيئة أكثر ملائمة من ناحية السياسة أن تنمو أسرع من ذي قبل . وتتوفر لدى بعض البلاد في الاقليم مشروعات بنية أساسية متطورة تشمل شبكة من الخدمات المالية والتجارية وقدرات في العلم والهندسة تركز على قاعدة عريضة وكذلك مهارات إدارية وصناعية منتشرة على نطاق واسع ، ومع ذلك فإن كثيرا من البلاد النامية الأخرى تفتقر إلى هذه الأصول بالرغم من أنها تتمتع بمستويات عالية من الدخل ، كما قد لوحظ من قبل أن متوسط تكاليف الانتاج يميل إلى الارتفاع في علاقتها بالأسعار العالمية في معظم الصناعات إلا أنه يوجد كثير من المصانع في كل من القطاع العام والخاص حقق مستويات مرتفعة من الكفاءة .

وفي الهند وباكستان أظهرت كفاءة بعض المصانع إمكانية تحقيق نمو صناعي نشط . ولكن يعوقها - سوف يسمنر كذلك - وجود السياسات الصناعية التي تعتمد على نظم موسعة من التراخيص والرقابات . وتتمتع هذه النظم بقدر كبير من الدعم من كل من الدوائر الرسمية والمصالح الصناعية إذ أن حماية الصناعات الخاصة على نطاق واسع من المنافسة سواء داخلية أو خارجية - انما يرتبط برغبات رسمية تحركها اعتبارات اجتماعية لاحتواء القوة الاقتصادية للمصانع الأكثر كفاءة . وتتمثل الحيرة الكبرى في تخطيط الاستراتيجية الصناعية في كيفية حل التناقض بين هذه الأهداف الاجتماعية ومتطلبات قطاع صناعي كفاء ونشط يستطيع أن يقوم بدور هام في خلق فرص توظيف جديدة وفي تخفيض أسعار السلع الصناعية للمستهلكين في قطاع الزراعة ، على نحو يضاعف من تنشيط الطلب المحلي .

لقد كان تجميع الملكيات الزراعية المفتتة هدفا للسياسة الزراعية على مدى عدة عشرات من السنين في بلاد آسيا ذات الدخل المنخفض ، وهي تخدم أغراضا أخرى إلى جانب التوزيع الكفاء للمياه والتي منها على سبيل المثال تسوية الأرض وتخطيطها وتخفيض مساحة الأرض المستخدمة كحدود ، وتقصير الوقت المطلوب للانتقال بين قطع الأرض . وهي تبسط أيضا من التخطيط لاستخدام الأرض ، إلا أن مساحات صغيرة من الأرض فقط هي التي تم تجميعها فعلا . وحتى في المناطق التي تم فيها التجميع ، فقد كان غير كامل بوجه عام ولا يتفق مع أى خطة منتظمة للأرض والتربة وتطوير الري .

وأحد المتطلبات لأحراز تقدم أكبر في التجميع هو تحديث دقيق لسجلات الأراضي لاثبات حقوق ملكية الأرض وحقوق زراعتها . وهي مهمة صعبة بالنسبة للأرض المؤجرة ولكن يمكن نجاحها بتأييد رسمي . على أية حال فكثيرا ما تكون الأخيرة مفتقدة ، وذلك بسبب قلق الملاك من أن تأمين المستأجرين وصدر لوائح أخرى تنظم العلاقات بين المالك والمستأجر قد توحى بأنها بادرة لما يتلو ذلك من تشريعات تضع حدا أعلى على الملكية الزراعية . ومع ذلك فإن كلا من المستأجرين وأصحاب الأراضي يفيدون من مزايا زيادة الانتاجية التي يتيحها التجميع . وقد ظهرت المصلحة المشتركة في تأييد التجميع بوضوح في أماكن قليلة من الهند ويمكن السعى إلى تحقيقها على نطاق أوسع في جنوب آسيا ، كما يمكن تسهيل عملية التجميع بجعلها جزءا إجباريا من مجموعة إجراءات تهدف إلى تنمية الأراضي العامة وتنمية المياه بما يكفل في نفس الوقت توظيفا لفائض العمل الريفي يرفع من قيمة الأرض .

وفي جميع أجزاء آسيا ذات الدخل المنخفض فإنه يجب إعطاء مزيد من التأكيد على أهمية المشروعات التي سوف تغل عائدا سريعا كي تزيد من دخل المزرعة بما في ذلك إستكمال العمل في مشروعات كبيرة للري ، والتي بدأت في وقت مبكر بحيث تستطيع المياه أن تصل إلى المزارع . كما سوف تتضمن أيضا الاسراع ببرامج إنشاء آبار الانابيب والطملمبات ذات الرفع المنخفض وإعادة بناء خزانات المياه والتوسع في المساحات القائمة للإشراف . وفي حين أن مثل هذه الاستثمارات يمكن أن تغل عائدا سريعا نسبيا إلا أنها تتطلب زيادات كبيرة في الاستثمار وتوسعا كبيرا في عدد الأفراد الفنيين والاداريين المدربين . وسوف لا يتاح الأخيران إلا إذا توفرت الثقة في تمويل المستويات المرتفعة من الاستثمارات . ولكي يمكن الحفاظ على سرعة النمو في الزراعة فسوف يكون من الضروري أن تتضمن البرامج الجارية موارد كافية للأعمال التمهيدية للتسهيلات الكبرى الجديدة والتي بدونها سوف تضعف دفعة تنمية الزراعة . ويغلب ألا يصل التوسع في الري للحجم المطلوب دون زيادات كبيرة في المعونة المالية الدولية بشروط ميسرة على أساس طويل الأجل ، وعلى نحو يسمح بالتخطيط الضروري .

## إنتاجية المزارع الصغير وبخوله :

لا يستطيع صغار المزارعين المشاركة بالكامل في إستغلال إمكانية المكاسب الناشئة من زيادة الانتاجية في الزراعة دون تأييد أو دعم مؤسسى يستجيب لحاجاتهم . ويعانى الفلاح الصغير من خصائص كثيرة ليست في صالحه إذ ينقصه النقود الحاضرة كما أن إمكانياته ضعيفة في الوصول إلى الائتمان المؤسسى متوسط الأجل ، وهذا يحد من قدرته على القيام بالاستثمارات في مزرعته أو باستخدام المدخلات الحديثة بنفس القدر الذى يتاح لكبار المزارعين . وهو أكثر تعرضا للمخاطرة ، ومن ثم أكثر حذرا بشأن المبتكرات ذات الربحية غير المؤكدة ، وفيما يعلن باتخاذ قرارات تتأثر نتائجها بقدر من عدم التأكد كما في الظروف الجوية على سبيل المثال .

وبالرغم من هذه المعوقات فقد أظهرت التجربة أنه مع إمكانية كافية للوصول إلى المدخلات الأساسية ، يكون الفلاح الصغير قادرا تماما على زيادة الغلة إلى نفس المستوى العالى الذى يبلغه كبار المزارعين بل كثيرا ما يبلغ مستوى أعلى . وتكون كثافة المحصولات المتعددة في المتوسط أكبر للفلاح الصغير منها لكبار المزارعين ، وهى حقيقة لها أهميتها الكبرى عندما تكون الأرض نادرة كما هى الحال في المناطق الزراعية في الاقليم . وفي المناطق التى غزتها أنواع المحصولات ذات الغلة العالمية فإن قبول صغار المزارعين جاء لاحقا بعد تردد في البداية ، بما يوحى بأن صغار المزارعين لا يحجمون عن إستخدام المبتكرات بمجرد وضوح نفعهم فيها وربحيتهن منها بصورة مقنعة . ولنشر تقبل المبتكرات على نطاق أوسع ، فانه يجب أن يتلقى صغار المزارعين تأييدا مؤسسيا قويا يساعد على سد مطالبهم من المدخلات الحيوية ، وهى الماء والائتمان والمعلومات بشأن التطبيقات على المحصولات الحسنة .

ومن بين جميع القيود العديدة على إنتاجية المزارع الصغير - وربما كانت أكثرها أهمية - ضعف إمكانية الوصول إلى الماء . ولكن إلى أى مدى يستطيع المزارع الصغير أن يفيد من الأنواع المحسنة من البذور (والتي تستجيب على أحسن وجه لممارسة الزراعة عن طريق المدخلات المكثفة) ؟ يتوقف ذلك على إستخدام مزيد من المخصبات أو زيادة مساحة المحاصيل المتعددة وما إذا كان يضمن ربا كافيا وفي الوقت المناسب . وحتى عندما تتوفر مشروعات أساسية للرعى يعانى الفلاح الصغير من عائقين كبيرين في إستخدام الماء : الأول : وهو ما ينطبق في المقام الأول على الرعى بالغمر إلا أنه ينطبق أيضا على أنابيب الآبار العامة ، وغالبا ما يميز ضده لسبب صغر حجم ملكية الزراعة والتخصيص المخصص للمياه في نظم الرعى بالغمر . وبالإشارة إلى هذه المشكلة المذكورة آنفا لوحظ أنها تؤدي إلى إهدار كبير للماء . وبطبيعة الحال يكون الأثر المباشر على الفلاح الصغير أكثر قسوة . ونظرا لعدم تأكده من حصوله على نصيبه من الماء في الوقت المناسب وأيضا الكمية التى سوف يحصل عليها ، فانه يعزف عن إستخدام الممارسات

المحصولية التى تعتمد على إستخدام الماء في الوقت المناسب ، ومن ثم يظل ينتج دون غلته الممكنة . إن قدرا أكبر من مشاركة الجماعة في إتخاذ القرارات بشأن إستخدام الماء مع مؤازرة خدمات إرشادية وخدمات رسمية للرعى قد يتيح تأمين توزيع أكثر عدالة وأكثر كفاءة للماء . وقد أتاح هذا بدوره أن يروى نفس الحجم من الماء مساحة أكبر عن طريق إستخدام وصيانة خاصة أفضل لقنوات الرعى .

وثمة عائق آخر لصغار المزارعين هو نقص المدخرات والائتمان متوسط الأجل للاستثمار في الآبار وتوفير متطلبات أخرى للمزرعة كى يمكن الافادة من إمكانية الرعى . ومثل هذه القروض - بسبب حجمها الكبير وطول فترة إستحقاقها - لا تكون متاحة من مقرضى النقود على نحو ما متاح به القروض الموسمية للمحصول . ومن ثم فإن الائتمان متوسط الأجل لشراء المعدات وإدخال التحسينات على المزرعة يجب أن يأتى أساسا عن طريق المؤسسات الرسمية والتعاونية والتي يندر حتى الآن أن تقدم خدماتها لصغار المزارعين ، بل كثيرا ما يصعب الوصول إليها .

والحاجة المطلوبة هنا ليست في إعانة أسعار الفائدة ، بل في زيادة المتاح من ائتمان متوسط الأجل ، تجنباً للأشكال المؤسسية التى تكون على درجة عالية من البيروقراطية وعدم المرونة . ولقد قطعت الهند شوطا بعيدا في هذا الاتجاه عن طريق خدمات كبيرة وموسعة تقدمها الشركة الزراعية للتنمية وإعادة التمويل ، حيث تهدف إلى معونة صغار المزارعين . وفي إنونيسيا فان برامج (BIMAS & INMAS) قد وضعت لتوفير دعم في شكل ائتمان ومدخلات حديثة . وعلى أية حال فإن مثل هذا الدعم المؤسسى لم يتبلور في مكان آخر في جنوب آسيا .

وأحد العوائق المؤسسية الذى يكتسب أهميته عند إقراض صغار المزارعين هو الضمان ، فإذا كانت الأرض مطلوبة بوصفها ضمانا ، يصبح الائتمان أقل إمكانية في الوصول إليه من جانب صغار المزارعين وخاصة المستأجرين الذين يندر أن تسجل حقوقهم على الأرض تسجيلا صحيحا ، كما أنهم دائما غير محاطين علما . وإذا كان لمؤسسات الائتمان أن تلعب دورها في تمويل الزراعة فانه يتعين عليها أن تكون على إستعداد لتلقى الابتكارات المستمرة الخاصة بإجراءات الضمان . إن بدائل الأرض بوصفها ضمانا للقرض تحتاج إلى بحث في اتجاهات شتى مثل الاتصال الوثيق مع المقرضين والرقابة على إستخدام الائتمان مع التوسع في رهن المحاصيل بالنسبة للقروض متوسطة الأجل .

وكثيرا ما تكون النظم الحالية لدل الابتكارات التكنولوجية إلى صغار المزارعين معقدة وغير فعالة ، ويوجد جانبان لهذه المشكلة : أولا يميل صغار المزارعين إلى تجنب ممارسات إدارة المحصول المعروفة والمتعلقة بتحسين الغلة وذلك لأنهم أقل تعليما ، كما أن هناك ميلا إلى إهمالهم من جانب العاملين بالارشاد الزراعى . ولما كانت أجور هؤلاء قليلة ، فانهم يتقربون إلى كبار المزارعين بشتى الطرق ومن ثم يكونون أكثر تعرف إلى حاجاتهم . فهم ينفقون وقتا قليلا مع

صغار المزارعين الذين يندر أن ينظروا إلى هؤلاء المرشدين الزراعيين كمصادر يعتمد عليها في المعلومات والممارسات المحصولية. ومن الممكن علاج هذه الظاهرة فقد أظهرت التجربة في الهند بوضوح وعلى نطاق واسع أن صغار المزارعين يمكن الوصول إليهم بصورة فعالة عن طريق مختلف المنظمات والجراءات لمعالجة التوسع الزراعي، إذا ما وضعت مسئولية أكبر على عاتق الجماعة المنوطة بالمراقبة وعلى مدى إنتظام الخدمة وكذا على نوعيتها فإن مثل هذا الترتيب يمكن بل ينبغي تطبيقه على نطاق أوسع ليصل إلى صغار المزارعين في أجزاء أخرى من آسيا.

والظاهر الثاني لقضية التكنولوجيا هو علاقة البحث الزراعي بمشكلات ذات أهمية خاصة لصغار المزارعين. وأحد المجالات وثيقة الصلة بالموضوع هو تطوير أنواع المحصولات ذات الغلة المرتفعة بما في ذلك محاصيل الجذور الاستوائية التي تتلاءم مع نظم الزراعة في الأرض الجدياء. وثمة مجال آخر يركز في البحث عن النظم المحصولية والممارسات التي تكون عملية للفلاح الصغير والذي قد تعوزه النقود الحاضرة ولكن تتوفر لديه القدرة على العمل، مما يكون له أهمية خاصة للاستخدام الكفء للماء والمخصبات في نظم تعدد المحاصيل. ويتعين أن يجرى مثل هذا البحث محليا حتى يمكن أن يؤخذ في الاعتبار الاختلافات البيئية ومن ثم تنشأ ضرورة مؤسسات البحث التي تنتشر على نطاق واسع وتزود بالعدد الكافي من العاملين، وهو ما يتطلب إستثمارات ودعما إضافيين لإنشائها.

إن المزارع الذي يفلح الأرض مستأجرا تكون دوافعه إلى زيادة إنتاجيته أقل منها لدى فلاح يملك أرضه، وذلك لسببين أساسيين: أولا: بما أن مدة إيجارته غير مؤكدة فهو أقل ميلا إلى القيام باستثمارات في المزرعة لا يكون لها عائد مبكر. وقد ظهرت بوضوح صحة هذا الاهتمام أخيرا عندما أدخلت تكنولوجيا الثورة الخضراء في أجزاء من الهند والباكستان، والتي أدت إلى إخلاء بعض المستأجرين واستئناف زراعة الأرض بواسطة ملاكها مستخدمين في ذلك وسائل ميكانيكية. والسبب الثاني هو أن المالك قد أخذ يتجه بصورة متزايدة إلى أن تكون له حصة من الناتج بدلا من مبلغ ثابت من الإيجار، ويجد المستأجر أنه أقل ربحية لو أنه إستخدم مدخلات مشتره. وقد أخذت قوة السبب الأخير في التناقص كثيرا على أية حال مع نمو الاتجاه إلى أن يسهم صاحب الأرض أيضا بحصة في تكاليف المدخلات، وهو ما بدأ يحدث في السنوات الأخيرة.

وفي حين تزداد أهمية المشاكل التي خلقها نظام الإيجارات، فإنه لا ينبغي المبالغة فيها عند النظر إلى أهداف التنمية في دفع عجلة النمو وتخفيف حدة الفقر. ومع بعض الاستثناءات يسود نظام الإيجارات في جزء صغير فقط من القطاع الزراعي ويميل أغلب المزارعين إلى تأجير الأرض وإلى إستئجارها، ومن ثم لا يوجد تباين حاد بين صاحب الأرض والمستأجر في معظم مناطق هذا الإقليم. إن أقل من ٦٪ من

مساحة الأرض الزراعية في بنجلاديش والهند وإندونيسيا يقوم بزراعتها مستأجرون لا يملكون ولا يؤجرون أرضا. وفي باكستان حيث يكون متوسط حجم الأرض المستأجرة أكبر بدرجة ملموسة تقل النسبة عن ٣٠٪. فضلا عن ذلك فقد أخذت المساحة التي تخضع لنظام الإيجارات تنقلص في العقد الماضي وحيث دخلت التكنولوجيا الحديثة فإن نسبة الأرض المستأجرة لم تتناقص فحسب بل أعيد أيضا تحديد العلاقات بين صاحب الأرض والمستأجر. وتعتبر المشاركة في تكاليف المدخلات مثلا بارز على التغيرات التي حدثت.

وقد توحى إستجابة علاقات الإيجارات للتغيرات في التكنولوجيا المتاحة، والصعوبة البالغة في فرض تشريعات الإصلاح التي تعالج حقوق المستأجر مثل الحدود العليا على الإيجار. بأن العمل الرسمي ينبغي أن يركز على إجراءات يغلب عليها أن تكون ملموسة، وتحقق فوائد دائمة للمستأجر. إن أكثر خطوط العمل المبشرة بالنجاح قد تكون في الجمع بين خلق بيئة للتغير التكنولوجي السريع ونمو الانتاجية مع محاولات لربط حصة صاحب الأرض من الناتج - وهي التي تكون عادة حوالى النصف - بحصته في تكاليف المدخلات التي تميل إلى أن تتغير في نطاق واسع ولكنها منخفضة بوجه عام.

ويأتى التسويق والتوزيع بعد ذلك كمجال من المجالات التي يقع فيها الاجحاف بصغار المزارعين وهو ما يصدق بصفة خاصة على المنتجات التي يجب الاسراع بتجهيزها نسبيا تجنباً للتلف. ولكن المزارع الصغير لا تتوفر لديه عادة المقدرة المادية أو المالية لججز منتجه عن السوق في ذروة المحصول. بينما يستفيد التاجر أو من يقوم بالتجهيز والذي يستطيع الشراء في هذه الأوقات فائدة ملموسة. بالإضافة إلى أن المحصول على السلعة كثيرا ما يكون إحتكارا في دائرة معينة بما يؤدي إلى مزيد من التخفيض في قدرة المزارع الصغير في الحصول على سعر مجز.

وتوجد أمثلة عديدة على الكيفية التي يستطيع بها صغار المزارعين حشد جهودهم، وإن كان عدد قليل من التجارب هو الذي تمكن من الاستمرار. ومن الأمثلة على ذلك مزرعة ألبنان تعاونية في أناند (Anond) بالهند ظلت تعمل طوال ثلاثين عاما، وامتد نظامها إلى عدة ولايات بحيث أوشكت أن تصبح برنامجا قوميا فعن طريق ملكيتها لمشترياتها وعمليات التجهيز وتسهيلات التسويق تضمن الجمعية التعاونية للأعضاء ثمنا معقولا على مدار السنة، طالما توفرت لديها القدرة على تحويل اللبن إلى مسحوق وكذلك إلى منتجات قابلة للتخزين في أوقات ذروة العرض، وعن طريق الجمع بين المشاركة التعاونية مع إدارة محترفة مؤجرة لجميع جوانب العملية فإنها تزيد دخل صغار المزارعين والعمال الذين لا يملكون أرضا في الوقت الذي يحافظ فيه المشروع على نجاحه. وهكذا يمكن التوسع في تطبيق المبادئ التي تكمن وراء هذا المشروع على منتجات أخرى في بلاد أخرى.

## التوظيف :

إن المكاسب من الانتاجية التى تنشأ لصغار المزارعين حتى ولو وزعت بالتساوى سوف لا تكفى لمعالجة مشاكل الفقر المدقع فى مناطق آسيا الريفية منخفضة الدخل . وهناك نسبة عالية من العائلات الريفية لا تملك أرضا ومن ثم لا تستطيع المشاركة بصورة مباشرة فى مكاسب هذه الانتاجية ، وأكثر من ذلك فإن زيادة الانتاجية وحدها سوف لا تكفى لرفع دخول هؤلاء الذين يملكون مزارع صغيرة جدا فوق مستوى الفقر ، ومن ثم فعلى هذه العائلات أن تعتمد على مصادر دخل أخرى من غير الزراعة .

وتشكل الاجراءات التى تتخذ لزيادة التوظيف فى الريف جزءا هاما من إستراتيجية تخفيف حدة الفقر فى جنوب آسيا ، إذ أن الدخل بأكمله للعائلات التى لا تملك أرضا كما أن جزءا كبيرا من دخل صغار المزارعين يستمد من مصادر غير فلاحية الأرض . وكلما صغر حجم المزرعة زادت نسبة دخل العائلة المستمد من مصادر خارجية ، والتى منها العمل فى مزارع أكبر وتربية الدواجن والمواشى الصغيرة والعمل بمزارع الألبان ومصايد الأسماك وأنشطة التجهيز وكذلك التحويلات النقدية التى تلقونها من أفراد العائلة الذين يعملون فى الحضر .

وبما أن معظم هذه الأنشطة إما أن تكون زراعية أو وثيقة الصلة بالزراعة فيكون من الواضح أن سرعة النمو الزراعى هو المطلب الأول لزيادة الدخل من غير الزراعة . ويمكن أن يلعب النمو الأسرع فى الناتج حتى فى المزارع الكبيرة - شريطة ألا يغالى فى استخدام الميكنة - دورا هاما فى هذا الصدد ، ولكن يوحى الدليل المتاح بأنه إن لم يتجاوز النمو الزراعى ٣ - ٤ ٪ سنويا وإن لم يحافظ على هذا المعدل على مدى عشر سنوات فإن الأجر الإضافى المتولد من التوظيف سيكون من الصغر بحيث لا يسهم كثيرا فى حل مشاكل التوظيف الريفى فى شبه القارة . وهو ما يدعم الحاجة إلى زيادة الاستثمار فى الزراعة وخاصة فى الرى كجزء من استراتيجية تستهدف تحقيق مزيد من الحركية فى القطاع .

إن نمو الصناعة الكبيرة ومتوسطة الحجم لا يمكن الاعتماد عليه إلا فى توفير هامش صغير فى موقف التوظيف خلال العقد القادم ، حيث تمثل الصناعة ١٠ ٪ من التوظيف الكلى فى معظم بلاد الأقليم . ويمكن تحقيق بعض المكاسب عن طريق أنماط من النمو الصناعى أكثر كثيفا للعمل . وتحقيق ذلك سوف يعنى بوجه عام تشجيع المشروعات الصغيرة التى تستخدم فى مجموعها غالبية عمال الصناعة ، كما تستخدم لكل وحدة من الناتج قوة عمل تزيد عن تلك التى تستخدمها المشروعات الكبيرة هذا وينبغى تخطيط السياسات التى تستهدف النهوض بالمشروعات الصغيرة بعناية فائقة . وعلى أية حال فإنه ينبغى - لتجنب إعانة المشروعات التى تحتاج لكثافة رأسمالية والتى تعمل فى الانتاج أو فى السلع المصنعة والتى لا تنتج بكفاءة إلا إذا كان إنتاجها على نطاق واسع - الاعتماد على الاجراءات التى سوف تعطى صغار

المشروعات إمكانية كاملة للوصول إلى المدخلات بنفس الشروط التى تتوافر بها للمشروعات الكبيرة بحيث تستطيع المنافسة على قدم المساواة . وكذلك توفير الدعم الفنى والمؤسسى فى مجالات الائتمان والتدريب والمعلومات التكنولوجية . وأكثر ما تكون المشروعات الصغيرة إزدهارا هو عندما يكون هناك نمو سريع فى الطلب تكون له علاقة تكميلية بالنمو الزراعى وينمو مشروعات الانتاج الكبير وذلك بتزويدها بعمل مكثف إضافى . إن ضعف الادراك لهذه المجموعة المتكاملة والمبالغة فى النهوض بالمشروعات الصغيرة بوصفها أدوات رئيسية لخلق التوظيف أو تحقيق التنمية الإقليمية قد تحبط الغرض منها وذلك بتدعيم عدم الكفاية الانتاجية .

وحتى لو أمكن الاسراع بالنمو الاقتصادى ليصل معدله إلى ٥ ٪ سنويا ، ونفذت أيضا بالكامل السياسات المتعلقة بانتاجية الفلاح الصغير والتى إقتרכת فى هذا الفصل فستظل البطالة مشكلة حادة جدا فى بلاد آسيا ذات الدخل المنخفض . وليست المشكلة الحقيقية هى البقاء بدون عمل فترة طويلة كما هو مفهوم تقليديا بل عدم وجود فرص للكسب فى غير فترات الذروة من السنة ، وفى معظم بلاد آسيا ذات الدخل المنخفض فإن جميع العمال الريفيين تقريبا يجدون بعض التوظيف فى غير ذروة النصول الزراعية ، ولكنهم ينفقون بقية السنة فى بطالة متقطعة أو يعملون فى مزارعهم الخاصة أو فى أعمال عرضية ، وفى هذه الأعمال تكون الانتاجية منخفضة وكذلك الدخل منخفضا إذ يقل نصيب العامل بسبب التوزيع على عدد كبير من فائض العمال الموسمين . وقد يساءل التوسع فى تعدد المحاصيل للحد من التقلبات الموسمية فى الطلب على العمل ، وكذلك يساعد النمو الصناعى الريفى على تخفيف حدة البطالة ، كما أنها بطبيعة الحال سوف تحقق تنمية حضرية سريعة ومكثفة العمل . ولكن جزءا كبيرا من قوة العمل الريفية ستظل متروكة دون عمل كاف على مدى السنة متحملة ظروف الحياة القاسية ، ومن هنا فإن توظيفا ريفيا بديلا فى غير فصول الذروة يصبح مكوونا ضروريا فى إستراتيجية التنمية التى تضع على قمة أهدافها تخفيف حدة الفقر .

وفى هذا الصدد فإن إمكان تنفيذ برامج الأعمال العامة ذات الحجم الكبير والتى تستطيع توفير التوظيف فى المناطق الريفية إنما تخلق فى نفس الوقت أصولا لتدعيم النمو الاقتصادى ، ومن ثم يجب تنميتها . وقد أستخدمت برامج الأعمال العامة لخلق التوظيف كثيرا فى بلاد آسيا ذات الدخل المنخفض ، ولكن لم يكن الجانب الأكبر من التجربة مشجعا ولو أنها قد نجحت بدرجة ملموسة فى زيادة دخول هؤلاء الذين وظفوا ، وفى إقامة بنية أساسية اقتصادية (معظمها طرق ريفية) إلا أنها كانت تعاني من عدد من العيوب . وكانت المشكلة الأساسية هى أن تخطيط وتنفيذ المشروعات العامة تم بشكل منفصل ، تخفيفا للكوارث ، بدلا من أن تكون جزءا من إستراتيجية عريضة ومستمرة لخلق أصول ريفية جديدة وبوصفها هجوما على



وضع منفصل عن برامج الأعمال العامة السابقة بما يبشر بالأمل في إمكانية تخطيط البرامج الفعالة لمعالجة البطالة الريفية على نطاق واسع .

#### السكان :

ستظل الضغوط السكانية عقبة شديدة في وجه التنمية الاقتصادية في بلاد آسيا ذات الدخل المنخفض ، وبحلول عام ٢٠٠٠ يكون عدد سكان كبرى الدول الست قد زاد عن مستوى السكان الحالي ليصبح ١,٦ بليون نسمة بدلا من بليون واحد حاليا . والصورة العامة للسكان ليست معتمدة بالنسبة للجميع ، إذ بدأت معدلات الحضرية في الهبوط في بعض البلاد ، ومن بينها بورما والهند وإندونيسيا وسريلانكا وذلك لعدة أسباب بما في ذلك تحسن التغذية والعناية الصحية والتعليم النسوى وهبوط معدل وفيات الأطفال والجهود المنظمة لتخطيط الأسرة . ولكن الخصوبة إستمرت مرتفعة في كل من بنجلاديش وباكستان إذ بلغت معدلات الخصوبة الكلية في كل منهما حوالي ٧ وبلغت معدلات الوفيات الأولية متوسط ونهاية الأربعينات . ولم يقطع أى من هذين البلدين شوطا بعيدا في توفير الخدمات الاجتماعية التي تقتزن عادة مع التغير السكاني ، كما أن برامج تخطيط الأسرة لم تكن فعالة بالدرجة الكبيرة .

ويؤكد توقع إضافات كبيرة إلى السكان التي تعيش على موارد نادرة أهمية والحاح تقوية برامج تخطيط الأسرة ، وإقامة إطار مؤسسي لتحسينات دائمة في الانتاجية الزراعية وخاصة بين صغار المزارعين ، تنفيذ برامج خاصة للتوظيف وتوزيع الخدمات العامة الضرورية التي توجه إلى أفقر أجزاء المجتمع .

جوهر مشكلة البطالة . ومن ثم كانت هذه الأعمال العامة أقل من أن تشكل فرقا حقيقيا ، كما أنها بقيت معرضة لضغوط من جانب الصفوة المحلية ( هم أصحاب الأراضي والمقاولون الريفيون ) الذين عدلوا البرامج لخدمة مصالحهم الخاصة . وبالرغم من هذا الفشل فإن الاهتمام ببرامج الأعمال العامة قد أعيد تنشيطه بواسطة برامج جديدة ، يبدو نجاحها في ولاية ماهرشطرة ( Mohars-Shotra ) في الهند التي يبلغ سكانها ٥٨ مليوناً يعيش منهم ٣٨ مليوناً في الريف . فمن بادية صغيرة في أوائل السبعينات نما المشروع ليولد ١٥ مليون يوم عمل من التوظيف في سنة ١٩٧٧ ، وهو ما يعادل حوالي خمس حجم البطالة والبطالة الجزئية الريفية في هذه الولاية . وتدعو الخطط الحالية إلى زيادة هذه النسبة إلى ما يربو على الثلث في السنوات الخمس التالية .

وجوهر هذا المشروع هو التزام سياسي قوى من جانب حكومة الولاية بضمان رسمي للتوظيف المحلي عند مستوى أجر أدنى لجميع المقيمين بالريف ، ويكون التأكيد على أعمال تزيد مباشرة من الانتاجية وخاصة الري وتنمية الأرض ، كما تؤكد على التمويل عن طريق فرض ضرائب على الحضر بحيث تقلل إلى أدنى حد النتائج التضخمية في حين تنقل الموارد من المناطق الحضرية إلى الريفية . وقد ترتب على المشروع بعض المشاكل وكان من أهمها عدم تنقل الأيدي العاملة وصعوبة تخطيط وتنفيذ برامج إنتاجية تتفق مع الأوقات والأماكن التي يكون العمل فيها مطلوبا . وفي ولاية ماهرشطرة أستوعب تمويل المشروع من ٧٪ إلى ١٠٪ من إجمالي نفقات خطة التنمية في السنوات الثلاث الأخيرة ولو أن تفاصيل تشغيل المشروع لم يتم تقييمها حتى الآن بالكامل إلا أن حجمه والجوانب المتعددة لهيكلة الإدارى قد جعلته في

#### ٣٨ - المؤشرات السكانية في البلاد الآسيوية ذات الدخل المنخفض

معدل الوفيات ١٩٧٥	معدل المواليد ١٩٧٥	معدل نمو السكان ١٩٦٠ - ١٩٧٥	معدل الخصوبة الكلى ١٩٧٥	السكان (بالمليون) ١٩٧٦ - ٢٠٠٠	
٤٦	١٨	٢,٥	٦,٦	٨٠	بنجلاديش
٣٤	١١	٢,٢	٥,٥	٣١	بورما
٣٦	١٥	٢,٢	٥,٧	٦٢٠	الهند
٤٠	١٧	٢,٢	٥,٥	١٥٥	إندونيسيا
٤٧	١٦	٢,٩	٧,٢	٧١	باكستان
٤١	١٦	٢,٧	٦,٢	٤٨	فيتنام

ملاحظة : القروض التي تضمنتها هذه التقديرات المستقبلية وضعت في الملاحظات بالجنول ١٦ في مؤشرات التنمية في العالم

## أفريقيا جنوب الصحراء

يوجد بها جيوب من الصناعات التعدينية تساعد على توظيف نسبة صغيرة فقط من الأيدي العاملة. وفي جدول ٣٩ تدل المؤشرات على أنه بالرغم من أن البلاد الأفريقية الأكثر فقرا تتقاسم خصائص تنطبق تماما على جميع البلاد منخفضة الدخل، إلا أنه من الواضح أن بلاد أفريقيا متوسطة الدخل، أكثر فقرا من معظم البلاد في هذه المجموعة وأنها ما زالت عند مراحل من التنمية أكثر تبكيرا.

وتتشرك بلاد أفريقيا جنوب الصحراء في سيطرة الطابع الريفي وانخفاض مستوى التنمية الصناعية إذ تتركز القوة العاملة (٦٠٪ - ٩٠٪)، وما يقرب من نصف الناتج عادة في الزراعة. وهي بلاد - أساسا - صغيرة وذات إقتصاديات مفتوحة ويشغل غالبية سكانها الريفيين في زراعة محاصيل زراعية أولية للتصدير (الكافو)، البن، القطن، زيت الحبوب، زيت النخيل، السيزال والشاي). وما زالت الصادرات تنحصر أساسا في السلع الأولية التي يزيد الطلب

تشكل الأربعون بلدا ناميا أو قرابة هذا العدد في هذا الأقليم مجموعة أكثر تنوعا من بلاد آسيا الفقيرة وذلك من حيث هيكلها الاقتصادي ومستويات دخلها وسياساتها والانجازات التي حققتها. وتتوافر إحتياطيات كبيرة من المواد التعدينية في كل من الجابون وغينيا وليبيريا وموريتانيا ونيجيريا وزائير وزامبيا مما يدعم إقتصاد كل منها، كما نجحت بلاد أخرى في تنمية صادراتها الزراعية مثل كل من ساحل العاج وكينيا، بينما توجد بلاد أخرى مثل تشاد ومالي وفولتا العليا في إقليم الساحل تعاني من عاملين في غير مصلحتها، وهما: ضعف الموارد وعدم وجود منافذ لها على البحر مما يزيد من تكاليف النقل، ويزيد من حدة هذه الاختلافات تنوع التراث الاستعماري والثقافي والسياسات وفلسفات التنمية الاقتصادية التي أعقبت عهد الاستعمار.

وعلى أية حال فإنه توجد داخل إطار هذا التنوع عناصر مشتركة لها أهميتها، تميز البلاد النامية في أفريقيا جنوب

٣٩ - أفريقيا جنوب الصحراء - مؤشرات مختارة للتنمية (قيم متوسطة)

بلاد نامية منخفضة الدخل		بلاد نامية متوسطة الدخل	
أفريقيا	بلاد أخرى	أفريقيا	بلاد أخرى
١٤٥	١٥٥	٣٩٠	٩٩٠
٤١	٤٧	٢٨	١٨
١١	١٨	٢٤	٤٧
٥	١٤	٥	٢٤
٤١	٤٥	٤٤	٦١
٦,٣	٦,٢	٦,٥	٥,٨
٥٣	٥١	٧٩	١٠٣
٢٣	٢٢	١٥	٧٢

(المصدر) مؤشرات التنمية في العالم.

عليها ببطء، وتبلغ ما يربو على ١٪ الناتج المحلي الاجمالي في أكثر البلاد فقرا، والتي تضم حوالي ١/٢ سكان أفريقيا جنوب الصحراء. كما أن المشكلة العظمى بالنسبة لمعظم هذه البلاد تتمثل في تعريضها لخطر التغيرات في معدلات التجارة.

وقد بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي في الأقليم خلال الفترة ١٩٦٠ / ١٩٧٥ حوالي ٤٪ سنويا، أو أقل من ٢٪ للفرد إذا ما أخذنا في الحسبان الزيادة في السكان. وفي هذه الفترة كان معدل نمو الزراعة منخفضا، إذ بلغ متوسط

الصحراء عن تلك التي في قارات أخرى. وجميع البلاد في هذا الأقليم تقريبا فقيرة ولكن تزيد مستويات دخل الفرد في كثير منها عن تلك التي في آسيا ولكن مع فقر شديد بين أجزاء كبيرة من السكان، ويقل عدد الفقراء المدقعين في عدد قليل من بلاد الأقليم عن ثلث السكان بينما يزيد على النصف في معظم شرق أفريقيا. والأرقام المتوفرة عن دخل الفرد في معظم بلاد أفريقيا جنوب الصحراء المتوسطة الدخل مضللة. فهي بلاد - باستثناء عدد قليل منها - فقيرة في الواقع بالرغم من أنه

## تنمية الزراعة :

توجد عدة أسباب للتخلف التكنولوجي بوجه عام في الزراعة في الاقليم وهي : زيادة الاصابة بالأمراض وخاصة (مرض النوم) الذي يقتل حيوانات الجبر، وفقر التربة والأمطار القليلة وغير المؤكدة والتي لم تشجع على الزراعة الكثيفة والاستقرار في الزراعة في أجزاء كثيرة في الاقليم، ووفرة الأرض التي سمحت بالزراعة المتنقلة المعتمدة على تقطيع الأشجار والشجيرات ووسائل الحرق لاستعادة خصوبة التربة، وأهمية محاصيل الجذور والحبوب الخشنة وهي على خلاف القمح والأرز والذرة، لم تتقدم فيها بحوث علم الوراثة كثنى ١ + ٤ وقد أدى تنوع البيئات الزراعية الجوية والاجتماعية الاقتصادية وتميزها في أفريقيا إلى صعوبة إدخال الوسائل التكنولوجية الزراعية من مناطق أخرى وهو ما ينطبق بصفة خاصة على الابتكارات البيولوجية والكيمائية التي تشتد الحاجة إليها لزيادة غلة المحصول، عن طريق إدخال نظم مكثفة للزراعة المستمرة وإحلال نظم قطع الأشجار والشجيرات بطرق أخرى أكثر إنتاجية لصيانة خصوبة الأرض. وقد لا تصلح المبتكرات التي تتطور في منطقة ما للانتقال على نطاق واسع نظرا لوجود اختلافات جذرية في سقوط الأمطار والتربة وعوامل بيئية أخرى، ناهيك عن الاختلافات الثقافية التي أوجدت تنوعا في محاصيل الطعام السائدة والثانوية لمختلف المناطق. ولذلك يجب أن تكون بحوث خلق واختبار المبتكرات والتطبيقات في كثير من الحالات مفصلة لتتلاءم مع أماكن معينة، كما توجد صعوبات أيضا في التعرف على ابتكارات ميكانيكية بسيطة ورخيصة يمكن إدخالها وتطويرها حتى تتلاءم مع احتياجات صغار الملاك الأفريقيين، وعلى سبيل المثال - فإن السهولة النسبية التي تنقل بها التكنولوجيا المعتمدة على الجرارات والضعف في خدمة الارشاد الزراعي لنقل المعلومات الخاصة بالتطبيقات الثقافية المناسبة، قد شجع على تأكيد غير سليم لأهمية المعدات التي تحتاج لكثافة رأس المال كما أدى إلى إهمال الابتكارات الميكانيكية القادرة على زيادة الانتاجية لصغار المزارعين الذين يفلحون الغالبية العظمى من المزارع. ولم تحصل البحوث التطبيقية الملائمة في الزراعة على اعتمادات مالية وقوة عمل متكافئة مع المركز السيادي للزراعة في هذه الاقتصاديات، أو مع الامكانيات الموجودة للحصول على عائد مرتفع من البحوث، كما أن الانفاق على بحوث الزراعة قليل والقاعدة المؤسسية ضعيفة ومن الواضح أن تقوية القدرات الاقليمية والقومية للبحوث بغرض تطوير تسلسل سليم لابتكارات ممكنة ومربحة في الزراعة تبدو مهمة وأساسية وبصفة خاصة لتوقعات التنمية طويلة الأجل للاقليم.

وهناك جزء كبير من موارد الأرض الأفريقية يتمثل في المراعى الدائمة أو شبه الدائمة. كما تمثل المنتجات الحيوانية جزءا هاما من الغذاء والمعيشة الاقتصادية لصغار الملاك في أفريقيا، وتكمل الأنشطة المتعلقة بالثروة الحيوانية الانتاج

معدلات النمو السنوى حوالى ١,٥ ٪. وفي الستينات كان معدل نمو الزراعة أفضل قليلا ولكن الاقليم ككل وخاصة بلاد الساحل (تشاد، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال وفولتا العليا) كان قد أصابها جفاف شديد مما خفض من النمو الزراعى في أوائل السبعينات. وقد تفاوتت معدلات النمو الاقتصادى بدرجات مختلفة بين البلاد، وكانت أسرع الاقتصاديات نموا هي تلك التي كان التوسع الزراعى فيها سريعا وذلك باستبعاد الصادرات التعدينية.

وقد ضاعف فشل السياسات الاقتصادية - التي ترجع جذور بعضها إلى العهد الاستعماري - من معوقات التنمية. كما تعثرت التنمية الزراعية في معظم البلاد على نحو ما كانت عليه منذ عشرات السنين بسبب عدم كفاية البحوث والارشاد الزراعى (باستثناء تلك الخاصة بالمحاصيل الشجرية) وعدم كفاية الحوافز على الاستثمار الزراعى. وأدت صعوبة إدخال تغييرات جذرية على هيكل المرتبات الذي كان قائما في عهد الاستعمار، خلال فترة الانتقال، إلى جمود شديد وتشوهات في أسواق العمل الحضرية، ونمو يزيد عن الحاجة في التوظيف البيروقراطي بدلا من المهارات الصناعية. كما أنتهجت بلاد كثيرة سياسة تجرى في إطار الحماية والتدخل في الصناعة، مما أضعف من شأن المبادرة لدى المنظمين أو على الأقل إنصرف بها بعيدا عن الصناعات والتكنولوجية التي قد تساعد على سرعة التوظيف الصناعي.

على أن قدرا كبيرا من عدم التجانس بين بلاد أفريقيا جنوب الصحراء يجعل من الصعب مناقشة السياسات البديلة بعبارة عامة. وبالرغم من أن تحليل المشاكل المشتركة يمكن أن يكون عوناً إلا أن لكل قضية عامة طابعها المحلى المختلف ولا بد من تطويع السياسات بصورة محددة حتى تتلاءم مع احتياجات البلاد التي تتنوع بيئاتها تنوعا كبيرا من حيث الموارد والأداء الاقتصادى. ومهما يكن من أمر فإن توقعات التنمية تعتمد في جميع أرجاء الاقليم أساسا على الزراعة. حيث ما زالت قوة العمل في سواها الأعظم ريفية، وحتى لو نمت الصناعة والخدمات بأسرع مما كانت عليه في الماضى فلن تستطيع توفير التوظيف المنتج لأكثر من نسبة صغيرة من السكان في المستقبل القريب. إن الفقر هو أساسا ظاهرة ريفية، كما أن نجاح الجهود في زيادة الدخول لتحسين التغذية وتوفير خدمات أساسية أخرى وتحقيق تحديث إقتصادى وإجتماعى على نطاق واسع إنما يتطلب نموا ذاتيا مستمرا ويصبح إقتلاع جذور الفقر مشكلة معقدة إن لم تتوفر إستراتيجية عريضة الأساس للتنمية الزراعية.

ويبحث الجزءان التاليان في الظروف الهيكلية والسياسية للتنمية الزراعية والصناعية، ثم تتلوها مناقشة عن قضايا التجارة الدولية والاتجاهات السكانية. ويرسم الجزءان الأخيران أولويات التنمية، وبعض الطرق الهامة التي تشتد الحاجة فيها إلى المعونة الخارجية للمساعدة على التغلب على ما تواجهه التنمية من عقبات.

المحصولي فهي تسمح باستخدام موارد الأرض المعطلة استخداما منتجا كما توفر قوة الجر لانتاج المحصول ، ومن ثم تسمح باستخدام موارد الأرض بصورة أكثر اكتمالا . ويمكن لتنمية الثروة الحيوانية ( مزارع الألبان ، قطعان البقر والماعز والخراف والخنازير ) أن تلعب دورا هاما في تخفيف سوء التغذية والفقر الريفي ، كما يمكن أن تصبح في بعض الحالات مصدرا للنقد الأجنبي . وتتمثل العوائق الرئيسية في : المرض ، والنوعية الرديئة من الماشية ، ونظم الإدارة التقليدية التي أيقت الغلة الحيوانية على انخفاضها .

وكثيرا ما كان للسياسة الحكومية أثر مضاد على النمو الزراعي بالإضافة إلى القيود البيئية والتكنولوجية ، إذ نجد في معظم البلاد أن السياسات الاستعمارية بشأن البحوث الزراعية والنقل والتسعيرة للمنتج والمستهلك قد وضعت لتكون في صالح استخراج المنتجات الأولية من أجل التصدير وفي مقابل ذلك إهمال تنمية محاصيل الطعام . فمجالس التسويق الرسمية والتي أنشئت أصلا لحماية مصالح المزارعين تحولت بالتدريج إلى أدوات لفرض ضريبة على الزراعة . وقد استمر قدر كبير من اتجاهات هذه السياسة بالإضافة إلى السياسات المتعلقة بأسعار الصرف والضرائب والإعانات والتعريفات الجمركية ، فضلا عن الرقابات التي تؤثر على التجارة الأجنبية والمحلية ، قد وفرت حوافز للأنشطة الصناعية والتجارية أكثر منها للأنشطة الزراعية . وتوجد بطبيعة الحال استثناءات لذلك فقد أيدت بعض الحكومات التنمية الزراعية ، وخلقت بيئة إزدهر فيها المزارعون من صغار الملاك وهو ما يظهره النمو السريع وتنوع الزراعة في ساحل العاج ( لكل من التصدير والاستهلاك المحلي ) والانتشار الناجح للشاي وزراعة الذرة المهجنة بين صغار الملاك في أجزاء من كينيا . وفي بلاد أخرى أكدت الجهود الحكومية للنهوض بالتنمية على مشروعات كبيرة ذات رأسمال مكثف على حساب القاعدة العرضية من صغار الملاك ، ويبدو أن هذه هي الحال أيضا - على سبيل المثال - في مزارع الدولة في غانا في الستينيات ومشروعات الري الكبرى في السودان التي انتصت قدرا كبيرا من رأس المال النادر ومن المهارات . وكذلك فإن عدم كفاية التعاونيات خارج الإشراف الحكومي والتي تعمل كوسيط تسويق للفلاحين ، قد تم تكيفها بهدف توسيع هوامش النقل والتسويق على حساب الفلاح . وتوجد إعتبارات أخرى لها أثرها المضاد على حوافز السعر للمحاصيل الزراعية وهي : الضغوط الدائمة للحصول على طعام رخيص في المراكز الحضرية ، والحذر من جعل العرض يستجيب للتغيرات في الأسعار الدولية خشية أن يقوى ذلك من التخصص في تصدير المواد الخام الزراعية ، وهي ظاهرة لازمت عهود الاستعمار .

**التصنيع :**

التي تمخضت عنها السياسات الحمائية حتى الآن - وذلك بالحكم عليها من ناحية التوظيف الذي خلقتة وتكاليف الموارد المحلية مقابل توفير الواردات - لم تكن بوجه عام مرضية . فالسلع المصنعة والمعدة للتصدير إلى خارج الإقليم قليلة جدا باستثناء شيء من التجهيز للسلع الأولية ، هذا بالرغم من حقيقة أن المنتجات المصنعة في كثير من هذه البلاد تتمتع بتفضيلات في إمكانية الوصول إلى الأسواق في أوروبا . وتتمثل ثلاثة أرباع القيمة المضافة أو أكثر في الصناعة في الواردات البديلة ، وهي أساسا السلع غير المتطورة نسبيا مثل المواد الغذائية المجهزة والمشروبات والمنسوجات والملابس الجاهزة والمنتجات الخشبية والجلدية والاسمنت والورق والطباعة . وفي بعض البلاد التي اتجهت البرامج الحكومية فيها بصفة خاصة إلى ضغط خطوات التصنيع عن طريق المشاركة الحكومية والتدخل الحكومي ، إتجهت المشروعات ذات الكثافة في رأس المال إلى مجالات الأسمدة والمنتجات المعدنية وتجهيز وتصفية البترول وفي المطاط والمنتجات الكهربائية والكيميائية ، وجميعها قطاعات اقتضت صعوبات الانتقال الحادة فيها توفير درجة عالية من الحماية . وتوجد عدة أسباب لعدم الكفاءة في هذا النشاط الصناعي بالإضافة إلى الصعوبات التي تصاحب مرحلة الانطلاق في البلاد النامية . فقد أزلت المستويات العالية والمستمرة من الحماية والضغط التنافسية التي تساعد على تحسين الكفاءة ، كما كان لشكل ومدى التدخل الحكومي في بعض البلاد أثر مضاد . ومن المساوئ الأخرى إرتفاع تكاليف النقل في بلاد ليس لها منافذ على البحار ( مثل مالي والنيجر وقولتا العليا ) وكذلك في بلاد أخرى تكون فيها مشروعات البنية الأساسية ضعيفة والضغط الاجتماعية من أجل التسوع في التوظيف ، واقتسام حصيلة نشاط الأعمال مع أعضاء الأسرة أو القبيلة المتزايدة في عددها .

وأحد العوائق الكبرى التي تواجهها الصناعة الأفريقية هي ندرة وارتفاع تكلفة كل من العامل الماهر المناسب والإدارة . وفي عهد الاستعمار كانت الصناعة الحديثة وقفا على غير الأفريقيين في شرق ووسط أفريقيا ، وحتى في غرب أفريقيا حيث ازدهرت الحرف اليدوية والسلع المصنعة البسيطة منذ الأزمنة السابقة على الاستعمار . فقد كان غير الأفريقيين هم الذين يسيطرون على المشروعات المتوسطة وكبيرة الحجم . والبلاد التي ازدهر فيها إنتاج السلع المصنعة على أحسن وجه كانت هي أيضا البلاد التي إستمر فيها غير المواطنين يقومون بدور أكبر نسبيا منذ الاستقلال . وما من شك في أن هذه ظاهرة مؤقتة وأن عددا متزايدا من الأفريقيين الذين يعملون الآن في أنشطة تجارية قد يصبحون من المنتظمين في مجال الصناعة كما حدث في بلاد أخرى قطعت شوطا أبعد في طريق التصنيع .

وواحدة من أخطر العقبات في التصنيع المبكر في أفريقيا هي هيكل الأجور والمرتبات المرتفعة . إذ أن المرتبات المرتفعة في المراكز الحكومية والإدارية مستمدة بوجه عام من العهد

كثيرا ما أخضعت المصالح الزراعية من خلال المحاولات الشاملة التي بذلت لدفع خطى التصنيع ، عن طريق توفير مستويات مرتفعة من الحماية . وعلى أية حال فإن النتائج

الاستعماري . وقد استمر هذا الارتفاع عن طريق الدور الكبير في الصناعة الذي حافظ عليه غير المواطنين في بعض البلاد ، وقد أشعلت هذه المستويات من المرتبات جذوة الطلب على التعليم الثانوي بغرض التأهيل لمثل هذه المراكز . وهناك أثر آخر لهيكل هذه المرتبات والأجور ، هو زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي ومن ثم تخفيض المدخرات في الموازنة العامة .

أما أجور العمال غير المهرة في الصناعة فهي مرتفعة بالنسبة لانتاجيتهم ، ولا يمكن تسوية إرتفاع تكاليف الانتاج الناشئة عن ذلك إلا عن طريق زيادة الحماية ، وقد خفف هذا بدوره من ضغوط المنافسة بما لا يساعد على زيادة الكفاية ، كما أدى الاتجاه نحو ارتفاع أسعار السلع المصنعة في ظل الحماية إلى انتقال معدلات التبادل التجاري المحلي في غير صالح الزراعة .

وفي حين تكون الأجور المرتفعة متاحة لنسبة صغيرة فقط من القوة العاملة فإنها أكثر انتظاما وأكثر ارتفاعا بدرجة كافية من المتحصلات الحقيقية لصغار الملاك الزراعيين بحيث تجتذب عددا أكبر إلى المراكز الحضرية يكونون فيها على إستعداد للانتظار لفترات طويلة حتى تسنح لهم فرصة الالتحاق بالعدد القليل من الأعمال المنتظمة ذات الأجر المرتفع .

ومع الزيادة الطبيعية في سكان الحضر زادت البطالة والفقر وكلاهما ظاهرة جديدة نسبيا في أفريقيا جنوب الصحراء . ولقد كان توزيع قوة العمل أكثر تشويها في البلاد التي كانت فيها ملكية الحكومة شاملة للمشروعات الصناعية والتجارية حيث تتعرض المشروعات خارج النطاق الحكومي لضغط زيادة التوظيف ، وتشكل مع الحكومة نسبة عالية من القطاع « الحديث » . الذي تؤدي سياساته في التوظيف - وخاصة فيما يتعلق بمستويات الأمور وشروط الالتحاق - إلى التأثير على آمال هؤلاء الباحثين عن أعمال وعلى أنواع المهارات المطلوبة من نظام التعليم .

## التجارة :

تمثل المواد الغذائية والمشروبات والمواد التعدينية - بالنسبة لبلاد أفريقيا جنوب الصحراء - حصة من الصادرات تزيد كثيرا عن تلك التي لجميع البلاد النامية كمجموعة أو حتى بلاد آسيا ذات الدخل المنخفض ، ويؤثر ذلك على الأهمية النسبية لمختلف قضايا التجارة الدولية في المحيط الأفريقي . إن الحصة الصغيرة من السلع المصنعة هي في المقام الأول نتيجة لعناصر الهيكل الاقتصادي والسياسة التي سبق مناقشتها وهي : إرتفاع أجور العمال غير المهرة وعلاقتها بانتاجيتهم ، وندرة المديرين والعمال المهرة ، والاعتماد على العاملين من غير المواطنين ذوي الأجور المرتفعة والتي تضيق بدرجة ملموسة إلى تكاليف الانتاج ، وضعف التقاليد في مجال تنظيم المشروعات الأفريقية وخاصة صناعة السلع المصنعة ، وارتفاع تكاليف النقل بسبب عدم كفاية مشروعات

البنية الأساسية ، وسوء الموقع وخاصة في البلاد التي ليس لها منافذ على البحر ، وتحيز السياسة ضد النهوض بالصادرات لحساب الواردات البديلة .

وسيكون من الصعب - في المدة القصيرة - على بلاد أفريقيا جنوب الصحراء أن تتغلب على العقبات التي تقف في وجه التوسع في صادرات السلع المصنعة ، وبالتالي فإن إمكانية المعاملة التفضيلية لوصولها إلى أسواق البلاد الصناعية والتي أتتحت بمقتضى اتفاقية « لومى » تكون لها أهمية خاصة . وفي حين أن تقدما محدودا قد تم حتى الآن إلا أن تنمية صادرات السلع المصنعة المرتكزة على الموارد الأفريقية لخطر عدم كمال أسواق السلع الأولية ، إذ تعتمد بشدة على سلع ذات أسعار غير مستقرة ، وهي مشكلة يواجه إليها بصفة خاصة مشروع « إستابكس » . وفيما يتعلق بالسلع الست التي كانت أسعارها أكثر تقلبا ( أنظر الجدول ١٨ ) ، كانت حصة بلاد أفريقيا جنوب الصحراء تربو على ربع صادرات البلاد النامية . وبالنسبة لثلاث من هذه السلع ذات الأسعار غير المستقرة ( الكاكاو ، النحاس ، السيزال ) كانت حصة الاقليم من الصادرات تزيد على النصف ، وتكون مشكلة عدم إستقرار الأسعار أكثر حدة بالنسبة للبلاد التي تكون صادراتها مركزة بدرجة كبيرة في السلع ، والتي منها النحاس على سبيل المثال . إذ كان يمثل ما يزيد على ٩٠٪ من صادرات زامبيا و ٦٩٪ من صادرات غانا وحوالي خمس ( ١/٥ ) صادرات الكاميرون وساحل العاج وتوجو . ومثل هذا التركيز يؤثر بشدة على ميزان مدفوعات أى بلد من خلال السوق الدولي لسلع معينة .

٤٠ - البلاد النامية : تركيب المنتج للصادرات من غير الوقود ، ١٩٧٥ (نسبة مئوية)

الطعام	منتجات زراعية	المعادن	السلع	المجموع
والمشروبات من غير المواد الغذائية	والمواد التعدينية	المصنعة		
٥٢	١٣	٢٦	٩	١٠٠
٣٢	١٧	٩	٤٢	١٠٠
٣٦	٩	٢١	٤٣	١٠٠

## السكان :

أدت الأنماط البطيئة وغير المؤكدة للتنمية الزراعية والصناعية في أفريقيا جنوب الصحراء إلى تقاوم التوقعات الخاصة بارتفاع نمو السكان . ومثل هذا النمو ولو أنه مرتفع فعلا - إذ يزيد عن ٢,٥٪ سنويا - إلا أن إرتفاع معدلات الوفيات المرتبطة بارتفاع الاصابات بالأمراض المعدية قد حد منه حتى الآن - وخاصة أمراض المعدة والأمعاء وسوء التغذية وانخفاض مستوى الممارسات التقليدية للتوليد والفظام . وإن كان من المتوقع أن يزيد نمو السكان عندما تحسن الظروف الصحية وذلك بهبوط معدلات الوفيات

وزيادة الخصوبة . كما أن مشاعر التعلق بمسقط الرأس لها أهميتها التقليدية في أفريقيا وليس هناك من جديد حتى الآن ليثبت أنها قد تناقصت . وأخيرا فإنه بهبوط معدلات وفيات الأطفال تدرك العائلات أنها لا تستطيع أن تتحمل تكاليف تعليم أعداد كبيرة من الأطفال ، وفي هذه الحالة يغلب أن يقرروا تخفيض خصوبتهم ، وفي ذات الوقت يجب أن تناضل السياسة الاقتصادية ضد زيادة معدلات السكان .

ومع زيادة الضغوط السكانية يزداد التساؤل عن صحة الرأي التقليدي بأن الأرض وفيرة في أفريقيا جنوب الصحراء . وهناك بطبيعة الحال مناطق كثيرة لا يزال فيها المجال واسعا للتوسع في المساحة المزروعة ، ولكن ذلك يتطلب وعلى أية حال طرقا مرتفعة التكاليف وأنواعا أخرى من المشروعات التعميرية . وما زال مرض النوم يمثل مشكلة صعبة إلى أن يحدث توسع في الزراعة وزيادة في السكان تكفى لتخفيض المساحة التي تغطيها الأشجار والتي توفر موطنًا لذباب « التسي تسي » . وتوجد بالفعل مؤشرات للضغوط على نظم الزراعة التقليدية بسبب نمو السكان والتوسع في الزراعة . وتشير التقارير عن الدراسات التي أجريت في كثير من المناطق إلى انخفاض فترات قطع الأشجار بدرجة ملموسة بما يؤدي إلى هبوط خصوبة الأرض وزيادة صعوبة اقتلاع الأعشاب وبالتالي هبوط غلة المحصول .

لم يكن مما يدعو إلى الدهشة أنه مع الزيادة السريعة في نمو السكان ، بدأ عدد متزايد من المناطق الريفية يشعر بالضغط السكانية . إذ أن ندرة الأرض والافتقار إلى فرص التوظيف في عدد من مناطق كينيا التي يتوفر لديها إمكانيات الزراعة أصبحت مسئولة عن تنقل السكان إلى مناطق شبه جرداء حيث تكون الأرض متاحة بالرغم من أن إنتاج الطعام ينطوي على مخاطرة نظرا لأن سقوط الأمطار محدود وشديد التقلب وقد لوحظت دلائل مماثلة على ضغط السكان في بلاد أفريقية أخرى وخاصة في شرق أفريقيا بل أيضا في غانا ونيجيريا .

ومن الأعراض المثيرة لنمو الضغوط السكانية في الإقليم هو ظهور عجز كبير في الطعام في بعض البلاد الأكثر إزحاما بالسكان . ولا شك أن إنتاج الطعام في أفريقيا لم يفشل في مجارة نمو السكان فحسب بل تخلف أيضا في أقاليم أخرى . وفي حين يعزى بعض الهبوط في الناتج إلى الظروف الجوية غير المناسبة في السنوات الأخيرة ، إلا أنه من الواضح أن نظم الزراعة التقليدية عجزت عن الاستجابة بدرجة كافية للمطالب الناشئة عن النمو السريع للسكان . ولا تحمل توقعات الطعام لأفريقيا جنوب الصحراء ما يدعو إلى التفاؤل إذا ما استقرت الاتجاهات شبه الراكدة لإنتاج الطعام على ما هي عليه وإذا فرضنا إمكان حدوث تحسن

٤١ - المؤشرات السكانية في بلاد مختارة من أفريقيا جنوب الصحراء

معدلات المواليد الأولية ( في الألف )	معدلات الرفيات الأولية ( في الألف )	معدل الخصوبة الكلية	السكان بالمليون	
١٩٧٥	١٩٧٥	١٩٧٥	١٩٧٦	(١) ٢٠٠٠
٤٩	٢٥	٦,٧	٢٩	٥٤
٤٩	٢١	٦,٧	١٠	٢٠
٤٥	٢٠	٦,٢	٧	١٤
٥٠	١٥	٧,٦	١٤	٣١
٥٠	٢٥	٦,٧	٦	١١
٤٩	٢٢	٦,٧	٧٧	١٥٤
٤٧	٢٢	٦,٣	٥	٩
٤٩	١٧	٧,٠	١٦	٣٠
٤٧	١٩	٦,٧	١٥	٣٢
٤٩	٢٥	٦,٥	٦	٩
٤٤	٢٠	٥,٩	٢٥	٤٧
(٢) ٤٨	(٢) ٢١	(٢) ٦,٣	(٢) ٣١٣	(٢) ٦٠٤

جميع بلاد أفريقيا جنوب الصحراء

ملاحظة : إن الفروض التي تركز عليها هذه التقديرات المستقبلية ورد نكرها بالملاحظات في الجدول ١٦ في مؤشرات التنمية في العالم .

( ١ ) القيم المتوسطة للبلاد التي يزيد عدد سكانها على مليون نسمة في سنة ١٩٧٦ .

( ٢ ) المجموع لبلاد يزيد سكانها على مليون نسمة في سنة ١٩٧٦ .

( ٣ ) المصدر : مؤشرات التنمية في العالم جداول ١٥ ، ١٦ .

بسيط فقط في متوسط إستهلاك الفرد للطعام فسوف يرتفع العجز في الطعام لبلاد أفريقيا جنوب الصحراء من ٢ مليون طن في سنة ١٩٧٥ إلى حوالي ٢٤ مليون طن في سنة ١٩٩٠ كما سيكون ثلثي (٢/٣) العجز المقدر عام ١٩٩٠ في نيجيريا وذلك وفقا لتقديرات المعهد الدولي لبحوث سياسة الطعام (I. F. P. R. I.) وترتكز تقديرات هذا المعهد على فرض إستمرار ركود الزراعة في نيجيريا كما كان عليه الحال في الفترة

٤٢ - الأرقام القياسية لمتوسط إنتاج الطعام للفرد  
١٩٦٦ - ١٩٧٠ ، ١٩٧١ - ١٩٧٦  
(١٩٦١ - ١٩٦٥ = ١٠٠)

	متوسط ١٩٦٦ - ١٩٧٠	متوسط ١٩٧١ - ١٩٧٦
أفريقيا	٩٩	٩٦
شمال ووسط أمريكا	١٠٥	١١٠
أمريكا الجنوبية	١٠٤	١٠٤
آسيا	١٠٤	١٠٧

(المصدر) منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (F. A. O.)

١٩٦٥ / ١٩٧٥ عندما إرتفع إنتاج الطعام بحوالي ١/٢ ٪ فقط في السنة وإن كان من الممكن تحسين هذا الانجاز وتخفيض هذا العجز . وعلى أية حال فقد دلت التقديرات بصورة مثيرة على مدى الحاجة إلى قدر أكبر من زيادة سرعة الإنتاج الزراعى في أفريقيا جنوب الصحراء في المستقبل .

### أولويات إستراتيجية التنمية :

يتوقف نفع عجلة التنمية وتخفيض حدة الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء - أكثر مما هو الحال في آسيا - على توفير دفعة قوية للزراعة بصفة رئيسية وخاصة في قطاع صغار الملاك ، وفي المقام الثانى على سرعة خلق التوظيف في الصناعة والعمل المباشر في تحسين توفير الخدمات العامة الضرورية . وتثبت تجربة عدة بلاد في الاقليم أنه يمكن زيادة دخول صغار الملاك من الزراعة بالسرعة المطلوبة وذلك إذا ما أعطى المنتجون مزيدا من الحوافز<sup>(١)</sup> ومساندة أفضل في شكل مشروعات البنية الأساسية والارشاد الزراعى والائتمان والتكامل في التسويق . ومع ظهور الضغوط السكانية أصبح من الواضح - على أية حال - أنه لا يمكن إستمرار نمو إنتاجية المزرعة والناتج لفترة طويلة بدون توسع كبير في إستخدام التكنولوجيا المطوعة للظروف الأفريقية ومزيد من إعتداد المزارعين على شراء مدخلات منتجة ومناسبة .

ولا يتوفر حتى الآن غير القدر اليسير من المعرفة المتخصصة والارشاد ، وهما ضروريان للانتقال من نظام تقليدى للزراعة إلى نظام يستخدم المعلومات الفنية لزيادة الغلة ، وسوف يتطلب التوجيه الحلى الضرورى للبحوث

(١) المصادر مختلفة للتحيز ضد الزراعة في نظام الحوافز وستناقش بمزيد من التفصيل في الفصل التالى .

والارشاد الزراعى قيادة حكومية أكثر نشاطا ، كما سوف يحتاج إلى دعم مالى قوى وفنى من الخارج . وينبغى أن يكون للبحوث المطلوبة لزيادة الانتاجية الزراعية في ظروف الزراعة الجافة أولوية بولية عظمية . ذلك أن نمو محصول جديد يمكن الاعتماد على إرتفاع غلته مثل « الذرة العويجة » يمكن أن يسهم بقدر كبير في رفع مستويات معيشة ملايين الفقراء ، بنفس القدر الذى يسهم به إجراء تغييرات في الهيكل والسياسة . وإذا تركنا جانبا البحوث التى تجرى في مراكز البحوث الدولية فإن قدرا أكبر من التأكيد يكون مطلوباً بالنسبة للبحوث المحلية المطوعة وكذا على الدراسة المنتظمة لخصائص نظم الزراعة القائمة . وتكون البحوث مطلوبة أيضا بالنسبة للمعدات والوسائل الفنية للحث بهدف الحفاظ على الرطوبة والتربة لتحل محل نظام الزراعة السائد بالحرث ، وكذلك بالنسبة لوسائل تحسين ظروف تربية الثروة الحيوانية . وسيكون للرى في الأجل الأطول نور هام ، ومن ثم ينبغى الاسراع بتجميع البيانات الضرورية الخاصة بالكهرمائية من أجل تحقيق هذا الغرض ، ولكن بالنسبة للمستقبل القريب - وفي معظم أجزاء الاقليم - باستبعاد الساحل - لا تزال توجد إمكانيات كبيرة غير مستخدمة في الزراعة بواسطة الأمطار حيث ينبغى إستغلالها قبل الالتزام بالقيام بأعمال الرى مرتفعة التكاليف والتى تكون مطلوبة فنيا .

ويجب أن تقترن قاعدة البحوث بالنسبة للزراعة الحديثة بتنمية الهيكل المؤسسى وهو في الوقت الحاضر ضعيف في معظم بلاد أفريقيا ، وكذلك بنشر الوسائل المحسنة وتقديم الامدادات الضرورية والخدمات . وأكثر من ذلك فإن الفوائد الناشئة عن إتباع ممارسات أكثر حداثة يجب أن تبدو جذابة بدرجة كافية لحمل المزارعين على دفع أجر هذه الامدادات والخدمات الإضافية .

والادعاء بأن صغار الملاك التقليديين لا يحفلون بحوافز السعر ، لا يؤيده عدد من الدراسات التجريبية التى أجريت في أفريقيا جنوب الصحراء على محاصيل مثل الكاكاو والبن والقطن والبقول السوداني والذرة وزيت النخيل والمطاط والسيغال والطباق ، والتي أظهرت جميعها إستجابة العرض بصورة إيجابية . . ولقد كان القشل في إدراك ذلك من أخطر جوانب القصور في السياسة الزراعية الماضية في بلاد أفريقيا جنوب الصحراء ، وهناك كثير من الأمثلة على أن القصور في حوافز السعر جعل الإنتاج أدنى من إمكانيات هذه البلاد ويتمثل ذلك في صادرات محاصيل تنزانيا باستثناء الطباق في نهاية الستينات وأوائل السبعينات ، كما يتمثل ذلك أيضا في غانا في نقص مساحة مزارع الكاكاو ، وفي السنغال في إنخفاض إنتاج البقول السوداني ، وفي غينيا في التحول الشامل لمنتجات الزراعة من القنوات الرسمية إلى التهريب والأسواق السوداء بسبب الرقابة على الأسعار . وتعتبر ساحل العاج إحدى البلاد القليلة التى حافظت على أسعار جذابة للمنتج ، إذ أسهمت في توسع زراعى نشط . وتظهر عدد

من البلاد الأفريقية حاليا إدراكا متزايدا لاستجابات الطلب المتوقعة من حوافز زراعية تميل نحو الكرم، مما يجعلها تغير من سياساتها وفقا لذلك .

وقضية أخرى لها أهمية أساسية، وهى الاختيار بين إستراتيجية للتنمية تركز على صغار المزارعين وتسعى إلى تحديث الزراعة لغالبيتهم وإستراتيجية إنتاج تقصر الموارد والنمو السريع للنتائج على وحدات من المزارع الكبيرة ذات الكثافة الرأسمالية نسبيا، وذلك فى إطار هيكل زراعى ثنائى . وحتى لو كانت المزارع الكبيرة والتى تدار تجاريا أكثر كفاءة ولو أنها ليس الحال دائما - إلا أن هناك أسبابا لتفضيل إستراتيجية تؤكد على أهمية نمو زراعة صغار الملاك منها : أولا : أن المزارع الكبيرة تتجه لأن تكون على درجة عالية من الميكنة، إذ تكون تكنولوجية الجرارات أكثر جاذبية نظرا لسهولة نقلها نسبيا من البلاد الصناعية، كما أن هناك إتجاها للنظر إليها بوصفها رمزا للصناعة الحديثة . ولكن بالرغم من أن بعض الميكنة للزراعة ( ليس بالضرورة إستخدام الجرارات ) قد تكون مرغوبا فيها إلا أن الزراعة فى العقد القادم يجب أن تكون المصدر الرئيسى للتوظيف والدخل لغالبية السكان . ثانيا : تستطيع المزارع التجارية الكبيرة الاستحواذ على حصة كبيرة من السوق الحضرية مضيقة المجال الذى يستطيع فيه صغار المزارعين بيع منتجاتهم مقابل نقود حاضرة وضرورة لشراء المدخلات ورفع مستوى تكنولوجية زراعتهم . ويكون لنمو الدخل من النقود الحاضرة لصغار المزارعين أهمية بالنسبة للتوسع فى أسواق المنتجات الصناعية فى الحضر، كما يشجع على تفاعل صحى بين الزراعة والسلع المصنعة .

وتكون الحجة ضد السماح للمزارع الكبيرة باحتلال الأسواق أقل فاعلية للتطبيق على الصادرات منها على المبيعات المحلية، وربما أقل قابلية للتطبيق فى بلاد تكون من كبار المستوردين لحبوب الطعام، وقد تكسب دولة ما فى المدى القصير نقدا أجنبيا عن طريق إنتهاج سياسة تبلغ بالانتاج الزراعى حده الأقصى عن طريق المزارع الكبيرة، ولكن يمكن للثنائية الناشئة عن ذلك أن تؤجل التحسن فى الانتاجية الزراعية التى ترتكز على قاعدة عريضة والتى تكون مطلوبة لاستمرار التنمية ولتوزيع أفضل للدخل الريفى .

وإحدى المتطلبات لنمو كفاء للسلع المصنعة فى الاقليم، هى جعل الأجور الحضرية فى القطاع الحديث متمشية بقدر الامكان مع مستوى مهارات العمال وإنتاجيتهم . ولقد سبق ملاحظة مجموعة العوامل المعقدة والمسئولة عن الاختلال الحاضر بحيث يحتاج الأمر إلى إتخاذ إجراء مصحح على جبهة عريضة تشمل الهيكل التعليمى والمناهج والتمويل والأجور الحكومية والأجور فى الصناعة وسياسات الحوافز الصناعية . وسوف يكون من الضرورى إيجاد تكيف أفضل بين الانتاجية والأجور، إذا ما أريد للصادرات من السلع المصنعة أن تكون منافسة فى الأسواق العالمية .

ولقد حاولت بعض البلاد إغفال عنصر الكفاءة فى المنافسة

الدولية، وذلك بالتأكيد على أهمية الانتاج للسوق المحلية، إلا أن تجربتها لم تكن مشجعة، إذ أنه من الواضح أن بعض السلع المصنعة والموجهة للسوق المحلية قد تكون على مستوى من الكفاءة ولكن مجموعة الصناعات التى يمكن أن تكون على هذا المستوى يغلب أن يحد منها إقتصاديات الحجم والتدريب المهنى والمهارات الفنية والادارية ومشروعات البنية الأساسية . ولقد حاولت كل من غانا وتنزانيا - على سبيل المثال - دفع عجلة التصنيع بما يتجاوز هذه الحدود . وبينما كانت هذه السياسات فاشلة إلى حد كبير فى دفع عجلة النمو الصناعى فقد أدت أيضا إلى إحتضان مشروعات ليست على مستوى الكفاية مما يصعب معه إعادة توجيه الحوافز الصناعية نحو الكفاية التنافسية ومن ثم أدى إلى الحيلولة دون النمو فى المستقبل . وعلى النقيض من ذلك فإن البلاد التى لم توفر سياساتها أهمية أولى للتصنيع حققت فعلا معدلات نمو صناعى سريعة نسبيا، إذ إرتفعت حصة السلع المصنعة فى الناتج المحلى الاجمالى من ٧ ٪ سنة ١٩٦٠ إلى ١٤ ٪ سنة ١٩٧٤ فى ساحل العاج فى حين ركد النمو الصناعى حوالى ١٠ ٪ فى غانا .

وكان أحد عوامل الحد من النمو الصناعى فى أفريقيا هو الحجم الصغير نسبيا لسوق المنتجات الصناعية فى البلاد كل على حدة، وكان إدراك هذه الصعوبة مصدرا لعدة مشروعات للتكامل الإقتصادى الإقليمى . وأحد هذه المشروعات هو السوق المشتركة لشرق أفريقيا وتضم كينيا وتنزانيا وأوغندا، وانزلق هذا المشروع منذ إنشائه فى صعوبات إقتصادية وسياسية أدت به إلى إنفراط عقده . وتوجد الآن عدة مشروعات فى غرب ووسط أفريقيا يقتصر إثنان منها على الجماعات المتحدة باللغة الفرنسية وهما الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (C. E. A. O) وتضم ساحل العاج ومالى وموريتانيا والنيجر والسنغال وقولتا العليا، والاتحاد الإقتصادى والجمركى لافريقيا الوسطى (U. D. E. A. C) وهو يضم الكاميرون وإمبراطورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الشعبية وجابون، والجماعة الاقتصادية لبلاد غرب أفريقيا الستة عشر (E. C. O. W. A. S.) وهى تضم أعضاء (C. E. A. O.) مضافا إليها (بنين) (Benin)، (وكاب فردى) (Cape Verdi) وجامبيا وغانا وغينيا وغينيا بيساو وليبيريا ونيجيريا وسيراليون وتوجو - وهى تمثل أكثر الجهود طموحا للتكامل الإقليمى فى غرب أفريقيا .

وتهدف هذه المشروعات جميعا إلى إقامة أسواق مشتركة مع تأكيد خاص على التنمية الصناعية، إذ أن البلاد الأعضاء متنوعة فى مواردها ومستويات تنميتها الاقتصادية، فمن بلاد ساحلية أغنى نسبيا إلى بلاد ليست لها منافذ على البحر إلى بلاد فى غاية الفقر . وكل معاهدة تنص على إقتسام عادل للفوائد الناشئة عن التنمية الإقليمية مع أجهزة التعويض عن الخسائر فى الإيرادات والتى تعزى إلى تغييرات فى حصص التجارة وكذلك توفير أرصدة للتنمية ولعانة البلاد الأعضاء الأكثر فقرا بصفة خاصة . ولا يزال الوقت مبكرا لتقييم



ما يحققه إسهام هذه المشروعات في إستغلال إقتصاديات الحجم عن طريق تكامل السوق .

### المعونة الدولية :

أوجز هذا الاستعراض لمشاكل التنمية في الزراعة والصناعة في بلاد أفريقيا جنوب الصحراء الصعوبات الهائلة التي تواجهها هذه البلاد في دفع عجلة نموها . وإن كان بوسع المعونة الدولية أن تسرع بخطى تنميتها بعدة طرق .

وربما كان أكثرها أهمية هي المعونة المالية والفنية بغرض زيادة كل من البحوث الزراعية في علاقتها بصغار المزارعين في ظل مختلف الظروف الزراعية الجوية . وتتمثل الاستجابة الهامة لكل من هذه الاحتياجات في المراكز الدولية للبحوث الزراعية مثل : المعهد الدولي للزراعة الاستوائية (I. I. T. A.) ، والمعهد الدولي لبحوث محاصيل المناطق الاستوائية وشبه الجرداء (I. C. R. I. S. A. T.) والمركز الدولي لتحسين الذرة والقمح . وتوفر هذه المعاهد المادة العلمية عن النبات كما توفر الأفكار والمعونة الفنية وتسهيلات التدريب بهدف تقوية برامج بحوث محصولات الطعام في كل بلد على حده . ويؤكد كل من هذين المعهدين على أهمية البحوث لقيادة تطوير نظم زراعية تكون أكثر إنتاجية .

إن مزيدا من البحوث بشأن تنمية الثروة الحيوانية بما في ذلك أمراض المواشي والدواجن والماعز إنما تكون مطلوبة أيضا ، وبالإضافة إلى ذلك تكون المعونة مطلوبة أيضا ، لتقوية برامج البحوث القومية وسد الفجوة بين عمل المراكز الدولية والبحوث المحلية المحددة والمطلوبة للتعرف على الابتكارات وإختبارها بحيث تلائم المزارعين في مواقع معينة . وسوف تصبح المسألة الدولية للبحوث والتي تغطي المناطق البيئية المشتركة في كثير من البلاد ذات قيمة خاصة في هذا الصدد . ويوجد الكثير مما يمكن الاستفادة به من التجربة مع البرامج الإقليمية القائمة مثل المعونة المقدمة من منظمة الحكومة الفرنسية لدعم البحوث عن الزيوت النباتية (I. R. H. O.) والرابطة الجديدة لغرب أفريقيا لتنمية الأرض (W. A. R. D. A.) .

وسوف تستمر الحاجة مرتفعة في دول أفريقيا جنوب الصحراء إلى معونة من رأس المال بشروط ميسرة بسبب ما تعانيه كثير من البلاد من فقر لا تستطيع معه تمويل احتياجاتها بالشروط الميسرة . وقد تزداد الحاجة إلى رأس المال بالشروط الميسرة بالنسبة لبلاد أفريقيا متوسطة الدخل والتي يغلب أن يكون نمو صادراتها متواضعا ، طالما تعتمد بشدة على عدد قليل من المنتجات الأولية ، وإن بقي لديها مجال للقيام باستثمارات كبيرة في مشروعات البنية الأساسية

للنقل والخدمات الصحية - على سبيل المثال - وهي إستثمارات حيوية للتنمية . وقد يوجد خطر في التأكيد على تخفيف حدة الفقر ، وهو أن تهمل وكالات التمويل الدولية هذه الاحتياجات سعيا وراء مشروعات تفيد مباشرة فقراء الريف ، إذ أن الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية كثيرا ما يكون جزءا مكملًا في إستراتيجية موجهة نحو الفقر ، وفي كثير من بلاد أفريقيا تكون شرطا مسبقا لبرامج فعالة من أجل الفقراء .

ولقد سبق مناقشة أهمية المشاكل التي تؤثر على السلع الأولية في البلاد الأفريقية ، فبالإضافة إلى الأجهزة التي تعمل على إستقرار الأسعار والحصول من الصادرات فإن العمل الدولي يمكنه أن ينشط من نمو الحصة من السلع الأولية وذلك بالمساعدة في التوسع في الناتج والحصول في السوق . وبينما يكون من المطلوب توفير حجم أكبر من الاستثمار وتكنولوجية محسنة وحوافز أفضل لزيادة العرض من أفريقيا فقد يحتاج الأمر إلى عمل مواز للحيلولة دون ظهور فائض عالمي من بعض السلع . وفي حالات كثيرة نجد أنه من المتوقع أن يزيد الطلب العالمي على إستيراد كل من البوكسيت والفوسفات والأخشاب على سبيل المثال . كما أن زيادة سريعة ومعتدلة في الناتج الأفريقي ربما أمكن إستيعابها دون إضطراب في السوق دون التأثير على الأسعار ، ولكن في حالات أخرى - ومن الأمثلة البارزة عليها : الشاي والبن - فإن النمو السريع للناتج الأفريقي والصادرات لا يمكن تكيفهما إلا إذا خفضت بلاد أخرى من حصصها في السوق ، وهو ما كان يحدث إلى حد ما . إذ أن حصة البرازيل من صادرات العالم من البن قد هبطت من ٣٨٪ إلى ٢٦٪ بين عام ١٩٦١ ، ١٩٧٦ مع زيادة حصة أفريقيا من حوالي ١٩٪ إلى ٢٧٪ عن نفس الفترة . وكذلك هبطت حصة الهند وسيريلانكا في صادرات الشاي من ٧٣٪ في الفترة ١٩٦١ / ١٩٦٣ إلى ٥٢٪ في الفترة ١٩٧٢ / ١٩٧٤ في حين زادت حصة أفريقيا من ٦٪ إلى ١٥٪ وكانت البلاد الرئيسية المصدرة هي كينيا وتنزانيا وأوغندا . ويمكن الاسراع بعجلة هذه الاتجاهات بما يعود بالفائدة على بلاد أفريقيا الأكثر فقرا وذلك إذا أمكن توفير المعونة لكبرى البلاد المصدرة الأخرى والتي لديها فرص بديلة للاستثمار والتنوع في محصولات أخرى . وحيث يبدو التنوع مفيدا فإن تمويل إضافيا ومعونة دولية أخرى لمشروعات تستخدم العمال الزائدين عن الحاجة سوف تفيد كلا من البلاد المصدرة حاليا والبلاد الأفريقية التي سوف تستطيع زيادة إنتاجها من هذه السلع .

## أولويات التنمية في البلاد النامية متوسطة الدخل

### السياسات الصناعية والتجارية :

ان أفضل استجابة لدولة تعاني من تدهور في توقعات صادراتها لا تتوقف على مقدار اعتماد اقتصادها على التجارة بل وأيضا على هيكل اقتصادها وسياساتها التجارية . وتميل البلاد الكبرى الى أن تكون أقل توجيهها لتجارتها وأسرع في تصنيعها من البلاد الصغيرة ، وذلك نظرا لأنه يتوافر لديها بوجه عام قدر أكبر من الهبات المتنوعة من الموارد ، كما أنها تستطيع الاعتماد على أسواق محلية أكثر اتساعا تبرر الانتاج على نطاق اقتصادي . وتميل البلاد الغنية في الموارد الطبيعية الى تكون أسرع في تصنيعها من تلك الفقيرة في الموارد والتي يجب أن تقوم بتصدير السلع المصنعة في مرحلة مبكرة لكي تستطيع الوفاء بحاجاتها من الواردات . ويوضح الجدول ٤٣ مدى التباين بين البلاد متوسطة الدخل في حجم أسواقها ودرجة انتاجها وذلك بأستخدام بيانات عن عينة صغيرة من البلاد . ويبلغ حجم السوق لمنتجات الصناعة في الأرجنتين ١٥٠ ضعفا بالمقارنة مع حجم السوق في توجو ، كما أن الاختلاف الصارخ في درجة الانفتاح لمختلف الاقتصاديات قد توضحه حقيقة اختلاف معدلات الاستيراد اختلافا كبيرا بين ماليزيا وكولومبيا على الرغم من أن أسواقها من نفس الحجم تقريبا .

وسوف يكون من الضروري بوجه عام ايجاد طرق للحفاظ على نمو المنتجات من النقد الأجنبي في الوقت الذي تنتهج فيه سياسات من شأنها الحفاظ على النمو الاقتصادي وذلك

### ٤٣ - حجم الاسواق الصناعية ومعدلات الاستيراد

في بلاد متوسطة الدخل ، ١٩٧٥

سوق المنتجات الصناعية	الواردات كشبة مئوية من السوق للمنتجات الصناعية
توجو	٢٤٩
غانا	٢٠٠٥
ماليزيا	٥٢٩٧
كولومبيا	٧٥٣٤
كوريا	١٢٧٣٦
تركيا	١٨٢٨٢
يوغوسلافيا	٢٣٧٣٦
الأرجنتين	٣٩٠١٣

ملاحظة : تعرف سوق المنتجات الصناعية بأنها الناتج الصناعي الاجمالي مضافا اليه الواردات ومطروحا منه الصادرات . والبيانات في هذا الجدول مستمدة من مجموعة متنوعة من المصادر ، وترتكز على تعريفات دقيقة ومتناسكة ، ومن ثم تشير المقارنات فقط ترتيب واسع للأحجام .

«متوسط الدخل» هو تعبير عام يسرى وصفه على بلاد ذات خصائص اقتصادية متنوعة وعند مراحل مختلفة من التنمية . فبلاد مثل بوليفيا ومصر والسودان وتايلاند هي بلاد يغلب عليها الطابع الريفي ولا تزال يعيش جزء كبير من سكانها عند مستوى الكفاف . وعلى النقيض من ذلك توجد بلاد على الطرف الأعلى من سلم الدخل يربو فيها دخل الفرد على ٢٥٠٠ دولار أمريكي مثل سنغافورة وفنزويلا وبعض البلاد في جنوب أوروبا . كما يدخل في اطار مجموعة بلاد الدخل المتوسط البلاد المصدرة للمواد التعدينية والتي يكون فيها متوسط الدخل مضللا بصفة خاصة ، لوجود تباين شديد بين القطاعات التعدينية وغير التعدينية في الاقتصاد . وتتفاوت مستويات التنمية الصناعية ابتداء من بعض اقتصاديات افريقية لها قدرات أولية على انتاج السلع المصنعة الى بلاد صناعية كبرى مثل البرازيل او يوغوسلافيا التي تصدر الآلات . وتختلف الخصائص السكانية أيضا من بلاد هبطت فيها فعلا معدلات الخصوبة الى مستويات دنيا الى بلاد لا تزال ترتفع فيها هذه المعدلات . وعلى أية حال ففي وسط هذا التنوع تشترك البلاد متوسطة الدخل في خاصيتين شائعتين تميزانها عن البلاد منخفضة الدخل هما : أن تكون توقعات نموها أكثر حساسية للظروف الاقتصادية في البلاد الصناعية وبصفة خاصة بيئة التجارة وتدفقات رأس المال التجاري وأن يتوفر لديها مزيد من الموارد تمكنها من رفع مستويات معيشة الفقراء .

وخلال العقدين الماضيين اسهم أولى هذه الخصائص بدرجة كبيرة في نمو البلاد متوسطة الدخل حين كانت البيئة الدولية في صالح النمو السريع في حصيلة الصادرات والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج . ويغلب أن تكون بيئة التجارة الدولية أقل موافقة خلال الخمس الى العشر سنوات القادمة . ويبحث هذا الفصل الآثار المترتبة على سياسات تستهدف الحفاظ على نمو وزيادة حصيلة الصادرات ، ومن ثم فهو يناقش استراتيجيات تخفيف حدة الفقر ، مركزا على اجراءات تعمل على تعديل انماط النمو بحيث تفيد الفئات ذات الدخل المنخفض .

ويعتمد التركيب المناسب للاستثمار وسياسة الأولويات في أي بلد معين على مجموعة معقدة من الظروف التي تتطلب تحاليل مفصلة . كما أن مجالات العمل المقترحة في هذا الفصل والفوائد المحتملة لبلاد ذات هياكل اقتصادية مختلفة وبيئات سياسية مختلفة أيضا تكون توضيحية ، وذلك بأخذ أمثلة من البلاد .

عندما يصبح النقد الأجنبي أكثر ندرة . وتتضمن الاجراءات من النوع الأول زيادة حوافز الصادرات ، والتفاوض بشأن استراتيجيات لتحسين امكانية الوصول الى الأسواق في البلاد الصناعية ، وزيادة التجارة مع بلاد نامية أخرى ، وزيادة القيمة المضافة المحلية للصادرات الحالية . وتتضمن السياسات التي تعمل للحفاظ على النمو الاقتصادي وترتكز على الطلب المحلي ضرورة النهوض بالصناعات الهندسية والخدمات والزراعة . وبعض منها في الواقع آثار على حصيلة الصادرات أيضا : إذ أن النهوض بالمنتجات الهندسية قد يكون وسيلة هامة لتنويع تركيب الصادرات من السلع المصنعة بعيدا عن المنتجات التي تواجه الحواجز الحمائية كما أن تنشيط الزراعة قد يزيد الامدادات من المنتجات والتي يتوقع أن يكون الطالب التصديري عليها قويا .

### زيادة حوافز التصدير :

عندما تأخذ البلاد في التقدم نحو احلال السلع المنتجة محليا محل الواردات فانها تصبح بالتدريج أقل كفاءة في استخدام الموارد المحلية بغرض توفير النقد الأجنبي عن طريق زيادة الصادرات . وعندما يضيق المجال أمام الاحلال محل الواردات الصناعية في الوقت الذي تنمو فيه الصادرات ببطء أو لاتنمو على الاطلاق فللايلت أن يصبح النقد الأجنبي هو عنق الزجاجة الرئيسي لمزيد من التنمية .

والأرجنتين وتركيا هما من بين عدة بلاد كانتا في هذا الوضع فقد قام على حماية الصناعات المحلية نظام معقد من التعريفات الجمركية والرسوم غير الجمركية والحصص وتحريم الاستيراد وأسعار صرف تفاضلية وودائع تدفع مقدما على الواردات . وبناء على ما هو متاح من أدلة فإن مستويات الحماية الفعالة تكون مرتفعة أو تختلف باختلاف الصناعات حيث تكون المنتجات الصناعية أعلى ثمنا من أسعارها الدولية . وبما أنه كان هناك ضغط مستمر على تخفيض الواردات فإن البنود التي يستمر استيرادها هي السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية ذات الأهمية البالغة والتي تكون تكلفتها مرتفعة للغاية لو أنتجت محليا . ومن ثم يتوقف النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة على ما هو متاح من الواردات ، وبخلاف هذا مع التقلبات التي لامناص منها في حصيلة النقد الأجنبي ، تنشأ مشاكل دائمة في ميزان المدفوعات ومعدلات تنمية سريعة التقلب .

ولتقوية ميزان المدفوعات في هذه البلاد يصبح من الضروري تقليل التحيز ضد الانتاج من أجل التصدير بالنسبة للمبيعات المحلية ، الى جانب الهدف طويل الأجل وهو المساواة في حوافز المبيعات بين الأسواق المحلية والأجنبية . ومهما بدت الصورة العامة للصادرات من السلع المصنعة أقل جدوى من ذي قبل في بلاد تقترب من الحدود الاقتصادية للاحلال محل الواردات فقد يكون من المرغوب فيه نقل هيكل الحوافز لكي يصبح في صالح الصادرات .

وبالاضافة الى الادوات العادية لسياسة الحوافز التجارية - ، التدخل في أسعار الصرف ، والحماية ضد

الواردات ، واعانات التصدير - فإن الادوات المتاحة للسياسة الصناعية مثل حوافز الاستثمار واعانات الانتاج والأجور والأنشطة الحكومية للنهوض بالصناعة يمكن أن تؤثر جميعها بشدة على هيكل الاستثمار الصناعي حتى في أسواق البلاد النامية الموجهة نسبيا . وتتضمن أنشطة الحكومة للنهوض بالصناعة ، مايلي : التعرف على المشروعات ، والاعداد ، والتمويل ، والتنفيذ والتصميم ، وتحديد موقع مشروعات البنية الأساسية مثل الموانئ والطرق العامة وتسهيلات توليد القوى والمستعمرات الصناعية وتنظيم بحوث التسويق واستيراد التكنولوجيا .

ان هيكلا للحوافز الصناعية التي تثيب المصانع ذات المستوى المرتفع من الكفاءة والتي تستطيع المنافسة دوليا ، انما يميل الى تعزيز النمو السريع في التوظيف الصناعي وفي الدخول ، كما يتجه التحيز القومي نحو الحماية في هيكل الحوافز الصناعية ليكون في غير صالح نمو مستمر بمعدلات مرتفعة في الأجل الطويل كما أن التغيرات في الاستراتيجيات ستتضمن تغيرات في الهيكل الصناعي ، مما يحدث اضطرابا يدخل فيه فقد التوظيف في صناعات يكون فيها الانتاج المحلي غاية في الضعف . وربما يكون هذا مؤلما الى حد بعيد وخاصة في بلاد تكون فيها البطالة والبطالة الجزئية مرتفعة للغاية فعلا مما يجعل من الصعوبة بمكان أن يجد العمال الزائدون عن الحاجة توظفا بديلا ، كما انه يمكن ابتكار اجراءات لتسهيل عملية الانتقال وتخفيض التكاليف الاجتماعية المرتبطة بالتغير الهيكلي . والمبرر لتحمل هذه التكاليف هو ارتفاع معدلات النمو والتوظيف التي تساعد على تحقيقها .

### زيادة القيمة المضافة في الصادرات :

تستطيع البلاد التي تصدر سلعا مصنعة بالفعل ، أن تزيد صافي حصيلتها من النقد الأجنبي عن طريق زيادة كل من الحجم والقيمة المضادة التي تحتويها هذه الصادرات . ولا يؤدي رفع القيمة محليا الى زيادة القدرة على اختراق الأسواق في البلاد الصناعية ، ولكن لها مزايا واضحة في حالة المنتجات التي تخضع لقيود الاستيراد الكمية في البلاد الصناعية . وعلى أية حال ففي المنسوجات والملابس - كما لوحظ في الفصل الثالث - بدأت البلاد النامية فعلا في رفع مستوى النوعية ومعالجة سعر الوحدة ، وقد قطعت في ذلك شوطا بعيدا بحيث ينتظر أن يكون هناك سجلا للمزيد من المكاسب الكبيرة .

وثمة طريق أخرى لزيادة القيمة المضافة وهي القيام بمراحل اضافية في الانتاج والتسويق ، وهنا أيضا توجد حدود اقتصادية يجب الاعتراف بها . ذلك أن الاستثمارات في انتاج السلع الوسيطة التي خططت من أجل الاحلال محل الواردات انما تحتاج الى التقويم بعناية فائقة وبصفة خاصة من أجل الكفاية الاقتصادية . ويجب ان يكون انتاج السلع الوسيطة الأساسية مثل الكيماويات والصلب على نطاق واسع حتى تكون اقتصادية ، كما أن أى محاولة سابقة لأوانها لصناعتها محليا يمكن أن تعرض لخطر المنافسة

الدولية لصناعات التصدير التي تستخدم هذه السلع الوسيطة . وفي هذا الصدد كلما كانت البلاد سببه المصنعة أكبر وأكثر تقدما كان لها ميزة على بلاد لا تزال أسواقها الصناعية صغيرة .

وتسعى جميع البلاد تقريبا المصدرة لسلع أولية الى زيادة حصيلتها من الصادرات ، وذلك بالقيام بعمليات تجهيز اضافية للمنتجات قبل تصديرها . ولا يمكن تقويم مدى قدرتها على القيام بذلك بكفاءة الا بالنسبة لكل بلد ولكل سلعة على حدة . اذ يتوقف هذا الأمر على عدد من الظروف الفنية والمؤسسية والتي من بينها الحجم وكثافة رأس المال اللازم للتجهيز وحاجاتها من الطاقة والتسويق والترتيبات المتعلقة بأجور النقل . وقد استغلت البلاد المصدرة للموارد التعدينية بالفعل مجال التجهيز المحلى ، وقد يحتاج العمل لتوطين مراحل أخرى من الانتاج الى استثمارات على نطاق كبير وذات كثافة رأسمالية . ويبدو أن لدى البلاد المصدرة للأخشاب توقعات مرافقة لزيادة التجهيز المحلى ، كما أن مزيدا من التجهيز للمشروبات الاستوائية من جانب المنتجين قد أصبح من الصعوبة بمكان ، نظرا لسيطرة شركات التجهيز في البلاد المستهلكة على شبكات التسويق ، ومن ثم فأنه لا ينتظر أن يقيم المنتجون شبكات بديلة في البلاد المستوردة . وحتى لو كانت الاختلافات في بعض الأسواق الهامة متواضعة كما يوضح ذلك الجدول ٤٤ فإن التعريفات الجمركية على الواردات التي تكون أكثر ارتفاعا على السلع المجهزة منها على المواد الخام يمكن أن تصبح عائقا هاما أمام زيادة عمليات التجهيز في البلاد النامية المصدرة .

٤٤ - البلاد الصناعية : متوسط مستويات التعريفات الجمركية في اقسام واسعة من المنتجات متضمنة المواد الخام ، ١٩٧٣

المواد الخام	سلع مصنعة جزئيا	سلع تامة الصنع
الجماعة الأوروبية	٨,١	٩,٣
الولايات المتحدة	٧,٦	٧,٩
اليابان	٥,٩	١١,٢
كندا	-٣	١٠,٢
استراليا	٩	٢١,٠
السويد	-	٦,٦
النمسا	٥,٩	١٦,٠
سويسرا	-٣	٣,٦
فنلندا	-	٨,٠
النرويج	-١	٧,٤
نيوزيلاند	-٦	٣٢,٦
المتوسط المجمع	٢,٠	٩,٨

المصدر : ملخص حسب فئات المنتج الصناعي ، التعريفات الجمركية سنة ١٩٧٣ ، الواردات سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٧١ ( جنيف : الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة ، مارس سنة ١٩٧٤ ) .

#### المفاوضات التجارية :

جرى تأكيد في الفصل الثالث على أن توقعات الصادرات

للبلاد النامية لا تتأثر بالقيود الكمية فحسب بل أيضا بحواجز التجارة المعقدة التي أخذت في الانتشار ، وعلى أن الآثار المضادة للحماية الجديدة سوف لا تشعر بها كبرى البلاد المصدرة للسلع المصنعة فحسب بل أيضا تلك البلاد التي بدأت أولى خطوات نجاحها على طريق تصديرها للسلع المصنعة مثل الفلبين وتونس - ولاش أن الحفاظ على امكانية الوصول الى أسواق البلاد الصناعية والعدول عن الحواجز غير الجمركية يعتبر ذا أهمية طاغية للبلاد النامية ولتحقيق التقدم في وجه الضغوط الحمائية من جانب المنتجين في البلاد الصناعية ، يتطلب الأمر كحد أدنى مشاركة نشطة في المفاوضات التجارية المستقبلية ، وهو أمر ما زال مفتقدا بوجه عام حتى الآن . وفي الماضي كان الهدف الرئيسى للبلاد النامية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف هو الحصول على تفضيلات خاصة ، مما أدى الى النظام العام للتفضيلات (G.S.P.) الذي انشئ سنة ١٩٧١ . ولهذا المشروع وجهان جديران بالملاحظة : الأول : هو ضيق مجاله الشديد وذلك طالما أن كل بلد صناعى أقام القيود الخاصة به على التفضيلات الممنوحة باستبعاد بعض بلاد نامية وبعض المنتجات وخاصة المنتجات والملابس والأحذية ومنتجات البترول ، هذا بالإضافة الى أنه توجد حدود على كمية الواردات التي تحصل على معاملة تفضيلية لمنتجات بمفردها أو بلاد موردة أو في بعض الحالات لكليهما في نفس الوقت . ثانيا : أظهر التحليل أن معظم الفوائد من المشروع ليست مستمدة من جوانبه التفصيلية بل من التجارة الاضافية التي تشأت عن تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات ، وربما تنطبق هذه النتائج أيضا بصورة أكثر تعميما على المشروعات التفضيلية التي تكون جديرة بالتطبيق بحيث تتجنب الأضرار بمصالح المنتج في البلاد الصناعية . وتؤكد هذه النتائج أيضا على أنه ولو أن الجهود المبذولة للحفاظ على تفضيلات التعريفات الجمركية يمكن أن تكون لها أهميتها في ازدهار مصدرى السلع المصنعة إلا أنها تكون أكثر أهمية في ضمان امكانية الوصول إلى أسواق البلاد الصناعية .

إن كبرى قضايا التجارة التي تواجه البلاد النامية ليست في كيفية الحصول على معاملة تفضيلية في التعريفات الجمركية من البلاد الصناعية بل أيضا في كيفية درء النمو المستقبلى لمزيد من نمو الحواجز غير الجمركية ضد الواردات . إن تركيز التخفيضات الجمركية متعددة الأطراف على منتجات ليست هى موضع الاهتمام المركزى من جانب البلاد النامية ، كما أن فرض قيود كمية على كبرى صادرات البلاد النامية ، قد تعزى جزئيا إلى حاجتها لمشاركة نشطة في المفاوضات التجارية .

ولاشك أن المركز التفاوضى للبلاد النامية سوف يقوى ، كما أن الضغوط الحمائية في البلاد المستوردة يمكن تسويتها بدرجة أكثر فاعلية إذا ما أجريت مفاوضات بشأن الحواجز غير الجمركية على أساس التنازلات المتبادلة من البلاد النامية . ويوحى إختلاف مصالح بلاد عند مستويات مختلفة من التصنيع بأنها تستطيع الوصول إلى مساومات تقيد كلا

عددا أكبر من البلاد يستطيع أن يحصل على فوائد ملموسة من إستراتيجية تكون فيها التجارة أداة للنمو .

### التجارة بين البلاد النامية :

يذهب ربع صادرات البلاد النامية تقريبا إلى بلاد نامية أخرى ، وأكثر فئات هذه الصادرات حركية هي السلع المصنعة ( كما يوضح ذلك العمود الأخير من الجدول ٤٥ ) ، إذ تمثل حوالى ٣٩٪ من الزيادة الحقيقية في التجارة بين البلاد النامية خلال الفترة ١٩٦٠ / ١٩٧٥ وفي هذه الحالة

من الطرفين . ويمكن أن يتضمن جدول أعمال المفاوضات بصورة مفيدة العناصر التالية :

نموا مؤكدا في حجم واردات البلاد الصناعية من المنتجات الجارية المقيدة ، والتي تكون ذات أهمية وخاصة للبلاد النامية .

قواعد دقيقة تحول دون خلق حواجز جمركية جديدة بإستثناء فترات قصيرة ، وذلك بمقتضى معايير متفق عليها وفي ظل إشراف دقيق متعدد الأطراف .

### ٤٥ - البلاد النامية : تركيب المنتج من التجارة السلعية ١٩٧٥

واردات من البلاد النامية	واردات من البلاد الصناعية	واردات من بلاد نامية أخرى كنسبة مئوية من مجموع الواردات	تكوين المنتج للزيادة في التجارة بين البلاد النامية ١٩٦٠ - ١٩٧٥ نسبة مئوية أسعار ١٩٧٥
٩,٢	١٥,٧	٣٣	١٦
٢,٩	٣,٤	٤١	٥
١,٨	٢,٨	٣٧	٥
٢٠,٧	٢,٤	٥٧	٣٥
١٣,١	١٢٣,٣	٩	٣٩
٤٧,٨	١٤٧,٦	٢٢	١٠٠

٦٧

### ٤٦ - تركيب المنتج في تجارة السلع المصنعة بين البلاد النامية ، ١٩٧٥ (نسبة مئوية)

واردات البلاد النامية من بلاد نامية أخرى	واردات البلاد الصناعية	واردات البلاد النامية من الواردات التي تحصل عليها البلاد النامية من بلاد نامية أخرى
١٤	٤	٢٨
٥	١	٣٩
٣١	٥٥	٦
١٣	١٢	١١
٦	١٠	٧
٣١	١٩	١٥
١٠٠	١٠٠	٩

إزالة تدريجية للقيود الكمية الحالية على الواردات وترشييد الإجراءات الإدارية .

تحريراً تدريجياً للواردات من جانب مصدرى كبرى البلاد النامية .

وضع حدود على الإجراءات التي يسمح بها للنهوض بالصادرات مع إستثناءات مستمرة للبلاد الأقل تقدماً من بين البلاد النامية لتمكينها من إعانة صناعاتها التصديرية ، وذلك لتسوية الآثار الناشئة عن النظم التجارية المسرفة في الحماية .

اتفاقات لتسهيل نمو التجارة بين البلاد النامية .

وعن طريق مشاركة أكثر إكتمالا في مفاوضات التجارة متعددة الأطراف على أساس تبادلى تستطيع البلاد النامية الأكثر تقدماً المساعدة على التأكد من أن البيئة التجارية الدولية سوف تعكس مصالح البلاد النامية بصورة أفضل . كما تستطيع بذل المحاولات لمجابهة التمييز المتزايد ضد الواردات من البلاد النامية . وإذا ما أمكن تحقيق ذلك فإن

فلا بد أن تكون الصادرات من السلع المصنعة على رأس ما تحقق من زيادة في سرعة نمو التجارة بين البلاد النامية .

وقد زادت خلال العقد الماضي سرعة التجارة في السلع المصنعة بين البلاد النامية حيث زادت بمعدل ١٠,٦٪ في السنة خلال الفترة ١٩٦٠ / ١٩٧٥ وهو ما يمثل حصيلة متزايدة من واردات البلاد النامية من السلع المصنعة التي أرتفعت بمعدل ٧,٣٪ سنوياً . كما أن ما يقرب من ١/٢ النمو في التجارة في السلع المصنعة في البلاد النامية في الفترة بين ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ كان في الآلات ومعدات النقل . وعلى أية حال فإنه بإستبعاد المنسوجات والملابس يأتى ما لا يزيد عن ١٥٪ من البلاد النامية من السلع المصنعة من بلاد نامية أخرى ، بينما تنخفض النسبة بصفة خاصة في قطاع الآلات (كما هو موضح في العمود الأخير من جدول ٤٦) .

ان قدراً كبيراً من نمو التجارة في السلع المصنعة بين البلاد النامية قد ارتكز على المعاملة التفضيلية في ترتيبات اقليمية . وسوف يتطلب التوسع للموسم للتجارة بين البلاد النامية توافر تفهم اقليمي أقوى أو مزيداً من تحرير عام للواردات . وقد جاءت التطورات الهيكلية التي حدثت أخيراً في مجموعات معينة من البلاد النامية لصالح نمو تجارى منيد لكل من الطرفين . فقد زادت بعض البلاد النامية من قدراتها الصناعية بدرجة ملحوظة وأصبح باستطاعتها توفير نسب متزايدة من السلع الرأسمالية التي تطلبها بلاد نامية أخرى ، وربما تكون بتكلفة أقل وبخصائص للتصميمات أكثر ملاءمة لظروف التشغيل في هذه البلاد . ويبدو أن التوسع الهائل في صادرات البلاد النامية إلى كبرى البلاد المصدرة للبترول هو الذى يفسر امكانية مثل هذا النمو .

وتستطيع البلاد متوسطة الدخل والأكثر تقدماً أن تحقق مكاسب كبيرة وملموسة من التجارة مع بلاد نامية أخرى وخاصة في منتجات مثل الكيماويات حيث يكون لاقتصاديات الحجم أهمية طاقية . واستغلال مثل هذه الفرص يتطلب اجراء تغييرات في السياسة الصناعية والتجارية . وعلى سبيل المثال فان هذه البلاد - التي تكون عند مستويات متماثلة تقريبا من التنمية الاقتصادية - يتوفر لديها جميعاً خطط للنهوض بالانتاج المحلى من الآلات والكيماويات ، ولكن التجارة بينها يغلب أن تتميز بالتوسع الشديد على أساس التخصص . ومن هنا فان تعاوناً أكثر تفصيلاً في تخطيط التوسع الصناعى ، وانتهاج سياسات أكثر تحرراً نحو الواردات من دولة إلى أخرى - سوف يكون مطلوباً بين البلاد النامية اذا ما أريد التوسع السريع .

وتتطلب زيادة التجارة في المنتجات الهندسية بين البلاد النامية بذل جهود كبيرة للتغلب على المشاكل الفنية والتسويقية . وتعوق بعض هذه المشاكل وخاصة عدم كفاية الطاقة المحلية على التصميم الهندسى وتطوير المنتج ، تنمية هذا القطاع في كل من المبيعات المحلية والتصديرية ، وهو ما سوف يناقش في الفصل التالى . وتنحصر المشاكل المتعلقة

بصفة خاصة بالتجارة بين البلاد النامية في قيود التراخيص التي تمنع المبيعات خارج السوق المحلى ، والقيود على إستخدام المعدات الفنية المالية الخارجية والتي تتطلب من البلاد النامية شراء معداتها من البلاد الصناعية ، والصعوبات التي تواجهها البلاد ذات العجز في رأس المال في تمويل تسهيلات التصدير والتي تضعها في مركز سئ في علاقتها بموردين في البلاد الصناعية . ولا يعد أى من هذه المشاكل أمراً يصعب مواجهته ، ثبت ذلك من نمو التجارة في الماضى . إلا أنها تعيق في الواقع معدل التوسع ، كما أنه يتعين معالجتها على المستوى الدولى إذا ما أريد التوسع في التجارة بين البلاد النامية بالمعدل الذى تتيحه إمكانياتها .

### النهوض بالصناعات الهندسية :

تلعب صناعات تشغيل المعادن والآلات الكهربائية دوراً غاية في الأهمية بالنسبة للتنمية الصناعية ، وذلك عندما تتقدم البلاد من ورش الإصلاح نحو صناعة قطع الغيار وصناعة القطع الصغيرة والبسيطة ، ثم بعد ذلك نحو مجموعة عريضة ومتنوعة من المعدات الصناعية . وقد أتجهت معظم البلاد النامية إلى التمييز ضد الصناعات الهندسية في صالح فروع أخرى من السلع المصنعة ، وليس كثير من المنتجات البسيطة فقط هي التي تنتجها المشروعات الصغيرة والتي تعمل في ظل كثير من الظروف غير المواتية ، إذ يكون تخفيض التكلفة الفعلية للآلات المستوردة في معظم البلاد وسيلة رئيسية لتشجيع الأنشطة الحديثة لإنتاج السلع المصنعة . ويتكون ما يزيد على نصف واردات البلاد النامية من البلاد الصناعية من الآلات ومعدات النقل ، كما ، أن توقعاتها التصديرية الضعيفة ستساعد عدداً أكبر من البلاد النامية على محاولة التصنيع المحلى لهذه السلع كى تخفض إعتمادها على الواردات .

وسواء تختلف السياسات الملائمة وفقاً لمستوى التنمية الصناعية ، إذ تكون معظم البلاد متوسطة الدخل والأكثر فقراً في حاجة رئيسية إلى تعزيز تنمية المهارات في الأعمال الهندسية وتحسين التنظيم والكفاءة الفنية للورش الصغيرة وخاصة في المناطق الريفية ، وذلك طالما أن الزراعة ستكون مصدراً كبيراً للطلب . ويمكن أن يؤدي الانتاج المحلى من الآلات ومعدات زراعية بدائية خدمة هامة في نشر المعرفة التكنولوجية وفي توفير التوظيف وتوفير الآلات الصغيرة التي تطوع لاحتياجات نظم الزراعة المحلية وتوفر الاستخدام الكامل للمواد المحلية المتاحة .

وفي البلاد النامية الأكثر تقدماً في الصناعة يتضمن النهوض بالصناعات الهندسية ذات الكفاءة مجموعة من الاعتبارات : فالعمال المدربون ليسوا في ندرة أندادهم في البلاد منخفضة الدخل - ولو أن معاهد التدريب سوف تحتاج نون شك إلى رفع مستوياتها وإلى أن تكون أكثر إستجابة للطلب على أنواع معينة من المهارات ، ويغلب أن تكون المشاكل الرئيسية في هذه البلاد في التصميم والتسويق والحجم الاقتصادي

للانتاج . ومما يدعو إلى الدهشة أنه حتى في البلاد المتقدمة في إنتاج السلع الرأسمالية - مثل الأرجنتين والبرازيل والهند وجمهورية كوريا والمكسيك - لا يتوفر لديها إطلاقات محدودة على تصميم وتطوير المنتجات الهندسية مما يجعل الأمر صعباً بالنسبة لها وخاصة من ناحية الاحتفاظ بقدرتها على المنافسة الدولية حيال منتجات تتغير خصائصها بسرعة مع التقدم الفنى . وفي بعض الأحيان فإنه فيما يتعلق بالتسهيلات الخاصة بالمقياس الدقيق والاختيار لمثل هذه المنتجات النمطية تكون غير كافية مثل المسامير المصواة والأنوات اليدوية .

ويتمتع قطاع الآلات في البلاد النامية الأكثر تقدماً بإمكانية ممتازة في التصدير وفي إشباع الطلب المحلي . هذا وتختلف أولويات سياسة التوسع في الصادرات من الآلات بين النماذج النمطية والتي تكون مواصفاتها مستقرة بدرجة معقولة والمنتجات الأكثر تعقيداً أو التي تتغير خصائصها باستمرار وبسرعة . ومن بين المنتجات النمطية ، تكون تلك التي تباع إلى المنتجين أكثر صعوبة في تسويقها من تلك التي تباع إلى المستهلكين . وقد سهل من صادرات السلع الاستهلاكية الجهود التي بذلتها منظمات تجارة الجملة وتجارة التجزئة في البلاد الصناعية والتي طافت بالبلاد النامية من أجل مصادر منخفضة التكلفة من الإمدادات ، إلا أن التوسع في الصادرات من السلع الانتاجية سوف يتطلب من البلاد المنتجة التعرف على المشتريين المحتملين ، وهو ما يعنى وجوب ضمان الملاءمة التامة بين الخدمات الفنية والتمويلية مع حاجات المشتريين ، وانخفاض الأسعار بالنسبة لسلع المنتجين لا يمكن أن يعوض انخفاض النوعية - لأن عدم تحمل سبيكة نول النسيج مثلاً للسرعة العالية بسبب عدم المتانة ، لا يمكن أن يؤدي لرواج الانتاج عن طريق تخفيض السعر .

أما المجموعة النامية فتتكون من منتجات أكثر تعقيداً ، إذ تصمم وتطور جميعها تقريباً في البلاد الصناعية ، ويكون الانتاج في البلاد النامية بمقتضى ترخيص من شركات في البلاد الصناعية . وينبغي على البلاد النامية الأكثر تقدماً أن تعطى أولوية للبلاد النامية في الابتكارات التكنولوجية والتصميم مما يتيح لها التغلب على قيود التراخيص على الصادرات ، ومن ثم تحصل على حصة أكبر في نمو التجارة في المنتجات الهندسية مع كل من البلاد الصناعية وبلاد نامية أخرى . وإذا ما تحسنت مهارات العمل الصناعي فقد تفيد البلاد النامية من زيادة التعاقد من الباطن على إنتاج المكونات من مصانع في البلاد الصناعية ، وهذه هي الكيفية التي تمت بها تجارة الالكترونيات وذلك بنقل مراحل التجميع لعملية الانتاج إلى البلاد النامية .

#### الاستثمارات في مشروعات البنية الأساسية :

وثمة طريق آخر للحفاظ على معدلات مرتفعة من النمو عندما تكون توقعات الصادرات ضعيفة نسبياً ، هو زيادة

الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية مثل المواصلات والقوة الكهربائية والسكان ، والتي يوجد عليها في البلاد النامية طلب كامن ، والمشكلة الرئيسية التي تثيرها هذه المشروعات هي بطبيعة الحال ندرة الموارد ، سواء كانت المدخرات الحكومية التي تمول الاستثمار العام أو الائتمان الذي يمكن تقديمه إلى القطاع الخاص لتمويل الاستثمار الخاص أو النقد الأجنبي لسد الواردات الإضافية التي يتطلبها مباشرة الاستثمار وبصورة غير مباشرة إنفاق الدخل الذي قد تولده . وبوجه عام فإن التوسع في الاستثمارات في مشروعات البنية الأساسية يتطلب جهوداً جديدة لزيادة موارد الحكومة وذلك إما عن طريق فرض الضرائب أو عن طريق فرض رسوم على هؤلاء المنتفعين بالخدمات . وبسبب النمو السريع الحضري فإن الخطط الجارية لإنشاء مشروعات بنية أساسية قد أجهدت بالفعل موارد الحكومات ، وخاصة الحكومات المحلية ، التي تكون مسئولة عن جزء كبير من الاستثمارات في هذه القطاعات .

#### الزراعة :

إن القضايا الكبرى للتنمية الزراعية في البلاد متوسطة الدخل هي كيف يمكن الحفاظ على معدل تنمية يوفر توسعاً متوازناً في جميع أجزاء الاقتصاد ، وكيف يمكن تأمين نمط من النمو الزراعي على نحو يكون له أثر قوٍ ومباشر على الفقر في الريف وغير مباشر على هجرة الفقراء إلى المناطق الحضرية .

وفي الاندفاع نحو التصنيع كان من السهل تجاوز الدور الهام والخطير الذي يقوم به القطاع الزراعي في التنمية ، وإهمال العلاقات المتداخلة بين سياسات تعمل على تشجيع نمو الصناعة المحلية والانجاز في الزراعة . وبالرغم من الزيادة الأخيرة السريعة في الصناعة ونمو المدن فإنه يوجد عدد قليل من البلاد النامية تقل فيها حصة السكان في المناطق الريفية عن النصف ، ومع ذلك فالزراعة لا تزال أهم مصدر للمعيشة بمفردها في معظم البلاد شبه الصناعية ، كما أنه في كثير من البلاد تكون حصتها في الناتج المحلي حوالى نفس النسبة أو أكثر من تلك التي للصناعة .

ولو أن نمو الزراعة في البلاد متوسطة الدخل كان بوجه عام أسرع منه في البلاد منخفضة الدخل إلا أن قدراً كبيراً من هذا النمو كان في القطاع الزراعي التجارى والذي كان مصدره التوسع في المساعدة المحصولية أكثر منه في زيادات الغلة ، وكما هو الحال بالنسبة لتعميمات أخرى حول بلاد متوسطة الدخل فإن هذا الأمر يحتاج إلى تحفظ هام : فقد اعتمد التوسع في المساحة المحصولية بدرجة كبيرة على انتشار الري في بعض البلاد في بلاد مثل إيران والمكسيك ، وبدرجة هامة على زيادة الغلة كما هو الحال في مصر وساحل العاج وجمهورية كوريا وماليزيا وتايلاند . وحتى في البلاد التي تمثل فيها الزراعة حجماً صغيراً نسبياً من الناتج المحلي كما هو الحال بالنسبة لمعظم البلاد متوسطة الدخل الأكثر تقدماً ، فإن لمعدل ولنمط النمو الزراعي آثاراً هامة على توزيع الدخل

والفقر. ذلك أن التفاوت بين الدخل الزراعي وغير الزراعي كثيرا ما يكون مصدرا هاما لعدم المساواة في توزيع الدخل، إذ يميل الفقراء في معظم هذه البلاد إلى التمرکز في القطاع الزراعي، فضلا عن أن التباين في مستويات الدخل في إطار الزراعة كثيرا هو جوهر مشاكل الفقر الاقليمي والتي تكون مصدر ازعاج لواقعي السياسة في كثير من البلاد (على سبيل المثال في البرازيل وساحل العاج وماليزيا وتايلاند أو تركيا، والمشاكل المتعلقة بالمناطق الجبلية في بلاد على الساحل الغربي لأمريكا الجنوبية).

ومن النتائج الهامة المترتبة على الفشل في معالجة الفقر في الريف تعتبر الهجرة المتزايدة والسريعة إلى المدن من الأسباب الرئيسية للتوسع السريع والمستمر في المناطق الحضرية مما يضع عبئا ماليا وإداريا ثقيلا على الاقتصاد. وسوف يتطلب الحفاظ على نمو سريع ودائم في الزراعة سلسلة من الإجراءات، وحيث لا يزال المجال متسعا لمزيد من التوسع في المساحة المزروعة، فإن استثمارات هامة في النقل والقوى والري والتسويق سوف تكون ضرورية، كما سيستمر التوسع في المساحة المزروعة من الأولويات الرئيسية في كثير من البلاد متوسطة الدخل والتي منها على سبيل المثال البرازيل وكولومبيا وغانا وإيران ونيجيريا وفنزويلا. وكلما دخلت معظم الأراضي الجرداء في نطاق الزراعة وتطلب النمو. ممارسات لتكثيف المحصول تصبح الحاجة إلى بحوث ذات فعالية وإلى التوسع في الخدمات أكثر وضوحا. وحتى حيث يمكن استيراد التكنولوجيا الزراعية فإن الأمر يتطلب مزيدا من إعادة البحث والتطوير بما يتناسب والظروف المحلية. وما زال عدد البلاد التي اهتمت بإنشاء المؤسسات القادرة على القيام بمثل هذه البحوث قليلا نسبيا.

وسوف يكون من الضروري في عدد كبير من البلاد اصلاح اطار السياسة التي تؤثر على الزراعة وذلك بهدف دفع عجلة

النمو، وبغرض ضمان ارتكازها على قاعدة أكثر اتساعا عما كانت عليه في الماضي. والعيوب السياسية في هذا الصدد عميقة الجذور كما أنها مستمدة من الميل إلى اعتبار قطاع الزراعة مصدرا للإيراد والنقد الأجنبي والعمل الرخيص، والتي يمكن بها مساندة التصنيع السريع. والضريبة التي تفرض على الزراعة تكون بعدة طرق بعضها صريح والآخر ضمني، كما أن العوامل التي تحول دون تشجيع الاستثمار في الزراعة عديدة من بينها أسعار الصرف المقسومة بأعلى من قيمتها حماية للصناعة، والضريبة على الصادرات الزراعية، ومعدلات تبادل تجاري محلي في صالح الأرباح الصناعية، وضمان طعام رخيص للمناطق الحضرية على حساب المنتجين الزراعيين. أما الاجراءات التي تتخذ في بعض الأحيان بشأن هذا الموضوع بغرض إلغاء أثر هذه التحيزات في السياسة مثل توفير: الائتمان الزراعي الرخيص والمخصبات المعانة والدعم السعري للمحصولات، فإن استمرارها يتعرض للنكوص بسبب الأعباء المالية الثقيلة التي تفرضها ولأنها تزيد أيضا من حدة عدم المساواة في الريف إذ تعود بالفائدة في المقام الأول على كبار المزارعين الذين يعملون في الانتاج التجاري. ولا توجد هذه المشاكل بطبيعة الحال في جميع البلاد، إذ أن بلادا مثل ماليزيا وساحل العاج وجمهورية كوريا من بين تلك التي استخدمت السياسات السعري بنجاح معقول للتشجيع على نمو زراعي يعتمد على قاعدة عريضة. وتتضمن الحماية الزائدة للصناعة تحيزا قويا كامنا ضد النمو الزراعي، يكون من الصعب جدا إلغاء أثره عن طريق اتخاذ اجراءات أخرى. وعلاوة على ذلك، فانه إذا كان يبدو من الواضح ضرورة فرض ضريبة على الزراعة إلا أن من المرغوب فيه أن يتحقق ذلك دون أثر مضاد على حوافز الانتاج. وهو ما يعنى الاعتماد على ضريبة الأراضي بدلا من الاعتماد على ضريبة التصدير واستغلال ظروف التجارة

#### ٤٧ - توزيع الملكيات الزراعية حسب الحجم والمساحة في بلاد مختارة متوسطة الدخل

حجم الملكية الزراعية					
صفر - ٣ هكتار		٣ - ٣٠ هكتار		أكثر من ٣٠ هكتار	
النسبة المئوية للملكية الزراعية	النسبة المئوية للمساحة	النسبة المئوية للملكية الزراعية	النسبة المئوية للمساحة	النسبة المئوية للملكية الزراعية	النسبة المئوية للمساحة
البرازيل	٢٨	١	٥٢	١٣	٢٠
شيلي	٣٨	١	٣٠	٥	٣٢
مصر <sup>(١)</sup>	٩٧	٦٧	٣	٢٧	-
جمهورية كوريا	١٠٠	١٠٠	-	-	-
تركيا	٧٩	٢٧	٢٠	٥٩	١
فنزويلا	٣٦	١	٤٣	٧	٢١

ملاحظة: البيانات في هذا الجدول مستمدة من مصادر رسمية قومية مختلفة، وهي غير قابلة للمقارنة على وجه الدقة وينبغي أن تفسر على أنها ترتيب عام للأحجام.

(١) ان الفئات المستخدمة لهذا البلد هي من صفر - ٤ هكتار، ومن ٤ - ٤٠ هكتارا، وأكثر من ٤٠ هكتارا.



الداخلية . وفضلا عن ذلك فلا بد من أن تتحمل دخول الصناعة حصة من عبء الضريبة تتكافأ مع حصتها في الدخل القومي ، وهو ما لا يمكن تحقيقه دون تنفيذ ضريبة دخل سليمة أو ضريبة القيمة المضافة ، وكلتا هاتين لا تزان غير شائعتي الاستخدام حتى في اقتصاديات ذات قدرات صناعية متطورة .

ويزداد عدم المساواة في الريف في بعض البلاد عنه في بلاد أخرى ، ويعزى ذلك في المقام الأول الى التباين في الهيكل الزراعي اذ يمكن التمييز بين هيكلين عريضين أطلق عليهما « أحادي الشكل » و « ثنائي الشكل » وفي البلاد ذات القطاعات الزراعية أحادية الشكل تكون الأرض موزعة بما يقرب من المساواة . اذ يستخدم معظم الزراعيين تكنولوجيا محسوبة أقرب الى التماثل ، كما أن لديهم علاقات متماثلة مع الأنشطة الصناعية والتصديرية . وعلى النقيض فان الهياكل الزراعية ثنائية الشكل يكون من خصائصها عدم المساواة في توزيع الأرض بدرجة كبيرة وازدواج متطرف في امكانية الوصول الى الأسواق والتكنولوجيا والائتمان وخدمات أخرى ويوضح الجدول ٤٧ الاختلافات الحادة بين البلاد في أكثر العناصر أهمية في الهيكل الزراعي ، الا وهي توزيع الملكيات الزراعية . وتنطبق الهياكل احادية الشكل تماما على بلاد شرق اسيا المزدحمة بالسكان جمهورية كوريا وجمهورية الصين ، ومن الأمثلة الأخرى مصر وماليزيا ، وفي هذه البلاد فان السياسات التي تسرع بعجلة النمو الزراعي تساعد بكل تأكيد على تخفيف حدة الفقر أيضا وذلك لأن آثارها تمتد في الاقتصاد الريفي على نطاق أكثر اتساعا نسبيا ، وهذا لا يصح بالضرورة على الهياكل الزراعية ثنائية الشكل في كثير من بلاد أمريكا اللاتينية ، على سبيل المثال ( البرازيل - كولومبيا - فنزويلا ) وبلاد أخرى مثل تركيا وإيران ، حيث توزع فوائد النمو الزراعي دون مراعاة للمساواة ، كما أن السياسات التي تهدف الى زيادة النمو سوف يكون أثرها ضئيل ما لم تكن في صالح المالك الصغير بشكل واضح .

وجوهر المشكلة في الهياكل ثنائية الشكل هو أن عدم المساواة في توزيع الأرض لا يمكن معالجتها إلا عن طريق الإصلاح الزراعي أو بنقل صغار الملاك الى أرض جديدة . والصعوبات السياسية في إعادة التوزيع الاجباري للأرض معروفة جيدا ، وقد وجدت في العقود القليلة الماضية حالات قليلة جدا من الإصلاح الزراعي الناجح . والحل الآخر هو مشروعات إعادة التوطين ، وقد جربت في ماليزيا والبرازيل على سبيل المثال . غير أن المشكلة الرئيسية فيها تكمن في ارتفاع تكلفة إعادة توطين العائلة بسبب الحاجة الى مد مشروعات البنية الأساسية والدعم الفني الى مناطق أمامية . هذا بالإضافة الى أنه حيث توجد اختلافات كبيرة في مستويات الدخل بين الريف والحضر إلا أنه يتعين على مشروعات التوطين أن توفر فرص دخل جذابة بحيث يمكن مقلربتها بما يمكن الحصول عليه من الهجرة للمدن .

وكحد أدنى فإنه ينبغي على البلاد ثنائية الهيكل الزراعي السعي الى إعادة توجيه استثماراتها في مشروعات تعميرية

وأنشطة مؤسسية بما يكفل توفير حاجات المزارع الصغير . وتخصيص الائتمان في هذا المجال أمر جدير بالنظر لأن الائتمان الزراعي الذي تقدمه المؤسسات الرسمية يكون معانا ويكاد يستحوذ عليه تقريبا كبار المزارعين ، بينما يواجه صغار المزارعين عقبات بيروقراطية عديدة تحرمهم من الائتمان المعان وترغمهم على الاعتماد على قنوات الائتمان غير الرسمية والتي كثيرا ما تكون مرتفعة التكلفة جدا ، ومن ثم فإن نظام الائتمان كما هو الحال به الآن كثيرا ما يجعل عدم المساواة في توزيع الدخل القائم في القطاع الزراعي أكثر سوءا .

### توزيع الفوائد الناشئة عن النمو :

تؤثر قضايا استيرراتيجية التنمية التي سبق مناقشتها تأثيرا قويا على الكيفية التي تشارك بها مختلف قطاعات المجتمع في نمو البلد الاقتصادي . وتكون هذه المشاركة أكثر أهمية من مشكلة الفقر المتطرف ، بإعتبارها المشكلة الرئيسية التي تواجه واضعي السياسة في البلاد متوسطة الدخل . ذلك أن التشابك الوثيق بين سياسات تؤثر على التصنيع والتجارة الخارجية والزراعة ، يمكن أن ينشأ عنه عدم مساواة في نمط النمو الاقتصادي ، قد لا يكون معتمدا ولكنه من الضخامة بحيث يقضى على كل محاولات المبذولة لتحسين حالة الفقراء نسبيا عن طريق اجراءات الرفاهية .

ومن الأمثلة البارزة على هذه المشكلة ، أثر التحيز القوي في سياسة تتجه نحو الاحلال محل الواردات في الصناعة ، تميل في المدى الطويل الى تشجيع الاستثمار في قطاعات لا تبررها المزايا النسبية التي يمكن تحقيقها للبلد . وتصبح الاستثمارات في إنتاج بدائل للواردات أكثر كثافة في رأس المال والتكنولوجيا بدلا من الكثافة في العمل ، وبذلك تبقى على نمو التوظيف بمعدل أبطأ مما لو كان الأمر غير ذلك . وفشل التوظيف في مجارة التوسع في قوة العمل - حتى ولو زادت سرعة نمو الناتج - يعد من المشاكل الخطيرة التي تواجه كثيرا من البلاد متوسطة الدخل ، وفي ذات الوقت فإن العمال سعداء الحظ الذين يجدون توظفا في القطاع الصناعي الحديث يبدأون في تكوين نخبة ممتازة . إذ ينظمون أنفسهم للحصول على تشريع يساند العمل وعلى مشروعات للتأمين الاجتماعي . وهو يؤدي في أحوال كثيرة الى معدلات أجور لا تتفق مع المستويات الجارية للانتاجية وكذلك معارضة اجراء أية تعديلات في الهيكل الصناعي - ويميل كلاهما الى جعل التوقعات طويلة الأجل للتوظيف أكثر صعوبة .

كما أن التحيز في السياسة لصالح الاحلال محل الواردات في الصناعة ، يتجه أيضا الى التمييز ضد الزراعة وخاصة صغار المزارعين المنتجين للطعام ، إذ تميل الرقابات على الأسعار الى زيادة حدة التحيز بما يؤدي الى زيادة عدم المساواة في الزراعة . ونتيجة أخرى لذلك هي زيادة الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية لتضاعف من نمو السكان الحضر ، وما يترتب عليه من التوسع الحضري السريع .

ويخلق التوسع الحضري مشاكل ويخلق التوسع الحضري مشاكل على جانب كبير من الصعوبة : أولا : أن معدل نمو السكان في الحضر بحوالى ٥٪ أو أكثر في السنة قد غدا أمرا شائعا في البلاد النامية يؤدي الى زيادات مقابلة في الحاجة الى الاسكان والوسائل الصحية والطرق والمشروعات التعميرية الأخرى على نحو يرهق الطاقات المالية والادارية للحكومات المحلية . ثانيا : يقترن النمو الحضري السريع بنمو الثنائية داخل المدينة ، حيث أن نسبة صغيرة فقط من الزيادة في قوة العمل هي التي تجد توظفا في الصناعة الحديثة ، أما الغالبية الأخرى فتحصل على دخول ضئيلة نظير القيام بأعمال الخدمات ، ومن ثم لا ترتفع القوة الشرائية بنفس سرعة زيادة عدد السكان . ثالثا : تخصص إدارة المدينة قدرا قليلا من التمويل والمواهب الادارية لتحسين ظروف الفقراء ، إذ يعيش معظمهم في مساكن يملكونها بوضع اليد إما في مناطق خلوية أو على مشارف المدينة . ويزداد توزيع الخدمات العامة انحرافا في البلاد التي تتوافر فيها مشروعات للتأمين على العمال ، تقدم إعانات للاسكان والرعاية بالمستشفيات للعمال في القطاع الحديث ولكن لا توفر للعمال الآخرين .

ويعتبر الالتزام القوى بتعبئة الموارد المالية شرطا مسبقا لتحسين توافر الخدمات العامة الضرورية للفقراء في البلاد متوسطة الدخل . وفي حين يتوفر لدى هذه البلاد موارد أكثر

من التي تتوفر لدى البلاد منخفضة الدخل إلا أن عددا قليلا منها هو الذي يملك نظاما مالية قادرة على تعبئة الأموال بكفاءة وعلى نطاق كاف ، ويعزى جزء من هذا الضعف الى الاعتماد الشديد على الضرائب التي تفرض على التجارة الخارجية ، والتي لا يمكن زيادتها دون تشويه خطير لاستثمارات القطاع الخاص في الاقتصاد . ومن ثم فإن أى أسلوب مباشر لتخفيف حدة الفقر لابد وأن يتضمن إصلاحا للنظام المالى .

ويحتاج القيام بالإصلاح المالى الى التزام بتوجيه حصة أكبر من النفقات العامة نحو الفقراء ، وأكثر ما يكون ذلك انطباقا على التوسع في توفير مياه الشرب وتسهيلات الصحة العامة الى مشارف الحضر حيث يعيش الفقراء ، وإقامة تسهيلات الرعاية الصحية والاسكان والتي يستطيع أن يتحمل الفقراء تكلفتها . وللتوسع في هذه الخدمات يصبح من المرغوب فيه بالنسبة للحكومات في البلاد متوسطة الدخل ، أن توجه بدرجة كبيرة مزيدا من العناية والموارد الى البحوث ، وتنمية تصميمات بديلة أقل تكلفة وترتيبات إدارية ومؤسسية أكثر فعالية ، وهو ما يتطلب قدرا كبيرا من التجريب أو التقييم المستمر للبرامج في كثير من البلاد ، كما سيكون من الضروري تقوية التعاون بين البلاد النامية والبلاد الصناعية وخاصة في إيجاد حلول لمشاكل التكنولوجيا وتصميم المشروعات .

## النتائج

وآسيا فإن مشاكل تكنولوجيا عظمى لا تزال تنتظر الحل ، إذا ما أريد تحقيق نمو زراعى فى الأجل الطويل .

ويجب استكمال الاجراءات التى تستهدف جعل زراعة المحصولات أكثر انتاجا وذلك عن طريق مزارع الألبان والدواجن وبرامج مصايد الأسماك ، والتى تكسب أهمية خاصة فى رفع دخول صغار المزارعين والمزارعين الحديين وهؤلاء الذين لا يملكون أرضا . ولكن مع الفروض المتفائلة بشأن نمو الزراعة فستظل البطالة الجزئية مشكلة متفاقمة فى بلاد آسيا منخفضة الدخل مما يدعو الى زيادة التأكيد على خلق أعمال خارج المزرعة فى المناطق الريفية مع توسع منظم لبرامج الأعمال العامة التى تكون على نطاق كبير .

وتتطلب تقوية مشروعات البنية الأساسية فى كل من الحضر والريف لمساندة جهود التنمية أموالا كبيرة للاستثمار فى كل من الصناعة والزراعة ، كما تنشأ الحاجة الى استخدام المتطلبات من رأس المال بصورة أكثر كفاية . ومع ذلك ستظل الزيادة السريعة ضرورية فى معدلات الاستثمار ، كما أن تحقيق المستويات الضرورية للاستثمار سوف تتطلب زيادة كل من المدخرات المحلية العامة والخاصة تدعمها تدفقات كبيرة من رأس المال بالشروط الميسرة .

وسوف تفرض حالة عدم الاستقرار فى التجارة الدولية وتحركات رأس المال فى السنوات القليلة القادمة اختيارات استراتيجية هامة على البلاد المتوسطة الدخل ، والتى تكون أكثر تأثرا بما يطرأ من تغيرات فى الظروف الاقتصادية الدولية . وفى معظم هذه البلاد فإن الجهود المبذولة للحفاظ على نمو حصيللة الصادرات يتعين استكمالها بإجراءات لتحقيق توسع للطلب المحلى الذى يركز على قاعدة أكثر اتساعا ، وهو ما يتطلب استراتيجيات للنمو أكثر توازنا بما فى ذلك الاسراع بعجلة التنمية الزراعية . كما يحتاج الأمر الى اعطاء أولوية أعلى للاستثمارات فى مشروعات البنية الأساسية المادية التى تدعم الزراعة وكذلك خلق مجموعة مرضية من الحوافز وأسعار نسبية وخدمات محسنة للمساندة . وتضمن الاجراءات التى تتخذ للحفاظ على حصيللة النقد الأجنبى زيادة فى حوافز التصدير وزيادة القيمة المضافة المحلية فى صادرات السلع المصنعة وبصفة خاصة بالنسبة للبلاد الأكثر تقدما ، والتى تصدر سلسلة أكثر تنوعا من السلع المصنعة . كما أن الاجراءات التى تتخذ لدفع عجلة نمو التجارة بين البلاد النامية ستكون لها أهميتها .

ولا يتوفر لدى الفقراء فى كل من البلاد متوسطة الدخل ومنخفضة الدخل إمكانية كافية للوصول الى الخدمات العامة مثل التسهيلات الصحية والمياه الصالحة للشرب ووسائل الوقاية الصحية والتعليم . وينبغى أن تكون البرامج التى

على مدى الخمسة والعشرين عاما الماضية تجاوز التقدم فى طريق التنمية التوقعات المبكرة من عدة نواح . ومع ذلك فممازال حوالى ٨٠٠ مليون نسمة يمثلون أكثر من ثلث مجموع سكان العالم النامى يعيشون فى فقر مدقع . ومن ثم يجب أن تكون الاهداف المركزية لمهمة التنمية على الصعيد الدولى هى النمو الاقتصادى السريع والتخفيض من حدة الفقر .

وقد ناقش هذا التقرير سياسات وتوقعات التقدم فى طريق التنمية فى هذه المجالات الرئيسية :

الحفاظ على نمو اقتصادى سريع .  
تعديل نمط النمو الاقتصادى بما يزيد الانتاجية ودخول الفقراء .

تحسين إمكانية وصول الفقراء الى الخدمات العامة الضرورية .

الحفاظ على بيئة دولية تساند التنمية ، وذلك بتحسين إطار التجارة الدولية وتسهيل التوسع فى الاقراض بشروط السوق وكذلك التوسع فى حجم المعونة ذات الشروط الميسرة .

إن النمو السريع يمثل عاملا أساسيا فى أى استراتيجية للتنمية . أما فى البلاد منخفضة الدخل على وجه الخصوص ، فإن التقدم الملموس والمستمر فى تخفيض حدة الفقر يصبح مستحيلا دون الاسراع بمعدلات النمو . غير أن النمو وحده ليس كافيا . حيث أن الميل العام لحصول الفقراء على نصيب أقل من حقهم فى التنمية ، بسبب عدم توافر الامكانيات التى تهى لهم الوصول الى الأصول المتجدة وهى التعليم والتوظيف - يجعل من الضرورى القيام بعمل محسوب ومتعمد فى مجالات تؤثر على توزيع الزيادات فى الدخل . بما فى ذلك هيكل الحوافز الاقتصادية ، وتخصيص الاستثمارات ، وخلق مؤسسات خاصة وبرامج لزيادة انتاجية الفقراء وفرصهم فى التوظيف .

وفى البلاد منخفضة الدخل ذات الأعداد الكبيرة من الفقراء فى الريف وحيث يشهد الاعتماد على الزراعة و يصبح التأكيد الرئيسى على زيادة الانتاجية فى الاقتصاد الريفى وبصفة خاصة إنتاجية صغار المزارعين ، أمرا لاغنى عنه . وفى أجزاء من آسيا حيث توجد إمكانية كبيرة للرعى ، يصبح استخدام هذه الامكانيات بسرعة أمرا ممكنا قد يؤدى الى زيادة الناتج عن طريق مضاعفة الاستثمارات فى الرعى . كما تصبح التغيرات ضرورية فى إدارة وتنظيم خدمات الدعم الزراعى لضمان انتشار المعلومات على نطاق واسع وبسرعة ، ولضمان استجابة الخدمات للحاجات الخاصة لصغار المزارعين . وفى المناطق التى تغذيها مياه الأمطار ، يوجد مجال واسع للتقدم مع المعرفة الحالية ، ولكن فى المناطق التى تميل الى الجفاف فى كل من أفريقيا جنوب الصحراء

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D.) ، وكذلك اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي - ولكن التقدم في هذا المجال ما زال متواضعا .

وللبحث عن كيفية دفع عجلة النمو في البلاد الصناعية فإنه ينبغي الاعتراف بأهمية الحلقات التي تربط بين البلاد الصناعية والبلاد النامية . ومنذ خمسة وعشرين عاما مضت لم تكن هذه الحلقات موضع التفكير أو الاعتبار . أما اليوم فقد ظهرت أهميتها . وفي السنوات الأخيرة ظل الطلب على الواردات في البلاد النامية نشيطا بدرجة تكفي للحفاظ على مستويات الانتاج والتوظيف في الصناعات الموجهة للتصدير في البلاد الاعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D.) ، إذ مع زيادة القوة الشرائية تستطيع البلاد النامية المساعدة على تنشيط مزيد من الطلب .

وتواجه الجماعة الدولية فترة طويلة من تنقل المزايا النسبية ، ومن ثم يكون من الضروري أن تستعد البلاد لقبول وتسهيل التغيرات في الهياكل الصناعية التي سوف يتضمنها هذا التنقل . وقد قام عدد قليل من البلاد بدراسات عن الاتجاه الذي يغلب أن تتخذه هذه التغيرات في المدى الطويل ، كما ينبغي أن تقوم البلاد الأخرى بمثل هذه الدراسات طالما أن مثل هذه البيانات تكون ضرورية لصياغة وتنفيذ سياسات تكيف مناسبة ، إذ سوف تضيء شعورا ملحيا ومرغوبا فيه إذا تعهدت الحكومات بصياغة مثل هذه السياسات وقبلت أن تستشير بشأنها المحافل الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

وتواجه البلاد النامية أيضا مشاكل التكيف بما يتفق مع الأنماط المتغيرة في التجارة الدولية ، إذ تحتاج أكثر هذه البلاد تقدما الى مضاعفة برامجها لتنوع تركيب المنتج لتنوع أسواق صادراتها من السلع المصنعة . وسوف يتطلب النهوض بالتجارة بين البلاد النامية إجراء تغييرات في هياكل الحوافز الصناعية وتخفيض الحواجز التجارية وتقوية مؤسسات البنية الأساسية في النقل والمواصلات والائتمان . بالإضافة الى ذلك يجب أن تتحرك البلاد بالاشتراك معا

لتقوية الاطار الدولي الذي يحكم العلاقات التجارية بما يضمن الانفراط التدريجي للحواجز القائمة ضد التجارة في كل من البلاد الصناعية والنامية ، وبما يؤدي لاقرار معايير واضحة لهذه الحواجز ، وهي التي يجب فرضها لمعالجة صعوبات مؤقتة . وكلما زاد التخصص الدولي كلما أصبحت المشاركة النشطة من جانب البلاد النامية في مناقشات التجارة الدولية أكثر أهمية ، وذلك إما لتعويض الضغوط الحمائية أو للتخفيض التدريجي في العقوبات التي تقف في وجه نمو التجارة . وبالنسبة للبلاد التي لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على الصادرات من سلع أولية قليلة ، فإن إتخاذ إجراءات لتخفيض التقلبات في الأسعار ولتحسين النظم التي تعوض الهبوط المؤقت في الحصيلة يكتسب أهمية كبرى .

وحتى مع التوسع المطرد في الحصيلة من التجارة الدولية ، فلا بد من استكمال الموارد المتاحة للبلاد النامية عن طريق

صممت خصيصا لتوفير مثل هذه الخدمات للفقراء جزءا هاما من التنمية . ويوجد في جميع البلاد تقريبا مجال كاف للتوسع في مثل هذه الخدمات على نطاق أكبر ، وفي حدود نفس اعتمادات الميزانية وذلك بتطويع التجارب الناجحة في نظم التوزيع منخفضة التكلفة وفي استخدام التكنولوجيا المناسبة والتصميمات النمطية وكذلك في الاعتماد بدرجة كبيرة على المشاركة وعلى الجهود الذاتية من جانب الجماعات المستفيدة . وعلى أية حال فإن التوسع في تزويد السكان جميعا بالخدمات العامة سيتطلب استثمارات إضافية ضخمة في جميع أنواع مشروعات البنية الأساسية كما يتضمن زيادات ضخمة في النفقات العامة لتشغيل هذه النظم وصيانتها .

ومن المتوقع أن تصطدم اجراءات تخفيف حدة الفقر بعقبات اجتماعية وسياسية وإدارية لا ينبغي التقليل من أهميتها . ذلك أن قوة التقاليد التي تعمقت جذورها والضعف في الادارة ، والمعارضة من الفئات التي تتأثر مصالحها - يمكن أن تنشئ جميعها صعوبة هائلة حتى بالنسبة لأكثر الحكومات إخلاصا في السعى لتعديل أنماط النمو الاقتصادي أو لتعديل توزيع الخدمات العامة الضرورية . وتكون هذه المشاكل أكثر حدة عندما يكون النمو الاقتصادي بطيئا وتكون الموارد المتاحة للاستثمار والخدمات العامة راكدة نسبيا .

وقد تكون هذه العقبات خطيرة ، إلا أنها ليست مبررا لوقوف الحكومات مكتوفة الأيدي . وقد يصبح النجاح أقرب منالا إذا وضعت الحكومة لنفسها أهدافا واضحة لنمو دخول أكثر الفئات فقرا والتوسع في الخدمات العامة الأساسية ثم بعد ذلك متابعة التقدم بانتظام . وتعكس ندرة البيانات عن الدخل ، والقصور في كل من التغذية وإمكانية الوصول الى الخدمات العامة - عدم الاهتمام حتى وقت قريب جدا بسياسة تعنى بالفقراء وبرامج تنطوي على أهداف محددة لمحاربة الفقر . مع أن جمع البيانات عن ظروف الفقراء أمر يقع في قدرة معظم البلاد ويمثل أمرا حيويا بالنسبة لها في تقييم سياساتها وفي برامجها واستثماراتها .

وعلى أية حال فإن التقدم في البلاد النامية لا يعتمد فقط على الجهود المحلية وحدها ، إذ يجب تقوية الأخيرة بالعمل الدولي في عدد من المجالات .

وأكثر هذه المجالات أهمية هي التجارة الدولية ، فإن مجال نمو الصادرات من البلاد النامية الى البلاد الصناعية يغلب أن يكون محدودا بدرجة أكبر في العقد القادم عما كان عليه في العقدين الماضيين . وترجع الأسباب الرئيسية في ذلك الى تأرجح خطوات الانتعاش الاقتصادي في البلاد الصناعية وكذلك زيادة الضغوط الحمائية . وسوف يصبح من الضروري التوصل الى أسلوب لتنسيق ادارة مشاكل الطلب في البلاد الصناعية إذا أرادت هذه الدول تجنب فترة طويلة من النمو البطيء ، مع ما يترتب على ذلك من نتائج معاكسة تؤثر على نمو التجارة ، بما فيها زيادة الحواجز ضد الاستيراد . وقد نوقشت الحاجة لمثل هذا الأسلوب في عدة محافل بما فيها

تدفق قدر كاف من رأس المال الخارجى ، وحتى في هذا المجال توجد أيضا حالات عدم تأكد تتعلق بمعدل نمو الاقتراض الخاص والتوسع في القدرة على الاقتراض من جانب مؤسسات التمويل متعددة الأطراف وكذلك الزيادة في حجم المتاحة من المعونة الرسمية .

وقد قدر حجم المنصرف مستقبليا من معونة التنمية الرسمية ، بحيث يزيد من ١٩ بليون دولار أمريكى سنة ١٩٧٥ الى ٥٧ بليون دولار أمريكى في سنة ١٩٨٥ ( بالأسعار الجارية ) ، مع حصة متزايدة بالتدريج من المجموع الكلى تذهب الى البلاد منخفضة الدخل . وقدر حجم معونة التنمية الرسمية مستقبليا من أعضاء لجنة معونة التنمية (D.A.C.) ، بحيث يزيد من ١٤ بليون دولار أمريكى في سنة ١٩٧٥ الى ٤٤ بليون دولار أمريكى في سنة ١٩٨٥ . وبالرغم من هذه الزيادة فإن معونة التنمية الرسمية كحصة في الناتج القومى الاجمالى سوف يكون ارتفاعها ضئيلا من ٣٦٪ سنة ١٩٧٥ الى ٣٩٪ في سنة ١٩٨٥ ، وهى نسبة ما زالت قاصرة بدرجة كبيرة عن الاهداف المعلنة دوليا .

ومن المرجح ألا يتحقق حجم المتاحة المقدر مستقبليا من معونة التنمية الرسمية إلا إذا زادت ثلاثة من كبار البلاد المساهمة من التزاماتها بدرجة كبيرة وهى الولايات المتحدة وألمانيا الغربية واليابان ، وقد ألفت البيانات في كل من هذه البلاد الثلاثة تأييدا للتوسع في جهود التنمية ولكن بقيت ترجمة هذه الأقوال الى أعمال .

ان موارد إضافية بشروط ميسرة سوف تتيح تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتقدما أكبر في معالجة الفقر . وسوف تتطلب الاستثمارات الكبيرة اللازمة لدفع عجلة النمو في الزراعة والتوسع في الخدمات العامة زيادة في تدفق رأس المال بالشروط الميسرة الى البلاد منخفضة الدخل والى الأكثر فقرا من البلاد متوسطة الدخل . وعلى الرغم من أنه يمكن أن تنشأ في أوقات معينة ، في بلاد بعينها ، مشاكل مؤقتة تتعلق بالقدرة على الاستيعاب ، فما من شك في أنه يمكن استخدام موارد إضافية بقدر أكبر من الكفاءة . ولا يمكن أن تضم الموارد الإضافية الخارجية نموا سريعا أو نجاحا في معالجة الفقر ، ولكن عدم وجود الموارد الكافية يزيد بدرجة كبيرة من احتمالات الفشل .

ويكتسب صافي تدفقات رأس المال بشروط السوق أهمية خاصة بالنسبة للبلاد متوسطة الدخل . ويستند حجم المقدر مستقبليا من ٢٥ بليون دولار أمريكى سنة ١٩٧٥ الى ٧٨ بليون دولار أمريكى في سنة ١٩٨٥ ( بالأسعار الجارية ) الى افتراض أن الاقتراض من مؤسسات الاقتراض متعددة الأطراف من جانب القطاع الخاص سوف ينمو بمعدل ١٢٪ سنويا ، وهو ما يثير عددا من القضايا .

ويأتى قدر كبير من النمو في الآونة الأخيرة في الاقتراض الخاص الى البلاد النامية ، من عدد صغير نسبيا من البنوك الكبرى في الولايات المتحدة بصفة رئيسية . كما أن إقراض هذه البنوك في المستقبل للبلاد النامية قد يحد منه نمو رأس

المال الخاص بهذه البنوك وأيضا اعتبارات داخلية تتعلق بالتوازن المناسب في حافظة أوراقها المالية . وتوجد بنوك أخرى بعضها في أوروبا واليابان كما يوجد مستثمرون آخرون خارج قطاع البنوك ومن القطاع الخاص يزدون من حصتهم في تمويل البلاد النامية ، وإذا أريد للزيادة المقدره مستقبليا للاقتراض الخاص أن تتحقق فإنه من المهم استمرار هذا الاتجاه .

ويتضمن النمو المقدر مستقبليا لصافي الاقتراض من البنوك الخاصة في البلاد النامية توسعا سريعا في اجمالى الاقتراض ، يعزى الى قصر متوسط فترة الاستحقاق للتمويل الخاص في السنوات الأخيرة . وينطوى ارتفاع النسبة بين اجمالى وصافي الاقتراض على امكانية حدوث عدم استقرار خطير . ولكى يمكن تخفيضه فسوف يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات من شأنها إطالة متوسط فترة الاستحقاق للاقتراض الخاص الى البلاد النامية بما في ذلك تحسين امكانية الوصول الى أسواق السندات طويلة الأجل .

ويتوقف إمكان تحقيق صافي التدفقات المقدره مستقبليا من الاقتراض الخاص الى البلاد النامية على خليط هش من الحقيقة والاعتبارات النفسية . فقد أدى تركيز الاقتراض السابق في عدد قليل نسبيا من كبرى البلاد المقرضة الى جعل المقرضين أكثر حساسية للتطورات التى تحدث في هذه البلاد . إذ يمكن أن تؤثر مشكلة ادارة الدين في أى من كبرى البلاد المقرضة بسهولة على رغبة المقرضين في القطاع الخاص لاقتراض بلاد نامية أخرى ، ولا توحى التوقعات الحالية بمشكلة عامة للقدرة على خدمة الدين ولكن بلادا بمفردها قد تواجه مشاكل السيولة قصيرة الأجل . وان كان التوسع في الموارد من صندوق النقد الدولى سوف يزيد من القدرة على معالجة مثل هذه المشاكل .

وإذا حدث مزيد من التدهور في نظم التجارة فسوف تنشأ صعوبات أكثر عمومية اذا كان ذلك من شأنه أن يؤثر على طاقة البلاد التصديرية ومن ثم على قدرتها على خدمة الدين . وقد تتأثر رغبة المؤسسات الخاصة في الاقتراض أيضا بالبيئة التنظيمية في البلاد المصدرة لرأس المال بالسياسات التى تنهجها حكوماتها إزاء اقراض الدول النامية . فمن الممكن أن تؤدي بعض الاجراءات التى تستهدف أصلا تحقيق الاستقرار في النظم البنكية للدول المصدرة لرأس المال ، عن طريق إحداث تغيرات مفاجئة في المتاحة من التمويل الى البلاد النامية ، الى اطلاق هذا النوع من أزمات الدين التى يقصد منعها . وتعتبر مؤسسات الاقتراض الدولية هى المصدر الرئيسى لرأس المال طويل الأجل الى البلاد النامية . ولكن هبوط حصتها في اجمالى المعروض من رأس المال ، ينعكس على تدهور هيكل الاستحقاقات في البلاد متوسطة الدخل . ويتوقف العمل على تحقيق توازن أفضل بين اقراض متوسط الأجل من المصادر الخاصة واقراض طويل الأجل من المؤسسات الدولية أساسا على قدرة الأخيرة على زيادة اقراضها ، وهو ما يتطلب اتفاقا مبكرا على توسيع رأس مال

هذه المؤسسات ، والاجراء المطلوب اتخاذه لتنفيذ هذا الامر هو الآن موضع النظر . وزيادة الاقتراض من جانب مؤسسات التمويل الدولية لا يساعد على تحسين هيكل استحقاقات الدين فحسب بل يوفر أيضا ضمانا للمقرضين من القطاع الخاص ، إما بطريق مباشر من خلال أنشطة التمويل المشترك أو بطريق غير مباشر من خلال نوعية برامج الاستثمار وإدارة الدين في البلاد النامية .

وأحد الجوانب الخاصة بما هو متاح من رأس المال هو تمويل تنمية الطاقة وخاصة موارد البترول والغاز في بعض الأحيان تكون المستودعات المعروفة أو المحتملة للبترول والغاز في البلاد النامية من صغر الحجم بحيث لا تجتذب كبرى الشركات العالمية حتى ولو كانت لهذه المستودعات أهمية بالنسبة للبلاد نفسها . إذ أن مخاطرة الاستكشاف في الأرض المحددة بالبلد الصغير لا يعوضها استكشافات في أراضى محاذية في بلاد مجاورة ، أو لأن جو الاستثمار يكون محملا بالمخاطر الشديدة . وتمويل تنمية مصادر الطاقة في البلاد النامية يتطلب مقادير كبيرة من رأس المال الخارجى ومن الخبرة . ولكن رأس المال الخاص ، الذى كان يخاطر به فى الماضى ، والذى كان مصدرا كبيرا للتمويل - أصبح الآن أقل توافرا . ولقد بدأ البنك الدولى فى توفير التمويل لهذا الغرض وكذلك فى وضع الخطط للتوسع فى مثل هذه العمليات بالتعاون مع رأس المال الخاص . وتنظر بعض المؤسسات الدولية الأخرى فى برامج مماثلة . ومثل هذه البرامج لابد من التوسع فيها سريعا وحينئذ فلا بد للحكومات من أن تنظر فيما إذا كان بوسعها زيادة تدفقات رأس المال الخاص عن طريق زيادة ما تمنحه من الضمانات والتأمينات .

لقد أكدت المناقشة السالفة حول المجالات التى تتطلب عملا على الصعيد الدولى أهميتها بالنسبة لاحتمالات المستقبل فى البلاد النامية ، ولكن ينبغى أن يكون واضحا أن للبلاد الصناعية أيضا نصيبا كبيرا فى النمو السريع فى حجم التجارة فى بيئة حرة لا تميز فيها ضد التجارة ، وكذلك فى بيئة أكثر استقرارا لأسعار السلع . وفى حين أن معدل النمو

الاقتصادى للبلاد النامية ليس حساسا للتغيرات فى الأجل القصير فى التجارة الدولية ، إلا أن الصادرات تلعب دورا رئيسيا فى اقتصادياتها ، كما تزداد أهميتها بوصفها أسواقا هامة لصناعات التصدير ان الحفاظ على نظام حر للتجارة وغير تمييزى سوف يساعد على نمو مستمر فى انتاجية العمل كما يساعد على التخفيف من الضغوط التضخمية . وكل زيادة فى الامدادات من الطاقة والطعام تلبية للطلب المتزايد من البلاد النامية والصناعية على السواء يكون ذا أهمية حيوية ورئيسية لكليهما . فالبلاد النامية ليست مجرد عملاء لها أهميتها بالنسبة لصادرات البلاد الصناعية بل تمثل أيضا عنصرا له أهميته فى أسواق رأس المال العالمية حيث تساعد على استثمار هذا الحجم الهائل من المدخرات استثمارة منتجا .

وليس التواقف ( أى الاعتماد المتبادل ) بين البلاد النامية والبلاد الصناعية بالظاهرة الجديدة ، إذ ظلت أهميته تنمو على مدى عدة عقود مضت . دون أن يتوفر فهم واضح حتى الآن للمدى الذى بلغته هذه العملية ، ولا للمدى الذى سوف تبلغه فى العقود القادمة . وينصب الاهتمام فى الوقت الحاضر على الاضطرابات قصيرة الأجل التى يسببها الانتقال فى أنماط التجارة ، أكثر من الاهتمام بإعادة الاعتراف بالاسهام الحيوى الذى تقدمه التجارة فى نمو الانتاجية فى الأجل الطويل . كما ينصرف الاهتمام الى زيادة مديونية بعض البلاد النامية أكثر من الاهتمام بالتأكيد على تقوية ودعم القدرة المؤسسية للوساطة المالية بما يتفق مع الحاجات العالمية . ان المخاوف بشأن الآثار المترتبة على انتقال القوة الاقتصادية تكون أكثر من الاعتراف بفوائد التقدم السريع فى البلاد النامية ، ولكن الحاجة الراهنة للتكيف ليست مشكلة انتقالية ، إنها تعكس هيكليا مستمرا وطويل الأجل . ولذلك من المهم الاعتراف بالآثار والفوائد التى تنشأ من التواقف ، وسوف يكون من مصلحة البلاد جميعا الحفاظ على بيئة دولية تساند الجهود التى تبذلها البلاد النامية من أجل الحفاظ على نمو سريع ومن أجل التخفيف من حدة الفقر فى أسرع وقت ممكن .

ملحق  
مؤشرات التنمية الدولية

## فهرس الدول :

رقم الاشارة	رقم الاشارة	رقم الاشارة
٢٠	١٧	٧٨
١١٧	٢٦	٥١
٦٩	٤٥	٦١
٤٠	٨٦	٦٦
٨٢	١٢٠	٤٧
١٠١	١٨	١٢٣
٩٩	٣١	٨٤
٦	٨٥	٥٤
١٠٤	٧٩	٨١
١٤	٩٤	٧
١	٩٢	١١٢
٤٤	٩٥	٤٦
٧٧	٥٦	٢٨
١٢١	٧٤	٩٠
١٠	٩٨	٨
١١	٥٧	٩٣
٢	٣٢	٩١
٣٨	٦٢	٢٩
١٠٨	١١٦	٣٩
٣٠	١١٤	١١٠
١٢	٣	١١١
٧٢	٧٥	٦٥
١١٥	٤٩	٢٥
٧٣	٤٩	٤٣
٥٨		٣٥
٥٢	١١٣	٨٧
٧١	٢٧	٦٧
١١٨	١٥	٧٠
١٢٤	٦٨	٣٣
	٥	٩٦
١٠٧	٤١	١٠٩
٦٤	٧٦	٩
٦٠	١١٩	٨
٣٦	٥٣	١٢٢
٥٠	٢٣	
٤	١٣	٨٨
١٠٠	١٠٢	١٩
١٠٣	٩٧	٣٤
١٢٥	٦٣	٣٧
١٠٥	٢١	
٥٥	٤٢	٨٣
٨٩	١٠٦	١٦
٥٩	٢٤	٤٨



# مؤشرات التنمية الدولية

## ملخص لتقرير التنمية الدولية

الصفحة	المحتويات
٨١	مقدمة
٨٣	منخل إلى الجداول
٨٤	جول (١) : مؤشرات أساسية :
	تعداد السكان : منتصف عام ١٩٧٦ المنطقة إجمالي الناتج القومي لكل فرد نمو إجمالي الناتج القومي للفرد ١٩٧٦/١٩٦٠ الرقم القياسي لانتاج الغذاء لكل فرد ، متوسط ١٩٧٦/١٩٧٤ نمو إنتاج الطاقة ، ١٩٧٥/١٩٦٠ استهلاك الطاقة لكل فرد ، ١٩٧٥ متوسط المعدل السنوي للتضخم ، ١٩٦٠ - ١٩٧٠ و ١٩٧٠ - ١٩٧٦ .
٨٦	جول (٢) : نمو الانتاج :
	نمو إجمالي الناتج المحلي ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ، ١٩٧٠ - ١٩٧٦ . نمو الزراعة ، ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ، ١٩٧٠ - ١٩٧٦ . نمو الصناعة ، ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ، ١٩٧٠ - ١٩٧٦ . نمو الخدمات ، ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ، ١٩٧٠ - ١٩٧٦ .
٨٨	جول (٣) هيكل الانتاج :
	الزراعة باعتبارها نسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ . الصناعة باعتبارها نسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ . الخدمات باعتبارها نسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ .
٩٠	جول (٤) نمو مختارات من مجموعات الطلب :
	نمو الاستهلاك العام : ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ، ١٩٧٠ - ١٩٧٦ ، نمو الاستهلاك الخاص : ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ، ١٩٧٠ - ١٩٧٦ . نمو إجمالي الاستثمار المحلي : ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ، ١٩٧٠ - ١٩٧٦ .
٩٢	جول (٥) هيكل الطلب :
	الاستهلاك العام باعتباره نسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي ١٩٦٠ و ١٩٧٦ . الاستهلاك الخاص باعتباره نسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي ١٩٦٠ و ١٩٧٦ . إجمالي الاستثمار المحلي باعتباره نسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي ١٩٦٠ و ١٩٧٦ . إجمالي المخرجات المحلية باعتباره نسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي ١٩٦٠ و ١٩٧٦ . ميزان الموارد باعتباره نسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي ١٩٦٠ و ١٩٧٦ .
٩٤	جول (٦) نمو تجارة السلع :
	قيم التصدير ١٩٧٦ قيم الاستيراد ١٩٧٦ نمو الصادرات : ١٩٦٠ - ١٩٧٠ و ١٩٧٠ - ١٩٧٦ . نمو الواردات : ١٩٦٠ - ١٩٧٠ و ١٩٧٠ - ١٩٧٦ .
٩٦	جول (٧) هيكل تجارة السلع :
	صادرات السلع الأولية باعتبارها نسبة مئوية لصادرات السلع ١٩٦٠ و ١٩٧٥ . الصادرات المصنعة باعتبارها نسبة مئوية لصادرات السلع ١٩٦٠ و ١٩٧٥ . واردات الغذاء باعتبارها نسبة مئوية لواردات السلع ١٩٦٠ و ١٩٧٥ . واردات الوقود باعتبارها نسبة مئوية لواردات السلع ١٩٦٠ و ١٩٧٥ .
٩٨	جول (٨) وجهة صادرات السلع :
	النسبة المئوية لصادرات إلى الدول المتقدمة ١٩٦٠ و ١٩٧٦ . النسبة المئوية لصادرات إلى الدول النامية ١٩٦٠ و ١٩٧٦ . النسبة المئوية لصادرات إلى الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية ١٩٦٠ - ١٩٧٦ .

**جنول (٩) ميزان المدفوعات ومعدلات خدمة الدين :**

ميزان الحساب الجارى قبل مدفوعات الفائدة عن الديون الخارجية العامة ١٩٧٠ و ١٩٧٦  
مدفوعات الفائدة عن الديون الخارجية العامة ١٩٧٠ و ١٩٧٦  
ديون الخدمات باعتبارها نسبة مئوية لاجمالى الناتج القومى ١٩٧٠ ، ١٩٧٦  
ديون الخدمات باعتبارها نسبة مئوية لصادرات السلع والخدمات ١٩٧٠ و ١٩٧٦

١٠٢

**جنول (١٠) تنفقات رأس المال الخارجى :**

إجمالى تدفق القروض العامة متوسطة وطويلة الأجل ١٩٧٠ و ١٩٧٦ .  
تسديد رأس المال عن الديون الخارجية العامة ١٩٧٠ و ١٩٧٦ .  
صافى تدفق القروض العامة متوسطة وطويلة الأجل ١٩٧٠ و ١٩٧٦ .  
صافى تدفق الاستثمار الخاص المباشر ١٩٧٠ و ١٩٧٦

١٠٤

**جنول (١١) الدين العام الخارجى والاحتياطيات الدولية :**

القروض الخارجية العامة التى لم تسدد والتى انقضت ١٩٧٠ و ١٩٧٦  
القروض الخارجية العامة التى لم تسدد والتى انقضت باعتبارها نسبة مئوية لاجمالى الناتج القومى ١٩٧٠ و ١٩٧٦  
إجمالى الاحتياطيات الدولية ١٩٧٠ و ١٩٧٦ .  
إجمالى الاحتياطيات الدولية التى تم تسجيلها فى شهور تغطية الواردات ١٩٧٦ .

١٠٦

**جنول (١٢) معونة التنمية الرسمية المقدمة من أعضاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية :**

قيمة معونة التنمية الرسمية ١٩٦٠ - ١٩٧٦ والمقدرة لعام ١٩٧٧ - ١٩٨٠ .  
معونة التنمية الرسمية كنسبة مئوية للمتبرعين فى إجمالى الناتج القومى ١٩٦٠ - ١٩٧٦ ، والمقدرة لعام ١٩٧٧ - ١٩٨٠ .

١٠٨

**جنول (١٣) نمو السكان والقوى العاملة :**

نمو تعداد السكان ١٩٦٠ - ١٩٧٠ و ١٩٧٠ - ١٩٧٥ .  
نمو تعداد السكان الحضرى ١٩٦٠ - ١٩٧٠ و ١٩٧٠ - ١٩٧٥ .  
نمو القوى العاملة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ و ١٩٧٠ - ١٩٧٥ .

١١٠

**جنول (١٤) هيكل الانتاج :**

النسبة المئوية إلى السكان فى المناطق الحضرية ١٩٦٠ و ١٩٧٥  
النسبة المئوية إلى السكان تحت سن ١٥ سنة ، ١٩٦٠ و ١٩٧٥  
تعداد السكان فى سن العمل كنسبة مئوية للتعداد العام للسكان ١٩٦٠ و ١٩٧٥ .  
النسبة المئوية للقوى العاملة فى الزراعة ١٩٦٠ و ١٩٧٠ .

١١٢

**جنول (١٥) المؤشرات الديموجرافية :**

نسبة المواليد ١٩٦٠ و ١٩٧٥  
نسبة الوفيات ١٩٦٠ و ١٩٧٥  
النسبة المئوية للتغيير فى معدل المواليد ١٩٦٠ إلى ١٩٧٥  
النسبة المئوية للتغيير فى معدل الوفيات ١٩٦٠ إلى ١٩٧٥  
إجمالى معدل الخصوبة ١٩٧٥

١١٤

**جنول (١٦) المساقط السكانية ١٩٧٦ - ٢٠٠٠ وتعداد السكان الافتراضى الثابت :**

تعداد السكان منتصف ١٩٧٦ \*  
عرض تعداد السكان فى عام ٢٠٠٠  
الحجم الفرضى لتعداد السكان الثابت .

١١٦

**جنول (١٧) : المؤشرات المرتبطة بالصحة :**

متوسط العمر عند الولادة ١٩٦٠ و ١٩٧٥  
معدل وفاة الأطفال صغار السن ١٩٦٠ و ١٩٧٥ .  
معدل وفاة الأطفال ١٩٦٠ و ١٩٧٥  
تعداد السكان لكل طبيب ١٩٦٠ و ١٩٧٤  
النسبة المئوية للسكان الذين تتوفر لهم المياه المأمونة ١٩٧٥

١١٨

**جنول (١٨) التعليم :**

إعداد المقيدين فى المدارس الابتدائية كنسبة مئوية لمجموعة السن (الاجمالى والاثان) ١٩٦٠ و ١٩٧٥  
إعداد المقيدين فى المدارس الثانوية كنسبة مئوية لمجموعة السن ١٩٦٠ و ١٩٧٥  
اعداد المقيدين فى التعليم العالى كنسبة مئوية لتعداد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ - ٢٤ سنة . ١٩٦٠ و ١٩٧٥  
نسبة التعليم عند البالغين ١٩٦٠ و ١٩٧٤ .

١٢١

**ملاحظات فنية**

١٢٩

**قائمة مراجع مصادر البيانات**

تم إعداد هذا الجزء الخاص بالاحصائيات في نفس الوقت مع « تقرير عن التنمية في العالم » لاتاحة معلومات موجزه وثيقة الصلة بالملامح الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية - وتم اختيار المؤشرات على أساس المعلومات المتاحة لعدد كبير من الدول ، وعلى أساس السلاسل التاريخية حتى يمكن قياس النمو والتغيير ، وعلى أساس صلة المعلومات بالعمليات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومعدلات التغيير والنسب مبينة لايضاح الاتجاهات . أما القيم المطلقة فلم ترد الا في عدد قليل في الحالات . ومن أجل تيسير عملية المقارنة تم إيضاح القيمة المتوسطة للمؤشرات لكل مجموعة من الدول . وقد استخدمت أحدث المعلومات المتاحة . وقد تم الحصول على المعلومات من سجلات المعلومات والمطبوعات الموجودة لدى الوكالات الدولية بما في ذلك سجلات البنك الدولي التي يتم جمعها بشكل منتظم في إطار البعثات الاقتصادية التي يرسلها البنك إلى الدول الاعضاء .

وعلى الرغم من أن الاحصائيات الموجودة مأخوذة عن مصادر تعتبر بشكل عام مصادر علمية وموثوق بها فان بعض هذه الاحصائيات وخاصة التي تصف السمات الاجتماعية قد يكون بها قدر لا بأس به من الخطأ - وفي الوقت الذي ينبغي فيه على القراء ألا يضيفوا أية درجة من الدقة على المعلومات قد لا تستحقها فانه ما من شك في أن الاحصائيات ذات فائدة في وصف ترتيب الأهمية القصوى وفي توضيح الاتجاهات وفي توصيف عدد في الاختلافات الرئيسية بعينها بين الدول .

وهناك ثلاثة أنماط من المعلومات موجودة في الجداول . فاللحاحات الخاصة بالدول في جدول رقم ( ١ ) تتيح منظراً علوياً للسكان والدخل الفردي ونموه والتغيرات التي طرأت على انتاج الغذاء والطاقة واستهلاك الطاقة لكل فرد ومعدلات التضخم والجداول من ٢ إلى ٥ الخاصة بالنمو وهيكل الانتاج والطلب توضح معلومات تاريخية عن الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٧٠ ومن ١٩٧٠ حتى ١٩٧٦ . والجداول من ٦ إلى ١٢ الخاصة بالحسابات الدولية تقدم تفصيلات عن نمو التجارة وهيكلها ومسارها وميزان المدفوعات

وتدقق رأس المال والديون والمعونة . أما الجداول من ١٣ إلى ١٦ وهي الخاصة بنمو تعداد السكان وهيكله والتغيرات التي طرأت عليه فتوضح مكونات معدل النمو السكاني وديناميكيات الهيكل السكاني والتطورات التي طرأت على القوى العاملة ، والمؤشرات الاجتماعية في جدول ١٧ و ١٨ تتيح بعض المعلومات عن الظروف الصحية ووجود الخدمات الصحية والتعليمية . والمعلومات الخاصة بهذه المجالات نادرة . أما المعلومات الموثوق بها عن المرافق الأساسية الأخرى مثل الاسكان أو عن المتطلبات الأساسية مثل التغذية الكافية فليست متاحة بالنسبة لمعظم الدول . وتجميع مثل هذه المعلومات وهو ما يساعد على تحديد أوجه النقص في تلبية الحاجات الأساسية للسكان ، أمر ملح .

ومجموعات الدول المستخدمة في هذه الجداول هي : الدول النامية منخفضة الدخل ، وقد بلغ بالنسبة للفرد ٢٥٠ دولاراً أو أقل في ١٩٧٦ ، والدول متوسطة الدخل ودخل الفرد فيها أعلى من هذا المستوى ، والدول الصناعية ، والدول المصدرة للبترول ذات الفائض الضخم في رأس المال والدول ذات النظم الاقتصادية المركزية وداخل كل مجموعة تصنف الدول حسب ترتيب الدخل الفردي بها عام ١٩٧٦ ، بدءاً بأشد الدول فقراً .

والفهرس الأبجدي الموجود في الصفحة التي تسبق جدول المحتويات يوضح رقم الإشارة لكل دولة المستخدم في كافة الجداول .

ونحن نحث القراء على الرجوع إلى الملحوظات الفنية الموجودة في نهاية هذا الجزء وهي التي تحدد المفاهيم والتعريفات والأساليب المستخدمة . وفهرس المصادر يتيح مزيداً من التفصيلات عن مصادر المعلومات .

وفي الوقت الذي لم يكن مقدراً فيه لهذا الكتيب أن يكون خلاصة احصائية شافية فاننا نرجو أن يجد فيه واضعو السياسات مصدراً نافعا يرجعون إليه بسهولة ومن المقرر أن نضيف إلى هذه الكتب وأن نجدد معلوماته سنوياً . وحتى يمكننا أن نحسن من جدواه ، فان أي تعليقات أو اقتراحات من مستخدميه لن تكون موضع ترحيب فحسب وإنما هي ضرورة لتلبية احتياجاتهم بشكل أكثر فاعلية .

## مدخل الى الجداول :

الأرقام المبينة في المساحات الزرقاء هي  
القيم الوسطى لمؤشرات كل مجموعة من  
الدول .

x x غير متاحة

( . ) أقل من نصف الوحدة الموضحة  
كل معدلات النمو موضحة بالقيم  
الفعلية .

الأرقام المبينة بالبنط الاسود تخص  
عام ١٩٧٥ بدلا من عام ١٩٧٦ .

جدول (١) مؤشرات أساسية :

[illegible]

السكان (بالمليون)	المنطقة الف كيلو متر مربع	إجمالي الناتج القومي للفرد نولان أمريكي ١٩٧٦	الرقم القياسي بالنسبة للفرد من إنتاج الغذاء ١٩٦٧/٦٥ ١٠٠ = متوسط ١٩٧٦/٧٤	الطاقة متوسط النمو السنتي ناتج (بالنسبة المتوية) ١٩٧٥/٦٠	استهلاك الفرد بالكيلو جرامات للماعيل الفحم ١٩٧٥	متوسط الدخل السنتي للتصخم (بالنسبة المتوية) ١٩٧٠/٦٠ ١٩٧٦/٧٠	نول ذات دخل منخفض	
١٥,٨	١٢٨٥	٨٠٠	٢,٦	٢,٠	٦٨٢	٩,٩	١٥,٦	٦٦
٥,٧	١٦٤	٨٤٠	٤,١	٥,٥	٤٤٧	٣,٧	٧,٧	٦٧
١٢,٧	٣٣٠	٨٦٠	٣,٩	٣,٤,٦	٥٦٠	٠,٢	٧,٠	٦٨
١٦,٢	٢٣٨٢	٩٦٠	١,٧	١٠,١	٧٥٤	٢,٣	١٤,٨	٦٩
٤,٢	٧٨١	٩٩٠	٤,٢	٦,٨	٦٣٠	٥,٥	١٩,٨	٧٠
٢,٠	٥١	١٠٤٠	٣,٤	٨,٩	٥٤٤	١,٩	١٣,٧	٧١
١٠,٥	٧٥٧	١٠٥٠	٠,٩	١,٠	٧٦٥	٣,٩	٢٢,٦	٧٢
١٦,٣	٣٦	١٠٧٣	٦,٣	٠,٠	١٤٢٧	٤,١	١١,٩	٧٣
٢,١	١١	١٠٧٠	١,٩	٠,٦	١٤٢٧	٣,٨	١٧,٥	٧٤
٣,٢	١٠	٠,٠	٣,١	١١,١	٩٢٨	١,٤	٤,٤	٧٥
٦٢,٠	١٩٧٣	١٠٩٠	٣,٠	٦,٠	١٢٢١	٣,٥	١٤,٢	٧٦
١١٠,٠	٨٥١٢	١١٤٠	٤,٨	٧,١	٦٧٠	٤,٠	٢٦,١	٧٧
١,٧	٧٦	١٣١٠	٣,٧	١٣,٦	٨٥٠	١,٦	١١,٢	٧٨
١١,٥	٤٣٥	١٣٩٠	٣,٦	٥,٢	٧١٣	١,٧	١٧,٥	٧٩
٢,٨	١٧٨	١٣٩٠	٠,٦	٣,٠	٩٤٢	٥,١	٧٠,٥	٨٠
٢١,٤	٢٣٨	١٤٥٠	٨,٤	٤,٢	٣٨٠٣	٠,٠	٠,٠	٨١
٢٥,٧	٢٧٦٧	١٥٥٠	٢,٨	٥,٨	١٧٥٤	٢١,٨	٨٨,٧	٨٢
٢١,٥	٢٥٦	١٦٨٠	٥,٦	٤,٠	١٩٣٠	١٢,٦	١٦,٣	٨٣
٩,٧	٩٢	١٦٩٠	٦,٥	١,٣	٩٨٣	٢,٩	١١,٩	٨٤
٣٤,٣	١٦٤٨	١٩٣٠	٨,٢	١٣,٠	١٣٥٣	١,١	٢٥,٢	٨٥
٤,٥	١	٢١١٠	٦,٥	٨,٤	١١١٩	٢,٣	٨,٦	٨٦
١,١	٥	٢٢٤٠	٢,٦	٢,٩	٢١٢٢	٢,٦	١٨,٨	٨٧
١٢,٤	٩١٢	٢٥٧٠	٢,٦	٠,٣	٢٦٣٩	١,٣	١٣,٤	٨٨
٩,١	١٣٢	٢٥٩٠	٦,١	١٣,٢	٢٠٩٠	٣,٢	١٣,٣	٨٩
٢,٣	١	٢٧٠٠	٧,٥	٠,٠	٢١٥١	١,١	٨,١	٩٠
٣٥,٧	٥٠٥	٢٩٢٠	٥,٥	١,١	٢١٤٧	٦,٣	١٢,٨	٩١
٣,٦	٢١	٣٩٢٠	٤,٣	٢٢,٨	٢٨٠٦	٥,٩	٢٣,٧	٩٢
٢٦,٠	١٢٢١	١٣٤٠	٣,٠	٣,٨	٠٠١٦	٤,٢	٩,٣	٩٣
٣,٢	٧٠	٢٥٦٠	٣,٣	٠,١	٣٠٩٧	٥,٢	١٣,٩	٩٤
٥٦,٢	٣٠١	٣٠١٢	١٠,٧	٣,١	٣٠١٢	٤,٤	١٣,٩	٩٥
٥٦,١	٢٤٤	٤٠٢٠	٣,٢	١,٣	٥٢٦٥	٤,١	١٣,٣	٩٦
٣,١	٢٦٩	٤٢٥٠	١,٦	٢,٨	٣١١١	٣,٢	١١,٦	٩٧
١١٢,٨	٣٧٢	٤٩١٠	٧,٩	٣,٩	٢٦٢٢	٤,٨	١٠,١	٩٨
٧,٥	٨٤	٥٢٣٠	١١,٧	٠,٢	٢٧٠٠	٣,٦	٧,٩	٩٩
٤,٧	٢٣٧	٥٦٢٠	٤,٥	٣,٢	٤٧٦٦	٥,٦	١٣,٦	١٠٠
١٣,٧	٧٦٨٧	٦١٠٠	٣,٠	١٠,٤	٦٤٨٥	٣,٦	١٣,٥	١٠١
١٣,٨	٤١	٦٢٠٠	٣,٧	١٥,٣	٥٧٨٤	٥,٣	٨,٩	١٠٢
٥٢,٩	٥٤٧	٦٥٥٠	٤,٢	٢,٨	٣٩٤٤	٤,٢	٩,٣	١٠٣
٩,٨	٣١	٦٧٨٠	٤,٢	٧,٦	٥٥٨٤	٣,٦	٨,٨	١٠٤
٦٢,٠	٢٤٩	٧٣٨٠	٣,٤	٠,٨	٥٣٤٥	٣,١	٦,٤	١٠٥
٤,٠	٣٢٤	٧٤٢٠	٣,٩	٨,٧	٤٦٠٧	٤,٢	٨,٦	١٠٦
٥,١	٤٣	٧٤٥٠	٣,٣	٢٠,٥	٥٢٦٨	٦,٠	٩,٨	١٠٧
٢٣,٢	٩٩٧٦	٧٥١٠	٣,٥	٨,٦	٩٨٨٠	٣,١	٩,٢	١٠٨
٢١٥,١	٩٣٦٣	٧٨٩٠	٢,٣	٢,٩	١٠٩٩٩	٢,٨	٢,٨	١٠٩
٨,٢	٤٥٠	٨٦٧٠	٣,١	٣,٥	٦١٧٨	٤,٣	٨,٨	١١٠
٦,٤	٤١	٨٨٨٠	٢,٢	٤,٣	٣٦٤٢	٤,٥	٧,٤	١١١
٨,٦	٢١٥٠	٤٤٨٠	٧,٠	١٢,٨	١٣٩٨	١,٠	٢٣,٢	١١٢
٢,٥	١٧٦٠	٦٣١٠	١٠,٢	٢١,٧	١٢٩٩	٥,٢	١٦,٥	١١٣
١,١	١٨	١٥٤٨٠	٣,٠	٣,٤	٨٧١٨	٠,٦	٣٥,٦	١١٤
٨٣٥,٨	٩٥٩٧	٤١٠	٣,٥	٤,٦	٣٦٢٤	٠,٠	٠,٠	١١٥
١٦,٣	١٢١	٤٧٠	٣,٥	٤,٦	٦٩٢	٠,٠	٠,٠	١١٦
٢,٥	٢٩	٥٤٠	٤,٥	٩,٥	٧٤١	٠,٠	٠,٠	١١٧
٩,٥	١١٥	٨٦٠	٠,٤	١٨,٥	١١٥٧	٠,٠	٠,٠	١١٨
١,٥	١٥٦٥	٨٦٠	١,٠	٩,٨	١٠٩١	٠,٠	٠,٠	١١٩
١٠,٦	٩٢	٢٢٨٠	٣,٠	١,٩	٣٦٢٤	٠,٠	٠,٠	١٢٠
٨,٨	٢٣١٠	٢٣١٠	٤,٦	٣,٠	٤٧٨١	٠,٠	٠,٠	١٢١
٢٥٦,٧	٢٢٤٠٢	٢٧٦٠	٣,٨	٥,٧	٥٥٤٦	٠,٠	٠,٠	١٢٢
٣٤,٣	٣١٣	٢٨٦٠	٤,١	٣,٩	٥٠٠٧	٠,٠	٠,٠	١٢٣
١٤,٩	١٢٨	٣٨٤٠	٣,٦	١,٣	٧١٥١	٠,٠	٠,٠	١٢٤
١٦,٨	١٠٨	٤٢٢٠	٣,٢	٠,٦	٦٨٣٥	٠,٠	٠,٠	١٢٥

## جدول (٢) نمو الإنتاج:

متوسط معدلات النمو سنوياً (في المئة)

	الخدمات		الصناعة		الزراعة		اجملي الناتج المحلي		
	١٩٧٦ - ٧٠	١٩٧٠ - ٦٠	١٩٧٦ - ٧٠	١٩٧٠ - ٦٠	١٩٧٦ - ٧٠	١٩٧٠ - ٦٠	١٩٧٦ - ٧٠	١٩٧٠ - ٦٠	
	٣,٤	٣,٦	٤,٥	٦,٧	١,٦	٢,٣	٢,٩	٣,٦	دول ذات دخل منخفض
١ بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..	
٢ كمبوديا	..	٣,٢	..	٨,٤	..	٢,٣	..	٣,٨	
٣ لاوس	..	..	..	..	..	..	..	..	
٤ اثيوبيا	٤,٤	٧,٣	١,٦	٧,٤	٠,٩	٢,٢	٢,٥	٤,٤	
٥ مالى	٥,٥	٤,٤	٨,٩	٤,٠	٠,٨	١,٣	٣,٥	٢,٩	
٦ بنجلاديش	٢,٢	٣,٦	١,٨	٧,٩	٠,٥	٢,٧	١,٦	٣,٦	
٧ رواندا	٣,٥	..	٨,٤	..	٣,٣	..	٣,٤	..	
٨ الصومال	٨,٠	٢,١	١٠,٣	٣,٣	١,٢	١,٥	٢,١	١,٠	
٩ فولتا العليا	١,٨	٢,٣	٧,٠	٣,٨	٢,٢	٠,٠	٣,٣	١,٥	
١٠ بورما	٣,٠	١,٣	٢,٨	٢,٨	٢,٥	٤,١	٣,٣	٢,٦	
١١ بروندي	١,١	..	٤,٣	..	١,٠	..	١,٤	٥,٤	
١٢ تشاد	٠,٦	٢,٩	٨,١	٣,٩	١,٣	١,٨	٠,٨	٢,٥	
١٣ نيبال	..	..	..	..	١,٩	..	٢,٧	٢,٥	
١٤ بنين	٦,٠	..	٩,٨	..	٠,٣	..	٢,٣	٢,٦	
١٥ مالاوى	١١,٤	٨,٩	١٢,٤	١٣,٩	٥,٥	٢,٩	٨,٩	٥,٢	
١٦ زائير	٥,٠	٢,٥	٥,٠	٣٥,٩	١,٩	٣,٩	٤,٣	٤,٧	
١٧ غينيا	٣,٢	٢,٢	٣,٩	٦,٢	١٠,٢	٢,١	٥,٣	٣,٢	
١٨ الهند	٢,٤	٣,٩	٣,٨	٥,٥	١,٤	١,٩	٢,٧	٣,٦	
١٩ فيتنام	..	..	..	..	..	..	..	..	
٢٠ أفغانستان	..	..	..	..	..	..	٤,٤	٢,١	
٢١ النيجر	٠,٨	٠,٦	١٠,٠	١١,١	٤,٠	٣,٣	٠,٤	٢,٧	
٢٢ ليسوتو	..	..	..	..	..	..	٤,٣	٧,٠	
٢٣ موزمبيق	٢,١	٥,٨	٣,٨	١٠,٨	٢,١	٢,١	٢,٠	٤,٨	
٢٤ باكستان	٥,٠	٦,٢	٤,١	١٠,١	١,٦	٤,٩	٣,٦	٦,٧	
٢٥ تانزانيا	٢,٨	٥,٣	٢,٩	٨,٠	٢,٥	٣,٧	٤,٢	٥,٤	
٢٦ هايتى	٢,٤	٠,٧	٨,٨	٠,٤	١,٦	٠,٨	٣,٢	٠,٧	
٢٧ مدغشقر	٤,٥	..	٢,٠	..	١,٢	..	٠,٣	..	
٢٨ سيراليون	٤,٠	٤,٢	٣,٠	٢,٧	٢,٠	١,٤	٢,٠	٣,٥	
٢٩ سيريلانكا	٣,٧	٥,١	٢,٠	٦,٧	١,٢	٣,٠	٢,٩	٤,٦	
٣٠ جمهورية افريقيا الوسطى	١,٨	٠,١	٤,٧	٥,٥	١,٩	٠,٨	٠,٩	١,٢	
٣١ أنغوليسيا	٧,٣	٣,٥	١٢,٤	٤,٧	٤,٠	٢,٧	٨,٣	٣,٥	
٣٢ كينيا	٥,١	٧,٩	٩,٨	٧,٥	١,٦	٥,٩	٤,٨	٧,١	
٣٣ أوغندا	٣,٢	٨,٣	٦,٧	٧,٨	١,٣	٢,٨	٠,١	٥,١	
٣٤ الجمهورية العربية اليمنية	..	..	..	..	..	..	..	..	
	٦,٩	٥,٨	٧,٢	٧,٦	٣,٢	٣,٦	٦,٠	٥,٧	دول ذات دخل متوسط
٣٥ توجو	٣,٧	٨,٨	٧,٠	٧,٣	٣,٠	٤,٣	٤,١	٨,٥	
٣٦ مصر	١٢,٤	٦,١	٤,٣	٥,٤	٣,٠	٢,٩	٧,٦	٤,٥	
٣٧ اليمن الشعبية الديمقراطية	٠,٩	..	١٧,٧	..	٦,٢	..	٣,٨	٠,٤	
٣٨ الكاميرون	٠,٧	١١,١	٢,٣	٧,٧	٣,٤	٦,٥	٢,٧	٥,٢	
٣٩ السودان	٧,٥	٢,٢	٢,٨	١,٧	٨,٨	٣,٣	٦,١	٢,٩	
٤٠ أنجولا	٢,٠	٣,٩	١١,٦	٩,٨	٠,٧	٤,٠	١,٠	٥,١	
٤١ موريتانيا	١,٠	١٣,٠	٧,١	١٥,٨	٢,١	٢,٤	٤,٣	٨,١	
٤٢ نيجيريا	٩,٥	٥,٢	١٢,٦	١٣,٨	٠,٢	٠,٥	٧,٤	٣,١	
٤٣ تايلاند	٦,٩	٩,٢	٨,٢	١١,٧	٤,٣	٥,٥	٦,٥	٨,٢	
٤٤ بوليفيا	٧,٣	٥,٨	٤,٩	٦,٥	٥,٦	٣,٠	٦,٠	٥,٢	
٤٥ هندراوس	٣,٠	٥,٠	٧,٢	٥,٢	٠,٦	٥,٧	٢,٩	٥,١	
٤٦ السنغال	٠,١	٢,٥	٣,٩	٣,٧	٣,٤	١,٩	١,٨	٢,٦	
٤٧ الفلبين	٥,١	٥,٠	٨,٧	٦,٠	٤,٦	٤,٣	٦,٣	٥,١	
٤٨ زامبيا	٤,٤	٨,١	٣,٤	٠,١	٣,٢	٢,٠	٢,١	٤,٠	
٤٩ ليبيريا	٩,٤	٢,٦	٠,٣	٧,٨	٤,٩	٦,٣	٢,٩	٦,٤	
٥٠ السلفادور	٤,٨	٦,٥	٦,٣	٨,٥	٤,٢	٣,٠	٥,٠	٥,٩	
٥١ بابوا غينيا الجديدة	..	..	..	..	..	..	..	..	
٥٢ زيمبابوي الشعبية	٧,٠	٢,٤	٢٢,٦	٧,٦	٧,٢	٤,٦	٨,٣	٤,٦	
٥٣ المغرب	٥,٥	٣,٩	٧,٨	٤,٢	٠,٦	٤,٢	٤,٨	٤,١	
٥٤ روديسيا	..	..	..	..	..	..	..	..	
٥٥ غانا	٣,٨	١,٤	٤,٢	٦,٧	١,٣	٣,٧	٢,٠	٢,١	
٥٦ ساحل العاج	٧,٧	١٠,٠	٧,٩	١١,٦	٣,٥	٤,٢	٦,٥	٨,٠	
٥٧ الأردن	٢,٩	٥,٦	١٦,٠	٩,٩	٣,٦	٥,٠	٥,١	٦,٦	
٥٨ كولومبيا	٨,١	٥,٨	٦,٧	٦,٠	٤,٥	٣,٥	٦,٥	٥,١	
٥٩ جواتيمالا	..	..	..	..	..	..	٥,٩	٥,٦	
٦٠ إكوادور	١٤,٠	٥,١	١٤,٢	٧,٦	٥,٧	٤,٠	١٠,٧	٥,٩	
٦١ باراجواى	٦,٨	٥,٢	٧,٧	٥,٥	٥,٩	٢,١	٦,٥	٤,٣	
٦٢ كوريا	٨,٦	٨,٤	١٧,١	١٧,٢	٤,٨	٤,٥	١٠,٣	٨,٥	
٦٣ نيكاراغوا	٤,٨	٥,٨	٧,٣	١١,٠	٥,٧	٦,٧	٥,٧	٧,٢	
٦٤ جمهورية الدومينيكان	٩,٧	٥,١	١٤,١	٦,٢	٣,٠	٢,٢	٨,٩	٤,٤	
٦٥ سوريا	٤,٣	٤,٧	١١,١	٥,٩	٦,٤	٤,٤	٧,٠	٥,٧	

متوسط معدلات النمو سنوياً (في المائة)

	الخدمات		الصناعة		الزراعة		إجمالي الناتج المحلي		
	١٩٧٦ - ٧٠	١٩٧٠ - ٦٠	١٩٧٦ - ٧٠	١٩٧٠ - ٦٠	١٩٧٦ - ٧٠	١٩٧٠ - ٦٠	١٩٧٦ - ٧٠	١٩٧٠ - ٦٠	
٦٦	٨,٤	٥,٨	٦,٢	٥,٥	٥,٦	١,٩	٥,٧	٥,٤	بيرو
٦٧	٩,٧	٢,٩	١٠,١	٨,٧	٩,٢	٢,٠	٩,٤	٤,٦	تونس
٦٨	٧,٦	٦,٢	٩,٦	٦,٤	٦,٤	٦,٨	٧,٨	٦,٥	ماليزيا
٦٩	٤,٦	٢,٢	١٦,٤	١٠,٥	٨,٧	١,٦	٦,٢	٤,٤	الجزائر
٧٠	١٠,٦	٦,٩	٩,٥	٧,٨	٤,٩	٢,٨	٧,٢	٦,٠	تركيا
٧١	٧,١	٦,٠	٨,٠	٩,٢	٢,٨	٥,٧	٦,٥	٦,٥	كوستاريكا
٧٢	١,٢	٤,٢	٢,٢	٥,٠	٥,٥	٢,٦	١,٢	٤,٢	شيلي
٧٣	٥,٥	٧,١	١٤,١	١٦,٤	١,٥	٢,٤	٧,٨	٩,٢	جمهورية الصين
٧٤	١,٥	٢,١	٢,٠	٥,٢	١,٢	١,٤	٥,٥	٤,٥	جامايكا
٧٥	..	٤,٦	..	٤,٥	..	٦,٢	٨,٦	٤,٩	لبنان
٧٦	٤,٢	٦,٩	٦,٦	٩,٢	١,٤	٢,٩	٥,٥	٧,٢	المكسيك
٧٧	١٢,١	٨,٤	١١,٦	٩,٧	٥,٥	١,٩	١٠,٦	٨,٠	البرازيل
٧٨	..	٧,٢	..	١٠,١	..	٥,٧	٥,٢	٧,٨	بناما
٧٩	١٠,٤	٦,٩	١٠,٥	٤,٧	٢,٠	٥,٧	٩,٥	٦,١	العراق
٨٠	٢,٩	٥,٢	١,٧	١,١	٥,٧	١,٩	٥,٧	١,٢	أوراجواي
٨١	١٠,٦	..	١٢,٢	..	٨,٩	..	١١,٢	٨,٤	رومانيا
٨٢	٢,٤	٢,٢	٢,٤	٦,٠	٢,٤	٢,٢	٢,٢	٤,٢	الأرجنتين
٨٣	١٢,٧	٨,٧	٦,٥	٦,٢	٢,٤	٢,٢	٦,٢	٦,٨	يوجوسلافيا
٨٤	١٢,٨	٦,٢	٦,٨	٨,٨	١,٥	٥,٢	٥,٢	٦,٢	البرتغال
٨٥	٢٠,٥	٩,٧	٥,٦	٢١,٤	٥,٨	٨,١	٨,٩	١١,٢	إيران
٨٦	٨,٦	١٢,٤	٧,١	٨,٢	٥,١	٢,٤	٧,٥	١٠,٠	هونغ كونغ
٨٧	..	٥,٧	..	٥,٥	..	٢,٥	٢,٥	٢,٤	ترينداد وتوباغو
٨٨	٦,٧	٤,١	٢,٤	٤,٥	٢,١	٥,٧	٥,٢	٥,٩	فنزويلا
٨٩	٥,٩	٧,٢	٦,٢	٩,٤	٢,٧	٤,٦	٥,٢	٦,٩	اليونان
٩٠	٨,٦	٧,٤	٩,١	١٢,٦	٥,٢	٥,٠	٨,٩	٨,٨	سنغافورة
٩١	٩,٢	٨,٢	٦,٢	٩,٤	٢,٦	٢,٥	٥,٤	٧,٢	اسبانيا
٩٢	٤,٥	١,٥	٥,٢	١٥,٦	٦,٦	٥,٠	٥,٤	٨,٥	إسرائيل
<b>الدول الصناعية</b>									
٩٣	٢,٥	٤,٧	٢,٢	٥,٧	١,٨	١,٥	٢,٢	٤,٧	جنوب أفريقيا
٩٤	..	..	..	..	..	..	..	..	أيرلندا
٩٥	٢,٩	٢,٢	٤,٠	٦,١	٢,٠	٥,٨	٢,٨	٤,٢	إيطاليا
٩٦	٢,٤	٨,٥	٢,٢	٦,٢	١,٦	٢,٨	٢,٩	٥,٢	الملكة المتحدة
٩٧	١,٥	١,١	٥,٥	٢,٢	١,٦	٢,٢	٢,٢	٢,٩	نيوزيلندا
٩٨	..	..	..	..	..	..	٢,٠	٢,٩	اليابان
٩٩	٥,٢	١١,٧	٤,٨	١٠,٩	٢,٥	٤,٠	٥,٦	١٠,٥	النمسا
١٠٠	٢,٧	٤,٢	٢,٩	٥,١	٢,٧	١,٢	٤,٢	٤,٥	فنلندا
١٠١	٥,٠	٤,٧	٢,٨	٥,٥	٢,٥	٥,٦	٤,٦	٤,٦	إستونيا
١٠٢	٥,٤	٥,٩	١,٠	٦,٥	٢,١	٢,٧	٢,٥	٥,٤	هولندا
١٠٣	٢,٢	٤,٦	٢,٢	٥,٨	٤,٩	٥,٢	٢,٤	٥,٢	فرنسا
١٠٤	٢,٦	٥,٥	٢,١	٦,٦	٥,٢	١,٦	٢,٩	٥,٤	بلجيكا
١٠٥	٢,٨	٤,٦	٢,٢	٥,٥	٥,٤	٥,٠	٤,٠	٤,٧	ألمانيا الاتحادية
١٠٦	٢,٠	٤,١	٥,٢	٥,٢	٢,٠	١,٥	٢,٢	٤,٦	النرويج
١٠٧	٤,٢	٥,٥	٥,٤	٥,٠	٢,٠	٥,٢	٤,٥	٤,٩	الدنمارك
١٠٨	٢,١	٤,٩	١,٢	٥,٧	١,٤	٥,٠	٢,٢	٤,٧	كندا
١٠٩	٤,٧	٥,٦	٤,٧	٦,٢	٥,٤	١,٥	٤,٨	٥,٦	الولايات المتحدة
١١٠	٢,٢	٤,٢	٥,٩	٤,٩	٢,٠	٥,٢	٢,٥	٤,٢	السويد
١١١	٢,٧	٤,٢	٢,٤	٥,٦	٥,٢	٢,٥	٢,٦	٤,٤	سويسرا
١١٢	..	..	..	..	..	..	١,٢	٤,٠	دول مصدرة للبترول ذات فضل رأسمالي للبترول
١١٣	١٠,٤	..	١٦,٥	..	٢٠,٦	..	١٤,٤	٩,٩	السعودية
١١٤	٢٠,٢	١٠,٩	٧,٤	٢١,٢	٢٢,٥	٢,٢	٢,٨	٢٢,٢	ليبيا
١١٥	..	..	..	..	..	..	..	..	الكويت
<b>الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية</b>									
١١٦	..	..	..	..	..	..	٢,٩	٤,٢	الصين الشعبية
١١٧	..	..	..	..	..	..	٦,٦	٦,٢	كوريا الديمقراطية
١١٨	..	..	..	..	..	..	٤,٤	٧,٩	اليانها
١١٩	..	..	..	..	..	..	٥,١	٧,٢	كوبا
١٢٠	..	..	..	..	..	..	٢,٤	١,١	منغوليا
١٢١	..	..	..	..	..	..	٤,٦	٢,٨	المجر
١٢٢	..	..	..	..	..	..	٢,٢	٢,٨	بلغاريا
١٢٣	..	..	..	..	..	..	٤,٧	٥,٩	الاتحاد السوفيتي
١٢٤	..	..	..	..	..	..	٢,٩	٥,٢	بولندا
١٢٥	..	..	..	..	..	..	٦,٥	٤,٢	تشيكوسلوفاكيا
١٢٦	..	..	..	..	..	..	٢,٢	٢,١	ألمانيا الديمقراطية
١٢٧	..	..	..	..	..	..	٢,٤	٢,١	



# جدول (٣) هيكل الإنتاج:

## توزيع إجمالي الناتج المحلي (في المائة)

	الخدمات		الصناعة		الزراعة	
	١٩٧٦	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٦٠
١	٣٩	٣٥	١٩	١٢	٤٥	٥٢
٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣	٠٠	٢٢	٠٠	١٧	٠٠	٥١
٤	٣٥	٢٣	١٥	١٢	٥٠	٦٥
٥	٤٥	٣٥	١٧	١٠	٣٨	٥٥
٦	٣٣	٣١	٨	٨	٥٩	٦١
٧	٢٦	١٢	٢٢	٧	٥٢	٨١
٨	٦١	٢٨	٨	١٧	٣١	٤٥
٩	٤٧	٢٣	١٩	١٣	٣٤	٥٥
١٠	٤٢	٥٥	١١	١٢	٤٧	٣٣
١١	٢١	٠٠	١٥	٠٠	٦٤	٠٠
١٢	٣٤	٢٣	١٤	١٢	٥٢	٥٥
١٣	٢٥	٠٠	١٠	٠٨	٦٥	٠٠
١٤	٤١	٠٠	٢٠	٠٠	٣٩	٠٠
١٥	٢٣	٢١	٢٢	١١	٤٥	٥٨
١٦	٥٤	٤٣	٣٠	٢٧	١٦	٣٠
١٧	٢٤	٠٠	٢٣	٠٠	٤٣	٠٠
١٨	٣٠	٣٠	٢٣	٢٠	٤٧	٥٠
١٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢٠	٣١	٠٠	١٤	٠٠	٥٥	٠٠
٢١	٢٩	٢٤	٢٤	١٠	٤٧	٦٦
٢٢	٥٤	٠٠	٨	٠٠	٣٨	٧٣
٢٣	٤٠	٣٦	١٥	٩	٤٥	٥٥
٢٤	٤٤	٣٨	٢٤	١٦	٣٢	٤٦
٢٥	٣٩	٢٢	١٦	١١	٤٥	٥٧
٢٦	٣٦	٣٦	١٩	١٤	٤٥	٥٠
٢٧	٥١	٥٣	٢٠	١٠	٢٩	٣٧
٢٨	٤٥	٠٠	٢٣	٠٠	٣٢	٠٠
٢٩	٤٢	٤٦	٢١	١٦	٣٧	٣٨
٣٠	٤٠	٤٣	٢٣	١٢	٣٧	٤٥
٣١	٣٧	٢٨	٣٤	١٧	٢٩	٤٥
٣٢	٤٧	٤٤	٢٣	١٨	٣٠	٣٨
٣٣	٣٧	٣٥	٨	١٣	٥٥	٥٢
٣٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٥	٤٥	٤٦	٣٢	٢٣	٢١	٢٦
٣٦	٥٤	٢٩	٢١	١٦	٢٥	٥٥
٣٧	٤١	٤٦	٣٠	٢٤	٢٩	٣٠
٣٨	٦١	٠٠	١٦	٠٠	٢٣	٠٠
٣٩	٤٧	٤٢	٢٠	١٠	٣٣	٤٨
٤٠	٤٣	٢٧	١٦	١٥	٤١	٥٨
٤١	٤٤	٤٢	٢٧	٨	٢٩	٥٠
٤٢	٢٨	٢٢	٢٧	٢١	٣٥	٥٧
٤٣	٢٧	٢٦	٥٠	١١	٢٢	٦٣
٤٤	٤٥	٤١	٢٥	١٩	٣٠	٤٠
٤٥	٤٠	٤٢	٣٢	٢٨	٢٨	٣٠
٤٦	٤٣	٤٤	٢٨	١٩	٢٩	٣٧
٤٧	٤٨	٥٠	٢٤	٢٠	٢٨	٣٠
٤٨	٣٧	٤٦	٣٤	٢٨	٢٩	٢٦
٤٩	٤٥	٢٦	٤١	٦٣	١٤	١١
٥٠	٣٤	٢٣	٣٧	٣٢	٢٩	٤٠
٥١	٥٢	٤٩	٢١	١٩	٢٦	٣٢
٥٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٨	٠٠
٥٣	٤٢	٦٦	٤٣	١٨	١٥	١٦
٥٤	٤٨	٤٧	٣١	٢٤	٢١	٢٩
٥٥	٤٤	٤٧	٤٠	٣٥	١٦	١٨
٥٦	٢٦	٤٠	٢٥	١٩	٤٩	٤١
٥٧	٥٥	٤٣	٢٠	١٤	٢٥	٤٣
٥٨	٥٨	٧٠	٢٨	١٤	١٤	١٦
٥٩	٤٣	٤٠	٣٠	٢٦	٢٧	٣٤
٦٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦١	٥٢	٤٨	٢٦	١٩	٢٢	٣٣
٦٢	٤٣	٤٤	٢٢	٢٠	٣٥	٣٦
٦٣	٣٩	٤١	٣٤	١٩	٢٧	٤٠
٦٤	٤٩	٥٥	٢٨	٢١	٢٣	٢٤
٦٥	٤٧	٥٠	٢٢	٢٣	٢١	٢٧
٦٦	٤٧	٥٤	٢٦	٢١	١٧	٢٥

توزيع إجمالي الناتج المحلي (في المائة)

	الخدمات		الصناعة		الزراعة	
	١٩٧٦	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٦٠
٦٦	٣٩	٣٥	١٩	١٢	٤٥	٥٢
٦٧	٥٢	٤٥	٣١	٢٩	١٦	٣٦
٦٨	٤٩	٥٨	٣٠	١٨	٢١	٢٤
٦٩	٤١	٤٢	٣٠	١٨	٢٩	٤٠
٧٠	٣٦	٥٥	٥٧	٢٤	٧	٢١
٧١	٤٣	٣٨	٢٨	٢١	٢٩	٤١
٧٢	٥٢	٥٢	٢٦	١٦	٢١	٢٩
٧٣	٥١	٥١	٣٩	٣٨	١٠	١١
٧٤	٤٣	٤٣	٤٥	٢٩	١٢	٢٨
٧٥	٥٢	٥٢	٤٠	٣٨	٨	١٠
٧٦	٥٥	٥٥	٣٥	٢٩	١٠	١٦
٧٧	٥٣	٤٩	٣٩	٣٥	٨	١٦
٧٨	٥٠	٥٦	٥٠	٢١	٥٠	٢٣
٧٩	٣٦	٣١	٦٦	٥٢	٨	١٧
٨٠	٥٣	٥٣	٣٧	٢٨	١٥	١٩
٨١	٢٤	٥٠	٦٣	٥٠	١٣	٥٠
٨٢	٤٤	٤٥	٤١	٣٨	١٥	١٧
٨٣	٤٢	٣١	٤٣	٤٥	١٥	٢٤
٨٤	٣٩	٣٧	٤٣	٣٨	١٨	٢٥
٨٥	٣٢	٣٨	٥٩	٣٣	٩	٢٩
٨٦	٦٤	٦٢	٣٤	٣٤	٢	٤
٨٧	٥٠	٤١	٥٠	٥١	٥٠	٨
٨٨	٤٦	٧٢	٤٨	٢٢	٦	٦
٨٩	٥١	٥١	٣١	٢٦	١٨	٢٣
٩٠	٦٣	٧٨	٣٥	١٨	٢	٤
٩١	٥٢	٤٠	٣٩	٣٩	٩	٢١
٩٢	٤٩	٥٧	٤٣	٣٢	٨	١١
٩٣	٥٢	٤٧	٤١	٤١	٦	٩
٩٤	٦٨	٤٦	٢٣	٤٢	٩	١٢
٩٥	٤٧	٤٥	٣٧	٣٠	١٦	٢٥
٩٦	٥١	٤٧	٤١	٣٨	٨	١٥
٩٧	٣٨	٤٨	٥٨	٤٨	٤	٤
٩٨	٥٢	٤٠	٤٣	٤٥	٥	١٥
٩٩	٤١	٤٠	٥٠	٤٩	٩	١١
١٠٠	٤٦	٤٠	٤٤	٤٠	١٠	٢٠
١٠١	٥٤	٤٥	٣٩	٤١	٧	١٤
١٠٢	٤٩	٤٧	٤٤	٤٥	٧	٨
١٠٣	٥١	٤٣	٤٣	٤٨	٦	٩
١٠٤	٥٥	٥٢	٤٢	٤١	٣	٧
١٠٥	٤٥	٤٠	٥٢	٥٤	٣	٦
١٠٦	٥٧	٥٥	٣٧	٣٦	٦	٩
١٠٧	٥٧	٤٧	٣٦	٣٩	٧	١٤
١٠٨	٥٦	٦٠	٤٠	٣٤	٤	٦
١٠٩	٦٥	٥٨	٣٢	٣٨	٣	٤
١١٠	٥٨	٥٥	٣٨	٣٨	٤	٧
١١١	٥٠	٥٥	٣٨	٣٨	٥	٧
١١٢	١٣	٥٠	٤٣	٤٥	٥	١٥
١١٣	٢٩	٧٧	٦٨	٩	٣	١٤
١١٤	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
١١٥	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
١١٦	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
١١٧	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
١١٨	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
١١٩	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
١٢٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
١٢١	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
١٢٢	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
١٢٣	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
١٢٤	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
١٢٥	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠

## جدول (٤) نمو مخترارات مجتمعات الطلب :

متوسط معدلات النمو سنويا (النسبة المئوية)

	إجمالي الاستثمار المحلي		الاستهلاك الخاص		الاستهلاك العام	
	١٩٧٦ - ٧٠	١٩٧٠ - ٦٠	١٩٧٦ - ٧٠	١٩٧٠ - ٦٠	١٩٧٦ - ٧٠	١٩٧٠ - ٦٠
١	٣,١	٥,٧	٢,٥	٣,٦	٢,٤	٤,٦
٢	..	..	..	..	..	..
٣	..	..	..	..	..	..
٤	..	..	..	..	..	..
٥	٠,٧	٥,٧	٣,٤	٤,٧	٣,٤	٤,٧
٦	..	٣,٥	..	٢,٨	..	٦,٢
٧	٧,٨	١١,١	١,٧	٣,٤	(١)	(١)
٨	..	٣,١	..	٤,٢	..	١,١
٩	١٥,٥	٤,٣	١,١	..	١٦,٥	٣,٧
١٠	٤,٧	..	٤,٥	..	٣,٧	..
١١	٠,٩	٣,٦	٣,١	٢,٨	(١)	(١)
١٢	٨,٠	٦,٠	١,٧	٣,١	٢,٤	١٩,٢
١٣	٣,١	٢,٣	٢,٥	٠,٧	٠,٦	٤,٤
١٤	..	..	..	..	..	..
١٥	٤,٤	٤,٢	٠,٧	٤,٩	٢,٤	١,٧
١٦	٩,٧	١٢,٨	٨,٠	٤,٨	٠,٩	٦,١
١٧	٧,٨	٩,٦	١,٠	٣,٧	١,٦	٨,٤
١٨	..	..	..	..	..	..
١٩	٤,٦	٥,٧	١,٩	٣,٦	٠,٧	١,٠
٢٠	..	..	..	..	..	..
٢١	٥,٦	١,٠	٢,٢	٢,٢	٩,٩	(١)
٢٢	٠,٢	٣,٠	١,٧	٣,٥	١٠,٠	١,٩
٢٣	٨,٢	٨,٠	٨,٣	٥,٣	٤,٠	٠,١
٢٤	٣,٤	٨,٣	٣,٣	٤,٦	٦,٥	٦,٨
٢٥	٤,٢	٦,٩	٤,٢	٧,١	٣,٤	٧,٣
٢٦	٢,٩	٩,٨	٥,٧	٤,٧	(١)	٨,٢
٢٧	١٢,٥	..	٤,٢	..	٢,٩	..
٢٨	٢,٤	٥,٤	٥,٠	..	٢,٤	..
٢٩	٥,٤	..	..	..	..	..
٣٠	٠,٣	٦,٦	٢,٥	٣,٥	(١)	(١)
٣١	٤,٠	١,٨	..	١,٩	..	٢,٥
٣٢	١٧,٩	٣,٢	٦,٨	٣,٥	١٣,٤	١,٥
٣٣	١,٧	٧,٠	٥,٢	٤,٩	٤,٤	١٠,٠
٣٤	١١,٥	٩,٨	٠,٣	٥,٦	٠,٥	٥,٩
٣٥	..	..	..	..	..	..
٣٦	٨,٩	٧,٤	٥,٤	٥,١	٧,٢	٦,٧
٣٧	١٣,٦	١١,١	١,٧	٧,٦	١٤,٩	٦,٧
٣٨	٢٣,٦	٣,١	٣,٩	٤,٢	٢,٣	١٠,٣
٣٩	٣٧,٥	..	..	..	..	..
٤٠	٤,٥	٨,٤	١,٤	٢,٤	٤,٠	٨,٩
٤١	١٢,٥	١,٣	٦,٨	٠,٨	٦,١	١٢,١
٤٢	٤,٣	٩,٧	٠,١	٤,٠	٦,٤	٩,١
٤٣	..	٢,١	..	٦,٠	..	١,٠
٤٤	١٩,٠	٦,٥	١,٦	٠,٩	٢٤,٤	١٠,٠
٤٥	٦,٦	١٥,٤	٦,٥	٧,٠	٧,٠	٩,٦
٤٦	٨,٠	٩,٦	٦,٠	٣,٧	١٠,٤	٨,٩
٤٧	٢,٤	١١,٠	٣,٣	٤,٦	٦,١	٤,٦
٤٨	٣,٤	١,٠	١,٢	٢,٤	١,٤	٤,٦
٤٩	١٢,٢	٨,٢	٤,٥	٥,٨	١٠,٥	٥,٠
٥٠	٨,٥	١٠,٦	٠,٦	٥,٨	٥,٩	٨,٠
٥١	١٦,٢	٤,٥	٣,٦	٠,٤	١,٥	٥,٦
٥٢	..	٣,٧	..	٦,١	..	٥,٧
٥٣	١٨,٠	٢,٢	٠,٩	٦,٩	٠,٢	٦,٥
٥٤	..	..	..	٢,٣	..	٧,٣
٥٥	١٨,٢	٩,١	٣,١	٣,٧	٨,٢	٤,٤
٥٦	..	..	..	..	..	..
٥٧	٠,٢	٣,٢	٣,٥	٢,٠	٠,٦	٦,١
٥٨	٩,٠	١٢,٧	٥,٠	٧,٥	٨,٦	١١,٨
٥٩	٥,٨	٩,٩	٣,٥	٥,٤	٣,١	٨,٩
٦٠	٠,٤	٤,٥	٨,١	٥,١	٣,٩	٥,٥
٦١	٨,٨	٧,٩	٥,٠	٤,٧	٤,٧	٤,٧
٦٢	١٠,٤	..	٩,٦	..	٧,١	..
٦٣	٢٠,١	٥,٨	٦,٠	٤,٥	٢,٣	٦,٩
٦٤	١١,٦	٢٣,١	٧,٠	٧,٣	٨,٥	٥,٩
٦٥	٦,٨	١٠,٧	٤,٨	٦,٨	١٢,٨	٣,٦
٦٦	١٨,٢	١١,٤	٧,٠	٦,١	٤,٢	١,٩
٦٧	١٣,٥	..	٧,٥	..	١٤,١	..

متوسط معدلات النمو سنويا (النسبة المئوية)

	إجمالي الاستثمار المحلي		الاستهلاك الخاص		الاستهلاك العام	
	١٩٧٦ - ٧٠	١٩٧٠ - ٦٠	١٩٧٦ - ٧٠	١٩٧٠ - ٦٠	١٩٧٦ - ٧٠	١٩٧٠ - ٦٠
٦٦ بيرو	١١,٥	٢,٤	٧,٢	٦,٧	٦,٢	٨,٨
٦٧ تونس	١٣,٥	٤,٥	٩,٦	٣,٠	٧,٨	٥,٥
٦٨ ماليزيا	٧,٨	٧,٥	٥,٩	٤,١	٩,٨	٧,٤
٦٩ الجزائر	١٨,١	٢,٦	٨,٠	٣,٩	٨,٤	٢,٤
٧٠ تركيا	١٢,٠	١٠,٢	٧,٣	٥,١	٨,٨	٨,٢
٧١ كوستاريكا	٧,٠	٧,١	٤,١	٦,١	٨,٤	٧,٢
٧٢ شيلي	٨,٠	٤,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٧٣ جمهورية الصين	١٠,٤	١٦,٢	٧,١	٨,٣	٣,٧	٤,٥
٧٤ جامايكا	٤,٠	٧,٨	٠,٦	٣,١	١٠,٨	٨,٦
٧٥ لبنان	٠,٠	٦,٢	٠,٠	٤,٤	٠,٠	٥,٩
٧٦ المكسيك	١٠,٢	٩,٨	٤,٤	٦,٧	١١,٣	٨,٨
٧٧ البرازيل	١٦,٣	٦,٢	١٠,٣	٥,١	٩,٨	٣,٦
٧٨ بناما	٤,٢	١٢,٤	٣,٤	٦,٧	٧,٢	٧,٨
٧٩ العراق	٣٦,٨	٣,٠	٠,٠	٤,٩	٠,٠	٨,١
٨٠ اوراجواي	٠,٨	١,٨	٠,١	٠,٧	٠,٢	٤,٤
٨١ رومانيا	١٠,٨	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٨٢ الأرجنتين	٢,٥	٤,١	٣,٣	٤,١	٣,٧	١,٠
٨٣ يوجوسلافيا	٥,٦	٤,٧	٨,٨	٩,٧	٤,٤	٠,٦
٨٤ البرتغال	٢,٦	٦,٢	٦,٢	٦,٦	٩,١	٧,٧
٨٥ إيران	٢٤,٨	١٢,٢	١٥,٥	٧,٤	٢١,٣	١٦,٠
٨٦ مونت كونيغ	١٠,٠	٧,٤	٦,٩	٨,٩	٨,٢	٨,٧
٨٧ ترينيداد وتوباغو	٠,٠	٢,٨	٠,٠	٤,٤	٠,٠	٦,٢
٨٨ فنزويلا	٩,٨	٧,٢	٧,٦	٤,٩	٨,٦	٦,٣
٨٩ اليونان	١,٤	١٠,٤	٥,٤	٧,١	٨,٠	٦,٦
٩٠ سنغافورة	٨,٨	٢٠,٥	٧,٤	٥,٥	٦,٤	١٢,٦
٩١ اسبانيا	٦,٠	١٠,٥	٥,٤	٧,٠	٦,٣	٥,٥
٩٢ إسرائيل	٨,٦	٥,٧	٦,٢	٧,٢	٧,٢	١٤,٧
دول صناعية						
٩٣ جنوب أفريقيا	٠,٧	٥,٧	٣,٤	٤,٣	٣,٦	٤,٨
٩٤ أيرلندا	٦,١	٩,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧,٠
٩٥ إيطاليا	١,٢	٨,٨	٢,٣	٣,٧	٥,٩	٣,٩
٩٦ المملكة المتحدة	١,١	٣,٨	٢,٧	٥,٨	٢,٨	٣,٩
٩٧ نيوزيلندة	٠,٥	٥,٠	١,٩	٢,٣	٣,٦	٢,٢
٩٨ اليابان	٢,٤	١٤,٠	٦,٠	٩,١	٦,٣	٦,٠
٩٩ النمسا	٣,٣	٥,٦	٤,٧	٤,٣	٣,٦	٣,١
١٠٠ فنلندة	٠,٧	٤,٢	٤,٧	٤,٣	٥,٤	٥,٧
١٠١ استراليا	٠,٧	٦,٥	٤,٣	٥,٠	٦,٠	٦,٩
١٠٢ هولندا	٢,٤	٦,٨	٣,٤	٦,١	٣,٠	٣,١
١٠٣ فرنسا	١,٤	٦,٩	٤,٦	٥,٦	٣,٢	٣,٥
١٠٤ بلجيكا	١,٨	٦,٠	٤,٢	٣,٨	٥,٤	٥,٧
١٠٥ ألمانيا الاتحادية	١,٧	٤,٧	٣,٨	٤,٦	٤,٤	٣,٨
١٠٦ النرويج	٧,٤	٥,١	٤,١	٤,١	٤,٢	٦,٤
١٠٧ النمرك	٠,٥	٦,١	٢,٧	٤,٣	٢,٢	٦,٣
١٠٨ كندا	٦,١	٥,٨	٦,١	٤,٩	٤,١	٦,٢
١٠٩ الولايات المتحدة	٠,٣	٤,٨	٣,١	٤,٤	١,٢	٤,١
١١٠ السويد	٠,٦	٥,٠	٢,٧	٣,٨	٣,٢	٥,٤
١١١ سويسرا	٤,٣	٣,٠	١,٥	٤,٣	٢,٨	٤,٢
دول مصدرة للبتروول ذات فائض رأسمالي						
١١٢ السعودية	٣١,٧	٠,٠	١٥,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠
١١٣ ليبيا	٢٣,٦	٠,٠	١٥,٢	٠,٠	(١)	٠,٠
١١٤ الكويت	٣١,٧	١٥,٤	٢٠,٤	٠,٠	٢٩,٤	٠,٠
١١٥ الصين الشعبية	٨,١	٩,٢	٥,٩	٠,٠	٨,٩	٠,٠
١١٦ كوريا الديمقراطية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
١١٧ البانيا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
١١٨ كوبا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
١١٩ منغوليا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
١٢٠ المجر	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
١٢١ بلغاريا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
١٢٢ الاتحاد السوفيتي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
١٢٣ بولندا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
١٢٤ تشيكوسلوفاكيا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
١٢٥ ألمانيا الديمقراطية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

(١) الأرقام المنفصلة ليست متاحة بالنسبة للاستهلاك العام وبالتالي تم إدراجها ضمن الاستهلاك الخاص.

جدول (٥) هيكل الطلب:

توزيع إجمالي المنتج المحلي (في المائة)

	الاستهلاك العام		الاستهلاك الخاص		إجمالي الاستثمار المحلي		إجمالي المدخرات المحلية		ميزان الموارد	
	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٦٠	١٩٧٦
دول ذات دخل متوسط	١٣	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
١ بوتان	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
٢ كمبوديا	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
٣ لاوس	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
٤ إثيوبيا	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
٥ مالي	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
٦ بنجلاديش	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
٧ رواندا	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
٨ الصومال	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
٩ فولتا العليا	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
١٠ بورما	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
١١ بوروندي	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
١٢ تشاد	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
١٣ نيبال	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
١٤ بنين	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
١٥ مالاوي	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
١٦ زائير	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
١٧ غينيا	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
١٨ الهند	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
١٩ فيتنام	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
٢٠ أفغانستان	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
٢١ النيجر	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
٢٢ ليسوتو	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
٢٣ موزمبيق	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
٢٤ باكستان	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
٢٥ تانزانيا	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
٢٦ هايتي	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
٢٧ مدغشقر	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
٢٨ سيراليون	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
٢٩ سرى لانكا	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
٣٠ إمبراطورية إفريقيا الوسطى	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
٣١ اندونيسيا	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
٣٢ كينيا	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
٣٣ أوغندا	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
٣٤ الجمهورية العربية اليمنية	١٩	١٣	٧٩	٨١	١٢	١٥	٩	٨	٣	٤
دول ذات دخل منخفض	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤
٣٥ ترنجور	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤
٣٦ مصر	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤
٣٧ اليمن الشعبية الديمقراطية	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤
٣٨ الكاميرون	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤
٣٩ السودان	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤
٤٠ أنجولا	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤
٤١ موريتانيا	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤
٤٢ نيجيريا	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤
٤٣ تايلاند	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤
٤٤ بوليفيا	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤
٤٥ منوراس	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤
٤٦ السنغال	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤
٤٧ الفلبين	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤
٤٨ زامبيا	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤
٤٩ ليبيريا	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤
٥٠ السلفادور	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤
٥١ بابوا غينيا الجديدة	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤
٥٢ الكونغو	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤
٥٣ المغرب	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤
٥٤ رومانيا	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤
٥٥ غانا	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤
٥٦ ساحل العاج	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤
٥٧ الألبان	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤
٥٨ كولومبيا	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤
٥٩ جواتيمالا	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤
٦٠ إكوادور	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤
٦١ باراجواي	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤
٦٢ كوريا	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤
٦٣ نيكاراغوا	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤
٦٤ النرويج	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤
٦٥ سوريا	١١	١٤	٧٥	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٢	٤

## توزيع إجمالي المنتج المحلي (في المائة)

	ميزان الموارد		إجمالي المخرات المحلية		إجمالي الاستثمار المحلي		الاستهلاك الخاص		الاستهلاك العام	
	١٩٧٦	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٦٠
٦٦ بيرو	٦٠	٣	١٠	٢٤	١٦	٢١	٧٧	٦٨	١٣	٨
٦٧ تونس	٥٠	٩٠	٢٦	٨	٣١	١٧	٦٠	٧٦	١٤	١٧
٦٨ ماليزيا	١٠	١٣	٣٢	٢٧	٢٢	١٤	٥٣	٦٢	١٥	١١
٦٩ الجزائر	٥٠	٢٠	٤٥	١٥	٥٠	٣٥	٤١	٦٥	١٤	٢٠
٧٠ تركيا	٦٠	٢٠	١٦	١٤	٢٢	١٦	٨٤	٧٦	(١)	١١
٧١ كوستاريكا	٩٠	٤٠	١٣	١٤	٢٢	١٨	٧٠	٧٦	١٧	١٠
٧٢ شيلي	٤	٣٠	١٥	١٤	١١	١٧	٧١	٧٥	١٤	١١
٧٣ جمهورية الصين	٢	٧٠	٣٠	١٣	٢٨	٢٠	٥٣	٦٨	١٧	١٩
٧٤ جامايكا	٨٠	٤٠	٩	٢٤	١٧	٢٨	٧٠	٦٩	٢١	٧
٧٥ لبنان	٠٠	١١	٠٠	٥	٠٠	١٦	٠٠	٨٥	٠٠	١٠
٧٦ المكسيك	٢٠	٢٠	٢٤	١٨	٢٦	٢٠	٦٥	٧٦	١١	٦
٧٧ البرازيل	٣٠	١٠	٢٣	٢١	٢٦	٢٢	٧٧	٦٧	(١)	١٢
٧٨ بناما	٥٠	٥٠	٢٣	١١	٢٨	١٦	٦٥	٧٨	١٣	١١
٧٩ العراق	٠٠	١٤	٠٠	٣٤	٠٠	٢٠	٠٠	٤٨	٠٠	١٨
٨٠ اوروجواي	١	٦٠	١٣	١٢	١٢	١٨	٧٥	٧٩	١٢	٩
٨١ رومانيا	(٠)	٠٠	٢٩	٠٠	٢٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٢ الأرجنتين	٣	١٠	٢٥	٢٠	٢٢	٢١	٧٦	٧١	(١)	٩
٨٣ يوجوسلافيا	٤٠	٤٠	٢٦	٢٢	٢٠	٢٦	٧٤	٤٩	(١)	١٩
٨٤ البرتغال	١٢٠	٧٠	٢٠	١٢	١٠	١٩	٨٥	٧٧	١٧	١١
٨٥ إيران	١٢	٤	٤٢	٢١	٣٠	١٧	٣٩	٦٩	١٩	١٠
٨٦ هونغ كونغ	١	١٨٠	٢٥	١	٢٤	١٩	٦٨	٩٢	٧	٧
٨٧ ترينيداد وتوباغو	٠٠	٢	٠٠	٢٨	٠٠	٣٦	٠٠	٥١	٠٠	١١
٨٨ فنزويلا	٥	١٣	٢٧	٢٣	٢٢	٢٠	٤٨	٥٣	١٥	٩٤
٨٩ اليونان	١٠٠	٨٠	١٥	١١	٢٥	١٩	٧٠	٧٧	١٥	١٢
٩٠ سنغافورة	١٢٠	١٤٠	٢٩	٢٠	٤١	١١	٦٠	٨٩	١١	٨
٩١ إسبانيا	٤٠	٢	٢٠	٢٣	٢٤	٢١	٧٠	٧٠	١٠	٧
٩٢ إسرائيل	٣٤٠	١٣٠	٦٠	١٤	٢٨	٢٧	٦٢	٦٨	٤٢	١٨
<b>تولة صناعية</b>										
٩٣ جنوب أفريقيا	١	١٠	٢٤	٢٥	٢٣	٢٤	٥٨	٦٣	١٦	١٣
٩٤ إيرلندا	٠٠	٥	٠٠	٢٧	٠٠	٢٢	٠٠	٦٤	٠٠	٩
٩٥ إيطاليا	٦٠	٥٠	١٥	١١	٢١	١٦	٧٠	٧٧	١٧	١٢
٩٦ المملكة المتحدة	٥	(٠)	٢٣	٢٤	١٨	٢٤	٦٥	٦٤	١٣	١٢
٩٧ نيوزيلندة	٢	١٠	١٩	١٧	١٧	١٨	٦٠	٦٦	١٩	١٧
٩٨ اليابان	٠٠	٢٠	٢٢	٢٢	٠٠	٢٤	٠٠	٦٥	٠٠	١٣
٩٩ النمسا	٥	(٠)	٢٨	٢٤	٢٣	٢٤	٥٧	٥٧	٩	٩
١٠٠ فلندة	(٠)	(٠)	٢٧	٢٨	٢٧	٢٨	٥٦	٥٩	١٤	١٣
١٠١ استراليا	٢	١٠	٢٧	٢٩	٢٣	٢٠	٥١	٥٨	١٨	١٢
١٠٢ هولندا	١٠	١٠	٢٢	٢٥	٢٣	٢٦	٥٨	٦٥	١٥	١٠
١٠٣ فرنسا	٧	٣	٢٧	٣٠	٢٠	٢٧	٥٨	٥٧	١٥	١٣
١٠٤ بلجيكا	١	٢	٢٤	٢٦	٢٣	٢٤	٦٢	٦١	١٣	١٣
١٠٥ ألمانيا الاتحادية	١	١٠	٢٢	١٨	٢١	١٩	٦٢	٦٩	١٦	١٣
١٠٦ النرويج	٢	٢	٢٦	٢٩	٢٤	٢٧	٥٥	٥٧	١٨	١٤
١٠٧ النمرك	٤٠	٢٠	٢١	٢٨	٢٥	٢٠	٥٤	٥٨	١٥	١٤
١٠٨ كندا	١٠	١٠	٢٠	٢٢	٢١	٢٣	٥٩	٦٦	٢٠	١٢
١٠٩ الولايات المتحدة	١	١٠	٢٤	٢٢	٢٣	٢٣	٥٨	٦٥	١٨	١٤
١١٠ السويد	٢	١٠	١٨	١٩	١٦	١٨	٦٤	٦٣	١٧	١٨
١١١ سويسرا	٣	١٠	٢٣	٢٤	٢٠	٢٥	٥٤	٦٠	٢٣	١٦
<b>الدول المصدرة للبترول ذات الفائض في رأس المال</b>										
١١٢ السعودية	٥٨	٠٠	٦٦	٠٠	٩	٠٠	١٨	٠٠	١٦	٠٠
١١٣ ليبيا	٦٨	٠٠	٧٧	٠٠	٩	١٢	١١	٠٠	١٢	٠٠
١١٤ الكويت	٦	٠٠	٢٦	٠٠	٣٠	٠٠	٣٢	٠٠	٣٢	٠٠
<b>الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية</b>										
١١٥ الصين الشعبية	٥٨	٥١	٦٦	٦١	٨	١٠	١٨	٢٣	١٦	١٦
١١٦ كوريا الديمقراطية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٧ اليابان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٨ كوبا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٩ منغوليا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢٠ المجر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢١ بلغاريا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢٢ الاتحاد السوفيتي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢٣ بولندا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢٤ تشيكوسلوفاكيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢٥ ألمانيا الديمقراطية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

(١) الأرقام المنفصلة ليست متاحة للاستهلاك العام ، ولذلك أدرجت ضمن الاستهلاك الخاص .

# جدول (٦) نمو تجارة السلع :

شروط التجارة ١٩٧٠ = ١٠٠	متوسط معدلات النمو سنويا في المائة						تجارة السلع (بالمليون دولار أمريكي)	
	الواردات			الصادرات			الواردات	الصادرات
	١٩٧٦	١٩٧٠/٧٦	١٩٧٠/٧٦	١٩٧٠/٧٦	١٩٧٦/٧٠	١٩٧٦/٧٠	١٩٧٦	١٩٧٦
		١,٤	٤,٦	٠,٤	٣,٦	٣,٦		
١ بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..
٢ كمبوديا	١٧٨	١٠٢	١,٥	٣,٠	٢,٨	٢,٣	١٠٠	٣٠
٣ لاوس	..	..	..	..	..	..	٤٦	٦
٤ اثيوبيا	٨٧	٩١	٣,١	٦,٤	٣,٥	٣,٤	٣٥٣	٢٧٨
٥ مالي	١٠٩	١٠٠	١٢,٠	٠,٣	٠,٨	٣,٦	١٥٠	٩٧
٦ بنجلاديش	٧٢	٩٧	١١,٩	٧,٠	١١,٠	٣,٨	٧٦٤	٤١٤
٧ رواندا	١١٦	٨٤	١١,٠	١٩,٣	٥,٧	١٥,٢	١٠٣	٨١
٨ الصومال	٨٣	١١٢	٣,٢	٢,٨	١٤,٥	٢,٥	..	٨٥
٩ فولتا العليا	١٠٣	٨٧	١٢,٣	٧,٧	١٣,٩	١٦,٤	١٤٤	٥٣
١٠ بورما	٨١	١٠٤	٢٠,٠	٥,٦	٣,٥	١١,١	١١٧	١٨٧
١١ بروندي	..	..	..	..	..	..	٥٨	٥٥
١٢ تشاد	١٤٨	١١٧	١,٣	٥,١	١١,٩	٦,٦	١١٦	٦٣
١٣ نيبال	..	..	١٣,٦	..	١٣,٢	..	١١٣	٩٨
١٤ بنين	٩٧	٨٧	٥,٥	٧,٥	١,٩	٥,٠	٢٢٣	٥١
١٥ مالاوي	١١٠	٩٩	٣,٦	٨,٨	٣,٨	٩,١	٢٠٥	١٤٨
١٦ زائير	٥٦	٧٠	٦,٤	٤,٢	١,٢	٠,٤	٨٢٧	٩٣٠
١٧ غينيا	..	..	..	..	..	..	١٢٣	٢٠٢
١٨ الهند	٧٣	٧٧	١,٤	٠,٩	٥,٠	١,٦	٥٥١٥	٥٤٢٤
١٩ فيتنام	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٠ أفغانستان	١٢٨	١٠٣	٧,١	١,٢	٣,٣	٢,٤	٢٩٨	٣١٠
٢١ النيجر	٩٧	٩٥	١,٧	١٢,٠	٤,٦	٦,٨	١١٣	٨٦
٢٢ ليسوتو	..	..	..	..	..	..	٨٠,٠	١٥,٠
٢٣ موزمبيق	١٠٣	٩٦	١١,٨	٧,٩	١٠,١	٥,٣	٣٣٤	٣٠٣
٢٤ باكستان	١١١	١٠٢	٣,٤	٤,٣	٤,٤	٨,٧	٢١٣٤	١١٤٤
٢٥ تانزانيا	١١٤	٩٧	٠,٨	٦,١	٨,٥	٣,٥	٥٧٠	٤٥٩
٢٦ هايتي	..	..	..	..	..	..	..	١٢٥
٢٧ مدغشقر	١٠١	١٠٨	٧,٦	٤,٢	٠,٢	٤,٥	٢١٤	٢٩٢
٢٨ سيراليون	٨١	٨٩	٥,٧	٢,٠	٦,١	٠,٣	١٥٦	١١٢
٢٩ سرى لانكا	٩٢	١٢٨	٥,٣	٠,٢	٣,٦	٠,٥	٥٤٨	٥٢٧
٣٠ امبراطورية افريقيا الوسطى	١١٣	٨٩	٢,٨	٤,٦	١,٢	٧,٥	..	١٥٢
٣١ انونيسيا	٢٣٨	١٢٠	٢٠,٦	٢,٠	٨,٢	٢,٠	٥٦٧٣	٨٥٤٧
٣٢ كينيا	١٠٢	٩٩	٤,٥	٦,٤	١,٠	٥,٨	٩٤١	٦٥٦
٣٣ اوغندا	١٢٧	٨٣	١٣,٧	٦,٣	١١,٤	٣,٦	٨٠	٣٦٠
٣٤ الجمهورية العربية اليمنية	..	..	..	..	..	..	٤١٠	٨
		٦,٣	٦,٦	٣,٨	٥,٢	٥,٢		
٣٥ توجو	١٥٤	٨٨	٢,٦	٨,٦	٤,٣	٨,٣	٢٠٢	١٣٥
٣٦ مصر	١٠٩	٩٨	١٥,٤	٠,٩	٦,٦	٢,٢	٣٨٠٨	١٥٢٢
٣٧ اليمن الشعبية الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	٢٥٤	٢٨٨
٣٨ الكاميرون	١١٨	٩١	٢,٦	٩,٣	٠,٦	٥,٨	٦٠٩	٥١١
٣٩ السودان	١٢٥	٢٢	٧,٨	١,١	٩,٠	٠,٨	٩٨٠	٥٥٤
٤٠ انجولا	١٦٩	٧٧	١٧,١	١١,٦	١٣,٠	٧,٧	٣١٧	٥٣٥
٤١ موريتانيا	٧٤	١١١	١٣,٣	٤,٦	٣,٣	٥٥,٣	١٨٠	١٧٨
٤٢ نيجيريا	٣٢٢	٩٦	٢١,١	١,٩	٣,٢	٤,٦	٨١٩٩	١٠٥٦٧
٤٣ تايلاند	٨٢	٩٧	٣,٥	١١,٣	٩,٥	٥,٢	٣٥٧٢	٢٩٨٠
٤٤ بوليفيا	١٣٣	٦٨	١١,٢	٨,٢	٠,٢	١٠,٤	٥٨٧	٥١٣
٤٥ هندوراس	٨٦	٩١	٢,٠	١١,٧	١,٤	١٠,٣	٤٥٣	٣٩٢
٤٦ السنغال	١١٠	٩٢	٥,١	٢,٨	٦,٠	١,١	١١٣	٤٣٦
٤٧ الفلبين	٦٩	١٠٨	٤,٦	٧,٢	٣,٤	٢,٩	٣٩٥٠	٢٤٣٣
٤٨ زامبيا	٤٧	٥٨	٢,١	٩,٩	١,٥	٣,٤	٦٥٤	١٠٤٣
٤٩ ليبيريا	٧٨	١٩٥	١,٨	٣,٠	٤,٠	١٨,٣	٣٩٩	٤٧٦
٥٠ السفانور	١١٣	٩٠	٦,٢	٦,٤	٣,٣	٤,٩	٧٠٥	٧٢١
٥١ بابوا غينيا الجديدة	..	..	..	..	..	..	٤٣٠	٥٧٣
٥٢ الكونغو	١٢٤	٩٧	٤,٤	٠,٩	٢٢,٣	٤,٩	١٧٧	١٨٢
٥٣ المغرب	١٠٥	٩٨	١٤,٠	٣,٤	٢,٦	٢,٥	٢٦١٨	١٣٦٢
٥٤ رومانيا	٨٧	..	..	..	..	..	..	..
٥٥ غانا	١٠١	١٠١	١,١	١,٤	٣,٣	١,٤	٨٤٥	٨٠٤
٥٦ ساحل العاج	١٠٧	٨١	٧,٩	٩,٩	٦,٧	٦,٩	١٢٩٦	١٦٢٠
٥٧ الارن	١٠٠	٩٥	١٠,٠	٣,٦	١٩,٦	١٠,٣	١٠٢٢	٢٠٩
٥٨ كولومبيا	١٢٨	٨٩	٣,٨	٢,٥	٠,٥	٢,٣	١٥٧٢	١٦٩٤
٥٩ جواتيمالا	٥٠٧	٩٣	٦,٧	٧,١	٣,٥	٨,٤	٨٠٨	٧٦٠
٦٠ اكوادور	١٤٣	١١٠	١٢,٣	١١,٨	١٠,٩	٤,١	٩٩٣	١١٢٧
٦١ باراجواي	٩٠	٨٨	٦,٩	٧,٦	٥,٥	٥,١	٢٢٠	١٧٩
٦٢ كوريا	٧٨	٨٢	١٢,٢	٢٠,٠	٣١,٧	٣٥,٧	٨٧٤٤	٧٧١٦
٦٣ نيكاراغوا	١٠١	٩١	٤,٥	١٠,٥	٥,٢	٩,٨	٥٣٢	٥٤٢
٦٤ النومينيكان	١١٨	٧٥	٦,٩	١٠,٠	٤,٠	٢,٥	٧٦٤	٧١٦
٦٥ سوريا	١٥٤	١٠٣	١٧,٦	٤,٢	١٠,٥	٣,٧	١٩٨٦	١٠٦٥

		تجارة السلع (بالمليون دولار أمريكي)		متوسط معدلات النمو سنوياً في المائة		شروط التجارة ١٩٧٠ = ١٠٠	
		الصادرات		الواردات			
		١٩٧٦	١٩٧٦/٧٠	١٩٧٠/٦٠	١٩٧٦/٧٠	١٩٧٦	١٩٧٦
		٣,٦	٠,٤	٤,٦	١,٤		
٦٦	بيرو	١٣٦٥	٢١٨٣	٢,٩	٥,٣	٣,٨	٧,٤
٦٧	تونس	٧٨٩	١٥٢٩	٣,٧	٢,١	٢,٤	١٣,٨
٦٨	ماليزيا	٥٧٠٧	٤٣٥٤	٨,٩	٤,٣	٥,٦	٦,٥
٦٩	الجزائر	٥٠٦١	٥٣١٢	١,٣	٢,٣	-٠,٩	١٩,٠
٧٠	تركيا	١٩٦٠	٤٩٩٣	٥,٥	١,٩	١,٦	١٣,٦
٧١	كوستاريكا	٥٨٤	٧٧٤	٩,٠	٤,٠	١٠,٠	١,٥
٧٢	شيلي	١٦٨٤	٢٠٧١	٢,٣	٧,٩	٤,٩	-٠,٤
٧٣	جمهورية الصين	٨١٥٦	١٦٠٩	٢٣,٧	١٦,٢	١٧,٩	١٢,٦
٧٤	جامايكا	٦٣٣	٩١٣	٥,٦	٤,٤	٨,٢	٣,٦
٧٥	لبنان	٨٠٠	٨١٠	١٤,٢	٦,٢	٥,٢	٧,٧
٧٦	المكسيك	٢٢٩٨	٦٠٣٠	٣,٢	٢,٩	٦,٨	٥,٥
٧٧	البرازيل	١٠١٢٨	١٣٦٢٢	٤,٦	١٠,٣	٥,٠	١٢,٦
٧٨	بناما	٢٢٧	٨٢٨	١٠,٩	٣,١	١٠,٥	٣,٧
٧٩	العراق	٨٨٣٥	٣٤١١	٣,٧	٦,٣	١,٥	٣,٢
٨٠	أردن	٥٣٦	٥٩٩	٢,٥	-٠,١	٢,٨	١,٦
٨١	رومانيا	٦١٣٨	٦٠٩٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٨٢	الأرجنتين	٣٩١٦	٣٠٣٣	٣,٣	١,٦	-٠,٤	١,١
٨٣	يوغوسلافيا	٤٨٧٨	٧٣١٧	٨,١	٥,٨	٩,٠	٤,٧
٨٤	البرتغال	١٨٢٠	٤٣١٧	١٠,٧	٤,٧	٩,٦	٣,٨
٨٥	إيران	٢٣٣٨٠	١٢٨٩٤	٩,٨	٥,٠	١١,٣	٣٨,٣
٨٦	هونغ كونج	٨٥٢٦	٨٨٨٢	١٢,٧	٨,٦	٩,٢	٩,٣
٨٧	ترينيداد وتوباغو	٢٢١٣	١٩٧٦	٢,٢	-٠,٣	٣,٢	٤,٩
٨٨	فنزويلا	٩١٤٩	٦٠٢٣	٠,٦	١٠,٠	٤,٤	١٢,٥
٨٩	اليونان	٢٥٤٣	٦٠١٣	١٠,٧	١٢,٣	١٠,٠	٣,٩
٩٠	سنتافورة	٦٥٨٥	٩٠٧٠	٤,٢	١٤,١	٥,٩	١٣,٩
٩١	اسبانيا	٨٧٢٧	١٧٤٢٣	٩,٨	١١,٣	١٦,٣	٦,٤
٩٢	إسرائيل	٢٣١٠	٤٠٠٠	١٠,٩	٩,٠	٨,٨	٥,٤
<b>دول صناعية</b>							
٩٣	جنوب أفريقيا	٤٧٧٦	٦٧٥١	٥,٢	٣,٧	٨,٠	-٠,٨
٩٤	أيرلندا	٣٣١٣	٤١٩٢	٥,٤	٣,٤	٦,٣	-٠,٨
٩٥	إيطاليا	٣٦٦٩	٤٣٤٨	١٣,٤	٢,٧	٩,٧	١,١
٩٦	الملكة المتحدة	٤٦٢٧٠	٥٥٨٨٦	٣,٠	-٠,٦	٣,٢	١,٩
٩٧	نيوزيلندة	٢٧٩٥	٣٢٥٤	٢,٧	١,٢	-٠,٦	٤,٧
٩٨	اليابان	٦٧٢٢٥	٦٤٧٩٩	١٧,٢	١٤,٣	١٣,٨	٩,٥
٩٩	النمسا	٨٥٠٧	١١٥٢٣	٩,٩	١٥,٨	٩,٨	١٥,٦
١٠٠	فلندا	٦٣٤٢	٧٣٩٣	٣,٧	٤,٠	٣,٧	٦,٠
١٠١	أستراليا	١٣٨٦٨	١١٠٨٤	٧,٢	٧,٨	٦,٣	٥,٤
١٠٢	هولندا	٤٠١٦٧	٣٩٥٧٤	١٠,٢	١٤,٦	١٠,١	١٠,٠
١٠٣	فرنسا	٥٥٨١٧	٦٤٤٠٤	٧,٦	١١,٧	١٠,٣	١١,٤
١٠٤	بلجيكا	٢٢٨٤٧	٣٥٣٦٨	١٠,٧	١١,٧	١٠,٥	١٢,١
١٠٥	ألمانيا الاتحادية	١٠٢٠٣٢	٨٧٧٨٢	١٢,٦	١٥,١	١١,٠	١٣,٦
١٠٦	النرويج	٧٩١٧	١١١٠٩	١٠,٤	١٣,٣	٩,١	١١,٨
١٠٧	الدنمارك	٩١١٣	١٢٤١٩	٦,٢	٩,٧	٦,٨	١١,٩
١٠٨	كندا	٣٨١٢٨	٣٧٩١٠	٩,٢	٣,٨	٨,٦	٩,٧
١٠٩	الولايات المتحدة	١١٣٣٣٣	١٢٨٨٧٢	٥,٧	٥,٦	٩,٧	٥,٢
١١٠	السويد	١٨٤٤٠	١٩٣٣٤	٧,٨	٧,٣	٧,١	٨,٢
١١١	سويسرا	١٤٨٤٥	١٤٧٧٤	٧,٠	١٥,٣	٧,٢	١١,٥
<b>الدول المصدرة للنفط</b>							
<b>ذات المصالح في رأس المال</b>							
١١٢	السعودية	٣٦١١٩	١١٥٧٩	٧,٦	١١,٨	٢١,١	٤٥,٥
١١٣	ليبيا	٨٤٣٨	٣٩٥٠	٦,٠	١٠,٧	١٥,٥	٢٨,٣
١١٤	الكويت	٩٨٤٣	٣٣٢١	٥,٣	٩,١	١٠,٦	١٧,٦
<b>الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية</b>							
١١٥	الصين الشعبية	..	..	..	..	..	..
١١٦	كوريا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..
١١٧	ألمانيا	..	..	..	..	..	..
١١٨	كوبا	..	..	..	..	..	..
١١٩	منغوليا	..	..	..	..	..	..
١٢٠	المجر	٤٩٣٤	٥٥٢٩	..	١٣,٥	..	١٠,٥
١٢١	بلغاريا	٥٣٨٢	٥٢٣٦	..	١٠,٤	..	١٢,٦
١٢٢	الاتحاد السوفيتي	٣٧١٦٩	٣٨١٠٨	..	٧,٩	..	١١,٣
١٢٣	بولندا	١١٠١٧	١٣٨٦٧	..	١٤,٧	..	١٩,٤
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	٩٠٣٥	٩٧٠٦	..	٦,٣	..	٦,٤
١٢٥	ألمانيا الديمقراطية	١٠٠٨٧	١١٢٩٠	..	١٧,٩	..	٨,٣

(١) انظر الملحوظات الفنية



جدول ٧ هيكل تجارة السلع:

النسبة المئوية لصادرات السلع										النسبة المئوية لتواردات السلع									
سلع اولية		مصنعة		غذائية		وقود		اخرى											
١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥		
٩٩	٩٤	١	٨	١٧	٢١	٧	١٠	٧٦	٦٨	بول ذات دخل منخفض									
١٠٠	٨٠	صفر	..	١٠	..	٧	..	..	..	بوتان									
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	كمبوديا									
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	لاوس									
١٠٠	٩٨	صفر	٢	٢	٥	١٠	١٧	٨٨	٧٨	اثيوبيا									
٩٧	٩٢	٣	٨	٢٠	..	٥	..	٧٥	..	مالى									
..	٣٧	..	٦٣	..	٥١	..	٨	..	٤١	بنجلاديش									
ت.هـ	٩٧	..	٣	..	١٩	..	٨	..	٧٣	رواندا									
٨٨	٩٧	١٢	٣	٢٤	..	٤	..	٧٢	..	الصومال									
١٠٠	٩٤	صفر	٦	١٩	٢١	٥	٩	٧٦	٧٠	فولتا العليا									
٩٨	٩٧	٢	٣	١٤	..	٤	..	٨٢	..	بورما									
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	بيروندي									
٩٧	١٠٠	٣	..	١٩	..	١٢	..	٦٩	..	تشاد									
..	..	..	١٢	..	..	..	..	..	..	نيبال									
١٠٠	١٠٠	صفر	..	١٧	..	١٠	..	٧٣	..	بنين									
..	٩٤	..	٥	..	..	..	..	..	..	مالاوي									
٩٩	٩٧	١	٣	١٦	١٧	١٠	١٠	٧٤	٧٣	زائير									
١٠٠	٩٩	صفر	١	١٠	..	٨	..	٨٢	..	غينيا									
٥٦	٥٥	٤٤	٤٥	٢١	٢٦	٦	٢٣	٧٣	٥١	اليمن									
١٠٠	..	صفر	..	..	..	..	..	..	..	فيتنام									
٨٦	٨٥	١٤	١٥	١٤	..	٧	..	٧٩	..	افغانستان									
١٠٠	٩١	صفر	٩	٢٤	٢٢	٥	١٣	٧١	٦٢	التيجر									
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	ليسوتي									
١٠٠	٩٦	صفر	٤	١٣	..	٥	..	٨٢	..	موزمبيق									
٧٨	٤٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٤	١٠	١٨	٦٨	٥٨	باكستان									
..	٨٨	..	١٢	١٢	٢٠	٩	١١	٧٩	٦٩	تانزانيا									
١٠٠	٦٦	صفر	٣٤	..	٢٩	..	٩	..	٦٢	هايتي									
٩٤	٩٥	٦	٥	١٧	..	٦	..	٧٧	..	مدغشقر									
٣٥	٤٢	٦٥	٥٨	٢٣	..	١٢	..	٦٥	..	سيراليون									
٩٩	٨٩	١	١١	٣٩	٥٠	٧	١٧	٥٤	٢٣	سرى لانكا									
٩٨	٧٦	٢	٢٤	١٥	١٦	٩	١	٧٦	٨٣	امبراطورية افريقيا الوسطى									
١٠٠	٩٩	صفر	١	٢٣	١٣	٥	٥	٧٢	٨٢	انتونيسيا									
٨٨	٨٧	١٢	١٣	١٢	٦	٨	١١	٧٧	٦٦	كينيا									
١٠٠	١٠٠	صفر	..	٦	٥	٥	٢	٨٦	٩٣	اوغندا									
..	٩٣	..	٧	..	٤٥	..	٥	..	٥٠	الجمهورية العربية اليمنية									
٩٥	٨٢	٥	١٧	١٦	١٤	٨	١٤	٧٧	٧١	بول ذات دخل متوسط									
٩٧	٩٤	٣	٦	١٦	١٤	٦	٧	٧٨	٧٩	توجو									
٩٠	٦٦	١٠	٣٤	٢٣	٣٦	١١	٧	٦٦	٥٧	مصر									
..	..	..	..	١٨	..	٤٦	..	٣٦	..	اليمن الشعبية الديمقراطية									
٩٦	٨٩	٤	١١	٢٠	١١	٨	١٠	٧٢	٧٩	الكاميرون									
١٠٠	٩٩	صفر	١	١٧	١٩	٨	٤	٧٥	٧٧	السودان									
١٠٠	٩٣	صفر	٧	١٦	..	٦	..	٧٨	..	انجولا									
٧٢	٩٦	٢٧	٤	٥	..	٣	..	٩٢	..	موريتانيا									
٩٧	٩٩	٢	١	١٤	١٠	٥	٣	٨١	٨٧	التيجر									
٩٨	٧٧	٢	٢٣	١٠	٤	١١	٢٢	٧٩	٧٤	تايلاند									
٩٩	٩٧	١	٣	..	..	..	..	..	..	بوليفيا									
٦٨	٨٩	٢	١١	١٣	١٣	٩	١٧	٧٨	٧٠	هونغ كونغ									
٩٧	٧٨	٣	٢٢	٣٠	١٨	٥	٢٩	٦٥	٥٣	السنغال									
٩٣	٨٣	٧	١٧	١٥	١١	١٠	٢٢	٧٥	٦٧	الفلبين									
..	٩٩	..	١	..	٨	..	١٤	..	٧٨	زامبيا									
١٠٠	٩٨	صفر	٢	١٦	١٤	٤	١٥	٨٠	٧١	ليبيريا									
٩٤	٧١	٦	٢٩	١٧	..	٦	..	٧٧	..	السلفادور									
٩٢	..	٨	..	٣٠	..	٦	..	٦٤	..	يابوا غينيا الجديدة									
٩١	٨٨	٩	١٢	١٨	١٦	٦	٨	٧٦	٧٦	الكونغو									
٩٢	٨٧	٨	١٣	٢٧	٢٠	٨	١١	٦٥	٥٩	المغرب									
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	رونيديسيا									
٩٠	٩٨	١٠	٢	١٩	١٤	٥	١٧	٧٦	٦٩	غانا									
٩٩	٨٨	١	١٢	١٨	١٥	٦	١٤	٧٦	٧١	ساحل العاج									
٩٦	٨٠	٤	٢٠	٣٢	٢٥	٨	١١	٦٠	٦٤	الاردن									
٩٨	٧٩	٢	٢١	٨	١٢	٣	١	٨٩	٩٠	كوتوندي									
٩٧	٧٥	٣	٢٥	١٢	..	١٠	..	٧٨	..	جواتيمالا									
٩٩	٩٧	١	٣	١٣	..	٣	..	٨٤	..	اكوايدور									
١٠٠	٩٠	صفر	١٠	١٥	..	١١	..	٧٤	..	باراجواي									
٨٦	١٨	١٤	٨٢	١٠	١٤	٧	١٩	٨٣	٦٧	كوريا									
٩٨	٨٣	٢	١٧	٩	٩	١٠	١٤	٨١	٧٧	نيكاراجوا									
٩٨	٨٣	٢	١٧	٥	٥	١٠	..	٨٥	..	الدومينيكان									
٨١	٩١	١٩	٩	٢٤	٢١	٨	٧	٦٨	٧٢	سوريا									

		النسبة المئوية لصادرات السلع					النسبة المئوية لواردات السلع				
		سلع أولية		مصنعة		غذائية	وقود		أخرى		
		١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥
٦٦	بيرو	٩٩	٩٥	١	٥	١١	٠٠	٣	٠٠	٨٦	٠٠
٦٧	تونس	٩٠	٨٠	١٠	٢٠	١٩	٠٠	٩	١٠	٧١	٧١
٦٨	ماليزيا	٩٤	٨٢	٦	١٨	٠٠	٠٠	١٢	٠٠	٧٠	٧٠
٦٩	الجزائر	٩٣	٩٨	٧	٢	٢٣	٠٠	٩	٠٠	٦٨	٠٠
٧٠	تركيا	٧٥	٦٤	٢٥	٣٦	٧	٧	١١	١٨	٨٢	٧٥
٧١	كوستاريكا	٩٥	٧٤	٥	٢٦	١٣	١٠	٦	١١	٨١	٧٩
٧٢	شيلي	٩٦	٨٢	٤	٨	١٠	٠٠	١٠	٠٠	٨٠	٠٠
٧٣	جمهورية الصين	٨٦	٠٠	١٤	٠٠	١٣	٠٠	٧	٠٠	٨٠	٠٠
٧٤	جامايكا	٩٥	٤٥	٥	٥٥	٢٢	٢٠	٨	١٩	٧٠	٦١
٧٥	لبنان	٥٩	٥٣	٤١	٤٧	١٦	٠٠	٩	٠٠	٧٥	٠٠
٧٦	المكسيك	٨٨	٤٨	١٢	٥٢	٤	٠٠	٢	٠٠	٩٤	٠٠
٧٧	البرازيل	٩٧	٧٣	٣	٢٧	٦	١٤	١٩	٢٦	٦٧	٦٨
٧٨	بناما	١٠٠	٠٠	صفر	٠٠	٧	١٥	١٠	٤٢	٧٥	٥١
٧٩	العراق	١٠٠	١٠٠	صفر	(٠)	١٨	١٨	١	(٠)	٨١	٨٢
٨٠	أوراجواي	٨٣	٧٠	١٧	٣٠	٨	٠٠	١٨	٠٠	٧٤	٠٠
٨١	رومانيا	٧٨	٥٩	٢٢	٤١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٢	الأرجنتين	٩٦	٧٥	٤	٢٥	٣	٠	١٣	١٣	٨٤	٨٢
٨٣	يوجوسلافيا	٥٦	٢٨	٤٤	٧٢	١١	٧	٥	١٢	٨٤	٨١
٨٤	الرتغال	٤٥	٢٩	٥٥	٧١	١٥	٢٣	١٠	١٠	٧٥	٦٢
٨٥	إيران	٩٧	٩٩	٣	١	١٣	١٦	١	(٠)	٨٦	٨٤
٨٦	هونغ كونج	٢٠	٣	٨٠	٩٧	٢٧	٢١	٣	٦	٧٠	٧٣
٨٧	ترينيداد وتوباغو	٩٦	٩٤	٤	٦	١٦	١٠	٣٤	٥١	٥٠	٣٩
٨٨	فنزويلا	١٠٠	٩٩	صفر	١	١٨	١٢	١	١	٨١	٨٧
٨٩	اليونان	٩١	٥٢	٩	٤٨	١١	١٠	٨	٢٢	٨١	٦٨
٩٠	سنغافورة	٧٤	٥٧	٢٦	٤٣	٢١	١١	١٥	٢٥	٦٤	٤٦
٩١	اسبانيا	٧٨	٣٠	١٢	٧٠	١٦	١٧	٢٢	٢٦	٦٢	٥٧
٩٢	إسرائيل	٣٩	١٧	٦١	٨٣	٢٠	١٦	٧	١٥	٧٣	٦٩
<b>دول صناعية</b>											
٩٣	جنوب أفريقيا	٧١	٧٦	٢٩	٢٤	٦	٤	٧	(٠)	٨٧	٩٦
٩٤	أيرلندا	٧٢	٥٤	٢٨	٤٦	١٨	١٤	١٢	١٤	٧٠	٧٢
٩٥	إيطاليا	٢٧	١٧	٧٣	٨٣	٢٠	١٩	١٤	٢٧	٦٦	٥٤
٩٦	المملكة المتحدة	١٦	١٧	٨٤	٨٣	٣٦	١٩	١١	١٨	٥٣	٦٣
٩٧	نيوزيلندة	٩٧	٨٦	٣	١٤	٨	٧	٨	١٤	٨٤	٧٩
٩٨	اليابان	١١	٤	٨٩	٩٦	١٧	١٨	١٧	٤٤	٦٦	٣٨
٩٩	التمسا	٤٨	١٥	٥٢	٨٥	١٦	٨	١٠	١٣	٧٤	٧٩
١٠٠	فنلندا	٥٣	٢٣	٤٧	٧٧	١٣	٨	١٠	١٩	٧٧	٧٣
١٠١	أستراليا	٩٢	٨٣	٨	١٧	٦	٥	١٠	١٠	٨٤	٨٥
١٠٢	هولندا	٥٠	٤٦	٥٠	٥٤	١٨	١٦	١٣	١٨	٦٩	٦٦
١٠٣	فرنسا	٢٧	٢٤	٧٣	٧٦	٢٥	١٣	١٧	٢٣	٥٨	٦٤
١٠٤	بلجيكا	٢٤	٢٢	٧٦	٧٨	١٥	١٣	١٠	١٤	٧٥	٧٣
١٠٥	ألمانيا الاتحادية	١٣	١١	٨٧	٨٩	٢٦	١٦	٨	١٨	٦٦	٦٦
١٠٦	النرويج	٥٥	٣٨	٤٥	٦٢	١٢	٧	٩	١٠	٧٩	٨٣
١٠٧	الدنمارك	٦٥	٤٣	٣٥	٥٧	١٨	١٠	١٢	١٩	٧٠	٧١
١٠٨	كندا	٧٠	٥٣	٣٠	٤٧	١٢	٨	٩	١٢	٧٩	٨٠
١٠٩	الولايات المتحدة	٣٧	٣١	٦٣	٦٩	٢٤	١١	١٠	١٧	٦٦	٦٢
١١٠	السويد	٣٩	٢٢	٦١	٧٨	١٣	٨	١٤	١٤	٧٣	٧٥
١١١	سويسرا	١٠	٨	٩٠	٩٢	١٨	١٣	٨	١٠	٧٤	٧٧
<b>الدول المصدرة للبترول ذات الفائض في رأس المال</b>											
١١٢	السعودية	١٠٠	٩٩	صفر	١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٣	ليبيا	١٠٠	١٠٠	صفر	صفر	١٣	١٧	٥	٢	٨٢	٨١
١١٤	الكويت	٠٠	٩٢	٠٠	٨	٠٠	١٧	٠٠	١	٠٠	٨٢
<b>الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية</b>											
١١٥	الصين الشعبية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٦	كوريا الديمقراطية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٧	اليابان	٩٤	٠٠	٦	٠٠	٩	٠٠	١٣	٠٠	٧٨	٠٠
١١٨	كوبا	٩٥	٩٩	٥	١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٩	منغوليا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢٠	المجر	٤٤	٤٣	٥٦	٥٧	٨	٨	١٢	١٤	٨٠	٧٨
١٢١	بلغاريا	٦٩	٤٨	٣١	٥٢	٢	٠٠	٦	٠٠	٩٢	٠٠
١٢٢	الاتحاد السوفيتي	٦٨	٧٧	٣٢	٣٣	١٢	١٠	٧	١٠	٨٠	٨٠
١٢٣	بولندا	٦٢	٤٧	٣٨	٥٣	١٣	١٠	٧	١٠	٨٠	٨٠
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	٣٥	٣٤	٦٥	٦٦	٢٦	١١	٢٨	١٣	٤٦	٧٦
١٢٥	ألمانيا الديمقراطية	٣٧	٣٥	٦٣	٦٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

(١) الأرقام المطبوعة بالأسود تخص عام ١٩٦١ وليس عام ١٩٦٠.

# جدول (٨) وجهة صادرات السلع: «النسبة المئوية للإجمالي»

للنول ذات انظمة		للنول النامية		للنول المتقدمة (١)		من / الى
اقتصادية مركزية	١٩٦٠	١٩٦٠	١٩٦٠	١٩٦٠	١٩٦٠	
١٩٧٦	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٦٠	بول ذات دخل منخفض
١	١	٣٠	٢٥	٦٥	٧١	١ بوتان
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢ كمبوديا
٠٠	١١	٠٠	٢٨	٠٠	٦١	٣ لاوس
صفر	صفر	٦٨	١٠٠	٣٢	صفر	٤ اثيوبيا
٣	١	٣٢	٣٠	٦٥	٦٩	٥ مالي
١٧	صفر	١٣	٧	٧٠	٩٣	٦ بنجلاديش
٩	٠٠	٤٢	٠٠	٤٩	٠٠	٧ رواندا
(٠)	٠٠	٥	٠٠	٩٥	٠٠	٨ الصومال
٥	صفر	٧٦	١٥	١٩	٨٥	٩ فولتا العليا
١	صفر	٢٧	٩٦	٧٢	٤	١٠ بورما
١	٦	٧١	٧١	٢٨	٢٣	١١ بوروندي
٣	٠٠	٣	٠٠	٩٤	٠٠	١٢ تشاد
صفر	صفر	٣٥	٢٧	٦٥	٧٢	١٣ نيبال
صفر	٠٠	٦٩	٠٠	٣١	٠٠	١٤ بنين
٩	صفر	٢٨	٢	٦٣	٩٨	١٥ مالاوي
(٠)	٠٠	١٥	٠٠	٨٥	٠٠	١٦ زانير
(٠)	(٠)	٤	٥	٩٦	٩٥	١٧ غينيا
صفر	١٨	٢٥	١٩	٧٥	٦٣	١٨ الهند
١٣	٨	٣٣	٢٦	٥٤	٦٦	١٩ فييتنام
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٠ أفغانستان
١٩	٢٨	٣١	٢٤	٥٠	٤٨	٢١ النيجر
صفر	صفر	١٤	٢٦	٨٦	٧٤	٢٢ ليسوتو
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٣ موزمبيق
(٠)	(٠)	٣٧	٦٩	٦٣	٣١	٢٤ باكستان
٥	٨	٥٥	٣٢	٤٠	٦٠	٢٥ تانزانيا
٥	١	٣٨	٢٤	٥٧	٧٥	٢٦ هايتي
صفر	٢	١	صفر	٩٩	٩٨	٢٧ مدغشقر
صفر	١	٢١	٢٠	٧٩	٧٩	٢٨ سيراليون
صفر	صفر	٣	١	٩٧	٩٩	٢٩ سرى لانكا
١١	١١	٢٨	١٣	٥١	٧٦	٣٠ امبراطورية افريقيا الوسطى
١	صفر	٢٤	١٥	٧٥	٨٥	٣١ انغوليس
١	٨	٢١	٣٨	٧٨	٥٤	٣٢ كينيا
١	١	٤٤	٢٠	٥٥	٧٩	٣٣ أوغندا
٤	٤	١٠	٣٣	٨٦	٦٣	٣٤ الجمهورية العربية اليمنية
٣٣	١٨	٤٦	٣٦	٣١	٤٦	بول ذات دخل متوسط
١	١	٢٤	١٥	٧٢	٨١	٣٥ توغو
١	صفر	١٢	٢٦	٨٧	٧٤	٣٦ مصر
٤٤	٤٥	١٧	٢٩	٣٩	٢٦	٣٧ اليمن الشعبية الديمقراطية
٢	٠٠	١٢	٠٠	٨٦	٠٠	٣٨ الكاميرون
٨	١	١٩	٦	٧٣	٩٣	٣٩ السودان
١٠	١٤	٣٤	٢٧	٥٦	٥٩	٤٠ انجولا
١	٢	٢٦	٣٤	٧٠	٦٤	٤١ موريتانيا
صفر	صفر	١٤	١١	٨٦	٨٩	٤٢ نيجيريا
١	١	١٧	٤	٨٢	٩٥	٤٣ تايلاند
٢	٢	٣٨	٥١	٦٠	٤٧	٤٤ بوليفيا
صفر	صفر	٤٠	١٢	٦٠	٨٨	٤٥ هندوراس
(٠)	صفر	١٥	٢٣	٨٥	٧٧	٤٦ السنغال
(٠)	صفر	١٧	١١	٨٣	٨٩	٤٧ الفلبين
٥	١	١٢	٥	٨٣	٩٤	٤٨ زامبيا
صفر	٠٠	٩	٠٠	٩١	٠٠	٤٩ ليبيريا
١	صفر	١٠	صفر	٨٩	١٠٠	٥٠ السلغاور
١	صفر	٢٠	١٢	٧٩	٨٨	٥١ بابوا غينيا الجديدة
٢	٠٠	٧	٠٠	٩١	٠٠	٥٢ الكونغو
١	صفر	٢٧	٧	٧٢	٩٣	٥٣ المغرب
١٢	٤	٢٢	٢١	٦٦	٧٥	٥٤ روديسيا
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٥ غانا
١٥	٧	١٢	٣	٧٢	٩٠	٥٦ ساحل العاج
٢	صفر	٢٢	١٥	٧٦	٨٥	٥٧ الارن
١١	١١	٢٩	٨٨	١٠	١	٥٨ كولومبيا
١	(٠)	٢٠	٦	٧٩	٩٤	٥٩ جواتيمالا
١	صفر	٣٠	٦	٦٩	٩٤	٦٠ الكوادر
٣	صفر	٣٧	٩	٦٠	٩١	٦١ باراجواي
صفر	صفر	٣٢	٣٩	٦٨	٦١	٦٢ كوريا
صفر	صفر	٢٢	١١	٧٨	٨٩	٦٣ نيكاراغوا
(٠)	(٠)	٢١	٩	٧٣	٩١	٦٤ النومينكان
صفر	صفر	٧	٨	٩٣	٩٢	٦٥ سوريا
١٦	٢٤	٢٣	٤٢	٦١	٣٤	

للنول ذات المنظمة		للنول النامية		للنول المتقدمة (1)		من/ الى
١٩٧٦	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٦٠	
١٦	(٠)	٢١	١٦	٦٣	٨٤	٦٦ بيلو
٤	٣	٣٠	٢٠	٦٦	٧٧	٦٧ تونس
٤	٦	٣٤	٣٥	٦٢	٥٩	٦٨ ماليزيا
٢	١	٩	٧	٨٩	٩٢	٦٩ الجزائر
٧	١٢	٢٠	١٧	٧٣	٧١	٧٠ تركيا
١	صفر	٢٧	٧	٧٢	٩٣	٧١ كوستاريكا
١	(٠)	٣٥	٩	٦٤	٩١	٧٢ شيلي
صفر	صفر	٢٧	٤٤	٧٣	٥٦	٧٣ جمهورية الصين
١	صفر	١٤	٤	٨٥	٩٦	٧٤ جامايكا
٥	٦	٨٨	٧٠	٧	٢٤	٧٥ لبنان
١	(٠)	٢١	٧	٧٨	٩٣	٧٦ المكسيك
٨	٦	٣٠	١٢	٦٢	٨٢	٧٧ البرازيل
(٠)	صفر	٢٨	١	٧٢	٩٩	٧٨ بناما
(٠)	١	٤٤	١٤	٥٦	٨٥	٧٩ العراق
٤	١٠	٤٤	٧	٥٢	٨٣	٨٠ أوروغواي
٤٤	٧١	٢٥	٩	٣١	٢٠	٨١ رومانيا
٧	٦	٤٦	١٩	٤٧	٧٥	٨٢ الأرجنتين
٤٠	٣٣	٢١	١٩	٣٩	٤٨	٨٣ يوجوسلافيا
٤	٢	١٦	٤١	٨٠	٥٧	٨٤ البرتغال
صفر	٣	٢٤	٢٧	٧٦	٧٠	٨٥ إيران
١	٣	٢٥	٤٢	٧٤	٥٥	٨٦ هونغ
(٠)	صفر	١٨	٢٠	٨٢	٨٠	٨٧ ترينيداد وتوباغو
(٠)	صفر	٢٣	٣٨	٦٧	٦٢	٨٨ فنزويلا
١٠	٢٢	٢٨	١٣	٦٢	٦٥	٨٩ اليونان
٢	٧	٤٩	٥٤	٤٩	٣٩	٩٠ سنغافورة
٣	٣	٣٠	١٧	٦٥	٨٠	٩١ إسبانيا
١	٢	٢٤	٢١	٧٥	٧٧	٩٢ إسرائيل
٥	٤	٢١	١٩	٧١	٧٣	نول صناعية
(٠)	٢	٢١	٢٧	٧٩	٧١	٩٣ جنوب أفريقيا
١	(٠)	٩	٤	٩٠	٩٦	٩٤ أيرلندا
٥	٦	٢٨	٢٨	٦٧	٦٦	٩٥ إيطاليا
٣	٣	٣٠	٣٦	٦٧	٦١	٩٦ المملكة المتحدة
٦	١	٢٣	٧	٧١	٩٢	٩٧ نيوزيلندة
٧	٢	٤٦	٥٢	٤٧	٤٦	٩٨ اليابان
١٥	١٥	٢٠	١٥	٦٥	٧٠	٩٩ النمسا
٢٤	١٩	٦	١١	٦٧	٧٠	١٠٠ فنلندة
٧	٥	٢٣	١٩	٧٠	٧٦	١٠١ استراليا
٢	٢	١٣	١٩	٨٥	٧٩	١٠٢ هولندا
٥	٤	٢٩	٤٣	٦٦	٧٣	١٠٣ فرنسا
٢	٤	١٤	١٧	٨٤	٧٩	١٠٤ بلجيكا
٦	٥	٢٣	٢٤	٧١	٧١	١٠٥ ألمانيا الاتحادية
٣	٥	١٥	١٤	٨٢	٨١	١٠٦ النرويج
٣	٤	١٥	١٣	٨٢	٨٣	١٠٧ الدنمارك
٣	١	٩	٨	٨٨	٩١	١٠٨ كندا
٢	١	٣٩	٣٧	٥٨	٦٢	١٠٩ الولايات المتحدة
٦	٥	١٨	١٥	٧٦	٨٠	١١٠ السويد
٥	٤	٢٧	٢٣	٦٨	٧٣	١١١ سويسرا
(٠)	صفر	٢٨	٢٥	٧٢	٧٥	فئاتش وأس المال لدى النول المصنعة للبتترول
صفر	صفر	٢٨	٢٥	٧٢	٧٥	١١٢ السعودية
(٠)	٧	١٨	٢٦	٨٢	٦٧	١١٣ ليبيا
(٠)	صفر	٤١	٩	٥٩	٩١	١١٤ الكويت
النول ذات النظم		الاقتصادية المركزية				
..	٦١	..	٢٤	..	١٥	١١٥ الصين الشعبية
..	..	..	..	..	..	١١٦ كوريا الديمقراطية
..	٩٨	..	١	..	١	١١٧ البانيا
..	١٩	..	٩	..	٧٢	١١٨ كوبا
..	..	..	..	..	..	١١٩ منغوليا
..	٧١	..	١	..	٢٣	١٢٠ المجر
..	٨٤	..	٣	..	١٣	١٢١ بلغاريا
..	٧٥	..	٧	..	١٨	١٢٢ الاتحاد السوفيتي
..	٦٣	..	٧	..	٣٠	١٢٣ بولندا
..	٧٢	..	١١	..	١٧	١٢٤ تشيكوسلوفاكيا
..	٧٦	..	٤	..	٢٠	١٢٥ ألمانيا الديمقراطية

(1) فيما يتعلق بتركيب مجموعات هذه النول أنظر المرحلات الفنية.

## جدول (٩) ميزان المدفوعات ومعدلات خدمات الدين

ميزان الحساب الجارى		مدفوعات الفائدة عن الدين العام الخارجى		معدلات خدمة الدين بالنسبة لـ:		صناعات السلع والخدمات	
قبل مدفوعات الفائدة عن الدين العام الخارجى		الدين العام الخارجى		اجمالى الناتج القومى		صناعات السلع والخدمات	
(بالمليون دولار امريكى)		(بالمليون دولار امريكى)					
١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٧٠	١٩٧٦
بول ذات دخل منخفض							
١	٢٥ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٢	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٣	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٤	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٥	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٦	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٧	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٨	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٩	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
١٠	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
١١	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
١٢	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
١٣	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
١٤	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
١٥	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
١٦	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
١٧	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
١٨	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
١٩	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٢٠	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٢١	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٢٢	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٢٣	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٢٤	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٢٥	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٢٦	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٢٧	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٢٨	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٢٩	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٣٠	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٣١	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٣٢	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٣٣	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٣٤	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
بول ذات دخل متوسط							
٣٥	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٣٦	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٣٧	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٣٨	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٣٩	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٤٠	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٤١	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٤٢	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٤٣	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٤٤	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٤٥	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٤٦	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٤٧	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٤٨	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٤٩	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٥٠	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٥١	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٥٢	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٥٣	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٥٤	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٥٥	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٥٦	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٥٧	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٥٨	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٥٩	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨
٦٠	٢٢ -	٢٢ -	١١	٩	٠,٤	٠,٥	١,٨



# جدول (١٠) تدفقات رأس المال الخارجى

الدول ذات دخل منخفض	إجمالي رأس المال المتدفق		القروض العامة والتي تضمنها جهة عامة ، متوسطة وطويلة الأجل		صافي رأس المال المتدفق		صافي الاستثمار الخاص المباشر (بالمليون دولار أمريكي)	
	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٧٠	١٩٧٦
١ بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..
٢ كمبوديا	..	..	..	..	..	..	..	..
٣ لاوس	..	..	..	..	..	..	..	..
٤ اثيوبيا	٢٧	٧٣	١٥	١٤	١٢	٥٩	٤	٤
٥ مالي	٢١	٣٩	١	٣	٢٠	٣٦	..	٣
٦ بنغلاديش	..	٣٤٧	..	٣٦	..	٣١١	..	..
٧ رواندا	(٠)	١٤	(٠)	(٠)	(٠)	١٤	(٠)	٤
٨ الصومال	٤	٥٦	١	٢	٣	٥٤	٥	٢
٩ فولتا العليا	٢	٢٥	٢	٣	(٠)	٢٢	(٠)	..
١٠ بورما	١٦	٦١	١٨	٢٥	٢	٣٦	..	..
١١ بوروندي	١	٤	(٠)	٢	١	٢	..	..
١٢ تشاد	٦	٣٦	٥	٥	٤	٢١	١	٢٧
١٣ نيبال	١	١٢	٢	١	١	١١	..	..
١٤ بنين	٢	٣١	١	٦	١	٢٥	٧	..
١٥ مالاوى	٣٨	٣٦	٣	٧	٣٥	٢٩	٩	..
١٦ زائير	٣٢	٣٢٩	٣٠	١٤	٢	٣١٥	٤٢	..
١٧ غينيا	١١٠	٦٦١	١٠	٣٧	١٠٢	٦٤٢	..	..
١٨ الهند	٨٩٠	١٣٢٩	٣٠٧	٥٠٢	٨٥٣	٨٢٧	٦	..
١٩ فيتنام	..	..	..	..	..	..	١	..
٢٠ أفغانستان	٣٥	١١٩	١٤	١٨	٢١	١٠١	..	..
٢١ النيجر	١٦	١٢	٢	٤	١٤	٨	١	..
٢٢ ليسوتو	(٠)	٢	(٠)	(٠)	(٠)	٢	..	..
٢٣ موزمبيق	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٤ باكستان	٤٨١	٨٨٣	١١٤	١٤٠	٣٦٧	٧٤٣	٢٣	٠.٨
٢٥ تانزانيا	٥٠	١١٧	١٠	١٥	٤٠	١٠٢	..	..
٢٦ هايتى	٤	٤٠	٤	١١	(٠)	٢٩	٣	٥
٢٧ مدغشقر	١١	٢٠	٥	٩	٦	١١	٢٠	..
٢٨ سيراليون	٨	٢٤	١٠	١٧	٢	٧	٨	..
٢٩ سرى لانكا	٩١	١٩٠	٢٥	١٠٤	٣٦	٨٦	(٠)	..
٣٠ إمبراطورية أفريقيا الوسطى	١٠	٢٣	٢	٥	٨	١٨	١	٤
٣١ إندونيسيا	٣٧٩	٢٣٦٦	٥٧	٤٣٥	٣٢٢	١٩٣١	٨٣	..
٣٢ كينيا	٣٠	٢٠٤	٧	٢٠	٢٣	١٨٤	١٤	٤٢
٣٣ أوغندا	٢٦	٣١	٤	٣	٢٢	٢٨	٤	٧
٣٤ الجمهورية العربية اليمنية	..	..	..	..	..	..	..	..
دول ذات دخل متوسط								
٣٥ توجو	٥	٦٢	٢	٩	٣	٥٣	١	..
٣٦ مصر	٣٠٢	١٤١٨	٢٤٧	٥٥٢	٥٥	٨٦٦	..	٤٢
٣٧ اليمن الشعبية الديمقراطية	١	١١٨	..	..	..	..	..	..
٣٨ الكاميرون	٢٨	١٩٣	٤	٢٢	٢٤	١٧١	١٦	٣١
٣٩ السودان	٣٩	٣٨٩	٢١	٦٣	١٨	٣٢٦	..	..
٤٠ أنجولا	..	..	..	..	..	..	..	..
٤١ موريتانيا	٤	١٥٨	٣	٦٥	١	٩٣	١	٥٠
٤٢ نيجيريا	٦١	٦٥	٣٦	٢١١	٢٥	١٢٦	٢٠٥	٣٨٧
٤٣ تايلاند	٥٥	٢٤٢	٢٣	٤٣	٣٢	١٩٩	٤٣	٧٩
٤٤ بوليفيا	٥٤	٢٨٨	١٧	٧٠	٣٧	٢١٨	٧٦	١٢
٤٥ فنزويلا	٢٩	٨٤	٣	١٣	٢٦	٧١	٨	٨
٤٦ السنغال	١٩	٧٠	٥	٢٤	١٤	٤٦	٥	..
٤٧ الفلبين	١٢٣	٨٩٠	٧٦	١٣٦	٤٧	٧٥٤	٢٩	١٢٧
٤٨ زامبيا	٣٣٥	٢٧٠	٣١	٤٥	٣٠٤	٢٢٥	٢١٧	..
٤٩ ليبيريا	٧	٣٤	١١	١٤	٤	٢٠	..	..
٥٠ السلطانيات	٨	٩١	٦	٢٣	٢	٦٨	٤	١٠
٥١ بابوا غينيا الجديدة	٥٠	٢٤	٧	٧	٥٠	٢٧	..	..
٥٢ الكونغو	٣٠	٥٣	٦	١٠	٢٤	٤٣	..	..
٥٣ المغرب	١٦٣	٧٠٧	٣٦	١٢٨	١٢٧	٥٧٩	٢٠	٣٨
٥٤ رومانيا	..	..	٥	٦	..	..	..	..
٥٥ غانا	٤٠	٤٧	١٢	٢٣	٢٨	٢٤	٦٨	١٣
٥٦ ساحل العاج	٧٦	٣٥٥	٢٧	١٠٩	٤٩	٢٤٦	٢١	٥٠
٥٧ الأربن	١٦	١٤٥	٣	٢٠	١٣	١٢٥	..	٧
٥٨ كولومبيا	٢٣٥	٢٥٠	٧٥	١٥٠	١٦٠	١٠٠	٣١	٤٩
٥٩ جواتيمالا	٣٧	٥٨	٢٠	٦	١٧	٥٢	٢٩	٩٦
٦٠ أوكرانيا	٤٢	٢٣٩	١٦	٥٦	٢٦	١٨٣	٨٩	٨٠
٦١ باراجواى	١٥	٥٩	٧	١٢	٨	٤٧	٤	٣٢
٦٢ كوريا	٤٦٢	١٧٠١	٢٣٥	٤٩٥	٢٢٧	١٢٠٦	٣٨	١٧٣
٦٣ نيكاراغوا	٤٣	٧٦	١٦	٢٣	٢٧	٤٣	١٥	١٢
٦٤ الدومينيكان	٤٢	١١٨	١٢	٤٢	٣٠	٧٦	٧٢	..
٦٥ سوريا	٦٠	٣٩٢	٣٠	٨٢	٣٠	٣١٠	..	..

صافي الاستثمار الخاص المباشر (بالمليون دولار أمريكي)		القروض العامة والتي تضمنتها جهة عامة، متوسطة وطويلة الأجل صافي رأس المال المتدفق		إجمالي رأس المال المتدفق		صافي رأس المال الأساسي		صافي رأس المال الأساسي	
١٩٧٦	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٧٠
١٧٠	٧٠	٦٨٤	٤٦	٢٠٢	١٢٢	٨٨٦	١٦٨	٦٦	٦٦
٠٠	١٦	٢٩٦	٣٨	٦٩	٤٤	٣٦٥	٨٢	٦٧	٦٨
٠٠	٩٤	٣٢٧	١٢	١١٨	٣٢	٤٤٥	٤٤	٦٨	٦٨
٠٠	٤٥	١٥٠٥	٢٥٩	٤٣٣	٣٣	١٩٣٨	٢٩٢	٦٩	٦٩
٢٨	٥٨	٣٥٧	١٩٢	١٥٤	١٢٩	٥١١	٣٢١	٧٠	٧٠
٥٥	٢٦	١١٦	٩	٤٠	٢١	١٥٦	٣٠	٧١	٧١
٥ -	٧٩ -	١٢٠ -	٢٣٤	٥٤٨	١٦٣	٤٢٨	٣٦٧	٧٢	٧٢
٦٩	٦١	٥٨١	١٠٠	١٧٤	٥٤	٧٥٥	١٥٤	٧٣	٧٣
١ -	١٦١	١٤٥	٧	٥١	٨	١٩٦	١٥	٧٤	٧٤
٠٠	١٧	٦ -	١٠	٦	٢	٠٠	١٢	٧٥	٧٥
٦٨٩	٣٢٣	٤٢٨٩	٣٠٧	١٢١٧	٤٧٥	٥٥٠٦	٧٨٢	٧٦	٧٦
١٠٠٩	١٣١	٣٢٠٢	٦٧٦	٩٢٤	٣١٦	٤١٢٦	٩٩٢	٧٧	٧٧
٠٠	٣٣	٣٢٤	٤٣	٣٨	٢٤	٣٦٢	٦٧	٧٨	٧٨
٠٠	٢٤	١ -	٤٥	٤٨	١٨	٤٧	٦٣	٧٩	٧٩
٠٠	٠٠	٧٠	١٠ -	١٤٨	٤٧	٢١٨	٣٧	٨٠	٨٠
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨١	٨١
٠٠	١١	١٣١٨	١٤٨	٥٩٠	٣٤١	١٩٠٨	٤٨٩	٨٢	٨٢
٠٠	٠٠	١٧٤	١٢	٦٤	١٦٨	٥٣٨	١٨٠	٨٣	٨٣
٥٥	٠٠	١٤٣	٤٢ -	٩٣	٦٢	٢٣٦	٢٠	٨٤	٨٤
٠٠	٢٥	٤٦٣	٦٧٩	٦٥٥	٢٣٥	١١١٨	٩١٤	٨٥	٨٥
٠٠	٠٠	٤٢	١ -	٢	١	٤٤	٠٠	٨٦	٨٦
٨٢	٨٣	٥١ -	٢	٦٢	٦	١١	٨	٨٧	٨٧
٨٢٨ -	٢٣ -	٧٥٤	١٨٢	٢٨٧	٤٢	١٠٤١	٢٢٤	٨٨	٨٨
١٠	٥٠	٥٤ -	١٠٣	٣١٠	٦١	٢٥٦	١٦٤	٨٩	٨٩
٧٢٢	٩٣	١٥٠	٤٤	٣٩	٥	١٨٩	٤٩	٩٠	٩٠
١٦٥	١٧٩	١٢٧٨	١٤٥	٢٥٥	١٢٣	١٥٣٣	٢٦٨	٩١	٩١
٣٥	٣٩	٩٠٣	٢٨٥	٣٣٧	٢٥	١٢٤٠	٤١٠	٩٢	٩٢
<b>١٠٣ دول صناعية (١)</b>									
٩٥ -	٣١٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٣	٩٣
٠٠	٣٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٤	٩٤
٦٠ -	٤٩٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٥	٩٥
٢٠٢٦ -	٤٦٠ -	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٦	٩٦
١٧٩	٢٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٧	٩٧
١٧٨٦ -	٢٦١ -	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٨	٩٨
٥٠	٨٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٩	٩٩
٢٧	٢٤ -	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	١٠٠
٧٨٤	٧٨٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠١	١٠١
٦٤٥ -	١٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٢	١٠٢
٣٩١ -	٢٤٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٣	١٠٣
٤٧٣	١٦٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٤	١٠٤
٩٢٧ -	٢٧٨ -	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٥	١٠٥
١٨٥	٣٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٦	١٠٦
٩٢	٧٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٧	١٠٧
٩٦٥ -	٥٦٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٨	١٠٨
٧٢٣٥ -	٦١٢٥ -	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٩	١٠٩
٤٩٥ -	١٠٥ -	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١٠	١١٠
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١١	١١١
<b>الدول المصدرة للنفط ذات الفلكن في رأس المال</b>									
٤٠١ -	٢٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١٢	١١٢
٥٢٣ -	١٣٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١٣	١١٣
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١٤	١١٤
<b>الدول ذات الإنظمة الاقتصادية المركزية</b>									
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١٥	١١٥
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١٦	١١٦
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١٧	١١٧
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١٨	١١٨
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١٩	١١٩
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢٠	١٢٠
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢١	١٢١
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢٢	١٢٢
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢٣	١٢٣
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢٤	١٢٤
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢٥	١٢٥



جدول (١١) الدين العام الخارجى والاحتياطات الدولية :

إجمالي الاحتياطيات النقدية في شهور تغطية الوارد ١٩٧٦				الدين العام الخارجي كشية من إجمالي الناتج القومي ١٩٧٠				مليون دولار أمريكي ١٩٧٦			
١٩٧٠				١٩٧٠				١٩٧٠			
٢,٤				٢٠,٩				١٤,٢			
١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤	٧,٥	٣٠,٦	٧١	١٤,٩	٩,٥	٤٣١	١٦٩	٣٧٦	٢٣٦		
٥	٠,٤	٧	١	٤٩,٥	٨٧,٧						
٦	٣,٦	٢٨٩	٠٠	٣٩,٠	٠٠	١٩٤٣	٠٠				
٧	٤,٧	٦٤	٨	٨,١	٠,٨	٣٥	٢				
٨	٤,٦	٨٥	٢١	٧٠,٩	٤١,٠	٢٧٧	٢٧٨				
٩	٣,٢	٧١	٣٦	١٢,٤	٦,٣	٨٤	٢١				
١٠	٦,١	١٣٦	٩٤	٩,٧	٤,٧	٣٢١	١٠٢				
١١	٠٠	٤٩	١٥	٥,١	٢,٩	٣٤	٧				
١٢	١,٣	٢٣	٢	١٩,٧	١١,٩	٩٤	٣٢				
١٣	٩,٠	١٣٥	٩٧	٣,٢	٠,٣	٤٤	٣				
١٤	١,٠	١٩	١٦	٢٣,٢	١٧,٢	٩٥	٤١				
١٥	٢,٤	٢٦	٢٩	٣٧,٥	٣٧,٧	٣٥٨	١٢١				
١٦	٠,٤	١٠٥	١٨٦	٦٣,٨	١٧,٣	٢٠٠٣	٣٠٩				
١٧	٠٠	٠٠	٠٠	٩٩,١	٨٥,٨	٨٧٢	٣٢٠				
١٨	٢,٦	٣٠٧٤	١٠٠٦	١٤,٦	١٤,٨	١٢٣٩٢	٧٩٣٥				
١٩	٠٠	٠٠	٢٤١	٠٠	٠٠	٢٤٠	٠٠				
٢٠	٧,٠	١٦٩	٤٧	٣٧,٢	٥٨,٥	٩١١	٥٢٩				
٢١	٢,٤	٨٣	١٩	١٦,١	٩,٨	١١٢	٣٦				
٢٢	٠٠	٠٠	٠٠	٨,٥	٨,١	١٥	٨				
٢٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠				
٢٤	٢,٢	٥٣٢	١٩٠	٤٥,١	٣٠,٥	٥٩٦٨	٣٠٦٠				
٢٥	٢,٠	١١٢	٦٥	٣٥,٧	١٨,٥	٩١٤	٢٣٧				
٢٦	١,٥	٢٨	٤	٩,٥	١٠,٠	٩٢	٤٠				
٢٧	٠٠	٤٢	٣٧	١٠,٢	١٠,٩	١٨١	٩٤				
٢٨	١,٥	٢٥	٣٩	٢٧,٧	١٤,٢	١٥٩	٥٩				
٢٩	١,٦	٩٢	٤٣	٢٣,١	١٤,٦	٦٨٢	٣١١				
٣٠	١,٦	١٩	١	١٨,٧	٩,٤	٧٩	٢٠				
٣١	٠,٩	١٤٩٩	١٦٠	٢٩,١	٢٧,٨	١٠١٤١	٢٥٠٥				
٣٢	٢,٦	٢٧٧	٢٢٠	٢٢,٢	١٨,٥	٦٨٨	٢٨٤				
٣٣	٠٠	٠٠	٥٧	٦,٨	٩,٦	٢١٢	١٣٥				
٣٤	١٤,٩	٧٢٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٧٤	٠٠				
٢,٦				١٧,٠				١٣,٢			
٣٥	١,٧	٦٧	٣٥	٢٨,٥	١٥,٣	١٦٧	٤٠				
٣٦	٠,٨	٢٢٩	١٦٧	٤٨,١	٢٣,٧	٥٠٤٣	١٦٣٩				
٣٧	٠٠	٨٢	٥٩	٤٨,٨	٠,٣	٢٢٦	١				
٣٨	٠,٧	٤٤	٨١	٢٣,٣	١٣,١	٥٢٩	١٢١				
٣٩	٠,٣	٢٤	٢٢	٢٧,٤	١١,٠	١٢٦٨	٢٩٣				
٤٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠				
٤١	٢,٦	٨٢	٣	٧٦,٧	١٥,٦	٢٥٤	٢٧				
٤٢	٥,٦	٥٢٠٣	٢٢٢	٣,٣	٦,٦	٩٥٤	٤٤٤				
٤٣	٥,٥	١٨٩٣	٩٠٦	٥,٢	٤,٩	٨٢٢	٣٢٢				
٤٤	٢,٦	١٦٨	٤٦	٤١,٤	٥٤,٩	١٠٠٠	٤٧٧				
٤٥	٢,٧	١٣١	٢٠	٢٩,١	١٣,٠	٢٣٥	٩٠				
٤٦	٠,٥	٢٥	٢٢	١٧,٠	١٢,٣	٢٣٦	١٠٣				
٤٧	٤,١	١٦٤٠	٢٥١	١٢,٣	٩,٥	٢١٦٦	٦٣٥				
٤٨	١,٣	١٠٠	٥١٤	٥٣,٧	٣٢,٠	١١٨٤	٥٤٨				
٤٩	٠٠	١٧	٠٠	٢٥,٧	٤٩,٢	١٩١	١٥٦				
٥٠	٢,٩	٢٠٥	٦٣	١٢,٩	٨,٦	٢٧٢	٨٨				
٥١	٠٠	٢٠٢	٠٠	٢٣,٣	١٠,٤	٢٨٩	٦١				
٥٢	٠,٣	١٢	٩	٥٦,٥	٤٦,٦	٤٠٥	١٢٨				
٥٣	١,٦	٤٩١	١٤٠	٢٤,٦	٢١,٤	٢١٣١	٧١٣				
٥٤	٠٠	٠٠	٠٠	٤,٥	١٥,٤	١٥٦	٢٢٧				
٥٥	١,٣	١٠٤	٥٨	٧,٥	٢٢,٤	٥٩٤	٤٨٦				
٥٦	٠,٥	٧٧	١١٩	٢٧,٢	١٨,٢	١١٨٣	٢٥٦				
٥٧	٤,٥	٤٩١	٢٥٦	٢٨,٧	١٩,٢	٤٤٧	١٢٠				
٥٨	٥,٢	١١٥٨	٢٠٦	١٥,٦	١٨,١	٢٤٤٩	١٢٥٠				
٥٩	٥,٠	٥١١	٧٨	٥,٠	٥,٧	٢١٢	١٠٦				
٦٠	٤,٢	٥١٥	٨٣	١٢,٠	١٣,٣	٦٣٩	٢٠٩				
٦١	٥,٩	١٥٨	١٨	١٣,١	١٦,٧	٢٢٢	٩٨				
٦٢	٣,٥	٢٩٦١	٦١٠	٢٦,٧	٢٢,٨	٦٦٠	١٩٠٤				
٦٣	٢,٥	١٤٧	٤٩	٣٧,٨	١٩,٤	٦٤٢	٦٣				
٦٤	٢,٠	١٢٧	٣٢	١٤,١	١٤,٧	٥٢٨	٢١٥				
٦٥	١,٧	٣١١	٥٥	١٥,٢	١٣,٧	٩٦٨	٢٢٢				

	إجمالي الاحتياطيات الدولية			الدين العام الخارجي			
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
في شهور تقبلي الوارد	١٩٧٦	١٩٧٦	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٧٠
٦٦	١,٣	٣٣٠	٣٣٦	٣١,٣	١٤,٨	٣٣٧٩	٨٩٨
٦٧	٢,٦	٣٧١	٦٠	٣٠,٣	٣٧,٣	١٣٥٦	٥٢٤
٦٨	٦,٨	٢٤٧٢	٦٦٤	١٢,١	٩,٢	١٦١٩	٣٦٤
٦٩	٣,٠	١٩٨٧	٣٣٩	٣٧,٤	٢٠,٦	٥٨٥٣	٩٣٧
٧٠	٢,٣	١١٢٣	٤٣١	٨,٨	١٤,٤	٣٥٦٩	١٨٤١
٧١	١,٣	٩٨	١٦	٢٤,٠	١٣,٨	٥٣٤	١٣٤
٧٢	٢,٤	٤٦٠	٣٨٩	٣٩,١	٢٤,٠	٣٥٢٧	٢٠٦٦
٧٣	٢,٢	١٦٠٧	٦٢٢	١٣	١٠,٨	٢٢٣٦	٦٠٩
٧٤	٠,٣	٢٢	١٣٩	٣٦,٦	١٠,٣	٨٥٥	١٢٩
٧٥	..	١٦٧٧	٣٨٦	..	٤,٢	٤٠	٦٤
٧٦	١,٤	١٣٥٣	٧٤٤	٢٠,٨	٩,٨	١٥٥٤٧	٣٢٢٨
٧٧	٤,٥	٦٥٤١	١١٨٧	١١,٧	٨,٠	١٤٨٥٢	٣٦٨٠
٧٨	..	..	١٧	٤٦,٩	١٨,٩	١٠٩١	١٩٣
٧٩	٥,٢	٤٦٠١	٤٦٢	٢,٤	٨,٨	٣٩١	٢٧٤
٨٠	٤,٨	٣١٥	١٧٥	١٩,٠	١١,٠	٦٨٨	٣٦٧
٨١	..	..	..	..	..	..	..
٨٢	٤,٨	١٦٠٨	٦٧٣	٤,٦	٧,٨	٤٣٥٥	١٨٧٢
٨٣	١,٢	٢٠٤٩	١٤٠	٦,٨	٨,٥	٢٤٨٨	١١٩٩
٨٤	٣,٢	١٣٠٢	١٥٠٤	٥,٤	٧,١	٨٧٥	٤٧٣
٨٥	٦,٢	٨٨٣٣	٢٠٨	٦,٥	٢٠,٦	٤٢٧١	٣١٦٧
٨٦	..	..	..	٠,٧	٠,١	٦٢	٢
٨٧	٤,٩	١٠١٤	٤٣	٤,١	٩,٧	٩٩	١٨
٨٨	١,٦	٨٥٧٨	١٠٢١	٩,٤	٦,٧	٢٩٧٠	٧٢٩
٨٩	١,٩	٩٢٥	٣١٠	١٠,٤	٨,٩	٢٣٧٧	٩٠٥
٩٠	٤,١	٣٣٦٤	١٠١٢	١١,٨	٧,٣	٦٨٧	٦٤١
٩١	٣,٢	٥٢٨٤	١٨١٧	٤,٦	٣,٣	٤٧٦١	١٢٠٩
٩٢	٢,١	١٣٧٣	٤٤٩	٥١,١	٤١,٢	٦٨٢٨	٢٣٧٤
<b>دول صناعية (١)</b>							
٩٣	١,٦	..	..	..	..	..	..
٩٤	٠,٩	٩٤٠	١٠١٢	..	..	..	..
٩٥	٤,٢	١٨٣٧	٦٩٧	..	..	..	..
٩٦	١,٦	٦٦٥٤	٥٣٥٢	..	..	..	..
٩٧	٠,٧	٤٢٣٠	٢٨٢٧	..	..	..	..
٩٨	١,٥	٤٩٢	٢٥٨	..	..	..	..
٩٩	٢,٦	١٦٦٠٥	٤٨٤٠	..	..	..	..
١٠٠	٣,٦	٤٤١٠	١٥٧١	..	..	..	..
١٠١	٠,٧	٤٩٨	٤٦٠	..	..	..	..
١٠٢	٢,٤	٣١٧٠	١٦٩٣	..	..	..	..
١٠٣	١,٩	٧٣٨٧	٣٢٤١	..	..	..	..
١٠٤	١,٥	٩٧٢٨	٤٩٦٠	..	..	..	..
١٠٥	١,٧	٥٢٠٦	٢٨٤٧	..	..	..	..
١٠٦	٣,٧	٣٤٨٠١	١٣٦١٠	..	..	..	..
١٠٧	١,٦	٢٢٢٩	٨١٣	..	..	..	..
١٠٨	٠,٧	٩١٥	٤٨٤	..	..	..	..
١٠٩	١,٤	٥٨٤٣	٤٦٧٩	..	..	..	..
١١٠	١,٤	١٨٣٢٠	١٤٤٨٧	..	..	..	..
١١١	٠,٢	٢٤٩١	٧٦١	..	..	..	..
١١٢	٨,٦	١٢٩٩٣	٥١٣٢	..	..	..	..
<b>الدول المصدرة للنفط ذات المخصص في رأس المال</b>							
١١٣	..	..	..	..	..	..	..
١١٤	١٤,٧	٢٧٠٢٥	٦٦٢	..	..	..	..
١١٥	٥,٤	٣٢٠٦	١٥٩٠	..	..	..	..
١١٦	..	١٩٢٩	٢٠٢	..	..	..	..
<b>الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية (١)</b>							
١١٧	..	..	..	..	..	..	..
١١٨	..	..	..	..	..	..	..
١١٩	..	..	..	..	..	..	..
١٢٠	..	..	..	..	..	..	..
١٢١	..	..	..	..	..	..	..
١٢٢	..	..	..	..	..	..	..
١٢٣	..	..	..	..	..	..	..
١٢٤	..	..	..	..	..	..	..
١٢٥	..	..	..	..	..	..	..

جدول (١٢) معونة التنمية الرسمية المقدمة من أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٦٠
<b>بالمليون دولار أمريكي</b>					
٩٥ إيطاليا	١٠٢	١٨٣	١٤٧	٦٠	٧٧
٩٦ المملكة المتحدة	٦٠٩	٥٦٢	٤٤٧	٤٧٢	٤٠٧
٩٧ نيوزيلندا	٢١	١٧	١٤	٠٠	٠٠
٩٨ اليابان	٦١١	٥١١	٤٥٨	٢٤٤	١٠٥
٩٩ النمسا	١٨	١٢	١١	١٠	٠٠
١٠٠ فنلندا	٢٠	١٣	٧	٢	٠٠
١٠١ أستراليا	٢١٧	٢٠٢	٢٠٢	١١٩	٥٩
١٠٢ هولندا	٢٠٧	٢١٦	١٩٦	٧٠	٣٥
١٠٣ فرنسا	١٣٢٠	١٠٧٥	٩٧١	٧٥٢	٨٢٣
١٠٤ بلجيكا	١٩٣	١٤٦	٢٠	١٠٢	١٠١
١٠٥ ألمانيا الاتحادية	٨٠٨	٧٣٤	٥٩٩	٤٥٦	٢٢٣
١٠٦ النرويج	٦٣	٤٢	٣٧	١١	٥
١٠٧ الدنمارك	٩٦	٧٤	٥٦	١٣	٥
١٠٨ كندا	٤٩٢	٣٩١	٣٤٦	٩٦	٧٥
١٠٩ الولايات المتحدة	٢٣٤٩	٢٣٢٤	٢٠٥٠	٢٤١٨	٢٧٠٢
١١٠ السويد	١٩٨	١٥٩	١١٧	٢٨	٧
١١١ سويسرا	٦٥	٢٨	٣٠	١٢	٤
الإجمالي	٨٥٣٩	٧٦٨٩	٦٨١١	٥٨٩٥	٤٦٢٨
<b>كنسبه</b>					
٩٥ إيطاليا	٠,٠٩	٠,١٨	٠,١٦	٠,١٠	٠,٢٢
٩٦ المملكة المتحدة	٠,٣٩	٠,٤١	٠,٣٧	٠,٤٧	٠,٥٦
٩٧ نيوزيلندا	٠,٢٥	٠,٢٣	٠,٢٣	٠,٠٠	٠,٠٠
٩٨ اليابان	٠,٢١	٠,٢٣	٠,٢٣	٠,٢٧	٠,٢٤
٩٩ النمسا	٠,٠٩	٠,٠٧	٠,٠٧	٠,١١	٠,٠٠
١٠٠ فنلندا	٠,١٥	٠,١٢	٠,٠٧	٠,٠٢	٠,٠٠
١٠١ أستراليا	٠,٥٩	٠,٥٣	٠,٥٩	٠,٥٣	٠,٢٨
١٠٢ هولندا	٠,٦٧	٠,٥٨	٠,٦١	٠,٣٦	٠,٣١
١٠٣ فرنسا	٠,٦٧	٠,٦٦	٠,٦٦	٠,٦٦	١,٣٨
١٠٤ بلجيكا	٠,٥٥	٠,٥٠	٠,٤٦	٠,٦٠	٠,٨٨
١٠٥ ألمانيا الاتحادية	٠,٣١	٠,٣٤	٠,٣٢	٠,٤٠	٠,٣١
١٠٦ النرويج	٠,٤٣	٠,٣٣	٠,٣٢	٠,١٦	٠,١١
١٠٧ الدنمارك	٠,٤٥	٠,٤٣	٠,٣٨	٠,١٣	٠,٠٩
١٠٨ كندا	٠,٤٧	٠,٤٢	٠,٤٢	٠,١٩	٠,١٩
١٠٩ الولايات المتحدة	٠,٢٩	٠,٣٢	٠,٣١	٠,٤٩	٠,٥٣
١١٠ السويد	٠,٤٨	٠,٤٤	٠,٣٨	٠,١٩	٠,٠٥
١١١ سويسرا	٠,٢١	٠,١٢	٠,١٥	٠,٠٩	٠,٠٤
ملخص	٨,٥	٧,٧	٦,٨	٥,٩	٤,٦
معونة التنمية الرسمية (بالمليون دولار - أسعار إسمية)	٨,٥	٧,٧	٦,٨	٥,٩	٤,٦
معونة التنمية الرسمية (كنسبه مئوية لإجمالي المنتج القومي)	٠,٣٣	٠,٣٥	٠,٣٤	٠,٤٤	٠,٥٢
معونة التنمية الرسمية بالمليون دولار أمريكي	١٥,٨	١٥,٥	١٤,٤	١٤,١	١٢,٢
إجمالي المنتج القومي تريليون دولار أمريكي - أسعار اسمية	٢,٦	٢,٢	٢,٠	١,٣	٠,٩
(ب)	٠,٥٤	٠,٥٠	٠,٤٧	٠,٤٢	٠,٣٨

١٠٦

(أ) وصل إجمالي معونة التنمية الرسمية المقدمة من أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول ٥,٥ بليون دولار أمريكي عام ١٩٧٥، ٥,٢ بليون دولار أمريكي عام ١٩٧٦. أنظر الملاحظات الفنية.  
(ب) أنظر الملاحظات الفنية.

مقدرة

١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣
بالمليون دولار امريكي							
٢٧١	٢٤٨	٢٣٧	٢٣٤	٢٢٦	١٨٢	٢١٦	١٩٢
١١٩٤	١٠٧٣	٩٤٩	٩٠٧	٨٣٥	٨٦٣	٧١٧	٦٠٣
٩٢	٨١	٦٧	٥٣	٥٣	٦٦	٣٩	٢٩
٣٠٣٩	٢٥٣٠	٢٠٩٢	١٤٢١	١١٠٥	١١٤٨	١١٢٦	١٠١١
١٣٢	١١٠	٩٨	١١٨	٤٨	٦٤	٥٩	٤٠
٩٠	٧٣	٦٣	٤٩	٥١	١٨	٣٨	٢٨
٦٦٩	٥٨٢	٥٠٥	٤٢٩	٣٨٥	٥٠٧	٤٣٠	٣٨٦
١٥٠٩	١٣٣٨	١١٦٧	٨٩٩	٧٣٠	٦٠٤	٤٣٦	٣٧٢
٣٣٧٤	٣٠٠٢	٢٦٦٥	٢٣٩٤	٢١٤٦	٢٠٩١	١٦٦٦	١٤٦١
٧٤٩	٦٤٤	٥٠٧	٣٦٩	٣٤٠	٣٧٨	٣٧١	٣٣٥
٢٣١٣	٢٠٩٢	١٨٨٣	١٣٨٦	١٣٨٤	١٦٨٩	١٤٣٣	١١٠٢
٥٣٨	٤٦٤	٤٠٦	٣٨٥	٣١٨	١٨٤	١٣١	٨٧
٤٣٠	٣٨٦	٣٣٨	٣٥٥	٣١٤	٢٠٥	١٦٨	١٣٢
١٨١٨	١٥٨٢	١٣٤١	٩٩٤	٨٨٧	٨٨٠	٧١٣	٥١٥
٦٨٩٦	٦١٧١	٥٤٩٢	٤١٢٣	٤٣٣٤	٤٠٠٧	٣٤٣٩	٢٩٦٨
١١٦٢	١٠٤٥	٩٠٩	٧٨٢	٦٠٨	٥٦٦	٤٠٢	٣٧٥
١٤١	١٣٢	١٠٤	٩٤	١١٢	١٠٤	٦٨	٦٥
٢٤٤٠٧	٢١٥٤٦	١٨٨١٣	١٤٨٠٢	١٣٦٦٨	١٣٥٨٦	١١٣٠٢	٩٣٥١
كنسبه							
٠,١٠	٠,١٠	٠,١١	٠,١٢	٠,١٣	٠,١١	٠,١٤	٠,١٤
٠,٣٨	٠,٣٨	٠,٣٧	٠,٣٧	٠,٣٨	٠,٣٧	٠,٣٧	٠,٣٤
٠,٤٩	٠,٤٨	٠,٤٥	٠,٣٧	٠,٤٣	٠,٥٢	٠,٣١	٠,٣٧
٠,٣٠	٠,٢٩	٠,٣٧	٠,٢١	٠,٢٠	٠,٢٣	٠,٢٥	٠,٣٥
٠,١٩	٠,١٨	٠,١٨	٠,٢٤	٠,١٢	٠,١٧	٠,١٨	٠,١٥
٠,٢٠	٠,١٨	٠,١٧	٠,١٧	٠,١٨	٠,١٨	٠,١٧	٠,١٦
٠,٤٩	٠,٤٨	٠,٤٧	٠,٤٥	٠,٤٢	٠,٦٠	٠,٥٥	٠,٤٤
١,٠٣	١,٠٢	١,٠٠	٠,٨٥	٠,٨٢	٠,٧٦	٠,٦٣	٠,٥٤
٠,٦٣	٠,٦٢	٠,٦٢	٠,٦٣	٠,٦٢	٠,٦٢	٠,٥٩	٠,٥٧
٠,٦٧	٠,٦٥	٠,٦٤	٠,٤٦	٠,٥١	٠,٥٩	٠,٥١	٠,٥١
٠,٣١	٠,٣٢	٠,٣٢	٠,٢٧	٠,٣١	٠,٤٠	٠,٣٧	٠,٣٢
٠,٩٨	٠,٩٧	٠,٩٦	٠,٨٢	٠,٧١	٠,٦٦	٠,٥٧	٠,٤٣
٠,٧٠	٠,٧٠	٠,٦٧	٠,٦٠	٠,٥٦	٠,٥٨	٠,٥٥	٠,٤٨
٠,٦٦	٠,٦٤	٠,٦١	٠,٥١	٠,٤٦	٠,٥٤	٠,٥٠	٠,٤٣
٠,٣٦	٠,٣٦	٠,٣٦	٠,٢٧	٠,٢٥	٠,٢٦	٠,٢٤	٠,٢٣
٠,٠٠	١,٠٠	٠,٩٧	١,٠٠	٠,٨٢	٠,٨٢	٠,٧٢	٠,٥٦
٠,١٧	٠,١٧	٠,١٦	٠,١٥	٠,١٩	٠,١٩	٠,١٤	٠,١٦
١٤,٤	٢١,٥	١٨,٨	١٤,٨	١٣,٧	١٣,٦	١١,٣	٩,٤
٢٤,٤	٢١,٥	١٨,٨	١٤,٨	١٣,٧	١٣,٦	١١,٣	٩,٤
٠,٣٧	٠,٣٦	٠,٣٥	٠,٣٢	٠,٣٣	٠,٣٦	٠,٣٣	٠,٣٠
١٩,٧	١٨,٦	١٧,٤	١٤,٨	١٤,٨	١٥,١	١٤,٢	١٤,٣
٦,٦	٥,٩	٥,٣	٤,٦	٤,١	٣,٨	٣,٤	٣,١
١,٢٤	١,١٦	١,٠٨	١,٠٠	٠,٩٣	٠,٩٠	٠,٨٠	٠,٦٦

## جدول (١٣) نمو السكان والقوى العاملة:

متوسط معدلات النمو سنويا ( في المائة )					
القوى العاملة ١٩٧٥ / ٧٠		تعداد السكان في الحضر ١٩٧٥ / ٧٠		إجمالي تعداد السكان ١٩٧٥ / ٧٠	
١٩٧٥ / ٧٠	١٩٧٠ / ٦٠	١٩٧٥ / ٧٠	١٩٧٠ / ٦٠	١٩٧٥ / ٧٠	١٩٧٠ / ٦٠
٢,٠	١,٩	٥,٥	٥,٤	٢,٤	٢,٤
٢,٠	١,٨	٤,٦	٤,٣	٢,٣	٢,٣
٢,٤	٢,١	٦,١	٩,٥	٢,٨	٢,٧
١,٦	١,٤	٤,٩	٥,٠	٢,٥	٢,٤
٢,٠	٢,٠	٥,٦	٦,١	٢,٥	٢,٥
٢,٠	١,٩	٤,٦	٤,٢	٢,٦	٢,١
١,٦	٢,٤	٣,٨	٤,٨	٢,٠	٢,٨
٢,٥	٢,٥	٧,٧	٧,٣	٢,٣	٢,٦
٢,٧	١,٦	٤,٧	٦,٠	٢,٤	٢,٤
١,٨	١,٧	٥,٢	٥,١	٢,٣	٢,١
١,٦	١,٢	٤,٨	٣,٨	٢,٢	٢,٢
١,٧	١,١	٦,١	٦,٧	٢,١	٢,٠
١,٥	١,٣	٦,٣	٧,٥	٢,١	١,٧
٢,١	١,٨	٥,٦	٤,٠	٢,١	٢,١
٢,٠	٢,٠	٦,٦	٧,٣	٢,٧	٢,٧
١,٩	١,٨	٥,٣	٤,٨	٢,٣	٢,٦
١,٩	٢,٢	٦,٤	٤,٠	٢,٧	٢,٧
١,٧	١,٧	٦,٦	٧,٥	٢,٨	٢,٨
٢,٠	١,٧	٣,٨	٣,٥	٢,١	٢,٣
١,٦	١,١	٤,٦	٤,٣	٢,٦	٢,٨
٢,١	١,٩	٥,٤	٥,٢	٢,٢	٢,٢
٥,٥	٢,٥	٥,٤	٦,٩	٢,٧	٢,٧
١,٤	١,٥	٦,٧	٨,٣	٢,٢	٢,٢
١,٥	١,٩	٦,١	٦,٤	٢,٤	١,٩
٢,٦	١,٩	٥,٣	٢,٩	٢,٠	٢,٨
٢,٤	٢,٣	٧,٥	٥,٦	٢,٧	٢,٠
١,٤	٠,٦	٢,٦	٣,٨	١,٦	١,٦
٢,٣	٢,٣	٦,٠	٥,٥	٢,١	٢,٦
١,٨	١,٦	٤,٤	٢,٨	٢,٥	٢,٢
٢,٥	٢,١	٤,٣	٤,٥	١,٧	٢,٤
١,٨	١,٧	٥,٨	٧,٠	٢,٢	٢,٢
٢,٢	٢,٢	٤,٧	٤,٤	٢,٤	٢,٢
٢,٦	٢,٢	٦,٣	٦,٣	٢,٥	٢,١
٢,٤	٢,٤	٦,٨	٧,١	٢,٣	٢,٧
٢,٤	٢,٣	٨,٠	٩,٠	١,٩	٢,٣
٢,٧	٢,٣	٤,٥	٤,٨	٢,٧	٢,٧
٢,١	٢,٦	٥,٠	٥,٤	٢,٦	٢,٧
٢,٥	٢,٢	٣,٩	٤,٣	٢,٢	٢,٦
٢,٣	٢,٣	٥,٤	٥,٥	٢,٧	٢,٤
١,٤	١,٣	٥,٢	٦,٢	١,٩	٢,١
٢,٧	٢,٦	٥,٥	٦,٢	٢,١	٢,٢
٢,٠	١,٧	٦,٢	٥,٨	٠,١	١,٣
١,٨	١,٨	٥,٠	٥,٥	٢,٧	١,٨
٢,١	١,٨	٧,٠	٤,٨	٢,٥	٢,٥
٢,٩	٢,١	٥,٣	٤,٨	٢,٩	٣,١
٢,٤	٢,١	٤,٠	٤,١	٢,٧	٢,٦
٣,٠	٢,٨	٤,٥	٤,٧	٢,٧	٢,٧
١,٧	١,٨	٤,١	٤,٠	٢,٧	٢,٦
٢,٧	٢,٣	٤,٨	٤,٣	٢,٨	٢,٠
٢,٤	٢,٤	٦,٨	٨,٧	٢,٩	٢,٩
١,٥	١,٣	٥,٨	٦,١	٢,٣	٢,٣
٢,٣	٢,٩	٣,٩	٣,٥	٢,١	٢,٥
١,٩	١,٨	١,٠	١٢,٩	٢,٦	٢,٢
٢,٠	١,٧	٤,٥	٥,٠	٢,٢	٢,٦
٢,٨	١,٧	٥,١	٤,٢	٢,٤	٢,٤
٢,٧	٢,٣	٥,٩	٥,٢	٢,٥	٢,٣
٢,١	١,٨	٥,٥	٤,٦	٢,٧	٢,٦
١,٩	١,٩	٦,٥	٧,٣	٤,٢	٢,٤
٢,٩	٢,٧	٤,٩	٥,١	٢,٢	٢,٣
٣,٢	٣,٠	٤,٩	٥,٤	٢,٨	٢,٩
٢,٩	٢,٦	٤,٠	٣,٥	٢,٢	٢,٢
٢,٢	٢,١	٣,٩	٤,٣	٢,٥	٢,٣
٢,٠	٢,٤	٣,٧	٣,٠	٢,٧	٢,٦
٢,٩	٢,٩	٤,٩	٦,٢	١,٨	٢,٦
٢,٢	٢,٦	٤,٥	٤,١	٢,٣	٢,٩
٢,١	٢,٦	٥,٥	٦,٣	٢,٩	٢,٩
٢,٦	٢,٦	٤,٢	٤,٨	٢,٣	٢,٧

متوسط معدلات النمو سنويا ( ن المائة )

	إجمالي تعداد السكان		تعداد السكان في الحضر		القوى العاملة	
	١٩٧٠ / ٦٠	١٩٧٥ / ٧٠	١٩٧٠ / ٦٠	١٩٧٥ / ٧٠	١٩٧٠ / ٦٠	١٩٧٥ / ٧٠
٦٦ بـيرو	٢,٩	٢,٩	٤,٣	٤,٢	٢,١	٢,٠
٦٧ تونس	٢,١	٢,٣	٤,٩	٤,٢	٠,٧	٢,٣
٦٨ ماليزيا	٢,٩	٢,٧	٣,٦	٤,٧	٢,٧	٣,٢
٦٩ الجزائر	٣,٢	٣,٢	٦,٦	٥,٧	١,٢	٢,٨
٧٠ تركيا	٢,٥	٢,٥	٥,٢	٤,٢	١,٢	١,٨
٧١ كوستاريكا	٣,٥	٣,٥	٤,٦	٣,٨	٣,٥	٣,٨
٧٢ شيلي	٢,١	١,٨	٣,٧	٢,٧	١,٤	٢,٥
٧٣ الصين	٣,١	٢,٠	٥,٦	٥,٦	٤,٢	٥,٠
٧٤ جامايكا	١,٧	١,٨	٤,٧	٣,٨	٠,٥	١,١
٧٥ لبنان	٢,٥	٣,٠	٧,٤	٥,٤	٢,١	٣,٠
٧٦ المكسيك	٣,٤	٣,٥	٥,٠	٤,٦	٢,٨	٢,٣
٧٧ البرازيل	٢,٩	٢,٩	٥,٠	٤,٥	٢,٨	٢,٩
٧٨ بنما	٣,١	٣,١	٤,٨	٤,٢	٣,٣	٣,٧
٧٩ العراق	٣,٢	٣,٣	٦,٣	٥,٠	٢,٩	٣,٠
٨٠ أورداجاي	٠,٦	٠,٤	١,٩	١,٧	٠,٨	١,٠
٨١ رومانيا	١,٠	٠,٩	٢,٩	٢,٨	٠,٨	٠,٦
٨٢ الأرجنتين	١,٤	١,٣	٢,٣	٢,٠	١,٣	١,٢
٨٣ يوغوسلافيا	١,٠	٠,٩	٣,٤	٢,٩	١,٠	١,٣
٨٤ البرتغال	٠,١	٠,٨	١,٥	١,٧	٠,٦	٠,٢
٨٥ إيران	٢,٩	٢,٨	٥,٠	٤,٧	٢,٥	٢,٦
٨٦ هونغ كونج	٢,٥	١,٩	٣,١	١,٧	٢,٢	٢,٩
٨٧ ترينداد وتوباغو	٢,١	١,١	٢,٢	١,٩	١,١	٢,٤
٨٨ فنزويلا	٣,٤	٣,١	٤,٩	٣,٩	٢,٤	٣,٧
٨٩ اليونان	٠,٦	٠,٧	٢,٧	١,٧	٠,١	٠,١
٩٠ سنغافورة	٢,٣	١,٧	٤,٧	٢,٥	٢,٨	٣,٢
٩١ اسبانيا	١,١	١,٠	٢,٦	١,٩	٠,٢	١,٠
٩٢ إسرائيل	٣,٣	٣,٣	٤,٠	٣,٤	٣,٥	٢,٨
<b>دول عشوائية</b>						
٩٣ جنوب أفريقيا	٣,١	٢,٦	٣,٣	٣,٧	٣,٥	٢,٦
٩٤ أيرلندا	٠,٤	١,٢	١,٨	٢,٣	٠,١	١,٣
٩٥ إيطاليا	٠,٧	٠,٨	١,٥	١,٣	٠,١	٠,٦
٩٦ المملكة المتحدة	٠,٦	٠,٢	٠,٤	٠,٥	٠,٦	٠,٣
٩٧ نيوزيلندا	١,٧	١,٨	٢,٥	١,٩	٢,٢	١,٩
٩٨ اليابان	١,٠	١,٤	٢,٤	٢,٣	١,٩	١,٤
٩٩ النمسا	٠,٥	٠,٤	٠,٩	٠,٨	٠,٦	٠,٧
١٠٠ بلندة	٠,٤	٠,٥	٣,٣	١,٩	٠,٥	٠,٩
١٠١ استراليا	٢,٠	١,٥	٢,٥	٢,٢	٢,٦	٢,١
١٠٢ هولندا	١,٣	٠,٩	١,٦	١,٢	١,٦	١,٢
١٠٣ فرنسا	١,٠	٠,٨	٢,٦	١,٨	٠,٦	١,٣
١٠٤ بلجيكا	٠,٦	٠,٣	١,١	١,٠	٠,٣	٠,٨
١٠٥ ألمانيا الاتحادية	١,٠	٠,٢	١,٤	٠,٨	٠,٥	٠,٩
١٠٦ النرويج	٠,٨	٠,٧	٢,١	٢,٠	٠,٥	٠,٧
١٠٧ النمرك	٠,٨	٠,٥	١,٥	١,٠	١,١	٠,٦
١٠٨ كندا	١,٨	١,٤	٢,٨	٢,٠	٢,٦	٢,١
١٠٩ الولايات المتحدة	١,٢	٠,٨	١,٨	١,٥	١,٨	١,٧
١١٠ السويد	٠,٧	٠,٤	١,٩	١,٢	١,٠	٠,٥
١١١ سويسرا	١,٣	٠,٨	٢,٣	١,٩	٢,٠	١,٠
<b>دول مصدرة للنفط ذات فائض في رأس المال</b>						
١١٢ السعودية	١,٧	٢,٤	٦,٦	٦,٣	٣,٤	٢,٤
١١٣ ليبيا	٤,٠	٤,٢	٥,٨	٥,٠	٣,٤	٢,٤
١١٤ الكويت	٩,٧	٦,٢	١٣,٠	٨,٢	٧,٧	٤,٧
<b>الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية</b>						
١١٥ الصين الشعبية	١,٦	١,٧	٣,٢	٣,٢	١,٤	١,٥
١١٦ كوريا الديمقراطية	٢,٨	٢,٧	٥,٨	٥,١	٢,٣	٢,٠
١١٧ اليابان	٢,٨	٢,٤	٣,٨	٤,٩	٢,٢	٢,٨
١١٨ كوبا	٢,١	١,٨	٣,٥	٢,٩	٠,٩	١,٨
١١٩ منغوليا	٢,٨	٣,٠	٥,٣	٥,٤	٢,١	٢,٤
١٢٠ المجر	٠,٣	٠,٤	١,٦	١,٥	٠,٥	٠,٨
١٢١ بلغاريا	٠,٧	٠,٥	٤,١	٢,٨	٠,٧	٠,٧
١٢٢ الاتحاد السوفيتي	١,٢	٠,٩	٢,٧	٢,٤	٠,٧	١,٥
١٢٣ بولندا	١,٠	٠,٩	٢,١	٢,٢	١,٧	١,٨
١٢٤ تشيكوسلوفاكيا	٠,٥	٠,٧	٢,٠	١,٧	٠,٩	١,١
١٢٥ ألمانيا الاتحادية	٠,١	٠,٣	٠,١	٠,٥	٠,٤	٠,٤

# جدول (١٤) هيكل السكان

	النسبة المئوية للسكان						النسبة المئوية للقوى	
	العامل في الزراعة							
	في المناطق الحضرية							
	تحت سن ١٥ سنة						١٥ - ٦٤ سنة	
	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥
متخصص	٨	١٣	٤٢	٤٤	٤٤	٤٤	٨٨	٨٥
١ بوتان	٣	٣	٤١	٤٢	٥٦	٥٥	٩٥	٩٤
٢ كمبوديا	١٠	٢٢	٤٥	٤٥	٥٢	٥٢	٨٢	٧٨
٣ لاوس	٨	١١	٤١	٤٢	٥٦	٥٥	٨٢	٧٩
٤ اثيوبيا	٧	١١	٤٣	٤٤	٥٤	٥٤	٨٨	٨٤
٥ مالي	١٠	١٤	٤٤	٤٤	٥٤	٥٣	٩٤	٩١
٦ بنجاليش	٥	٩	٤٤	٤٤	٥٢	٤٩	٨٧	٨٦
٧ رواندا	٢	٤	٤٥	٤٤	٥٢	٥٣	٩٥	٩٣
٨ الصومال	١٨	٢٨	٤٤	٤٥	٥٤	٥٣	٨٨	٨٥
٩ فولتا العليا	٥	٨	٤٢	٤٣	٥٥	٥٤	٩٢	٨٧
١٠ بورما	١٧	٢٢	٣٨	٤١	٥٩	٥٦	٦٨	٦٧
١١ بوروندي	٢	٤	٤٣	٤٣	٥٥	٥٤	٩٠	٨٧
١٢ تشاد	٧	١٤	٤٥	٤٥	٥٣	٥٧	٩٤	٩٠
١٣ نيبال	٣	٥	٤٣	٤٢	٥٦	٥٥	٩٥	٩٤
١٤ بنين	١٠	١٨	٤٤	٤٥	٥٣	٥٢	٥٥	٥٠
١٥ مالاري	٤	٦	٤٠	٤٥	٥٦	٥١	٩٣	٨٨
١٦ زائير	٢٠	٢٦	٤٤	٤٤	٥٣	٥٣	٨٢	٧٩
١٧ غينيا	٥٠	٢٠	٤٢	٤٣	٥٥	٥٤	٨٨	٨٥
١٨ الهند	١٨	٢٢	٤١	٤٢	٥٦	٥٥	٧٤	٦٩
١٩ فيتنام	١٣	١٧	٣٦	٤١	٦١	٥٥	٨٢	٧٦
٢٠ أفغانستان	٨	١٢	٤٢	٤٤	٥٥	٥٣	٨٥	٨٢
٢١ النيجر	٦	٩	٤٦	٤٦	٥٢	٥٢	٩٥	٩٣
٢٢ ليسوتو	١	٣	٢٨	٣٨	٥٧	٥٦	٩٣	٩٠
٢٣ موريشيوس	٤	٦	٤٢	٤٢	٥٦	٥٤	٨١	٧٤
٢٤ باكستان	٢٠	٢٧	٤٤	٤٧	٥٢	٥١	٦١	٥٩
٢٥ تانزانيا	٥	٧	٤٦	٤٧	٥١	٥١	٨٩	٨٩
٢٦ هايتي	١٥	٢١	٣٩	٤٠	٥٨	٥٦	٨٠	٧٤
٢٧ مدغشقر	١٢	١٨	٤٥	٤٥	٥٣	٥٢	٩٣	٨٩
٢٨ سيراليون	١٢	١٥	٤٢	٤٣	٥٤	٥٤	٧٨	٧٢
٢٩ سرى لانكا	١٨	٢٤	٤٢	٣٩	٥٤	٥٧	٥٦	٥٥
٣٠ إمبراطورية أفريقيا الوسطى	١٩	٣٦	٤٢	٤٢	٥٤	٥٥	٩٤	٩١
٣١ أندونيسيا	١٥	١٩	٤١	٤٤	٥٦	٥٤	٧٥	٦٦
٣٢ كينيا	٧	١١	٤٧	٤٧	٥١	٥١	٨٦	٨٢
٣٣ أوغندا	٥	٨	٤٤	٤٤	٥٣	٥٣	٨٩	٨٦
٣٤ الجمهورية العربية اليمنية	٤	٩	٢٣	٤٥	٥٤	٥٣	٨٣	٧٩
تول ذات دخل متوسط	٣٢	٤٣	٤٤	٤٤	٥٣	٥٣	٦٠	٥١
٣٥ توجو	١٠	١٤	٤٥	٤٦	٥٢	٥٢	٨٠	٧٣
٣٦ مصر	٣٨	٤٨	٤٢	٤١	٥٥	٥٦	٥٨	٥٤
٣٧ الصين الشعبية الديمقراطية	٢٠	٢٩	٤٣	٤٥	٥٤	٥٣	٧١	٦٥
٣٨ الكاميرون	١٣	٢٤	٣٩	٤٠	٥٩	٥٧	٨٨	٨٥
٣٩ السودان	٩	١٣	٤٤	٤٥	٥٣	٥٢	٨٦	٨٢
٤٠ أنجولا	١٠	١٨	٤٣	٤٢	٥٥	٥٥	٦٩	٦٤
٤١ موريتانيا	٧	١١	٤٢	٤٢	٥٥	٥٥	٩١	٨٨
٤٢ نيجيريا	١٨	٢٩	٤٥	٤٥	٥٤	٥٣	٧١	٦٢
٤٣ تايلاند	١٣	١٧	٤٥	٤٦	٥٣	٥٣	٨٤	٨٠
٤٤ بوليفيا	٢٩	٣٧	٤٣	٤٣	٥٤	٥٤	٦١	٥٦
٤٥ هندوراس	٢٣	٢٨	٤٦	٤٧	٥٢	٥٠	٧٠	٦٧
٤٦ السنغال	٢٢	٢٨	٤٣	٤٣	٥٦	٥٤	٨٤	٨٠
٤٧ الفلبين	٣٠	٣٦	٤٥	٤٦	٥٢	٥١	٦١	٥٣
٤٨ زامبيا	١٨	٣٧	٤٧	٤٨	٥١	٥٠	٧٩	٧٣
٤٩ ليبيريا	٩	٢٨	٤١	٤١	٥٦	٥٥	٨١	٧٦
٥٠ السلغافور	٢٨	٤٠	٤٦	٤٧	٥١	٥٠	٦٢	٥٦
٥١ بابوا غينيا الجديدة	٣	١٣	٤١	٤٢	٥٧	٥٥	٨٩	٨٦
٥٢ الكونغو	٢٧	٤٠	٤٢	٤٢	٥٥	٥٤	٥٢	٤٢
٥٣ المغرب	٣٠	٣٨	٤٥	٤٧	٥٣	٤٩	٦٣	٥٧
٥٤ رومانيا	١٦	٢٠	٤٨	٤٨	٤٩	٥١	٦٩	٦٤
٥٥ غانا	٢٣	٣٢	٤٧	٤٨	٥٢	٥٠	٦٤	٥٨
٥٦ ساحل العاج	١١	٢٠	٤٢	٤٣	٥٥	٥٤	٨٩	٨٥
٥٧ الأرين	٤٣	٥٦	٤٤	٤٧	٥٢	٥١	٤٤	٣٤
٥٨ كولومبيا	٤٧	٦٢	٤٦	٤٦	٥١	٥٢	٥١	٣٨
٥٩ جواتيمالا	٣٢	٣٥	٤٦	٤٤	٥٢	٥٣	٦٧	٦١
٦٠ إكوادور	٣٤	٤٢	٤٥	٤٦	٥٢	٥١	٤٧	٥١
٦١ باراجواي	٣٥	٣٧	٤٦	٤٥	٥١	٥٢	٥٦	٥٣
٦٢ كينيا	٢٨	٤٧	٤٣	٣٧	٥٤	٦٠	٦٦	٥١
٦٣ نيكاراغوا	٤٠	٤٨	٤٨	٤٨	٥٠	٤٩	٦٢	٥١
٦٤ النرويجيان	٣٠	٤٤	٤٧	٤٨	٥٠	٤٩	١٧	٦١
٦٥ سوريا	٣٧	٤٦	٤٤	٤٦	٥٢	٥٠	٥٤	٥١

	النسبة المئوية للسكان						النسبة المئوية للقوى	
	العامل في الزراعة							
	في المناطق الحضرية						تحت سن ١٥ سنة	
	في سن العمل (١٥ - ٦٤ سنة)							
	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠
٦٦ بيل	٤٧	٤٧	٥٧	٤٤	٤٤	٥٢	٥٣	٤٥
٦٧ تونس	٣٢	٤٧	٤٧	٤٤	٤٤	٥٢	٥٣	٥٠
٦٨ ماليزيا	٢٦	٣٠	٣٠	٤٥	٤٤	٥١	٥٣	٥٠
٦٩ الجزائر	٣١	٥٠	٤٤	٤٨	٤٤	٥٢	٤٩	٦١
٧٠ تركيا	٣٠	٤٣	٤١	٤٢	٤٢	٥٥	٥٤	٧١
٧١ كوستاريكا	٣٤	٤٠	٤٨	٤٢	٤٢	٤٩	٥٥	٢٢
٧٢ شيلي	٦٩	٨٣	٣٩	٣٦	٣٦	٥٧	٥٩	٢٤
٧٣ جمهورية الصين	٣٥	٦٤	٤٥	٣٩	٣٩	٥٢	٥٣	٢٧
٧٤ جامايكا	٣٠	٤٥	٤٢	٤٦	٤٦	٥٤	٤٨	٣٠
٧٥ لبنان	٣٥	٦٠	٤١	٤٣	٤٣	٥٣	٥٢	٢٠
٧٦ المكسيك	٥٠	٦٣	٤٦	٤٦	٤٦	٥١	٥١	٤٥
٧٧ البرازيل	٤٥	٦٠	٤٤	٤٢	٤٢	٥٤	٥٣	٤٦
٧٨ بناما	٤١	٥١	٤٤	٤٣	٤٣	٥٢	٥٣	٤٢
٧٩ العراق	٤٣	٦٢	٤٦	٤٧	٤٧	٥١	٥١	٤٧
٨٠ أورجواي	٧٣	٨١	٢٨	٢٨	٢٨	٦٤	٦٣	١٥
٨١ رومانيا	٣٤	٤٥	٢٥	٢٥	٢٥	٦٥	٦٥	٤٩
٨٢ الأرجنتين	٧١	٨٠	٣١	٢٩	٢٩	٦٤	٦٤	١٦
٨٣ يوغوسلافيا	٢٨	٣٩	٣١	٢٦	٢٦	٦٦	٦٦	٥٠
٨٤ البرتغال	٢٣	٢٩	٢٩	٢٧	٢٧	٦٣	٦٣	٣٣
٨٥ إسرائيل	٣٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٦	٥١	٥١	٤٦
٨٦ هونغ كونج	٨٨	٩٥	٤١	٣٢	٣٢	٥٦	٦٤	٤
٨٧ ترينيداد وتوباغو	٢١	٢٥	٤٣	٣٩	٣٩	٥٣	٥٦	١٩
٨٨ فنزويلا	٦٨	٨٢	٤٦	٤٥	٤٥	٥١	٥٣	٢٦
٨٩ اليونان	٤٣	٦٥	٢٧	٢٣	٢٣	٦٥	٦٤	٤١
٩٠ سنغافورة	٦٩	٩٠	٤٣	٢٣	٢٣	٦٣	٦٣	٣
٩١ اسبانيا	٥٧	٧٠	٢٧	٢٧	٢٧	٦٤	٦٢	٢٦
٩٢ إسرائيل	٧٨	٨٤	٣٦	٣٣	٣٣	٥٩	٦٠	١٠
٩٣ جنوب أفريقيا	٤٧	٥٠	٤٠	٤١	٤١	٥٦	٥٥	٣١
٩٤ أيرلندا	٤٦	٥٥	٢١	٣٠	٣٠	٥٨	٥٩	٢٧
٩٥ إيطاليا	٥٩	٦٧	٢٥	٢٤	٢٤	٦٦	٦٤	١٩
٩٦ المملكة المتحدة	٧٨	٧٨	٧٨	٢٤	٢٤	٦٥	٦٢	٣
٩٧ نيوزيلندا	٧٦	٨٣	٢٣	٣٠	٣٠	٥٩	٦١	١٢
٩٨ اليابان	٦٣	٧٥	٣٠	٢٥	٢٥	٦٤	٦٨	٢٠
٩٩ النمسا	٥٠	٥٣	٢٢	٢٤	٢٤	٦٦	٦١	١٥
١٠٠ فنلندا	٣٨	٥٥	٢٠	٢٢	٢٢	٦٢	٦٧	٢١
١٠١ استراليا	٨٠	٨٩	٣٠	٢٨	٢٨	٦١	٦٣	٨
١٠٢ هولندا	٧٥	٧٦	٣٦	٢٦	٢٦	٦١	٦٤	٨
١٠٣ فرنسا	٦٢	٧٦	٢٦	٢٤	٢٤	٦٢	٦٣	١٤
١٠٤ بلجيكا	٦٦	٧٢	٢٤	٢٣	٢٣	٦٥	٦٣	٥
١٠٥ ألمانيا الاتحادية	٧٨	٨٣	٢١	٢٢	٢٢	٦٨	٦٤	٨
١٠٦ النرويج	٣٧	٤٦	٢٦	٢٤	٢٤	٦٣	٦٢	١٢
١٠٧ النمرك	٧٤	٨٢	٢٥	٢٢	٢٢	٦٤	٦٤	١١
١٠٨ كندا	٦٩	٧٨	٢٤	٢٧	٢٧	٥٩	٦٥	٨
١٠٩ الولايات المتحدة	٧٠	٧٦	٣١	٢٥	٢٥	٦٠	٦٤	٤
١١٠ السويد	٧٢	٨٤	٢٢	٢١	٢١	٦٦	٦٤	٨
١١١ سويسرا	٥١	٥٧	٢٤	٢٣	٢٣	٦٦	٦٥	٨
الدول المصدرة للبترول ذات الأغراض في رأس المال	٢٣	٣١	٤٣	٤٥	٤٥	٥٤	٥٣	٣٢
١١٢ السعودية	١٢	٢١	٤٣	٤٥	٤٥	٥٤	٥٣	٦٦
١١٣ ليبيا	٢٣	٣١	٤٣	٤٤	٤٤	٥٣	٥٣	٢٢
١١٤ الكويت	٦٩	٨٩	٣٥	٤٧	٤٧	٦٣	٥١	٢
الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية	٤٠	٥٧	٢٣	٢٦	٢٦	٦١	٦١	٣٩
١١٥ الصين الشعبية	١٩	٢٤	٣٧	٣٣	٣٣	٥٨	٦١	٦٨
١١٦ كوريا الديمقراطية	٢٩	٤٣	٤٤	٤٢	٤٢	٥٣	٥٥	٥٥
١١٧ اليابان	٣١	٣٨	٤١	٤١	٤١	٥٤	٥٥	٦٦
١١٨ كوريا	٥١	٦٢	٣٦	٣٨	٣٨	٦١	٥٦	٣١
١١٩ منغوليا	٣٧	٥١	٤٢	٤٤	٤٤	٥٤	٥٣	٦٢
١٢٠ المجر	٤٠	٤٨	٢٥	٢٠	٢٠	٦٦	٦٧	٢٥
١٢١ بلغاريا	٢٨	٥٨	٢٦	٢٢	٢٢	٦٧	٦٧	٤٧
١٢٢ الاتحاد السوفيتي	٤٩	٦١	٣١	٢٦	٢٦	٦٣	٦٥	٢٦
١٢٣ بولندا	٤٧	٥٧	٢٣	٢٤	٢٤	٦١	٦٧	٣٩
١٢٤ تشيكوسلوفاكيا	٤٧	٥٨	٢٨	٢٣	٢٣	٦٤	٦٥	١٧
١٢٥ ألمانيا الديمقراطية	٧٢	٧٥	٤١	٢٢	٢٢	٦٥	٦١	١٣



# جدول (١٥) مؤشرات ديموجرافية

المعدل الاجمالي للخصوبة	النسبة المئوية للتغيير في		معدل الوفيات لكل الف شخص		معدل المواليد لكل الف شخص		
	معدل الوفيات		معدل المواليد				
	١٩٧٥/٦٠	١٩٧٥/٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	
٦,٢	٢١,١-	٢,١-	٢٠	٢٦	٤٧	٤٨	بول ذات نخل منخفض
٦,٢	٢٥,٩-	٤,٥-	٢٠	٢٧	٤٣	٤٥	١ بوتان
٦,٧	١٨,٢-	٤,١-	١٨	٢٢	٤٧	٤٩	٢ كمبوديا
٦,٢	٤,٤-	٤,٦-	٢٢	٢٣	٤٢	٤٤	٣ لاوس
٦,٧	١٩,٤-	٣,٩-	٢٥	٣١	٤٩	٥١	٤ اثيوبيا
٦,٧	١٦,٧-	صفر	٢٥	٣٠	٥٠	٥٠	٥ مالي
٦,٦	-	٩,٨-	١٨	٢٥	٤٦	٥١	٦ بنجلاديش
٦,٩	٢١,٤-	١,٩-	٢٢	٢٨	٥١	٥٢	٧ رواندا
٦,١	١٩,٢-	صفر	٢١	٢٦	٤٨	٤٨	٨ الصومال
٦,٥	١٩,٤-	٢,٠-	٢٥	٣١	٤٩	٥٠	٩ فولتا العليا
٥,٥	٥٠,٠-	٢٠,٩-	١١	٢٢	٣٤	٤٣	١٠ بورما
٦,٣	٢٠,٠-	صفر	٢٤	٣٠	٤٨	٤٨	١١ بوروندي
٥,٣	٧,٧-	٢,٢-	٢٤	٢٦	٤٤	٤٥	١٢ تشاد
٦,٢	٢٣,١-	صفر	٢٠	٢٦	٤٦	٤٦	١٣ نيبال
٦,٧	٢٤,١-	٣,٩-	٢٢	٢٩	٤٩	٥١	١٤ بنين
٦,١	١٣,٣-	١٠,٢	٢٦	٣٠	٥٤	٤٩	١٥ مالاوي
٥,٩	٢٠,٠-	٦,٤-	٢٠	٢٥	٤٤	٤٧	١٦ زانير
٦,٢	٢٤,١-	٢,١-	٢٢	٢٩	٤٦	٤٧	١٧ غينيا
٥,٧	٢٨,٦-	١٨,٢-	١٥	٢١	٣٦	٤٤	١٨ الهند
٦,٢	٢٣,٨-	٢,٤-	١٦	٢١	٤١	٤٢	١٩ فيتنام
٦,٩	٨,٨-	٦,٣	٣١	٣٤	٥١	٤٨	٢٠ أفغانستان
٧,١	٧,٤-	صفر	٢٥	٢٧	٥٢	٥٢	٢١ النيجر
٥,١	٢٠,٨-	٥,٣	١٩	٢٤	٤٠	٣٨	٢٢ ليسوتو
٥,٧	١٦,٧-	صفر	٢٠	٢٤	٤٣	٤٣	٢٣ مومبيق
٧,٢	٣٠,٤-	٤,١-	١٦	٢٣	٤٧	٤٩	٢٤ باكستان
٦,٧	٢٩,٦-	٧,٩-	١٩	٢٧	٤٧	٥١	٢٥ تانزانيا
٤,٩	٢٠,٠-	١٥,٤	١٦	٢٠	٤٥	٣٩	٢٦ هايتي
٦,٧	٢٥,٩-	صفر	٢٠	٢٧	٥٠	٥٠	٢٧ مدغشقر
٥,٩	٢٠,٠-	صفر	٢٠	٢٥	٤٥	٤٥	٢٨ سيراليون
٤,٢	١٠,٠-	٢٥,٠-	٩	١٠	٢٧	٣٦	٢٩ سرى لانكا
٥,٥	٢٤,١-	٦,٥-	٢٢	٢٩	٤٣	٤٦	٣٠ إمبراطورية افريقيا الوسطى
٥,٥	٢٦,١-	١٤,٩-	١٧	٢٣	٤٠	٤٧	٣١ اندونيسيا
٧,٦	٢٥,٠-	٢,٠	١٥	٢٠	٥٠	٤٩	٣٢ كينيا
٦,١	٢٨,٦-	٤,١-	١٥	٢١	٤٧	٤٩	٣٣ أوغندا
٧,٢	٢٨,٦-	٢,٠-	٢٠	٢٨	٥٠	٥١	٣٤ الجمهورية العربية اليمنية
٦,١	٢٧,٣-	٩,٢-	١٣	١٧	٤٠	٤٥	بول ذات نخل متوسط
٦,٧	٢٠,٧-	٢,٠-	٢٣	٢٩	٥٠	٥١	٣٥ توجو
٥,٢	٢١,٦-	٢٠,٥-	١٣	١٩	٣٥	٤٤	٣٦ مصر
٧,٢	٢٨,٦-	٣,٩-	٢٠	٢٨	٤٩	٥١	٣٧ اليمن الشعبية الديمقراطية
٥,٥	١٩,٢-	٤,٧-	٢١	٢٦	٤١	٤٣	٣٨ الكاميرون
٧,٠	٢٢,٧-	٢,٠-	١٧	٢٢	٤٩	٥٠	٣٩ السودان
٦,٥	٢٢,٦-	٦,٠-	٢٤	٣١	٤٧	٥٠	٤٠ أنجولا
٥,٩	٧,٧-	صفر	٢٤	٢٦	٤٥	٤٥	٤١ موريتانيا
٦,٧	١٥,٤-	٢,٠-	٢٢	٢٦	٤٩	٥٠	٤٢ نيجيريا
٦,٣	٤١,٢-	٢٦,١-	١٠	١٧	٢٤	٤٦	٤٣ تايلاند
٦,٢	١٩,١-	٢,٢-	١٧	٢١	٤٤	٤٥	٤٤ بوليفيا
٧,٣	٣٩,١-	٩,٤-	١٤	٢٣	٤٨	٥٣	٤٥ هندوراس
٦,٣	١٢,٠-	٢,١-	٢٢	٢٥	٤٧	٤٨	٤٦ السنغال
٦,٤	٣٣,٣-	٢٠,٠-	٢١	١٥	٣٦	٤٥	٤٧ الفلبين
٦,٩	١٧,٤-	٢,٠-	١٩	٢٣	٥١	٥٠	٤٨ زامبيا
٥,٧	٢٣,١-	١٦,٣	٢٠	٢٦	٥٠	٤٣	٤٩ ليبيا
٦,٢	٤١,٢-	١٨,٤-	١٠	١٧	٤٠	٤٩	٥٠ السلفادور
٦,٠	٢٦,١-	٦,٨-	١٧	٢٣	٤١	٤٤	٥١ بابوا غينيا الجديدة
٥,٨	٢٣,١-	٢,٣	٢٠	٢٦	٤٥	٤٤	٥٢ الكونغو
٧,١	٣٣,٣-	٤,٠-	١٤	٢١	٤٨	٥٠	٥٣ المغرب
٦,٦	١٧,٧-	٢,١-	١٤	١٧	٤٧	٤٨	٥٤ روميسيا
٦,٧	١٩,٢-	٢,٠-	٢١	٢٦	٤٩	٥٠	٥٥ غانا
٦,٢	٢٠,٠-	٢,٢-	٢٠	٢٥	٤٥	٤٦	٥٦ ساحل العاج
٧,١	٣٠,٠-	صفر	١٤	٢٠	٤٧	٤٧	٥٧ الارن
٥,٩	٢٣,٣-	٢٦,٧-	٨	١٢	٣٣	٤٥	٥٨ كولومبيا
٦,١	٢٣,٥-	٤,٥-	١٣	١٧	٤٣	٤٥	٥٩ جواتيمالا
٦,٣	٢٨,٦-	٢,٢-	١٠	١٤	٤٥	٤٦	٦٠ اكواور
٦,٢	٣٠,٨-	٩,٢-	٩	١٣	٣٩	٤٣	٦١ باراجواي
٤,٠	٣٨,٥-	٤١,٥-	٨	١٣	٢٤	٤١	٦٢ كوريا
٦,٩	٣١,٦-	٩,٨-	١٣	١٩	٤٦	٥١	٦٣ نيكاراچوا
٦,٩	٣٧,٥-	٢٢,٥-	١٠	١٦	٣٨	٤٩	٦٤ الله مينيكان
٧,١	٢٢,٢-	٢,١-	١٤	١٨	٤٦	٤٧	٦٥ سوريا

البلد الاجمالي للمنطقة	النسبة المئوية للتغيير في		معدل الوفيات لكل الف شخص		معدل المواليد لكل الف شخص		
	معدل الوفيات	معدل المواليد	١٩٧٥	١٩٧٥			
				١٩٦٠	١٩٧٥		
	١٩٧٥/٦٠	١٩٧٥/٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	
٦٦	٥,٨	٢٢,٥	٢,٣	١٣	١٧	٤٢	بيرو
٦٧	٦,٢	٣١,٦	٢٧,٧	١٣	١٩	٣٤	تونس
٦٨	٥,٧	٣٣,٢	٢٠,٥	٦	٩	٣١	ماليزيا
٦٩	٧,٢	٣٠,٠	٥,٩	١٤	٢٠	٤٨	الجزائر
٧٠	٥,٨	٢٥,٠	٢٠,٩	١٢	١٦	٣٤	تركيا
٧١	٤,٦	٤٠,٠	٢٨,٣	٦	١٠	٢٩	كوستاريكا
٧٢	٣,٧	٣٣,٢	٣٧,٨	٨	١٢	٢٣	شيلي
٧٣	٢,٨	٢٨,٦	٤٢,٥	٥	٧	٢٣	جمهورية الصين
٧٤	٥,٤	٣٠,٠	٢٣,١	٧	١٠	٣٠	جامايكا
٧٥	٦,٣	٣٥,٧	٧,٠	٩	١٤	٤٠	لبنان
٧٦	٦,٥	٢٠,٠	٩,١	٨	١٠	٤٠	المكسيك
٧٧	٥,٢	٢٧,٢	٥,٠	٨	١١	٣٨	البرازيل
٧٨	٥,١	٣٠,٠	٢٤,٤	٧	١٠	٣١	بناما
٧٩	٧,١	٣٠,٠	٢,١	١٤	٢٠	٤٨	العراق
٨٠	٢,٩	صفر	١٣,١	٩	٩	٢٠	أرجنتين
٨١	٢,٦	١٠,٠	١٣,٦	٩	١٠	١٩	رومانيا
٨٢	٣,٠	١١,١	١٢,٥	٨	٩	٢١	الأرجنتين
٨٣	٢,٤	١٠,٠	٢٥,٠	٩	١٠	١٨	يوغوسلافيا
٨٤	٢,٦	٣٧,٥	١٦,٧	١١	٨	٢٠	البرتغال
٨٥	٦,٩	٢٨,٦	٤,٣	١٥	٢١	٤٥	إيران
٨٦	٣,٠	٢٨,٦	٤٨,٦	٥	٧	١٨	هونغ كونغ
٨٧	٣,٤	٣٣,٢	٣٩,٥	٦	٩	٢٣	ترينيداد وتوباغو
٨٨	٥,٣	٣٠,٠	١٩,٦	٧	١٠	٣٧	فنزويلا
٨٩	٢,٣	٢٥,٠	١٥,٨	١٠	٨	١٦	اليونان
٩٠	٢,٨	٣٧,٥	٥٢,٦	٥	٨	١٨	سنغافورة
٩١	٢,٩	صفر	٩,٥	٩	٩	١٩	أستراليا
٩٢	٣,٧	١٦,٧	٣,٧	٧	٦	٢٦	إسرائيل
٩٣	٢,٣	صفر	١٣,٦	١٠	١٠	١٦	دول صناعية
٩٤	٥,٦	١١,٨	صفر	١٥	١٧	٤٢	جنوب أفريقيا
٩٥	٣,٧	١٦,٧	صفر	١٠	١٢	٢٢	أيرلندا
٩٥	٢,٣	صفر	١١,١	١٠	١٠	١٦	إيطاليا
٩٦	٢,٤	٨,٣	١١,٨	١١	١٢	١٥	المملكة المتحدة
٩٧	٣,٠	١١,١	١٩,٢	٨	٩	٢١	نيوزيلندا
٩٨	٢,٢	١٢,٥	صفر	٧	٨	١٨	اليابان
٩٩	٢,٢	٧,٧	٢٢,٢	١٢	١٣	١٤	النمسا
١٠٠	١,٧	صفر	٣٦,٣	٩	٩	١٤	فنلندا
١٠١	٢,٨	١١,١	١٣,٦	٨	٩	١٩	استراليا
١٠٢	٢,٣	صفر	٢٨,٦	٨	٨	١٥	هولندا
١٠٣	٢,٥	١٦,٧	١١,١	١٠	١٢	١٦	فرنسا
١٠٤	٢,٢	صفر	١٧,٧	١٢	١٢	١٤	بلجيكا
١٠٥	١,٨	٩,١	٢٩,٤	١٢	١١	١٢	ألمانيا الاتحادية
١٠٦	٢,٠	١١,١	١١,١	١٠	٩	١٦	النرويج
١٠٧	١,٩	١١,١	١١,٨	١٠	٩	١٥	البنمك
١٠٨	٢,٤	صفر	٣٧,٠	٨	٨	١٧	كندا
١٠٩	٢,٢	صفر	٣٣,٠	٩	٩	١٦	الولايات المتحدة
١١٠	٢,٤	١٠,٠	١٣,٢	١١	١٠	١٣	السويد
١١١	٢,٠	صفر	٢٢,٢	١٠	١٠	١٤	سويسرا
١١٢	٧,٢	٣٢,١	٥,٩	١٤	١٩	٤٦	الدول المصدرة للنفط ذات الغالب في رأس المال
١١٣	٧,٢	٣٢,١	٥,٩	١٩	٢٨	٤٨	السعودية
١١٤	٦,٨	٣٦,٣	٨,٣	١٤	١٩	٤٤	ليبيا
١١٤	٧,٢	٥٠,٠	٤,٥	٥	١٠	٤٦	الكويت
١١٥	٢,٤	صفر	١٦,١	٩	١٠	١٨	الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية
١١٥	٣,٨	٤٣,٨	١٦,١	٩	١٦	٢٦	الصين الشعبية
١١٦	٥,٢	٣٠,٨	٩,٨	٩	١٣	٣٧	كوريا الديمقراطية
١١٧	٤,٩	٣٦,٤	٢٠,٠	٧	١١	٣٢	ألمانيا
١١٨	٤,٠	٣٣,٢	٣٦,٤	٦	٩	٢١	كوبا
١١٩	٥,٦	٤٧,١	٧,٣	٩	١٧	٣٨	منغوليا
١٢٠	٧,٠	٢٠,٠	صفر	١٢	١٠	١٦	المجر
١٢١	٢,٢	١١,١	١١,٩	١٠	٩	١٦	بلغاريا
١٢٢	٢,٤	صفر	٢٥,٠	٨	٨	١٨	الاتحاد السوفيتي
١٢٣	٢,١	صفر	٢٥,٠	٩	٩	١٨	بولندا
١٢٤	٢,٢	١٠,٠	صفر	١١	١٠	١٧	تشيكوسلوفاكيا
١٢٥	٢,١	صفر	٢٩,٤	١٣	١٣	١٢	ألمانيا الديمقراطية

# جدول (١٦) المساقط السكانية، ١٩٧٦ - ٢٠٠٠ وتعداد السكان الافتراضى الثانى

تعداد منتصف ١٩٧٦ بالمليون	تعداد السكان المتوقع في عام ٢٠٠٠ (بالمليون)	الحجم الافتراضى لتعداد السكان الثابت (بالمليون)	السنة المفترض وصول معدل التوالد فيها إلى واحد	العام الذى يحدث فيه ثبات تعداد السكان
دول ذات دخل منخفض				
١	٢	٥	٢٠٣٥	٢١٦٥
٢	٨	٣٣	٢٠٣٥	٢١٦٠
٣	٥	١١	٢٠٣٥	٢١٨٠
٤	٢٩	١٨٤	٢٠٥٠	٢١٧٥
٥	٦	٣٧	٢٠٥٠	٢١٧٥
٦	٨٠	٣٣٤	٢٠٣٥	٢١٦٥
٧	٤	٢٦	٢٠٥٠	٢١٧٠
٨	٣	٢٢	٢٠٥٠	٢١٧٠
٩	٦	٢٦	٢٠٥٠	٢١٧٥
١٠	٣١	٩١	٢٠٢٠	٢١٤٥
١١	٤	١٩	٢٠٥٠	٢١٧٥
١٢	٤	١٤	٢٠٣٥	٢١٨٠
١٣	١٣	٥٠	٢٠٣٥	٢١٦٠
١٤	٣	١٢	٢٠٣٥	٢١٧٠
١٥	٥	٢٨	٢٠٥٠	٢١٧٥
١٦	٢٥	١٥٧	٢٠٥٠	٢١٦٥
١٧	٦	٢٩	٢٠٥٠	٢١٧٠
١٨	٦٢٠	١,٥٩٣	٢٠٢٠	٢١٥٠
١٩	٤٨	٢٠١	٢٠٣٥	٢١٢٥
٢٠	١٤	٦٨	٢٠٥٠	٢١٧٥
٢١	٥	٣٣	٢٠٥٠	٢١٧٥
٢٢	١	٥	٢٠٣٥	٢١٦٠
٢٣	١٠	٥٠	٢٠٤٠	٢١٣٥
٢٤	٧١	١١٥	٢٠٣٥	٢١٥٥
٢٥	١٥	١١٣	٢٠٥٠	٢١٦٠
٢٦	٥	١٩	٢٠٣٥	٢١٣٠
٢٧	٩	٧٠	٢٠٥٠	٢١٦٠
٢٨	٣	١٢	٢٠٣٥	٢١٦٠
٢٩	١٤	٢١	٢٠١٠	٢٠٩٥
٣٠	٢	١٠	٢٠٥٠	٢١٧٥
٣١	١٣٥	١٩٨	٢٠٢٠	٢١٦٥
٣٢	١٤	١٢١	٢٠٥٠	٢١٢٠
٣٣	١٢	٦١	٢٠٣٥	٢١٥٠
٣٤	٦	٣٦	٢٠٥٠	٢١٤٥
دول ذات دخل متوسط				
٣٥	٢	١٢	٢٠٤٠	٢١٥٠
٣٦	٣٨	٨٩	٢٠٠٥	٢١٠٠
٣٧	٣	٩	٢٠٤٠	٢١٣٠
٣٨	٨	٣٧	٢٠٤٠	٢١٥٥
٣٩	١٦	٦٧	٢٠٢٥	٢١١٥
٤٠	٦	٥٧	٢٠٤٠	٢١٦٠
٤١	١	٦	٢٠٤٠	٢١٥٥
٤٢	٧٧	٤٧٨	٢٠٤٠	٢١٥٥
٤٣	٤٣	١٢٩	٢٠١٥	٢٠٨٠
٤٤	٦	٢٥	٢٠٤٠	٢١٠٠
٤٥	٣	٢٠	٢٠٤٠	٢١٠٠
٤٦	٥	٢٤	٢٠٤٠	٢١٥٥
٤٧	٤٣	١٢٦	٢٠١٥	٢٠٨٠
٤٨	٥	٣٨	٢٠٤٠	٢١٣٥
٤٩	٢	٩	٢٠٤٠	٢١٣٥
٥٠	٤	١٣	٢٠١٥	٢٠٧٥
٥١	٣	١٠	٢٠٢٥	٢١٢٠
٥٢	١	٨	٢٠٤٠	٢١٣٥
٥٣	١٧	٧٢	٢٠٢٥	٢١١٥
٥٤	٧	٤٨	٢٠٤٠	٢١٠٥
٥٥	١٠	٥٩	٢٠٤٠	٢١٣٥
٥٦	٧	٤١	٢٠٤٠	٢١٣٥
٥٧	٣	١١	٢٠٢٥	٢١١٠
٥٨	٢٤	٥٣	٢٠٠٥	٢٠٦٥
٥٩	٧	٢٦	٢٠٢٥	٢٠٩٠
٦٠	٧	٣١	٢٠٢٥	٢٠٨٠
٦١	٣	٨	٢٠١٥	٢٠٧٥
٦٢	٣٦	٧٣	٢٠٠٥	٢٠٧٥
٦٣	٢	١٢	٢٠٢٥	٢١١٠
٦٤	٥	١٧	٢٠١٥	٢٠٧٥
٦٥	٨	٣١	٢٠٢٥	٢٠٨٥

تعداد منتصف ١٩٧٦ بالمليون	تعداد السكان الموقع في عام ٢٠٠٠ (بالمليون)	الحجم الافتراضي لتعداد السكان الثابت (بالمليون)	السنة المفترض وصول معدل التوالد فيها إلى واحد	العام الذي يحدث فيه ثبات تعداد السكان	
٦٦	٦٦	٥٦	٢٠٢٥	٢٠٨٥	بيرو
٦٧	٦	١٥	٢٠٠٥	٢٠٩٥	تونس
٦٨	١٣	٢٨	٢٠٠٥	٢٠٩٥	ماليزيا
٦٩	١٦	١٠٠	٢٠٤٠	٢١٠٠	الجزائر
٧٠	٤١	٩٧	٢٠٠٥	٢٠٩٥	تركيا
٧١	٢	٥	٢٠٠٥	٢٠٦٥	كوستاريكا
٧٢	١١	٢٠	٢٠٠٥	٢٠٦٥	شيلي
٧٣	١٦	٣٣	٢٠٠٥	٢٠٦٥	الصين الوطنية
٧٤	٢	٦	٢٠٠٥	٢٠٦٥	جاميكا
٧٥	٣	٩	٢٠١٠	٢٠٧٠	لبنان
٧٦	٦٢	٢٥٤	٢٠٢٠	٢٠٧٥	المكسيك
٧٧	١١٠	٢٥٣	٢٠١٠	٢٠٧٠	البرازيل
٧٨	٢	٤	٢٠٠٥	٢٠٧٠	بناما
٧٩	١٢	٦٥	٢٠٣٠	٢٠٩٠	العراق
٨٠	٣	٤	٢٠٠٥	٢٠٦٥	أوراجواي
٨١	٢١	٣٢	٢٠٠٥	٢٠٧٥	رومانيا
٨٢	٢٦	٤٠	٢٠٠٥	٢٠٧٠	الأرجنتين
٨٣	٢٢	٣٠	٢٠٠٥	٢٠٩٥	يوغوسلافيا
٨٤	١٠	١٤	٢٠٠٥	٢٠٩٠	البرتغال
٨٥	٣٤	١٠٣	٢٠١٠	٢١٠٠	إيران
٨٦	٥	٨	٢٠٥٥	٢٠٦٥	هونغ كونج
٨٧	١	٢	٢٠٠٥	٢٠٦٥	ترينيداد وتوباغو
٨٨	١٢	٤٣	٢٠١٠	٢٠٧٠	فنزويلا
٨٩	٩	١١	٢٠٠٥	٢٠٦٥	اليونان
٩٠	٢	٤	٢٠٠٥	٢٠٦٥	سنغافورة
٩١	٣٦	٥٦	٢٠٠٥	٢٠٦٥	إسبانيا
٩٢	٤	٧	٢٠٠٥	٢٠٦٠	إسرائيل
٩٣	٢٦	٨١	٢٠١٠	٢٠٧٥	دول صناعية
٩٤	٣	٦	٢٠٠٥	٢٠٩٥	جنوب أفريقيا
٩٥	٥٦	٦٨	٢٠٠٥	٢٠٦٥	أيرلندا
٩٦	٥٦	٦٦	٢٠٠٥	٢٠٤٠	إيطاليا
٩٧	٣	٦	٢٠٠٥	٢٠٧٠	المملكة المتحدة
٩٨	١١٣	١٤١	٢٠٠٥	٢٠٤٥	نيوزيلندة
٩٩	٨	٨	٢٠٠٥	٢٠٣٥	اليابان
١٠٠	٥	٥	٢٠٠٥	٢٠١٥	النمسا
١٠١	١٤	٢١	٢٠٠٥	٢٠٧٠	فنلندا
١٠٢	١٤	١٧	٢٠٠٥	٢٠٣٠	أستراليا
١٠٣	٥٣	٦٦	٢٠٠٥	٢٠٥٥	هولندا
١٠٤	١٠	١١	٢٠٠٥	٢٠٣٠	فرنسا
١٠٥	٦٢	٦٣	٢٠٠٥	٢٠٠٥	بلجيكا
١٠٦	٤	٥	٢٠٠٥	٢٠٤٥	جمهورية ألمانيا الاتحادية
١٠٧	٥	٦	٢٠٠٥	٢٠٣٠	النرويج
١٠٨	٢٣	٢٨	٢٠٠٥	٢٠٤٠	الفنمارك
١٠٩	٢١٥	٢٧٦	٢٠٠٥	٢٠٣٥	كندا
١١٠	٨	٨	٢٠٠٥	٢٠١٥	الولايات المتحدة
١١١	٦	٧	٢٠٠٥	٢٠١٥	السويد
					سويسرا
الدول المصدرة للنفط					
ذات المخلفات في رأس المال					
١١٢	٩	١٩	٢٠٣٠	٢١٢٠	السعودية
١١٣	٣	٥	٢٠٣٠	٢٠٩٠	ليبيا
١١٤	١	٢	٢٠٣٠	٢٠٩٠	الكويت
دول ذات نظم					
اقتصادية مركزية					
١١٥	٨٣٦	١,٠٩٣	٢٠٠٥	٢٠٩٠	الصين الشعبية
١١٦	١٦	٢٦	٢٠٠٥	٢٠٩٥	كوريا الديمقراطية
١١٧	٣	٤	٢٠٠٥	٢٠٦٥	البانيا
١١٨	١٠	١٤	٢٠٠٥	٢٠٧٠	كوبا
١١٩	٢	٢	٢٠٠٥	٢٠٧٠	منغوليا
١٢٠	١١	١١	٢٠٠٥	٢٠٣٠	المجر
١٢١	٩	١٠	٢٠٠٥	٢٠٧٥	بلغاريا
١٢٢	٢٥٧	٣٢٠	٢٠٠٥	٢٠٦٥	الاتحاد السوفيتي
١٢٣	٣٤	٤١	٢٠٠٥	٢٠٦٠	بولندا
١٢٤	١٥	١٧	٢٠٠٥	٢٠٧٥	تشيكوسلوفاكيا
١٢٥	١٧	١٧	٢٠٠٥	٢٠١٠	ألمانيا الديمقراطية
الإجمالي					
٢,٠٤٠	٥,٩١٦	١٠,٠٥٩			

# جدول (١٧) المؤشرات المرتبطة بالصحة

الترتيب	الدولة	طول العمر عند الميلاد		معدلات الوفاة لكل ألف		أطفال تتراوح أعمارهم بين ٠-٤ سنوات		أطفال تتراوح أعمارهم بين ٠-٤ سنوات		تعداد السكان بالنسبة لكل		المرضى (١)		النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم المياه النظيفة	
		١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠
		٢٥	٦٧١٠	٤٥١٥	٢١١٨٥	٣٧٠٠٠	١٤٠٠٠	١٢٢	١٤٢	٤٤	٦٦	٢٥	٦٧١٠	٤٥١٥	٢١١٨٥
١	بوتان	٤٤	٣٦	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
٢	كمبوديا	٤٥	٤١	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥
٣	لاوس	٤٠	٣٤	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠
٤	أثيوبيا	٣٨	٣٤	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨
٥	مالى	٣٨	٣٥	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨
٦	بنجلاديش	٤٢	٣٩	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢
٧	رواندا	٤١	٣٦	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١
٨	الصومال	٤١	٣٥	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١
٩	فولتا العليا	٣٨	٣٢	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨
١٠	بورما	٥٠	٤٣	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
١١	بيروندى	٣٩	٣٤	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩
١٢	تشاد	٣٩	٣٤	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩
١٣	نيجال	٤٤	٣٦	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
١٤	بنين	٤١	٣٤	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١
١٥	مالاوى	٤١	٣٥	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١
١٦	زائير	٤٤	٤٠	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
١٧	غينيا	٤١	٣٤	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١
١٨	الهند	٥٠	٤٢	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
١٩	فيتنام	٤٠	٣٤	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠
٢٠	أفغانستان	٣٥	٣٣	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥
٢١	النيجر	٣٩	٣٦	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩
٢٢	ليبي	٤٦	٣٨	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
٢٣	موزمبيق	٤٤	٣٦	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
٢٤	باكستان	٥١	٤٢	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١
٢٥	تanzania	٤٥	٣٧	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥
٢٦	هايتى	٥٠	٤٣	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
٢٧	مدغشقر	٤٤	٣٦	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
٢٨	سيراليون	٤٤	٣٦	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
٢٩	سري لانكا	٦٨	٦١	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨
٣٠	جمهورية أفريقيا الوسطى	٤١	٣٥	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١
٣١	أنغوليسيا	٤٨	٤٠	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨
٣٢	كينيا	٥٠	٤٣	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
٣٣	أوغندا	٥٠	٤٣	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
٣٤	الجمهورية العربية اليمنية	٤٥	٣٧	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥
٣٥	توجو	٤١	٣٤	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١
٣٦	مصر	٥٢	٤٥	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢
٣٧	البنين الديمقراطية الشعبية	٤٥	٣٧	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥
٣٨	الكاميرون	٤١	٣٦	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١
٣٩	السودان	٤٩	٤١	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩
٤٠	أنجولا	٣٩	٣٢	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩
٤١	موريتانيا	٣٩	٣٦	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩
٤٢	نيجيريا	٤١	٣٤	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١
٤٣	تايلاند	٥٨	٤٩	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨
٤٤	بوليفيا	٤٧	٤٢	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧
٤٥	هونغ كونغ	٥٢	٤١	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢
٤٦	السنتال	٤٠	٣٦	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠
٤٧	الفلبيين	٥٨	٤٩	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨
٤٨	زامبيا	٤٥	٣٩	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥
٤٩	ليبيريا	٤٤	٣٧	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
٥٠	السلفادور	٥٨	٤٧	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨
٥١	بابوا غينيا الجديدة	٤٨	٣٩	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨
٥٢	الكونغو الشعبية	٤٤	٣٦	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
٥٣	المغرب	٥٣	٤٥	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣
٥٤	رونييسيا	٥٢	٤٤	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢
٥٥	غانا	٤٤	٣٧	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
٥٦	ساحل العاج	٤٤	٣٦	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
٥٧	الأرجنتين	٥٣	٤٦	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣
٥٨	كولومبيا	٦١	٥٥	٦١	٦١	٦١	٦١	٦١	٦١	٦١	٦١	٦١	٦١	٦١	٦١
٥٩	جواتيمالا	٥٣	٤٤	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣
٦٠	الكوستاريكا	٦٠	٥١	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠
٦١	باراجواى	٦٢	٥٤	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢
٦٢	كوريا	٥٨	٥٣	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨
٦٣	نيكاراجوا	٥٣	٤٦	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣
٦٤	النومينيكان	٥٨	٤٩	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨
٦٥	سوريا	٥٤	٤٦	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤

الترتيب	البلد	طول العمر عند الميلاد		معدلات الوفاة لكل ألف (1)		تعداد السكان بالنسبة لكل (1)		النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم المياه النظيفة	
		١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠
٦٦	بيرو	٤٩	٥٦	٩٢	٦٥	٦	١٦	٢٨٧٠	٤٧
٦٧	تونس	٤٦	٥٤	٧٤	٦٣	١٠٠٠	٦٣٥٠	٩٨٠	٢٤
٦٨	ماليزيا	٥٢	٥٩	٦٩	٣٥	٤	٦	١٥٧٠	٧٧
٦٩	الجزائر	٤٦	٥٣	٣٦	٣٦	١٢	١٢	١٢٤٠	٦٨
٧٠	تركيا	٤٩	٥٧	٥٧	١٦	١٦	١٦	١٢٤٠	٦٨
٧١	كوستاريكا	٦١	٦٨	٧١	٣٨	٣	٧	١٧٠٠	٧٢
٧٢	شيلي	٥٦	٦٣	١٢٧	٧٩	٣	١٠	٦٥٠	٧٠
٧٣	الصين الشعبية	٦٤	٧١	٣٠	١٤	٢	٨	٣٧٤٠	٨٦
٧٤	جامايكا	٦٣	٧٠	٥٢	٢٠	٨	٨	٤٤٠	٨٦
٧٥	لبنان	٥٧	٦٣	٦٣	١٢	٨	٨	٣٦٧٠	٨٦
٧٦	المكسيك	٥٦	٦٣	٧٤	٥٠	١٠	١٥	٧٢١٠	٦٢
٧٧	البرازيل	٥٦	٦١	٧٠	٥٠	١٠	١٥	١٦٦٠	٦٢
٧٨	بنما	٦١	٦٧	٥٧	٣٦	٦	١٠	١٢٤٠	٧٧
٧٩	العراق	٤٥	٥٣	١٠٤	١٠٤	٢	٢	٣٣١٠	٦٦
٨٠	أوردوجاي	٦٧	٧٠	٤٨	٤٧	١	٢	٩١٠	٩٨
٨١	رومانيا	٦٤	٦٩	٧٥	٣٥	٢	٥	٣٠٠	٦٦
٨٢	الأرجنتين	٦٥	٦٨	٦٢	٥٩	٤	٤	١٠٤٠	٦٦
٨٣	يوغوسلافيا	٦٢	٦٨	٨٨	٤١	٢	٥	٤٥٠	٦٦
٨٤	البرتغال	٦٢	٦٨	٧٨	٣٨	٢	٥	٨١٠	٥٩
٨٥	إيران	٤٤	٥١	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	٥٩
٨٦	هونغ كونج	٦٣	٧٠	٣٨	١٥	١	٢	١٥٥٠	٩٢
٨٧	ترينيداد وتوباغو	٦٢	٧٠	٤٥	٣٨	٢	٢	٤٧٠	٩٢
٨٨	فنزويلا	٥٧	٦٥	٥٤	٤٦	٥	٦	١٢٨٠	٩٢
٨٩	اليونان	٦٨	٧٢	٤٠	٢٤	١	٢	٣٩٠	٩٢
٩٠	سنغافورة	٦٣	٧٠	٣٥	١٤	١	٢	١٠٠	٩٢
٩١	اسبانيا	٦٨	٧٢	٤٤	١٢	١	٢	٦٧٠	٩٢
٩٢	إسرائيل	٦٨	٧١	٣١	٢٢	١	٢	٣٥٠	٩٢
تول صناعية									
٩٣	جنوب أفريقيا	٤٧	٥٢	٧٥	١٥	١	١	٢٣٠	٩٢
٩٤	أيرلندا	٦٩	٧٢	٢٩	١٨	١	١	٤٤٠	٩٢
٩٥	إيطاليا	٦٩	٧٢	٢٩	٢١	١	٢	٣٩٠	٩٢
٩٦	المملكة المتحدة	٧٠	٧٢	٢٣	١٦	١	١	٢٧٠	٩٢
٩٧	نيوزيلندة	٧١	٧٢	٢٣	١٦	١	١	١٦٠	٩٢
٩٨	اليابان	٦٧	٧٢	٣١	١٠	١	٢	٣٣٠	٩٢
٩٩	النمسا	٦٨	٧١	٣٨	٢١	١	١	٣٠٠	٩٢
١٠٠	النمسا	٦٨	٧٠	٢١	١٠	١	١	١٣٠	٩٢
١٠١	أستراليا	٧٠	٧٢	٢٠	١٧	١	١	٣٢٠	٩٢
١٠٢	هولندا	٧٣	٧٤	١٨	١١	١	١	٣٢٠	٩٢
١٠٣	فرنسا	٧٠	٧٢	٢٧	١٤	١	١	١٩٠	٩٢
١٠٤	بلجيكا	٧٠	٧٢	٣١	١٥	١	١	٢٨٠	٩٢
١٠٥	جمهورية ألمانيا الاتحادية	٦٩	٧١	٣٤	٢٠	١	١	١٥٠	٩٢
١٠٦	النرويج	٧٣	٧٥	١٩	١١	١	١	١٢٠	٩٢
١٠٧	النمسا	٧٢	٧٤	٢٢	١٠	١	١	١٢٠	٩٢
١٠٨	كندا	٧١	٧٢	٢٧	١٥	١	١	١٤٠	٩٢
١٠٩	الولايات المتحدة	٧٠	٧١	٢٦	١٦	١	١	١٦٠	٩٢
١١٠	السويد	٧٢	٧٢	١٧	٨	١	١	١٥٠	٩٢
١١١	سويسرا	٧١	٧٢	٢١	١١	١	١	٣٠٠	٩٢
الدول المصدرة للبترول ذات الأغلبية في رأس المال									
١١٢	السعودية	٣٧	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٣٤٠	٨٧
١١٣	ليبيا	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٣٤٠	٨٧
١١٤	الكويت	٥٨	٦٧	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٣٩٠	٨٩
الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية									
١١٥	جمهورية الصين الشعبية	٥١	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٢٤٥	٨٧
١١٦	كوريا الديمقراطية	٥٣	٦١	٦١	٦١	٦١	٦١	٢٤٥	٨٧
١١٧	اليانبا	٦١	٦١	٦١	٦١	٦١	٦١	٢٤٥	٨٧
١١٨	كوبا	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٢٤٥	٨٧
١١٩	منغوليا	٥٠	٦١	٦١	٦١	٦١	٦١	٢٤٥	٨٧
١٢٠	المجر	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧	٢٢٠	٨٧
١٢١	بلغاريا	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧	٢٢٠	٨٧
١٢٢	الاتحاد السوفيتي	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٢٢٠	٨٧
١٢٣	بولندا	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٢٢٠	٨٧
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٢٢٠	٨٧
١٢٥	ألمانيا الديمقراطية	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٢٢٠	٨٧

# جدول (١٨) التعليم

معدل التعليم عند البالغين في المائة	عدد المقيمين في التعليم العالي كنسبة مئوية للسكان اعمارهم بين ٢٠ إلى ٢٤ سنة (١)		عدد المقيمين في المدارس الثانوية كنسبة مئوية للمجموعة السن (١)		عدد التلاميذ المقيمين في المدارس الابتدائية كنسبة مئوية للمجموعة السن (١)					
							الاجمالي			
	١٩٧٤	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠
دول ذات دخل منخفض										
١	٢٣	١٠	١	(٠)	٨	٢	٤١	١٦	٥٢	٣٠
٢	—	—	—	—	—	—	٤	(٠)	٨	٣
٣	—	—	٢	١	٩	٣	٣٢	٤١	٣٨	٦٤
٤	٧	٢٠	(٠)	(٠)	٥	١	٤٧	١٦	٥٧	٢٥
٥	١٠	—	(٠)	(٠)	٦	١	١٤	٣	٢٣	٥
٦	١٠	٥	١	—	٣	٢	١٦	٤	٢٢	٧
٧	٢٣	—	٣	١	٢٥	٨	٥١	٢٦	٧٣	٤٧
٨	٢٣	١٠	(٠)	—	٢	٢	٥٤	٣٠	٥٨	٤٩
٩	٥٠	—	١	(٠)	٤	١	٤١	٥	٥٨	٩
١٠	—	٧	(٠)	—	٢	١	١١	٥	١٤	٨
١١	٦٧	٥٨	٢	١	٢٦	١٠	٨١	٥٢	٨٥	٥٦
١٢	١٠	١٠	(٠)	(٠)	٣	١	١٧	٩	٢٣	١٨
١٣	١٥	—	(٠)	—	٢	(٠)	٣٠	٤	٣٧	١٦
١٤	١٩	١٠	٢	١	١٨	٦	١٠	٣	٢٧	١٠
١٥	١٠	—	١	—	١١	٢	٢٨	١٥	٤٤	٢٦
١٦	٣٥	—	(٠)	—	٣	١	٤٨	٤٥	٦١	٦٣
١٧	١٥	—	١	(٠)	١١	٣	٦٦	٣٨	٩٠	٦٠
١٨	—	٧	١	—	١٤	٢	١٨	١٦	٢٨	٣٠
١٩	٣٦	٢٤	٥	٢	٢٩	٢٣	٥٢	٢٧	٦٥	٤١
٢٠	١٤	—	١	(٠)	٨	—	٧	٢	٢٣	٩
٢١	—	٥	(٠)	—	٢	(٠)	١٢	٣	١٧	٥
٢٢	٤٠	—	١	(٠)	١٢	٣	١٤٤	١٠٣	١٠٢	٨٣
٢٣	—	—	(٠)	—	٦	٢	٣٥	٣٦	٥٢	٤٨
٢٤	٤١	١٦	٣	١	١٥	١١	٣١	١٣	٥١	٣٠
٢٥	٦٣	١٧	(٠)	—	٣	٢	٤٦	١٦	٥٧	٢٤
٢٦	٢٠	١٠	—	(٠)	٤	٤	٤٤	٤٢	٥٠	٤٦
٢٧	٤٠	—	١	(٠)	١١	٤	٨٥	٤٥	٨٠	٥٢
٢٨	١٥	٧	١	(٠)	١١	٣	٢٨	١٥	٣٥	٢٣
٢٩	٧٨	٦١	١	١	٥٤	٢٧	٧٧	٩٠	٧٧	٩٥
٣٠	—	١٥	(٠)	—	٨	١	٥٣	١٢	٧٩	٣٢
٣١	٦٢	٤٧	٢	١	١٨	٦	٧٥	٥٥	٨١	٦٧
٣٢	٤٠	—	١	(٠)	١٣	٢	١٠١	٣٠	١٠٩	٤٧
٣٣	٢٥	٢٥	١	(٠)	٦	٣	٤٣	٣٢	٥٣	٤٩
٣٤	١٠	١٠	(٠)	—	٣	(٠)	٦	(٠)	٢٥	٨
دول ذات دخل متوسط										
٣٥	٦٣	٦١	٧	٢	٣٥	١٢	٩١	٧٤	٩٧	٧٩
٣٦	١٢	١٠	(٠)	—	١٩	٢	٦٨	٢٤	٩٨	٤٤
٣٧	٤٠	٢٠	١٣	٥	٤٠	١٦	٥٥	٥٢	٧٢	٦٦
٣٨	١٠	—	١	—	١٩	٥	٤٨	٥	٧٨	١٣
٣٩	١٢	—	١	—	٢٢	٢	٩٧	٤٣	١١١	٦٥
٤٠	١٥	—	٢	(٠)	١١	٣	٢٧	١٤	٤٠	٢٥
٤١	—	—	١	(٠)	١١	٢	٥٧	١٣	٧٩	٢١
٤٢	١٠	٥	—	—	٣	(٠)	٩	٣	١٧	٨
٤٣	—	٢٥	١	(٠)	١٠	٣	٣٩	٢٧	٤٩	٣٦
٤٤	٨٢	٦٨	٢	٢	٢٥	٨	٧٥	١٢٨	٧٨	١٣٦
٤٥	٤٠	—	١٠	٤	٣١	١٢	٦٥	٥٠	٧٢	٦٤
٤٦	٦١	٤٧	٤	١	١٣	٨	٨٨	٦٧	٨٩	٦٧
٤٧	١٠	٥	٢	١	١١	٣	٤٢	١٧	٥٣	٢٧
٤٨	٨٧	٧٢	٢٠	١٣	٥٦	٢٦	١٠٣	٩٣	١٠٥	٩٥
٤٩	٤٣	٤١	١	—	١٤	١	٨٦	٣٨	٩٦	٤٨
٥٠	١٥	٩	٢	(٠)	١٦	٢	٤٤	١٨	٦٢	٣١
٥١	٦٣	٥١	٨	١	١٨	١١	٦٩	٧٧	٧١	٨٠
٥٢	٢٢	—	٣	—	١٢	١	٤٤	٦٠	٥٩	٧٠
٥٣	٥٠	—	٣	١	٤٦	٤	١٤٠	٥٣	١٥٣	٧٨
٥٤	٢٦	١٧	٣	١	١٦	٥	٤٤	٢٧	٦١	٤٧
٥٥	—	—	—	(٠)	٩	٦	٨٧	٨٧	٩٩	٩٨
٥٦	٢٥	—	١	(٠)	٣٥	٣	٥٣	٣٩	٦٠	٥٩
٥٧	٢٠	٩	٢	(٠)	١٧	٢	٦٤	٢٤	٨٦	٤٦
٥٨	٦٢	٢٢	٤	١	٤٢	٢٥	٧٧	٥٩	٨٣	٧٨
٥٩	٧٤	—	٧	٢	٣٦	١٢	١٠٨	٧٧	١٠٥	٧٧
٦٠	٤٧	٣٨	٤	٢	١٣	٧	٥٦	٤٠	٦٢	٤٥
٦١	٦٩	٦٧	٨	٣	٣٨	١٢	١٠٠	٧٩	١٠٢	٨٣
٦٢	٨١	٧٤	٦	٢	٢٠	١١	١٠٢	٩٠	١٠٦	٩٨
٦٣	٩٢	٧١	١٠	٥	٥٩	٢٧	١٠٩	٨٨	١٠٩	٩٤
٦٤	٥٧	٣٨	٦	١	٢١	٧	٨٧	٦٦	٨٥	٦٦
٦٥	٥١	—	٩	١	١٩	٧	١٠٥	٩٨	١٠٤	٩٨
٦٥	٥٣	٣٠	١١	٤	٤٨	١٦	٨١	٣٩	١٠٢	٦٥

معدل التعليم عند البالغين في المائة	عدد المقربين في التعليم في التعليم العالي كنسبة مئوية للسكان اعمارهم بين ٢٠ إلى ٢٤ سنة (١)	عدد المقربين في المدارس الثانوية كنسبة مئوية لمجموعة السن (١)	عدد التلاميذ المقربين في المدارس الابتدائية كنسبة مئوية لمجموعة السن (١)							
			إناث	الاجمالي	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠		
١٩٧٤	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	
٧٢	٦١	١٤	٤	٤٦	١٨	١٠٦	٧١	١١١	٨٣	٦٦ بيرو
٥٥	—	٤	١	٢٠	١٢	٧٥	٤٣	٩٥	٦٦	٦٧ تونس
٦٠	٢٣	٣	١	٤١	١٩	٩١	٨٣	٩٣	٩٦	٦٨ ماليزيا
٣٥	—	٣	(٠)	١٩	٨	٧٢	٣٧	٨٩	٤٦	٦٩ الجزائر
٥٥	٤٠	٧	٣	٣٠	١٤	٩٤	٥٨	١٠٤	٧٥	٧٢ تركيا
٨٩	٨٤	١٧	٥	٥٢	٢١	١٠٩	٩٥	١٠٩	٩٦	٧١ كوستاريكا
٩٠	٨٤	١٧	٤	٤٨	٢٤	١١٨	١٠٧	١١٩	١٠٩	٧٢ شيلي
٨٢	٥٤	—	—	—	٣٧	—	٤٧	—	٦٧	٧٣ جمهورية الصين
٨٦	٨٢	٧	٢	٥٤	٤٣	١١٢	٨٣	١١١	٨٢	٧٤ جامايكا
٦٨	—	٢٣	٦	٣٨	١٩	١٢٥	١٠٤	١٣٢	١٠٩	٧٥ لبنان
٧٦	٦٢	٩	٣	٣٥	١٦	١٠٩	٧٧	١١٢	٨٠	٧٦ المكسيك
٦٤	٦١	١٠	٢	١٨	١١	٩٠	٩٣	٩٠	٩٥	٧٧ البرازيل
٨٢	٧٨	١٨	٥	٥٤	٢٩	١٢٠	٩٤	١٢٤	٩٦	٧٨ بنما
٢٦	١٥	٩	٢	٣٥	١٩	٦٣	٣٦	٩٣	٦٥	٧٩ العراق
٩١	٩٠	١٤	٨	٦٢	٣٧	١٠٣	١١٢	١٠٣	١١١	٨٠ أوراجواي
٩٨	—	٩	٥	٦٢	٢٤	١٠٩	٩٥	١٠٩	٩٨	٨١ رومانيا
٩٣	٩١	٢٨	١١	٥٥	٣١	١٠٩	٩٩	١٠٨	٩٨	٨٢ الأرجنتين
٨٥	٧٧	١٩	٩	٥٤	٣٤	٩٣	٩١	٩٧	٩٦	٨٣ يوغوسلافيا
٧٠	٦٢	٩	٤	٨١	٢٠	٩٤	١٢٩	٩٦	١٣١	٨٤ البرتغال
٥٠	١٥	٥	١	٣٧	١٢	٦٧	٣٧	٩٠	٤١	٨٥ إيران
٩٠	٧١	٩	٤	٦٩	٢٤	١١٩	٨٥	١٢٠	٩١	٨٦ هونغ كونج
٩٠	—	٣	١	٣٩	٢٢	١١١	١٠٩	١١١	١١٠	٨٧ ترينيداد وتوباجو
٨٢	٦٥	١٩	٤	٤٣	٢٠	٩٦	١٠٠	٩٦	١٠٠	٨٨ فنزويلا
٨٢	٨٠	١٤	٤	٧٦	٤١	١٠٤	١٠٣	١٠٥	١٠٥	٨٩ اليونان
٧٥	—	٨	٦	٥٣	٣٢	١٠٨	١٠٢	١١١	١١٢	٩٠ سنغافورة
٩٤	٨٧	١٨	٤	٧٨	٢٣	١١٥	١١٦	١١٥	١١١	٩١ اسبانيا
٨٤	٨٤	٢٤	١٠	٣٩	٤٨	١٢٩	٩٧	١٢٨	٩٨	٩٢ إسرائيل
٩٩	—	٢٢	٩	٨٣	٥٣	١٠٣	١٠٦	١٠٤	١٠٨	٩٣ دول صناعية
—	—	٥	٣	٩٦	١٥	١٠٧	٨٥	١٠٧	٨٩	٩٣ جنوب افريقيا
٩٨	—	١٦	٩	٦٥	٣٥	١٠٨	١١٣	١٠٨	١١٠	٩٤ إيرلندا
٩٨	٩١	٢٤	٧	٧١	٣٤	١٠٦	١١٠	١٠٧	١١١	٩٥ إيطاليا
٩٨	—	١٦	٩	٧٦	٦٧	١١٦	٩٤	١١٦	٩٥	٩٦ المملكة المتحدة
٩٩	—	٢٧	١٣	٨٣	٧٣	١١٠	١٠٦	١١١	١٠٨	٩٧ نيوزيلانده
٩٩	٩٨	٢٥	١٠	٩٥	٧٤	١٠٠	١٠٣	١٠٠	١٠٣	٩٨ اليابان
٩٩	—	١٧	٨	٧٥	٥٠	١٠٢	١٠٥	١٠٣	١٠٥	٩٩ النمسا
١٠٠	٩٩	١٧	٧	١٠٧	٧٥	٨٤	٩٥	٨٧	٩٧	١٠٠ فنلندا
١٠٠	—	٢٢	١٣	٧١	٥١	٩٨	١٠٤	٩٨	١٠٣	١٠١ استراليا
٩٩	—	٢٤	١٣	٨٦	٥٨	١٠٠	١٠٤	١٠٠	١٠٥	١٠٢ هولندا
٩٩	—	١٨	٨	٨٥	٤٦	١٠٩	١٤٣	١٠٩	١٤٤	١٠٣ فرنسا
٩٩	—	٢٢	٩	٨٤	٦٩	١٠٥	١٠٨	١٠٥	١٠٩	١٠٤ بلجيكا
٩٩	—	٢٠	٦	٧٠	٥٣	١٢٨	١٣٤	١٢٩	١٣٣	١٠٥ ألمانيا الاتحادية
٩٩	—	٢١	٧	٩٠	٥٣	١٠٢	١١٩	١٠٢	١١٨	١٠٦ النرويج
٩٩	—	٢٨	١٠	٥٩	٥٦	١٠٢	١٠٤	١٠٢	١٠٥	١٠٧ الدنمارك
٩٨	—	٣٥	١٦	٩٤	٥٠	١٠٣	١١٥	١٠٤	١١٨	١٠٨ كندا
٩٩	٩٨	٥٤	٣٢	٩١	٦٤	—	—	١٠٤	١١٨	١٠٩ الولايات المتحدة
٩٩	—	٢٢	٩	٧٠	٥٥	٩٨	٩٧	٩٧	٩٦	١١٠ السويد
٩٩	—	٨	٧	٩٦	٣٨	٩٣	١١٩	٩٢	١١٨	١١١ سويسرا
—	—	٧	(٠)	٤٥	٩	٨٤	٢٤	٩٠	٥٩	الدول المصدرة للبتترول ذات الفائض في رأس المال
١٥	—	٣	(٠)	١٦	٢	٣٢	٢	٤٤	١٢	١١٢ السعودية
—	٢٢	٧	١	٤٥	٩	١٣٥	٢٤	١٤٥	٥٩	١١٣ ليبيا
٥٥	٤٧	٧	صفر	٦٠	٣٨	٨٤	١١٠	٩٠	١١٩	١١٤ الكويت
—	—	١٦	٩	٦٢	٤٧	٩٩	١٠٠	٩٩	١٠٠	الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١١٥ الصين الشعبية
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١١٦ كوريا الديمقراطية
—	—	١٧	٥	٤٣	٢٠	١٠٣	٨٦	١٠٦	٩٤	١١٧ اليابان
—	—	٩	٣	٣٥	١٤	١٢٣	١٠٩	١٢٦	١٠٩	١١٨ كوريا
—	—	٦	٨	٩٤	٥١	٨٥	٨٠	٨٥	٧٩	١١٩ منغوليا
٩٨	٩٧	١١	٧	٦٢	٤٧	٩٩	١٠٠	٩٩	١٠١	١٢٠ المجر
—	—	١٩	١١	٨٧	٥٥	٩٦	٩٢	٩٦	٩٣	١٢١ بلغاريا
٩٩	٩٨	٢٢	١١	٧١	٧٣	٩٩	١٠٠	٩٩	١٠٠	١٢٢ الاتحاد السوفيتي
٩٨	٩٨	١٦	٩	٥٣	٥٠	٩٩	١٠٧	١٠٠	١٠٩	١٢٣ برلندا
—	٩٥	١١	١١	٣٥	٢٥	٩٧	٩٣	٩٦	٩٣	١٢٤ تشيكوسلوفاكيا
—	—	٢٥	١٦	٩٠	٣٩	٩٦	١١٣	٩٥	١١٢	١٢٥ ألمانيا الديمقراطية



## ملاحظات فنية :

ترسم هذه الملاحظات الفنية إطارا للبيانات المعروضة في الجداول ، كما توضح النهج والمفاهيم المستخدمة في إعدادها . أما المصادر الواردة بالفهرست الملحق بالملاحظات فهي تتضمن تعريفات شاملة وأوصافا للمفاهيم المستخدمة . وإذا كانت الإحصائيات والعمليات الاجرائية التي وردت بهذا المجلد قد تم إختيارها بعناية تتفق مع تغطية عدد كبير من البلاد على فترات ممتدة من الزمن فإن المطلوب بالحاح من القراء هو بذل عناية كبيرة في تفسيرها ، وخاصة عند مقارنة المؤشرات فيما بين البلاد ، وذلك نظرا للاختلاف الشديد في التطبيقات الإحصائية والتعاريف والمنهج والتغطية باختلاف البلاد . فالنظم الإحصائية في كثير من البلاد النامية ما زالت ضعيفة بدرجة تؤثر على الدقة في البيانات .

### مجموعات البلاد والتغطية :

ومجموعات البلاد الـ ١٢٥ التي يغطيها هذا التقرير تصنف في مجموعات على النحو التالي :

- \* بلاد نامية ويربو عدد سكانها على مليون نسمة . وهي مقسمة على أساس متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي إلى :
- بلاد منخفضة الدخل : يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ٢٥٠ دولارا أمريكيا ( ٣٤ بلدا ) .
- بلاد متوسطة الدخل : يزيد متوسط دخل الفرد فيها على ٢٥٠ دولارا أمريكيا ( ٥٨ بلدا ) .
- \* بلاد صناعية ( ١٩ بلدا ) .
- \* كبرى البلاد المصدرة للبترول ، ذات فائض رأس المال ( ثلاثة بلاد ) .

\* اقتصاديات التخطيط المركزي ( ١١ بلدا )<sup>(١)</sup> . وتسجل البلاد داخل كل مجموعة وفقا لترتيب تنازلي على أساس متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الاجمالي في سنة ١٩٧٦ ( انظر أطلس البنك الدولي ١٩٧٧ ) ، وذلك باستثناء كمبوديا ولبنان وفيتنام التي تتوفر آخر تقديرات متوسط دخل الفرد فيها من الناتج القومي الاجمالي لعام ١٩٧٤ فقط ، وتسجل جميع البلاد في جميع الجداول بنفس الترتيب وهي موضحة حسب الحروف الأبجدية مع أرقام المراجع في الصفحة السابقة لجداول المحتويات . ولا تغطي هذه الجداول البلاد التي يقل عدد سكانها عن

مليون نسمة . أما فيما يتعلق بالبيانات الأساسية للبلاد الصغيرة الأعضاء بهيئة الأمم المتحدة أو البنك الدولي فقد وردت بالملاحظات بالجدول رقم ١ التالي . وقد أجرى حساب معظم معدلات النمو عن فترتين زمنيتين : ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ، ١٩٧٠ - ١٩٧٦ - أو عن سنة ١٩٧٥ عندما لا تكون البيانات عن سنة ١٩٧٦ متوافرة . وجميع معدلات النمو الموضحة بالأسعار الثابتة ، وقد حسبت باستخدام طريقة المربعات الصغرى<sup>(٢)</sup> . وباستخدام طريقة المربعات الصغرى تكون جميع الملاحظات التي تضمنتها الفترة الزمنية المتصلة بالموضوع قد أخذت في الحسبان . وتعكس معدلات النمو الناشئة الاتجاهات العامة دون أن تتأثر على نحو غير ملائم بواسطة العوامل الدورية أو انحراف عن المؤلف في سنة معينة .

### القيم الوسيطة :

القيم الوسيطة هي القيمة المركزية لمجموعة من القيم تكون قد رتب حسب حجمها ، وبالنسبة لكل مؤشر وكل مجموعة من البلاد ترتب القيم للبلاد فرادى بصورة مبسطة ترتيبا تنازليا ، ويكون الوسيط هو ذلك الذي يتجاوز نصف القيمة والذي تتجاوزه نصف القيمة ، وحيثما يوجد عدد فردى من البلاد يكون الوسيط هو الفئة المتوسطة ، وحيث يوجد عدد زوجي فإن الوسيط هو منتصف الطريق بين الفئتين ( أى المتوسط ) للفئتين الوسيطتين .

### الجدول رقم ( ١ ) مؤشرات أساسية :

استمدت تقديرات السكان في منتصف ١٩٧٦ من أطلس البنك الدولي ١٩٧٧ مع مراجعات طفيفة لتعكس بيانات أكثر حداثة .

واستمدت البيانات عن المنطقة من الكتاب السنوي لهيئة الأمم المتحدة عن السكان ١٩٧٥ ، ويقيس الناتج القومي الاجمالي (G.N.P.) مجموع الناتج المحلي والأجنبي الذي

(٢) يحسب معدل النمو بطريقة المربعات الصغرى ، وذلك بارجاع جميع القيم للمتغير موضوع الدراسة خلال الفترة المتعلقة بالموضوع على مدى الزمن ، وذلك باستخدام الصيغة اللوغاريتمية التالية :

$$\text{لوس}^{\text{ب}} = 1 + \text{ب}^{\text{ب}} + \text{ب}^{\text{ب}} \text{ ب}^{\text{ب}}$$

حيث أن :

س<sup>ب</sup> تمثل المتغير

، ت تمثل الزمن

، ب تمثل الخطأ المعياري

، ب تمثل معامل الانحدار

وحينئذ  $R = (\text{العدد المقابل للوغاريتم}) - ١$

ومن ثم فإن (العدد المقابل للوغاريتم ب) - ١ يمثل تقديرا بالمربعات الصغرى لمعدل النمو .

(١) البانيا ، كوبا ، جمهورية كوريا الديمقراطية ، منغوليا ، جمهورية الصين الشعبية - وهي في مجموعة اقتصاديات التخطيط المركزي - ورومانيا ويوغوسلافيا في مجموعة البلاد النامية . أما البلاد المصدرة للبترول ذات فائض رأس المال فتظهر في مجموعة منفصلة .

الاحصائية تستكملها البيانات التي جمعتها بعثات البنك الدولي، وقد أخذت متوسطات أرقام دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي لسنة ١٩٧٦ من أطلس البنك الدولي لسنة ١٩٧٧، وتم حسابها على النحو التالي.

عبر عن الدخل القومي الإجمالي لسنة ١٩٧٦ بوحدات العملة المحلية أولاً بمتوسط الأسعار المرجحة لفترة الأساس ١٩٧٤ - ١٩٧٦، ثم حولت إلى دولارات أمريكية على أساس متوسط سعر الصرف المرجح عن هذه الفترة، ثم عدل بعد ذلك تمثيلاً مع التضخم في الولايات المتحدة بين فترة الأساس ١٩٧٤ - ١٩٧٦ والسنة الجارية ١٩٧٦، وقسم بعد ذلك التقدير الناشئ للناتج القومي الإجمالي على عدد السكان في منتصف ١٩٧٦. وقد استخدم هذا الأسلوب لتخفيف الأثر الناشئ عن الزيادة أو التخفيض للتقييم المؤقت لعملة وطنية معينة، كما أنه يؤكد بوجه عام درجة أكبر من المقارنة لتقديرات متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي بين البلاد.

ومن المعروف أن تحويل الناتج القومي الإجمالي لمختلف البلاد إلى مؤشر مشترك يخلق تشويهاً، وأن مشروع هيئة الأمم المتحدة للمقارنات الدولية (I.C.D.) والذي كان البنك الدولي من كبار المشاركين فيه، قد وضع لتوفير مقارنات أكثر واقعية لمستويات الدخل تركز على القوة الشرائية<sup>(١)</sup>. والعمل الذي تم حتى الآن بالنسبة لستة عشر بلداً يركز على فئة مفصلة للانفاق في كل بلد.

ويعرض الجدول في الصفحة التالية أمثلة على الاختلافات بين البيانات المتعلقة بمتوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي المحسوب بالطريقة التقليدية عن عامي ١٩٧٠، ١٩٧٣ والدخل كما هو محسوب باستخدام مشروع هيئة الأمم المتحدة للمقارنات الدولية، ويظهر الرقم القياسي لمتوسط نصيب الفرد من إنتاج الطعام، متوسط كمية الطعام السنوية المنتجة لكل فرد في السنوات ١٩٧٤، ١٩٧٦ كنسبة مئوية من متوسط الكمية المنتجة سنوياً في ١٩٦٥ - ١٩٦٧ وهذه التقديرات مستمدة من منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (F.A.O.)، وهي تحسب بقسمة الأرقام القياسية لكمية الطعام المنتج (وتشمل الحبوب، والجنوز النشوية، والسكرية، والبقول، ومحاصيل زيت الطعام، والبنق، والفواكه والخضروات، والنبذ، والمشروبات، والثروة الحيوانية ومنتجاتها) على الأرقام القياسية للسكان.

وقد أخذت البيانات عن نمو إنتاج الطاقة ومتوسط استهلاك الفرد منها من هيئة الأمم المتحدة، وهي تشير إلى الأشكال التجارية للطاقة الأولية: الفحم، والفحم الحجري، والبتروك الخام والغاز الطبيعي السائل والكهرباء النووية

يحققه المقيمون في البلد، وهو يشمل الناتج المحلي الإجمالي (أنظر أدناه) مضافاً إليه عنصر الدخل (مثل المتحصلات من الاستثمار وتحويلات العاملين بالخارج) - وهي التي جمعت في الخارج للمقيمين بالداخل مطروحاً منها الدخل المكتسب في الاقتصاد المحلي والذي تجمع في الداخل للمقيمين في الخارج. ويقاس الناتج المحلي الإجمالي (G.N.P.) مجموع الناتج النهائي للسلع والخدمات التي ينتجها إقتصاد البلد، أي داخل أراضي البلد بواسطة المقيمين وغير المقيمين، بصرف النظر عن تخصيصها بين المستحقين المحليين والأجانب. وتحسب قيمة كل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي دون خصم قيمة الانفاق على السلع الرأسمالية لأغراض الاجلال.

#### بلاد أعضاء بالبنك الدولي يقال فيها عدد السكان عن مليون نسمة

السكان بالمليون في منتصف ١٩٧٦	متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي «دولار أمريكي» ١٩٧٦	المساحة بالآلاف الكيلومترات المربعة
١	١٢٠	(٠)
٥	١٤٠	٣٦
٣	١٨٠	٢
٠	١٨٠	١١
٣	٢٧٠	٤
٣	٣٣٠	٢٨
٢	٣٥٠	٣
٧	٤١٠	٦٠٠
١	٤٢٠	(٠)
٥	٤٧٠	١٧
١	٤٩٠	١
٨	٥٤٠	٢٥١
١	٦١٠	(٠)
٩	٦٨٠	٢
٦	١١٥٠	١٨
٤	١٣٧٠	١٦٣
٦	١٤٨٠	٩
٢	١٥٥٠	(٠)
٣	١٧٨٠	(٠)
٣	٢١٤٠	١
١	٢١٦٠	٢٢
٥	٢٥٩٠	٢٦٨
٨	٢٦٨٠	٢١٣
٢	٣٣١٠	١٤
٢	٦١٠٠	١٠٣
٤	٦٤٦٠	٣
٢	١١٤٠٠	١١
٧	١٣٩٩٠	٨٤

وقد قام البنك الدولي بأعداد تقديرات الناتج القومي الإجمالي التي تتضمنها أرقام متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي لسنة ١٩٧٦ ومعدلات النمو الحقيقي لمتوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي على أساس سلسلة من الحسابات القومية التي جمعتها المكاتب

(١) ولوصف تفصيلي للمنهج انظر: ب. كرافز I. B. Kravis، ر. سمز R. Summers - مقارنات دولية للناتج الحقيقي والقوة الشرائية (بالتيمور ولندن، مطبعة جامعة جوه هوبكنز سنة ١٩٧٨). ويحتوي هذا الكتاب على نتائج المرحلة (٢) من مشروع هيئة الأمم المتحدة للمقارنة الدولية.

**متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي**  
**محولاً إلى دولارات أمريكية بأسعار الصرف الرسمية**  
**(متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولارات الدولية)**

١٩٧٣			١٩٧٠			
(٣) النسبة المئوية	(٢) (ب) دولارات أمريكية	(١) (١) دولارات أمريكية	(٣) النسبة المئوية	(٢) (ب) دولارات أمريكية	(١) (١) دولارات أمريكية	
(١) : (٢)			(١) : (٢)			
١ : ٢	٣٧٨٠	١٨٣	١ : ٢	٣٠٣	١٤٣	كينيا
٦ : ٣	٤٠٤	١١٢	٥ : ٢	٣٣٥	٩٧	الهند
٦ : ٢	٧٦٣	٢٩٤	٥ : ٢	٥٧٢	٢٢٨	الغلبين
٣ : ٢	٩٣٢	٤١١	١ : ٢	٥٩٣	٢٧٧	كوريا (جمهورية)
٥ : ٢	١١١٦	٤٥٢	٥ : ٢	٨٥٨	٣٤٧	كولومبيا
٩ : ١	١١٨٥	٦٠٩	١ : ٢	٩١٥	٤٣٧	ماليزيا
٦ : ١	١٧٩٧	١١٥٦	٥ : ١	٩٧٥	٦٦٥	إيران
٦ : ١	٢٧٩٦	١٧١٢	٥ : ١	٢٠٤٥	١٣٢٦	المجر
٢ : ١	٢٨٨٩	٢٣٩٨	٢ : ١	٢٣٢٦	١٩٠٨	إيطاليا
١ : ١	٤٠٢٢	٣٧٦٠	١ : ١	٢٨٣٣	٢٦٣٠	اليابان
٢ : ١	٣٧٤٢	٣٢٠٤	٢ : ١	٣٠٢٧	٢٥٠٣	المملكة المتحدة
٩	٤٢٣٩	٤٨١٣	٩	٣٢٩٣	٣٧٧٤	هولندا
٩	٤٥٣٨	٥١٢١	٩	٣٣٤٤	٣٨٠٤	بلجيكا
٩	٤٦٩٥	٤٨٦٠	٩	٣٤٨٣	٣٦٧١	فرنسا
٨	٤٧٨٩	٥٦٩٠	٨	٣٧٨٣	٤٤٢١	ألمانيا الاتحادية
١ -	٦٢٤٠	٦٢٢٤	١ -	٤٨٥٤	٤٨١٠	الولايات المتحدة

(١) سلسلة أطلس البنك الدولي .  
(ب) مشروع المقارنات الدولية (٢) .

١٢٣

**الجدولان (٤ ، ٥) مجاميع مختارة من الطلب : هيكل الطلب :**

استخدمت سلسلة الحسابات القومية بوحدة العملة المحلية لحساب المؤشرات في هذه الجداول ، وتحسب معدلات النمو في الجدول (٤) بالأسعار الثابتة ويعبر عن حصص الناتج المحلي الإجمالي في الجدول رقم (٥) بالأسعار الجارية ، مع ملاحظة أن معظم التعاريف المستخدمة هي تلك الواردة في نظام الحسابات القومية بهيئة الأمم (C. N. A.) . ويعرف الناتج المحلي الإجمالي في الملاحظات الواردة بالجدول رقم (١) أعلاه . أما الاستهلاك العام (الاستهلاك الحكومي العام باصطلاح نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة) فيتضمن الإنفاق الجارى على شراء السلع والخدمات بواسطة جميع المستويات الحكومية ، وينظر إلى الإنفاق الرأسمالى على الدفاع القومى على أنه إنفاق إستهلاكي ، ويتكون الاستهلاك الخاص من قيمة السوق لجميع السلع والخدمات التى يشتريها أو يحصل عليها القطاع العائلى والمؤسسات التى لا تعمل من أجل الربح ، وهى تتضمن إيجار المساكن التى يشغلها أصحابها . ويتكون الاستثمار المحلى الإجمالي من الإنفاق على إضافات إلى الأصول الثابتة لكل من القطاعين العام والخاص زائد صافي قيمة التغيرات فى المخزون السلى . وتظهر المدخرات المحلية الإجمالية فى مقدار الاستثمار المحلى

والمائية وقد حوت إلى ما يعادلها من فحم . هذا ولم يؤخذ فى الحسبان استخدام خشب الوقود وأنواع أخرى من الوقود التقليدية التى تكون لها أهميتها فى بلاد معينة . والمتوسط السنوى للتضخم هو «معدل الانكماش الضمنى للناتج المحلى الإجمالي» الذى يحسب بقسمة قيمة الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية للسوق عن كل سنة من سنوات البحث على قيمة الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة للسوق وكليهما بالعملة الوطنية .

**الجدولان (٢ ، ٣) النمو وهيكل الإنتاج :**

استخدمت سلسلة الحسابات القومية بوحدة العملات الوطنية لحساب المؤشرات فى هذه الجداول . وتحسب معدلات النمو فى الجدول رقم (٢) بالأسعار الثابتة ، ويعبر عن حصص الناتج المحلى الإجمالي فى الجدول رقم (٣) بالأسعار الجارية .

ويعرف الناتج المحلى الإجمالي كما ورد بالملاحظات بالجدول رقم (١) أنفا . ويغطى القطاع الزراعى والغابات والصيد وصيد الأسماك ، ويتضمن قطاع الصناعة : التعدين والصناعة التحويلية والتشييد والكهرباء والماء والغاز أما جميع الفروع الأخرى من النشاط الاقتصادى فتعتبر كخدمات .

الاجمالى الذى يموله الناتج المحلى ، ويحسب على أنه الفرق بين الاستثمار المحلى والجمالى والعجز فى الحساب الجارى للسلع والخدمات (مع استبعاد صافى التحويلات الجارية) وهو يتضمن كلا من المدخرات العامة والخاصة .

وميزان الموارد هو الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات قيمة جميع السلع والخدمات المباعة أو المشتراه من بقية أنحاء العالم وهى تتضمن البضائع ومصاريف النقل والتأمين ومصاريف الانتقال والخدمات الأخرى غير تلك التى تؤديها عناصر الانتاج وتستبعد قيمة خدمات عناصر الانتاج (مثل متحصلات الاستثمار وتحويلات العاملين بالخارج) من هذا المقياس .

#### الجدول رقم (٦) : نمو التجارة السلعية :

مصدر إحصائيات التجارة السلعية هو نظام بيانات التجارة للأمم المتحدة مستكملة من « الإحصاءات المالية الدولية واتجاه التجارة » التى يصدرها صندوق النقد الدولى . وتغطى الصادرات والواردات السلعية - مع إستثناءات قليلة - جميع التغيرات الدولية فى ملكية البضاعة التى تمر بالحدود البمركية للدولة التى تقوم بالتجميع . وتقدر الصادرات (فوب) (تسليم ظهر السفينة) (F. O. B.) ، وتقدر الواردات (سيف) (التكلفة والتأمين ومصاريف النقل) (C. I. F.) - ويعبر عن هذه القيم بالدولارات الأمريكية الجارية .

وتكون معدلات نمو الصادرات والواردات السلعية بالأسعار الثابتة ، وهى تحسب بالنسبة لغالبية البلاد من الأرقام القياسية الكمية للواردات والصادرات المأخوذة عن الدليل السنوى الإحصائى الذى يقوم بإعداده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (U. N. C. T. A. D.) .

ويحصل على معدلات للنمو للبلاد المتقدمة « بتكميش » قيمة الصادرات السنوية أو الواردات أو معبرا عنها بالدولارات الأمريكية الجارية باستخدام الأرقام القياسية لوحدة قيم الواردات والصادرات من بيانات واردة بالنشرة الإحصائية السنوية التى تصدرها هيئة الأمم .

وتحسب معدلات التبادل التجارى (أوصاف معدلات التبادل التجارى على أساس المقايضة) كنسبة من الرقم القياسى لقيمة وحدة الصادرات للبلد إلى الرقم القياسى لقيم وحدات الواردات . والأرقام القياسية لمعدلات التبادل التجارى الموضحة هنا عن عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ على أساس أن سنة ١٩٧٠ = ١٠٠ ، ومن ثم فهى توضح التغيرات على مدى الزمن فى مستوى أسعار الصادرات معبرا عنها كنسبة مئوية من أسعار الواردات ، والأرقام القياسية لقيمة الوحدة مستمدة من نفس مصادر مؤتمر التجارة والتنمية وهيئة الأمم المتحدة المذكورة أعلاه ، وذلك فى ارتباطها بمعدلات نمو الصادرات والواردات .

#### الجدول رقم (٧) هيكل التجارة السلعية :

أرقام حصص التجارة فى هذا الجدول مستمدة من قيم التجارة المعطاة فى أشرطة التجارة لهيئة الأمم ، وفى النشرة الإحصائية السنوية لهيئة الأمم معبرا عنها بالدولارات الأمريكية الجارية .

وتعرف الصادرات والواردات السلعية كما ورد فى الملاحظات بالجدول رقم (٦) أعلاه .

وفى تصنيف الصادرات تشمل السلع الأولية (التصنيف النمطى للتجارة الدولية - بعد المراجعة) الأقسام من صفر إلى ٤ (الطعام ، الحيوانات الحية ، المشروبات والطباق ، المواد الأولية غير القابلة للأكل ، الوقود ، الزيوت ، الشحومات ، الشمع) والمعادن غير الحديدية للقسم - ٦٨ . وتشير السلع المصنعة إلى سلع فى التصنيف النمطى للتجارة الدولية (S. I. T. C.) (بعد المراجعة) الأقسام من ٥ إلى ٩ (الكيمائيات والمنتجات المرتبطة بها ، سلع مصنعة ، آلات ، معدات نقل) مع استبعاد القسم ٦٨ (المعادن غير الحديدية) .

وفى تصنيف الواردات تكون السلع الغذائية هى الواردة فى التصنيف النمطى للتجارة الدولية (S. I. T. C.) (بعد المراجعة) أقسام صفر ، ١ ، ٤ والجزء ٢٢ (الطعام ، الحيوانات الحية ، المشروبات ، الطباق ، الزيوت ، الشحومات) ، ويشير الوقود إلى سلع التصنيف النمطى للتجارة الدولية (S. I. T. C.) (بعد المراجعة) القسم ٣ وتحسب الواردات الأخرى على أنها « المتبقى من مجموع قيمة الواردات » .

#### الجدول رقم (٨) : مكان وصول الصادرات السلعية :

سبق تعريف الصادرات السلعية فى الملاحظات بالجدول (٦) أعلاه ويتضمن المقياس قيمة السلع المعاد تصديرها ، وتحسب جميع حصص التجارة فى هذه الجداول على أساس إحصاءات القيمة التجارية (أسعار الدولار الجارية) التى يعلنها صندوق النقد الدولى فى توجيه التجارة . وإنعكاسا للممارسة المستخدمة فى مصدر البيانات فإن مجموعات البلاد المبينة على أنها أماكن الوصول للصادرات السلعية تختلف بعض الشيء عن تلك المستخدمة فى مكان آخر من الجدول وخاصة فيما يأتى :

\* تتضمن البلاد المتقدمة جبل طارق ، ايسلندا بالإضافة إلى تلك التى أشير إليها على أنها بلاد صناعية فى مكان آخر فى المجلد .

\* تتضمن البلاد النامية الكويت وليبيا والعربية السعودية ، وهى التى أشير إليها بأنها بلاد مصدرة للبترول وذات فائض فى رأس المال ، وذلك فى أماكن أخرى من المجلد ، أما كوبا فتعامل معاملة اقتصاديات بلاد التخطيط المركزى .

#### الجدول رقم (٩) : ميزان المدفوعات ومعدلات خدمة الدين :

ميزان حساب الجارى هو الفرق بين :

مقارنة مدفوعات الفائدة سنة ١٩٧٦  
(مليون دولار أمريكي)

نظام التقارير عن الدين <sup>(١)</sup>	ميزان المدفوعات <sup>(٢)</sup>	
باكستان	١٢٩	١٦٧
كوريا	٣٤٥	٤٨٠
الفلبين	٨٧	٢٤٦
مصر	٧٧	٢٥٧
تركيا	١١٤	١٦٩
إسرائيل	١٩٦	٦٣٢
اسبانيا	٣٦٧	٨١٦
البرازيل	٧٣٤	٢٠٤٠
المكسيك	١٠٧٠	١٣٥٧
شيلي	٢٠٩	٣٢٦
كولومبيا	١٢٥	٣٦٢
اليونان	١٧٧	٢١٠
الصين	١٤٥	٢٦١
سنغافورة	٣٥	٣٣١
بنما	٦٠	٤٤٧

(١) مدفوعات الفائدة المستحقة على الدين الخارجى العام والدين العام المضمون من الحكومة متوسط وطويل الأجل.  
(٢) مدفوعات الفائدة على القروض الخارجية الخاصة والعامة، وتلك التى تضمنها الحكومة من قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

الجدول رقم (١١) الدين الخارجى والاحتياطيات الدولية:

يمثل الدين الخارجى القوائم مقدار القروض العامة والقروض العامة التى تضمنها الحكومة والتى صرفت، خاصة من التزامات القروض المبلغاء وأقساط الأصل المسددة. والبيانات المعروضة تشير إلى نهاية السنة المبينة بالجدول، وهى مأخوذة من نظام تقارير البنك الدولى عن الدين.

وبما أن نظام تقارير البنك الدولى عن الدين يعنى فى المقام الأول بالبلاد النامية، فإن البيانات عن الدين الخارجى لا تظهر هنا لغير هذه المجموعات من البلاد كما أن البيانات عن هذه البلاد بغرض المقارنة غير متاحة من مصادر أخرى. وتشمل الاحتياطيات الاجمالية الدولية مجموع حيازات البلد من الذهب، وحقوق السحب الخاصة (S.D.R.) ومركز الاحتياطى بالصندوق للبلاد الأعضاء بصندوق النقد الدولى، والحيازات من النقد الأجنبى، والتى تكون تحت سيطرة السلطات النقدية. ويقوم محتوى الذهب فى هذه الاحتياطيات جميعا على أساس ٣٥ دولارا للأوقية قبل ديسمبر سنة ١٩٧١ و ٣٨ دولارا للأوقية من ديسمبر سنة ١٩٧١ إلى يناير سنة ١٩٧٣ و ٤٢,٢٢ دولارا للأوقية من فبراير سنة ١٩٧٣ إلى يونيو سنة ١٩٧٤. والبيانات عن الحيازات من الاحتياطيات الدولية مأخوذة من ملفات صندوق النقد الدولى، وتشير مستويات الاحتياطيات الموضحة عن سنة ١٩٧٠، سنة ١٩٧٦ إلى نهاية السنة المبينة بالجدول معبرا عنها بالدولارات الأمريكية الجارية. وعبر عن الحيازات من الاحتياطيات فى نهاية ١٩٧٦ أيضا بعدد من شهور الاستيراد

١ - الصادرات من السلع والخدمات مضافا إليها التحويلات إلى الداخل والتى لا ترد.

٢ - الواردات من السلع والخدمات مضافا إليها تحويلات لا ترد إلى بقية أجزاء العالم، ويستبعد من هذا الرقم جميع مدفوعات الفائدة على ذلك الجزء المنصرف من الدين العام القائم والدين العام الذى تضمنه الحكومة مضافا إليه مصاريف على الدين غير المنصرف، وقد أخذت تقديرات الحساب الجارى من ملفات صندوق النقد الدولى للبيانات، كما أخذت تقديرات مدفوعات الفائدة من نظام تقارير البنك الدولى عن الدين.

وخدمة الدين هى مجموع مدفوعات الفائدة وسداد الأصل على الدين الخارجى والدين الذى تضمنه الحكومة. وتؤخذ بيانات خدمة الدين من نظام تقارير البنك. ويعتبر معدل خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات بمثابة مقياس عام أولى وغير دقيق لتقدير القدرة على خدمته. وعلى أية حال فمن المهم ملاحظة أن معدلات خدمة الدين الموضحة هنا لا تغطى الدين الخاص، والذى يكون حجمه كبيرا بالنسبة لبعض البلاد. وتوضح الصفحة التالية الاختلافات بين مدفوعات الفائدة كما هى مسجلة فى نظام تقارير البنك (والتي أستخدمت فى حساب معدلات خدمة الدين فى الجدول ٩) ومجموع الفائدة كما سجلت فى ملفات صندوق النقد الدولى لبيانات المدفوعات، وينبغى أن يلاحظ أيضا أن الدين المتعاقد عليه لشراء معدات عسكرية لا يسجل عادة.

وبما أن نظام تقارير البنك الدولى عن الدين يعنى فى المقام الأول بالبلاد النامية فإن البيانات عن الدين الخارجى لا تتعرض هنا للمجموعات الأخرى من البلاد، كما أن البيانات بغرض المقارنة لهذه البلاد غير متاحة من مصادر أخرى.

الجدول رقم (١٠) تدفقات رأس المال الخارجى:

والبيانات عن التدفق الاجمالى إلى داخل البلاد وسداد أصل القروض العامة والقروض العامة المضمونة من الحكومة متوسطة وطويلة الأجل، مأخوذة من نظام تقارير البنك الدولى عن الدين، أما صافي التدفقات إلى الداخل فهى التدفقات الاجمالية مطروحا منها سداد الأصل.

وصافى الاستثمار الخاص المباشر هو المقدار الصافى الذى يستثمره غير المقيمين بالبلد فى مشروعات يباشرون فيها (أو غير مقيمين آخرين) درجة ملموسة من الرقابة الادارية. يتضمن صافى هذه الأرقام أيضا قيمة الاستثمار المباشر فى الخارج من جانب المقيمين. وقد استخدمت فى تجميع هذه التقديرات ملفات صندوق النقد الدولى عن ميزان المدفوعات.

وبما أن نظام تقارير البنك الدولى عن الدين يعنى فى المقام الأول بالبلاد النامية، فإن بيانات الدين الخارجى لا تظهر هنا لغير هذه المجموعات من البلاد، كما أن البيانات عن هذه البلاد بغرض المقارنة غير متاحة من مصادر أخرى.

للسلع والخدمات ، والتي يسدد ثمنها من هذه الاحتياطات باتخاذ متوسط مستوى الواردات في سنة ١٩٧٥ .

**الجدول رقم (١٢) معونة التنمية الرسمية التي يقدمها أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**  
(O. E. C. D.) :

تتكون معونة التنمية الرسمية (O. D. A.) مما يصرف من المنح أو القروض التي تقدمها بشروط مالية ميسرة ، الوكالات الرسمية لأعضاء لجنة معونة التنمية المنبثقة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بهدف النهوض بالتنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية ، متضمنة قيمة التعاون الفني . والأرقام عن سنة ١٩٧٦ والسنوات السابقة عليها هي الأرقام الفعلية التي نشرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . أما أرقام ١٩٧٧ فهي تقديرات أولية وجميع الأرقام الأخرى هي تقديرات مستقبلية أعدها البنك الدولي وهي تركز على تقديرات كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي عن نمو الناتج القومي الإجمالي بناء على بيانات بشأن إعتمادات المعونة الواردة بالميزانية ، والبيانات الحكومية الخاصة بسياسة المعونة هي تقديرات مستقبلية ليست تنبؤات ، كما أنها تركز على الخطط الحالية ، ومن ثم سوف يكون للالتزامات عن ١٩٧٩ و ١٩٨٠ أثر قليل على مقدار المنصرف في هذين العامين .

وفي يناير عام ١٩٧٥ أصبحت فنلندا عضوا في لجنة معونة التنمية (D. A. C.) كما أصبحت نيوزيلندا عضوا في سنة ١٩٧٣ . والأرقام عن المعونة الرسمية التي قدمتها نيوزيلندا غير متاحة عن عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٥ .

وقد حولت القيمة الاسمية لكل من الناتج القومي الإجمالي ومعونة التنمية الرسمية إلى الأسعار الثابتة باعتبار سنة ١٩٧٧ هي سنة الأساس . وباستخدام المكش (أى معدل الانكماش) للناتج القومي الإجمالي معبرا عنه بالدولارات الأمريكية ، وهو يقيس معدل التضخم في بلاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (باستبعاد اليونان والبرتغال وأسبانيا وتركيا) معبرا عنه بالدولارات الأمريكية . هذا ويؤخذ في الحسبان التغيرات في أسعار التكافؤ بين الدولار الأمريكي والعملات الوطنية (وعلى سبيل المثال فإنه عندما تهبط قيمة الدولار الأمريكي يتعين عند حساب معدلات التضخم بالعملات الوطنية تعديلها إلى أعلى بمقدار التخفيض في الدولار) .

وتشير التقديرات التي أعدتها لجنة معونة التنمية إلى تدفقات معونة التنمية الرسمية من أعضاء منظمة البلاد المصدرة للبترول .

١٩٧٣ ١٩٧٤ ١٩٧٥ ١٩٧٦

القيمة (ملايين الدولارات الأمريكية)  
كنسبة مئوية من الناتج القومي  
الإجمالي للبلاد المانحة من أعضاء  
منظمة البلاد المصدرة للبترول

١,٤ ٢,٠ ٢,٧ ٢,١

والبلاد المانحة من أعضاء منظمة البلاد المصدرة للبترول (O. P. E. C.) هي الجزائر وإيران والعراق والكويت وليبيا ونيجيريا وقطر والسعودية العربية ودولة الامارات العربية وفنزويلا .

**الجدولان (١٣ ، ١٤) : السكان ونمو القوى العاملة : هيكل السكان :**

حسبت معدلات نمو المجموع الكلي للسكان بطريقة المربعات الصغرى مأخوذة عن تقديرات هيئة الأمم والبنك الدولي لعدد السكان في منتصف السنة ، وأجريت مراجعات طفيفة لتعكس أحدث المعلومات بحيث تتوافق مع البيانات المنشورة في أطلس البنك الدولي لسنة ١٩٧٧ .

وتقديرات سكان الحضر ، هي تلك الواردة بقسم السكان لهيئة الأمم والتي تركز على بيانات قومية ، وتحسب معدلات نمو سكان الحضر من تقديرات الأمم المتحدة ، ولما كانت هذه التقديرات تعكس مختلف التعاريف لكلمة (الحضر) كما هي مستخدمة في مختلف البلاد ، فإنه عند المقارنة بين البلاد ينبغي مراعاة الحذر في تفسيرها . وتصف قوة العمل الأشخاص ذوي النشاط الاقتصادي بما في ذلك القوات المسلحة والمتعطلون ، ولكنها تستبعد ربات البيوت والطلبة والمجموعات التي ليس لها نشاط اقتصادي . ومعدلات نمو قوة العمل هي تقديرات مستقبلية مأخوذة من مكتب العمل الدولي (I. L. O.) عن البيان الإحصائي من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٧٠ بعد إجراء تعديلات لضمان التماثل في المفاهيم . هذا والتقديرات المستقبلية لمكتب العمل الدولي لا تأخذ في الحسبان الهجرة العالمية . وقد حسبت النسبة المئوية للمجموع الكلي لقوة العمل التي تعتمد على الزراعة بواسطة مكتب العمل الدولي على أساس البيانات القومية . وقد أخذت تقديرات السكان للذين هم دون سن الخامسة عشرة من قسم السكان بهيئة الأمم على أساس البيانات القومية .

ويشير سن العمل للسكان إلى مجموع السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ سنة ، وقد قام بتجميع هذه التقديرات قسم السكان بهيئة الأمم .

**الجدول رقم (١٥) المؤشرات السكانية :**

ترتكز معدلات المواليد والوفيات الأولية على تقديرات قسم السكان بهيئة الأمم .

وتحسب معدلات التكاثر الكلية بواسطة قسم السكان بهيئة الأمم ، وتمثل معدلات التكاثر الكلية عدد الأطفال المفروض أن تلدهم كل امرأة إذا ما قدر لها أن تعيش حتى نهاية إنجاب الأطفال . كما يكون الحمل عند كل عمر للمعدلات السائدة للتكاثر الخاص بعمر معين .

**الجدول رقم (١٦) : تقديرات مستقبلية للسكان في الفترة من ١٩٧٦ - ٢٠٠٠ مع ثبات فرض السكان :**

إن تقديرات السكان في منتصف عام ١٩٧٦ هي تلك الواردة

بالجدول رقم (١) . ولتقدير عدد السكان مستقبلا في عام ٢٠٠٠ فإن البيانات الخاصة بشأن مجموع السكان والتكاثر ومعدلات الوفيات سنة ١٩٧٥ وهى سنة الأساس للتقديرات المستقبلية أمكن الحصول عليها من هيئة الأمم والبنك الدولى ومكتب الولايات المتحدة لاحصاءات السكان . وقد ارتكزت الفروض عن التطورات في المستقبل على تحاليل لاتجاهات التكاثر والوفيات في كل بلد .

وقد فرض عند وضع التقديرات المستقبلية لمعدلات الوفيات أن العمر المنتظر للأنث عند الميلاد ( أنظر الملاحظات رقم ١٧ للتعريف بهذا المصطلح ) سوف تستمر في الارتفاع إلى أن تصل إلى ٧٧,٥ عاما ، ثم تظل ثابتة بعد هذه النقطة وقد فرض أيضا أن متوسط العمر المنتظر عند الميلاد سوف يزداد وفقا لمستوى متوسط دخل الفرد . ومعدلات الوفيات المقدرة مستقبليا والتي تنشأ في بلاد يزيد متوسط دخل الفرد فيها على ٤٥٠ دولارا أمريكيا في عام ١٩٧٦ تكون مماثلة لتلك التي وردت في التقديرات المستقبلية عن المدة المتوسطة لهيئة الأمم ( ١٩٧٥ ) . أما معدلات الوفيات المقدرة مستقبليا للبلاد منخفضة الدخل فإنها تكون أكثر ارتفاعا من التقديرات المستقبلية متوسطة الأجل لهيئة الأمم .

وفي جميع التقديرات المستقبلية ، فقد فرض أنه سوف لا يكون للهجرة الدولية أثر ملموس .

وينبغي أن ينظر إلى التقديرات عن السنوات التي يتم فيها بلوغ مستوى الاحلال للتكاثر ومن ثبات حجم السكان في آخر الأمر على أنها مجرد تكهنات ولا ينبغي أن ينظر إليها على أنها تنبؤات . وقد أدرجت هذه التقديرات بغرض توفير ملخص توضيحي لآثار الاتجاهات الحديثة طويلة الأجل وعلى أساس فروض ذات أسلوب رفيع . ولم يؤخذ في الحسبان بصفة خاصة الآثار المترتبة على نمو الدخل في البلاد على التكاثر . وكانت البلاد تنسب خصائص معينة للمواليد والوفيات على أساس مستوى دخلها الحالي ، ولكن على سبيل المثال إذا حقق بلد ما يكون متوسط دخل الفرد فيه منخفضا نموا سريعا في الدخل في الوقت الحاضر وذلك على مدى الفترة الخاصة بالتقديرات المستقبلية ، فربما يهبط معدل التكاثر أسرع مما هو مقدر مستقبليا .

وفي حالة ثبات حجم السكان يكون معدل الوفيات مساويا لمعدل المواليد إذ لا يزيد عدد السكان ، ومن ثم يظل التركيب العمري على ما هو عليه .

ويوضح صافي معدل التكاثر عدد الإناث اللاتي تحمل فيهن بنت حديثة الولادة خلال فترة عمرها ، وذلك بفرض معدلات تكاثر معينة ومجموعة ثابتة من معدلات الوفيات .

إن معدلا لصافي التكاثر مقداره واحد صحيح إنما يشير إلى أن التكاثر بلغ مستوى الاحلال ، وعند هذا المعدل فإن النساء الصالحات للحمل يحملن في المتوسط من الإناث فقط عددا يكفى للاحلال في مجموع السكان . وسوف يستمر السكان في الزيادة بعد بلوغ مستوى الاحلال للتكاثر ، وذلك لأن معدلات المواليد الماضية الأكثر ارتفاعا تكون قد أنشأت توزيعا للعمر

نو نسبة مرتفعة لأشخاص في أعمار التكاثر أو سيدخلون فيها ، وما يترتب على ذلك من زيادة المواليد على الوفيات إلى أن يتحول السكان إلى توزيع عمرى يزيد فيه المسنون ، وهو جوهر إنخفاض معدل نمو السكان ، ومن ثم فالوقت الذى يستغرقه سكان بلد ما حتى يصبح حجمهم ثابتا بعد بلوغ مستوى الاحلال للتكاثر ، إنما يتوقف على الهيكل العمري الخاص به وأنماط التكاثر السابقة .

ولتقدير حجم السكان في حالة الثبات أخذت التقديرات المستقبلية لخصائص السكان في سنة ٢٠٠٠ كأساس ، وقد فرض هبوط معدلات التكاثر باستمرار إلى أن يبلغ مستوى الاحلال للتكاثر واحدا صحيحا ، وبعد ذلك سيظل معدل التكاثر الكلى عند هذا المستوى ، والنسبة التى سيتم فيها بلوغ مستوى الاحلال للتكاثر قد حسبت لأول مرة من معدل التكاثر في سنة ٢٠٠٠ للبلد موضوع البحث وكذلك من مستوى دخله .

وفي عدد من البلاد الصناعية ، يقل معدل التكاثر عن مستوى الاحلال ، ولكن نظرا لأن حجم السكان سوف يكون ثابتا ، وذلك طالما كان صافي معدل التكاثر غير الواحد الصحيح ، فإنه لوضع تقديرات يفترض فيها ثبات حجم السكان في هذه البلاد فقد كان من الضروري إفتراض أن معدلات تكاثرها سوف تستعيد مستويات الاحلال . ومن أجل التوافق مع التقديرات من بلاد أخرى فقد فرض أن معدلات التكاثر الكلى في هذه البلاد الصناعية سوف تواصل زيادتها إلى مستوى الاحلال ، وذلك بحلول السنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ ، ثم تظل بعد ذلك ثابتة .

والثبات المفروض لحجم السكان قد قدر مستقبليا ابتداء من السنة التى يكون فيها صافي معدل التكاثر واحدا صحيحا . وباستخدام العمر المنتظر عند الميلاد ، ومتوسط العمر للحمل في الأطفال ، ومعدل الجنس عند الميلاد ، ونموذج جداول الحياة التى تناسب البلد موضوع البحث ، فقد أمكن تقدير معدل التكاثر الكلى عن فترة متوسطة مقداره خمس سنوات ، وحتى السنة التى يصل فيها العمر المنتظر للأنث عند الميلاد إلى ٧٧,٥ سنة . وقد أمكن الحصول على معدلات التكاثر بطريقة استيفاء الفرق بين القيمة في سنة ٢٠٠٠ وتلك التى يكون فيها صافي معدل التكاثر واحدا صحيحا .

وبناء على التقديرات المستقبلية سوف يزيد عدد سكان العالم أخيرا إلى حجم يبلغ ١٠ بلايين نسمة خلال حوالى ٢٠٠ سنة ، وهى زيادة تقدر بحوالى ٢٥٠ ٪ زيادة على المستوى الحالى وهو ٤ بلايين نسمة .

#### الجدول رقم (١٧) : المؤشرات المتعلقة بالصحة :

إن العمر المنتظر عند الميلاد هو رقم المتوسط السنوى لهؤلاء الذين ولدوا في فترة الخمس سنوات المنتهية سنة ١٩٧٥ . ويوضح المقياس عدد السنوات التى سيعيشها الأطفال حديثو الولادة إذا أخضعوا لمخاطر الوفيات السائدة

لجميع فئات السكان وقت ولادتهم . والبيانات مأخوذة عن قسم السكان بالأمم المتحدة .

ومعدلات وفيات الأطفال الرضع والأطفال هي معدلات سنوية محسوبة بواسطة قسم السكان بالأمم المتحدة ، وهي لا تتضمن معدل وفيات الأطفال الذين يولدون موتى . ويعتبر معدل وفيات الأطفال عادة مؤشرا معتدلا للمدى الذى وصل إليه سوء التغذية بين الأطفال ، وتشير البيانات إلى سنوات متنوعة لا تبعد في الزمن كثيرا عن ثلاث سنوات عن تلك التى سبق ذكرها .

وتقديرات عدد السكان لكل طبيب ولكل ممرضة مأخوذة من بيانات المنظمة العالمية للصحة (W. H. O.) ، ويشمل قطاع التمريض المتخرجين والممارسين والمساعدين . ونظرا لاختلاف تعريف التمريض باختلاف البلاد وبسبب أن البيانات الموضحة هي عن سنوات غير تلك المعنية ، وهي عادة لا تزيد عن ثلاث سنوات ، فإن البيانات لا تكون قابلة للمقارنة بدقة بين البلاد .

إن النسبة المئوية لمجموع السكان الذين تتوفر لهم إمكانية الوصول إلى المياه الآمنة - طبقا لتقديرات منظمة الصحة العالمية (W. H. O.) - هي ذلك الجزء من السكان الذين تتوفر لهم إمكانية معقولة للوصول إلى الامدادات من المياه الآمنة أى المياه السطحية المنقاة أو غير المنقاة إلا أنها غير ملوثة مثل المياه التى يمكن الحصول عليها من الآبار المحفورة والينابيع والآبار الصحية .

١٢٨

#### الجدول رقم (١٨) : التعليم :

تشير البيانات الواردة بهذا الجدول إلى مجموعة متنوعة من السنين ، تبعد زمنيا بصفة عامة أكثر من ٣ سنوات عن تلك التى ذكرت .

والتقديرات عن إجمالى الملحقين من التلاميذ (بما فيهم الاناث) بالمدارس الابتدائية من جميع الأعمار ، إنما يعبر عنها كنسبة مئوية من الاجمالي (بما فيها إجمالى الاناث) من السكان في سن المرحلة الابتدائية ، وذلك لاعطاء نسب الامتحان الاجمالي بالمدارس الابتدائية . ولو أن سن المرحلة الابتدائية يعتبر عادة ما بين ٦ ، ١١ سنة إلا أن نظم التعليم تختلف من بلد إلى آخر . وتنعكس هذه الاختلافات بين البلاد فيما يتعلق بالأعمار ومدة الدراسة على المعدلات المشار إليها . وبالنسبة للبلاد التى يتوافر فيها التعليم العام الابتدائي المجاني قد تتجاوز نسب الالتحاق الاجمالي ١٠٠٪ وذلك طالما أن بعض التلاميذ قد يكونون أدنى أو أعلى من السن الرسمي للقبول بالمرحلة الابتدائية .

وتحسب نسب القبول الاجمالي بالمدارس الثانوية بنفس الطريقة . وقد أمكن الحصول على كل من نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية من الكتاب السنوي لمنظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة (اليونسكو) UNESCO . وقد أخذت البيانات عن الاعداد الملحقه بالتعليم العالى كنسبة مئوية من السكان بين الأعمار ٢٠ - ٢٤ عن اليونسكو . والشرط الأدنى للدخول في مرحلة التعليم العالى هو الاتمام بنجاح للتعليم في المستوى الثانوى أو تقديم ما يثبت المعادل من المعرفة أو التجربة .

ومعدل تعليم الكبار هو النسبة المئوية للسكان في عمر الخامسة عشرة أو ما يزيد ، والذين يلمون بالقراءة والكتابة . وترتكز هذه المعدلات على التقديرات التى يعدها اليونسكو والبنك الدولى .



## قائمة مراجع مصادر البيانات الحسابات القومية والمؤشرات الاقتصادية

ملفات بيانات البنك الدولي  
أطلس البنك الدولي، ١٩٧٧ (واشنطن، د. س.، البنك الدولي)  
كتاب الإحصاء السنوي للأمم المتحدة، أعداد مختلفة (نيويورك الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مكتب الأمم المتحدة للإحصاء)  
نظام الحسابات القومية (نيويورك: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مكتب الأمم المتحدة للإحصاء، ١٩٦٨).  
الكتاب السنوي للإنتاج لمنظمة الأغذية والزراعة، إعدادات مختلفة (روما: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة)  
المصادر القومية  
الطاقة

عرض الطاقة العالمي، ٧١ - ١٩٧٥، سلاسل الأمم المتحدة الإحصائية، عدد ٢٠ (نيويورك، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مكتب الأمم المتحدة للإحصاء، ١٩٧٧)  
التجارة.

سجلات الأمم المتحدة عن التجارة  
النشرة الشهرية الإحصائية للأمم المتحدة، أعداد مختلفة (نيويورك: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مكتب الأمم المتحدة للإحصاء)  
الكتاب السنوي للأمم المتحدة عن إحصائيات التجارة الدولية، أعداد مختلفة (نيويورك: الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة للإحصاء)  
كتاب الجيب عن إحصاءات التجارة والتنمية الدولية، أعداد مختلفة (جنيف: مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية)  
الإحصاءات المالية الدولية، أعداد مختلفة (واشنطن، د. س.: صندوق النقد الدولي، مكتب الإحصاء).  
إتجاه التجارة، أعداد مختلفة (واشنطن، د. س.: صندوق النقد الدولي، مكتبة الإحصاءات)  
ميزان المدفوعات، تدفقات رأس المال والدين

١٢٩

سجلات صندوق النقد الدولي عن بيانات موازين المدفوعات  
كتاب تعليمات موازين المدفوعات، الطبعة الرابعة (واشنطن، د. س.: صندوق النقد الدولي، ١٩٧٧)  
تعاون التنمية: جهود وسياسات أعضاء لجنة معونة التنمية، أعداد سنوية (باريس: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)  
نظام إعداد تقارير عن الدين في البنك الدولي  
السكان

سجلات بيانات البنك الدولي  
أطلس البنك الدولي، ١٩٧٧ (واشنطن، د. س.: البنك الدولي)  
سجلات الأمم المتحدة عن السكان  
مؤشرات ديموجرافية عالمية مختارة حسب البلدان، ١٩٥٠ - ٢٠٠٠ (نيويورك: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قسم السكان، ١٩٧٥).  
القوى العاملة.

سجلات بيانات الأمم المتحدة  
سجلات مكتب العمل الدولي  
المؤشرات الاجتماعية

سجلات بيانات البنك الدولي  
الكتاب الديموجرافي السنوي، أعداد مختلفة (نيويورك: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مكتب الأمم المتحدة للإحصاء).  
الكتاب الإحصائي السنوي للأمم المتحدة، أعداد مختلفة (نيويورك: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مكتب الأمم المتحدة للإحصاء).  
الإحصاءات السنوية عن الصحة العالمية، أعداد مختلفة (جنيف: منظمة الصحة العالمية)  
تقرير إحصاءات الصحة العالمية، مجلد ٢٩، عدد ١٠، عدد خاص عن المياه والصرف الصحي (جنيف: منظمة الصحة العالمية، ١٩٧٦)  
كتاب الإحصاء السنوي لليونسكو، أعداد مختلفة (باريس: الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة)

رقم الايداع بدار الكتب

---

١٩٧٧ / ٣١٣٣

